أُصُولُ كِتَابَةِ البَحْثِ العِلْمِيِّ وَمَنَاهِجِهِ

وَمَصَادِرِ الدِّرَاسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ

طبعة جديدة
مزيدة ومنقحة

إعداد

أ. د. يُوسُف المرعشلي

أُستاذ مناهج البحث في كلية الشريعة
بجامعة بيروت الإسلامية

دار المعرفة
بيروت ـ لبنان

أُصُول

كِتَابَةِ البَحْثِ العِلْمِيِّ وَمَنَاهِجِهِ

وَمَصَادِرِ الدِّرَاسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ

كتاب: أصول كتابة البحث العلمي ومناهجه
ومصادر الدراسات الإسلامية

أ. د. يوسف المرعشلي

ISBN: 9789953852867

الطبعة الثانية 2016م





DAR EL-MAREFAH
Publishing & Distributing

جسر المطار ـ شارع البرجاوي ـ ص.ب: ٧٨٧٦ ـ هاتف: ٨٣٤٣٠١ ـ ٨٥٨٨٣٠ ـ فاكس: ٨٣٥٦١٤ بيروت ـ لبنان
Airport Bridge, P.O.Box: 7876, Tel: 834301, 858830, Fax: 835614, Beirut-Lebanon
http//:www.marefah.com E.mail: info@marefah.com

أُصُولُ كِتَابَةِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَمَنَاهِجِهِ

وَمَصَادِرِ الدِّرَاسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ

إعداد

أ.د. يوسف المرعشلي

أستاذ مناهج البحث في كلية الشريعة

بجامعة بيروت الإسلامية

دار المعرفة

بيروت - لبنان

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمـــة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن لا إلٰه إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيّدنا محمداً عبده ورسوله، خير مُعلّم أرسله الله بالهدى ودين الحق، ليبيّن للناس النهج القويم، والصراط المستقيم، فأقامَ الحُجَّة، وأوْضَح المَحَجَّة، وتَرَكَ الناس على بيضاء نقيّة، ليلُها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

أما بعد، فإنّ الإسلامَ قد حَضّ الناس على طلب العِلْم، فكان أول ما نزل من القرآن الكريم قولُه تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾ [العلق: 1-5].

وجعل طلبَ العلمِ فريضةً، فقال ﷺ: «**طلبُ العِلْم فريضة على كل مسلم**»، وفضّل العلماءَ على غيرهم فقال تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزمر: 9]، وقال تعالى: ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [المجادلة: 11].

ولهذا كلّه، أقبلَ المسلمون الأوائل على كتاب ربّهم، وسُنّة نبيّهم يستذكرونهما حفظاً، ويَسْتَنْبطون منهما أحكام دينهم الحنيف، ونشطت الحركة العلمية منذ القرن الأول الهجري نشاطاً عجيباً، لم تشهد مثلَه أُمّةٌ من الأُمم، وبدأ المسلمون يُسجّلون علومهم ويدوّنونها في الكتب والمؤلفات، وانتشر العلم في أرجاء العالم الإسلامي انتشاراً سريعاً، واحتلّ العلماءُ فيه مكاناً

مرموقاً، فكانوا مشاعل هداية للمجتمع، وكثرت تآليفهم كثرة هائلة، ملأت خزائن المكتبات، ودور العلم، والمساجد، والبيوت. . .

لقد كان القرآن الكريم: هو المحور الذي دارت حوله جميع علوم المسلمين يستنبطون منه العلوم المتنوعة، ويؤلفون حوله التآليف المُعِينَة لفهمه، فظهر عندهم: علم التفسير، والقراءات، وأسباب النزول، والمكي والمدني، وغريب القرآن. . . وسائر علوم القرآن التي أوصلها السيوطي (ت911هـ) في كتابه: «**التحبير في علم التفسير**» إلى مائة علم، كما أقبل المسلمون على تدوين أحاديث نبيّهم بعد أن كانوا يحْفظونها في صدورهم، وجمعوها في التآليف المتنوعة من صحف وأجزاء وموطّآت، ومسانيد، ومصنّفات، وجوامع، ومستدركات، ومستخرجات. . .

كما اجتهد علماؤهم وفقهاؤهم في استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسُنَّة، ودوّنوا هذه الأحكام في كتب الفقه، وأقبل الناسُ على التأليف في الفقه على مذاهبه المتنوعة، ووضعوا ثروة غنيّة بالكتب الفقهيّة المتنوّعة، ما بين مُختصر، وشرح، ومطوّل ومختصر، ونظم ونثر، وحواشي وتعليقات.

واهتمّ علماء اللغة بحفظ لغة القرآن الكريم من عوادي الدهر، صيانةً لها من التصحيف والتحريف، والخروج عن اللسان العربي الفصيح، وفشوّ اللحن والخطأ في كلامهم، فاستنبطوا قواعد العرب وسننهم في كلامهم من القرآن الكريم نفسه، ومن كلام القبائل العربية وأشعارهم في الجاهلية حرصاً على كتابهم، ووضعوا علم النحو، والصرف، والاشتقاق، والبلاغة، والبيان، والبديع وجمعوا أدبهم وخطبهم وأشعارهم ومقالاتهم. . . وظهرت في ذلك التآليف الكثيرة.

وهكذا لم يمض قرنان من الزمن إلّا وقفز المسلمون فيهما قفزة هائلة في جميع مجالات العلوم، وظهرت فيهم مئات الآلاف من الكتب في شتى اختصاصات العلوم، وغصّت مكتباتهم بالمخطوطات.

وقد تنوّعت مناهج المسلمين وأساليبهم في التأليف، وتطوّرت مناهجهم عبر العصور، وأخذت أشكالاً متعدّدة، فكلّ عصر من العصور له أسلوبه الخاص، ولغته الخاصّة، فبعد أن كانوا يعتمدون الأسلوب المختصر لجؤوا لوضع الشروح لكتب أسلافهم، ثم نظموا علومهم بشكل منظومات شعرية منذ القرن الخامس الهجري، ثم وضعوا الشروح الكثيرة للمنظومة الواحدة، ثم لجأوا للمنهج الموسوعي بعد القرن السابع الهجري، ثم ظهرت فيهم المحسّنات البديعية وأساليب الإنشاء الرفيعة، فاهتموا بالرسائل السلطانية، وظهر بينهم ديوان (وزارة) للإنشاء، واعتمد كل خليفة (كاتب) خاص له، متمكن من الأساليب العربية، يملك أزِمَّة البيان والفصاحة.

دواعي تأليف الكتاب:

ولا تزال حركة التأليف مستمرّةً فيهم إلى زماننا هذا، وقد أصبح من المتعارف عليه في زماننا تكليف طلبة العلم بكتابة بحث واحد أو أكثر مختصر أثناء الدراسة الثانوية والجامعية، وأنه لا يُمنح الطالب الشهادات العُليا (كالعالَميّة) الماجستير و(العالِمِيّة) الدكتوراة إلّا بعد إعداد بحث مُطَوَّلٍ لكل مرحلة، وقُرِّرَت مادّةٌ في الجامعات لتدريس الطلاّب أصول كتابة الأبحاث ومناهجها.

ولما أسندت إليّ إدارة كليّة الشريعة في جامعة بيروت الإسلامية تدريس مادّة مناهج البحث فيها منذ العام 1419هـ، فكّرتُ بوضع كتاب في هذا الموضوع، مساهمةً منّي في هذا العلم، ولأدوّن خلاصة مبادئه وأصوله وقواعده في كتاب مختصر سهلِ الأسلوب، مُيَسَّرٍ للفهم، واضحِ العبارة، حَسَنِ التبويب والتقسيم.

وقد وضعتُ في هذا الكتاب خلاصة تجربتي في مجال الأبحاث، فقد كنتُ عضواً باحثاً في مراكز للأبحاث في بيروت والسعودية، أخرجت فيها عدّة تحقيقات، والتقيت بكبار الباحثين في العالم الإسلامي.

الكتابات السابقة في هذا الموضوع:

ولست أدّعي السَّبْقَ في هذا المضمار، فقد سبقني إلى الكتابة فيه خيار العلماء، وكبار الباحثين من علمائنا الأفاضل، ما بين مُخْتَصر ومطوّلٍ، وكنت كلّما صدر كتابٌ في هذا الفن بادَرْتُ إلى اقتنائه ومطالعته بشغف ونهم، لحبّي لهذه المادّة، ولكنني لم أجد فيها ما يشفي غُلّتِي، ويروي ظمئي، إما للاختصار الشديد، أو الإخلال لبعض الأمور، أو التقليد الأعمى لأساليب مَن هم من غير المسلمين مما يخالف عقيدتنا ومناهجنا!

وقد أزعجني أمرٌ عجيب في كتابات البعض في هذا العلم، وهو فقدان الثقة بالنفس، والانهزام أمام الغير، والإقبال على كتب الأجانب إقبالاً كلّياً، ينمّ عن احتقار الذات، والجهل التامّ ـ أو التجاهل ـ بإسهام المسلمين الهائل الجبّار في مجال التأليف، وإهمال مناهجهم في البحث، والانبهار بكتابات الغربيين انبهاراً كلّياً، والإعجاب بكل ما يأتي من عندهم، والتسليم بمضمونه دون معرفة لما يصلح منه وما لا يصلح، وما يوافقنا وما لا يوافقنا وترجمة ما لديهم، وتدريسه بحرفيته لطلابنا، بِعُجَرِهِ وبُجَرِهِ، وحُلوِه ومُرّه، وخيره وشرِّه، وهذا أمر له تأثيره السّيئ على أجيالنا، وطريقة تفكيرهم، يورثهم هزيمة في نفوسهم، وخروجاً عن مناهج أسلافهم، وتقليداً للأعداء، وتدميراً للشخصية الذاتية، وفقداناً للهوية الإسلامية.

فنحن قوم أغنياء بعلومنا لنا تراث عظيم نفخر به، ولنا عُلماءُ نعتزّ بهم، ونسير على نهجهم وطريقتهم التي سنّوها لنا، ولسنا فقراء بحاجة إلى استجداء ما عند الغير، ويكفينا أن نرشد أجيالنا ونبصّرهم بما لديهم من تراث هائل، ليحسنوا الاستفادة منه، ونحسّن في أذهانهم صورة تقليد علمائهم والاقتداء بهم، محافظة على الذات وإبرازاً للشخصية والهوية الإسلامية، أمام عالَمٍ مليء بالتحدّيات، لا يقوى على الثبات فيه إلا الأقوياء، علينا أن نصلهم

بماضيهم ليشعروا أنهم أمَّةٌ قوية، لها ماضٍ عريق، ولها علوم متنوّعة أنارت الدنيا قروناً، وملأت جنبات الأرض حضارة ورقيًا وتقدّماً بعد أن كانت الدنيا تغرق في بحور الظلام والجهل والخرافة، ليتابعوا مسيرة آبائهم بفخرٍ واعتزاز، ونشر هذا التراث الإسلامي والمنهج الإسلامي للعلوم بجدٍّ ونشاط واهتمام، ودون كلل أو ملل.

خطة البحث:

وقد قسمت مادّة هذا الكتاب إلى تمهيد وبابين:

التمهيد: ● تعريف البحث وأساسياته.

الباب الأول

الخطوات التي يعتمدها الباحث لإعداد بحثه

ووقسمته ضمن ثلاثة فصول حسب المراحل التي يمرّ بها الطالب:

الفصل الأول: **مرحلة الإعداد النظري، وفيه خمسة مباحث:**

- المبحث الأول: اختيار تخصُّص البحث.
- المبحث الثاني: اختيار المشرف على البحث.
- المبحث الثالث: تحديد عنوان البحث.
- المبحث الرابع: وضع خطة أوّليّة للبحث.
- المبحث الخامس: تحديد المصادر الأوّليّة للبحث.

الفصل الثاني: **مرحلة التنفيذ العملي، وفيه أربعة مباحث:**

- المبحث الأول: القراءة والمطالعة الهادفة.
- المبحث الثاني: التقميش وجمع المعلومات وتوزيعها.
- المبحث الثالث: كتابة البحث وفق المخطط الأولي وفيه ثلاث مسائل:

المسالة الأولى: المتن.

المسألة الثانية: مناهج البحث.

المسألة الثالثة: الهوامش.

● المبحث الرابع: وضع المقدمة والخاتمة.

الفصل الثالث: المرحلة النهائية الطباعة والمناقشة، وفيه أربعة مباحث:

● المبحث الأول: طباعة البحث وتصحيحه.

● المبحث الثاني: وضع الفهارس.

● المبحث الثالث: تجليده.

● المبحث الرابع: تقديمه ومناقشته.

الباب الثاني
مصادر الدراسات الإسلامية

وفيه تمهيد وعشرة فصول:

التمهيد: في تصنيف العلوم الإسلامية.

الفصل الأول: علوم القرآن الكريم.

الفصل الثاني: علوم الحديث النبوي الشريف.

الفصل الثالث: التوحيد والعقائد والفِرَق.

الفصل الرابع: الفقه وأصوله.

الفصل الخامس: التصوّف والزهد والأخلاق.

الفصل السادس: السيرة النبوية.

الفصل السابع: التاريخ الإسلامي.

الفصل الثامن: التراجم العامّة.

الفصل التاسع: جغرافية البلدان.

الفصل العاشر: الحضارة والفكر الإسلامي.

شكر وتقدير

وفي الختام أتوجّه بالشّكر إلى الرئيس الأعلى لجامعة بيروت الإسلامية سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ الدكتور محمد رشيد قباني الذي أولاني ثقته، وأسند إليّ تدريس مادّة إعداد البحوث، وإلى إدارة الجامعة الكريمة التي تعمل على تطويرها، ورفع مستواها إلى مصافّ الجامعات العالمية، وإلى كل مَن ساهم في إعداد وطبع هذا الكتاب، وقد قال رسول الله ﷺ: «**من لم يشكر الناس لا يشكر الله**» والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلّم تسليماً كثيراً.

وكتب الفقير إلى رحمة ربه العلي:

يوسف المرعشلي

بيروت في 27 شوال 1423هـ

الموافق 1/ 1/ 2003م

التمهيد

البحث وأساسيّاتهُ

- تعريف البحث
- أهميته
- أهدافه
- أنواعه
- مواضيعه
- شروطه
- شروط الباحث
- الدراسات السابقة والإفادة منها
- الفَرَضَيات ومدى الحاجة إليها
- حدود الدراسة ومصطلحاتها وتعريفاتها
- أدوات البحث: المقاييس، والاستبانات، وقوائم الرصد
- مجتمع الدراسة وعيِّنتها
- الجانب الميداني التطبيقي من الدراسة
- تحليل البيانات والاستخدام الإحصائي لمعالجة البيانات
- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
- تعميم نتائج البحث

أولاً: تعريف البحث

أ - البحثُ في اللغة:

قال الليث بن المظفَّر: (البَحْثُ طَلَبُ الشَّيْءِ والسُّؤَالُ عنه يقال: بَحَثْتُ بَحْثاً)[1].

وقد وردت مادّة (بحث) في القرآن الكريم في موضع واحد فقط وهو قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبۡحَثُ فِى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [المائدة: 31]، أخرج ابن كثير في «تفسيره» عن أبي مالك قال: نزلت في ابنَيْ آدم قابيل وهابيل، لمّا قتل قابيل أخاه تركه بالعراء ولا يعلم كيف يُدفَن، فبعث الله غُرابَيْن أخوين فاقتتلا، فقتل أحدُهما صاحبَه، فحفر له ثم حثا عليه من التراب[2].

وفي حديث المِقداد قال: أَبَتْ علينا سُورة البُحوث: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: 41] - يعني: سورةَ التوبة - سُمِّيَت بها لِما تضمَّنت مِن البَحْثِ عن أسرار المنافقين وهو إثارَتُها والتفتيش عنها، والبُحُوثُ جَمْعُ: بَحْثٍ[3]، وفي «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري سورة البَحوث بفتح الباء على وزن (فَعُول) مِن أبنية المُبالغة[4].

---

(1) الأزهري، معجم تهذيب اللغة، 1/ 278-279. مادة (ب ح ث) تحقيق د.رياض زكي قاسم (بيروت، دار المعرفة، ط1، 1422هـ، ج5).

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 2/ 47-48، تقديم د.يوسف المرعشلي (بيروت، دار المعرفة، ط1، 1406هـ، ج4).

(3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، 1/ 105، (بيروت، دار المعرفة، ط1، 1422هـ، ج2).

(4) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، 2/ 407، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، دار إحياء التراث العربية، ط1، 1364-1367هـ، ج4).

ب - البحث في الاصطلاح:

عرّفه الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان فقال: البحث العلميُّ: دراسةٌ مُتَخَصِّصَةٌ في موضوعٍ مُعَيَّن، حَسَبَ مناهج وأصول معيّنة[1].

ثانياً: أهمية البحث

البحث العلمي هو الذي يقدّم للإنسانية شيئاً جديداً، ويُساهم في تطوير المجتمعات ونشر الثقافة والوعي والأخلاق القويمة فيها باستمرار. وتزداد أهمية البحث كلّما ارتبط بالواقع أكثر فأكثر، فيدرس مشكلاته، ويقدّم الحلول المناسبة لها، فموضوع: «واقع المسلمين وسبيل النهوض بهم» مثلاً موضوع الساعة، ويحتلّ أهمية كبيرة، لمساسه بالواقع المُعاش، وتشخيص أمراضه، ووصف الدواء الناجح له.

وعلى العكس من ذلك تلك المواضيع الخيالية التي لا تفيد الناس بشيء اليوم، وتكون بعيدة عن واقعهم، فإنها تفقد أهميتها، كموضوع: «المرأة في شعر الجاهلية» مثلاً، فيجب على الباحث أن يختار موضوعاً يهمّ المجتمع ككلّ، ويفيد الناس، ويقدّم لهم خدمة، فالمريض الذي يشكو الآلام بحاجة إلى طبيب يكفكف آلامه وأوجاعه، ويخفّف عنه ما يشعر به، ويقدم له العلاج النافع، أما إن جاءه طبيب يفلسف له الطب ويحدّثه عن تاريخه وتطوّره ونظرياته، فإنه لن يفيده بشيء، ولن يكون لكلامه وقع في نفسه.

وممّا لا شك فيه أن الدراسات والأبحاث التي يكتبها المتخصّصون في كل فن، تقدّم للإنسانية خدمات كبيرة فهي:

(1) عبد الوهاب أبو سليمان، كتابه البحث العلمي، 21 (جدة، دار الشروق، ط1، 1400هـ، ص: 680).

1 - تُسَجّل آخر ما توصل إليه الفكر الإنساني في موضوع ما.

2 - تُقدّم للناس فائدة عظيمة وتنشر الوعي فيما بينهم.

3 - تُثْرِي المجتمع بالمعلومات، فتزيد في تطويره ونموّه، ومواكبة السباق الحضاري بين الأمم.

ثالثاً: أهداف البحث

يميل البحث العلمي اليوم للتخصُّص ومعالجة أدق الجزئيّات بالتفصيل، ويسلّط الضوء على أسبابها وكيفيّة عملها ونتائجها، ويوازن بين الأمور ليبيّن صحيحها، ويهدف إلى إبراز حقيقة ما، أو يضع حَلًّا لمشكلةٍ ما: ثقافية، أو أخلاقية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو يتوصل إلى اكتشاف جديد، أو يُطوّر آلةً، أو نظريّة معيّنة، أو يصحّح خطأً شائعاً، أو يردّ على أفكار مُعيّنة.

ومجاله رَحْبٌ واسع لا حدود له، لأنه صادِرٌ عن أفراد المجتمعات الإنسانية، ويسعى لتطورها ونشر العلم والثقافة والوعي فيها، وهذا أمر لا حدود له، يستمرّ باستمرار الإنسانية، لذلك يجب أن لا يَحْتار الباحثون في اختيار مواضيع بحثهم، فالمجال أمامهم واسع ومفتوح ما دام العقل البشري يعمل ويفكّر، وما على الباحث إلا الانطلاق من حيث توقف الآخرون، لذلك يجب معرفة، واستيعاب أبحاث السابقين، حتى لا يقع الباحث في التكرار، وضياع الجهود وتبعثرها.

وهدف الدراسة هو الغاية التي يسعى الباحث الوصول إليها من خلال دراسته القائمة. فلا يمكن لأي بحث أو دراسة أن تسير بدون تحديد الغايات أو النهايات أو المقاصد التي يمكن أن يتّجه لها البحث. ومن دون تحديد هذه الغايات يفقد البحث اتجاهه. فالهدف يُحدِّد للباحث الغاية أولاً، ومن ثم اختيار الطريق الأنسب أو الأفضل للوصول لها ثانياً.

وقد تُتَرْجَم الأهداف أو تُصاغ على شكل **أسئلة** أو تساؤلات يطرحها الباحث في بداية دراسته **ليقرّبها من شكل البحث.**

فالبحث إنما هو محاولة للإجابة عن سؤال قائم أو محاولة لإيجاد حل لمشكلة قائمة. ولا يختلف الأمر كثيراً هنا: فكل مشكلة يمكن أن تصاغ على شكل سؤال، وكل هدف يمكن أن يحوّر على شكل تساؤل.

وقد يثار الجدل أحياناً عن الفَرْق بين أهداف البحث وتساؤلاته من ناحية، وعن إمكانية الاكتفاء بواحد منهما من ناحية ثانية.

ولا اختلاف في هذا الجدل، فإن أراد الباحث الاكتفاء برسم **أهداف مُحدَّدة وواضحة** لبحثه فإنها لا شك ستغنيه عن رصف تساؤلات البحث. وإن أراد الإكتفاء بصياغة **أسئلة واضحة مُحَدَّدة** يُراد من البحث والباحث الإجابة عنها تباعاً، من خلال مفردات البحث وآلياته، فإنها ستغنيه دون شك عن رسم الأهداف.

وإن أراد الباحث، أن يستعرض الأهداف، وخاصة العامة منها، ثم يحولها إلى تساؤلات يراد من البحث الإجابة عنها، بغية الوصول إلى تحقيق أهداف البحث المرسومة، فلا ضير في ذلك، شريطة أن لا يكون الهدف **بذات صياغة ومحتوى السؤال ولا يختلف عنه** سوى في تحويله من تعبير **محايد إلى صيغة استفهامية..**

مع ضرورة ملاحظة أن هذه الجدلية ليست ملزمة لأي باحث، ولا هي من الاتفاق الجمعي لكل الباحثين أولاً، ولا هي مثلبة للبحث ولا للباحث في ترك هذه أو تلك ثانياً.

أما الافتراضات (المُسَلَّمات) فهي شيء مختلف تماماً عن الفَرَضِيّات والتي سَتَرِدُ لاحِقاً، إنها ما يفترضه الباحث لإطاره النظري، وأحياناً لمنهجيته، من مُسَلَّمات أو مُعتقدات أو تكون مختلفة بين الباحثين، أو تكون صالحة لمجتمعات مدروسة دون أخرى، أو لفئات وشرائح وعرقيّات دون

أخرى، أو نقطة خلاف بين وجهات نظر متعددة، فيقف الباحث عند وجهة معينة دون أخرى، وهكذا..

على سبيل المثال:

- قد يفترض باحث مّا يستخدم مقياساً أو اختباراً مُكوَّناً من (40) فقرة اختبارية، فيفترض تساوي قيمة الإجابات الصحيحة عن كل فقرة من فقرات ذلك الاختبار.
- أو قد يفترض تكافؤ المجموعات المُعَيّنة عشوائياً في تجربة أو بحث مّا، بسبب انتقائه العشوائي للعيّنة، ومن ثم تعيينه العشوائي للمجموعات. أو قد يفترض تكافؤ تباين تلك المجموعات أو متوسطاتها من خلال التبرير المنطقي لمثل هذه الافتراضات.
- أو قد يفترض أن العَيّنة المدروسة - في بحثه - تتوزع توزيعاً طبيعياً.
- أو قد يفترض تكافؤ أفراد العَيّنة - في دراسة مّا - رغم اختلاف طبيعة انتمائهم لشرائح أو فئات أو مؤسّسات مختلفة.
- وقد يفترض، وهذا شأن معظم الباحثين - أن الإستجابات الواردة له من خلال أدوات البحث المستعملة صادقة وموضوعية بدرجة متشابهة... إلخ.

وهكذا يمكن للباحث أن يُحَدّد فروضه مسبَّقاً وبوضوح، قبل الولوج في الجانب الميداني لدراسته. فالنتائج اللاحقة، عند عرضها وتحليلها وتفسيرها، إنما ستكون على علاقة مباشرة بافتراضات الباحث ومُسَلَّماته.

وقد يجادل البعض بمثل هذه الأحقيّة للباحث ومدى شرعيّتها، والصحيح هو أن الباحث، أي باحث، إنما يتحمَّل تبعات مُسَلَّماته وافتراضاته من ناحية، وسَتُحاكَم احتماليّة تعميم نتائجه من عَيِّنَة دراسته إلى مجتمعها في ضوء مدى مَصداقيَّة وقبول تلك الافتراضات والمسلمات من ناحية ثانية.

فالباحث له **الحق المُقيَّد** بمثل هذه الإفتراضات والمُسَلَّمات أولاً، وعليه التبرير المنطقي (والإحصائي أحياناً) لاعتمادها دون غيرها ثانياً.

رابعاً: أنواع البحوث

تتنوّع البحوث من حيث الكمّ والكَيْف:

فَمِن حيث الكَمّ: هناك الأبحاث الصغيرة، كالتي تُطْلَب من تلاميذ المدارس المتوسّطة أو الثانوية، ويكون هدفها تدريب الطلاب على كتابة الأبحاث، وتوسيع آفاق ثقافاتهم، واحتكاكهم بالمكتبات، ويكون حجم البحث في هذه المرحلة بمقدار (5-10) صفحات.

ويُطلب من طلاب المرحلة الجامعية أبحاث للتخرّج، لنفس الأهداف، ولكنها تزيد في عدد صفحاتها وتتراوح بين (25-50) صفحة، مع زيادة في الأهداف، وتدريب الطّلاب بشكل أوسع على التفكير العلمي المنظّم، وحُسْن استخدام المصادر.

ويُلزَمُ طالبُ الدراسات العُليا الدبلوم أو الماجستير أو الدكتوراه، بكتابة بحث متخصص للحصول على الدرجة العلمية، وقد قرّر العلماء هذه الطريقة للحصول على الشهادات العليا، لأن في كتابة البحث اختباراً حقيقياً لعلم الطالب، وخير مؤشر على سعة اطّلاعه ومعرفة أفكاره ومعتقداته وأفقه العلمي، وطريقة تفكيره، وأسلوبه في التعبير عنها.

وتشكّل أبحاث الدراسات العليا أعلى أشكال البحث العلمي المتخصّص؛ لأن الطالب يصبّ فيها جُلّ عِلمه وثقافته وجهوده، لإخراج بحث جديد، وليقدّم للبشرية فائدة ما، إضافة لكونه يبني شخصية الطالب العلمية على حبّ البحث، والاطلاع الواسع على آخر ما توصل إليه السابقون، وعلى الكتابة العلمية الجادّة الرصينة.

وقد يكون كاتبُ البحث إنساناً من غير طلبة المدارس والجامعات، كأن يكون عالماً، أو مفكراً، أو دارساً، أو باحثاً، أو متخصصاً في فنٍ ما، فيُساهم في أبحاثه بإثراء الفكر والمكتبة.

وأما من حيث الكيف: فقد يكون البحث دراسةً جديدة يُعِدُّها الباحث، ويقدّم بها نفعاً للناس، وقد يكون تحقيق مخطوط من كتب التراث الإسلامي الكثيرة التي تزيد على عشرة ملايين مخطوط موزع في أرجاء العالم، ألّفه أحد الأئمة المسلمين، تكون له أهميَّة كبيرة في موضوعه، ويكون في إبرازه للناس فوائد عظيمة، فيعمل الباحث على خدمته بالحصول على مخطوطاته، والمقابلة بينها، وتحقيق نصها، والتعليق عليها بما يفيد قارئها، وتوفيرها بين أيدي الناس بشكل علمي واضح ومُيَسَّر.

خامساً: مواضيع البحوث

تتنوع الأبحاث بتنوع مواضيع العلوم الكثيرة والمتشعّبة ويمكن تقسيم العلوم إلى فرعين عظيمين: علوم نقلية، وعلوم عقلية.

أما العلوم النقلية: فهي علوم الدين التي جاء بها الوحي وهي كثيرة ومتشعّبة، يمكن تصنيفها ضمن الاختصاصات التالية:

- علوم القرآن الكريم.
- علوم الحديث الشريف.
- أصول الدين من التوحيد والعقائد والفِرَق والمذاهب.
- الفقه بمذاهبه وأصوله.
- السيرة النبوية.
- التصوّف والزهد والأخلاق.
- التربية الإسلامية.

- تراجم الرجال.
- التاريخ والجغرافيا.
- اللغة والأدب.
- بحوث الحضارة والفكر الإسلامي.

وأما العلوم العقلية: فهي ما أنتجته العقول البشرية من العلوم البحتة كالطب، والهندسة، والفيزياء، والكيمياء، والرياضيات، الكمبيوتر، ومن العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع والسياسة، والتربية، والآداب، والفلسفة، والإدارة، والمحاسبة...

ويمكن للطالب أن يختار أي موضوع من هذه الموضوعات حسب اختصاصه وميوله ورغبته.

سادساً: شروط البحث العلمي

حتى يكون البحث ناجحاً لا بدّ من توافر شروط علمية فيه منها:

1 - أن يقدّم شيئاً جديداً: من الضروري جداً أن يقدّر الباحث أهميَّة الموضوع الذي سيكتب فيه وِجدَتَه وطرافته، فلا يكتب موضوعاً سَبَقَهُ غيره إليه فأشْبَعَه بحثاً وتحليلاً وبياناً، اللّهم إلا إذا كان غيرُه قد تناول جانباً مِن جوانبه، فلا بأس في أن يختار جانباً آخر، ولا شكّ أن لكل موضوع عدّة جوانب، فالدارسون لحقبة معيّنة من الزمن، كصدر الإسلام مثلاً، يتناولونها من زوايا متعدّدة، كلٌّ حسب زاويته وتخصصّه (فالمؤرِّخُ) يتناول بالدراسة أهم الأحداث التي جرت في تلك الفترة، (وعالِمُ الاجتماع) يدرس الظواهر الاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة، و(الفقيهُ) يتناول الأحكام التي تنزلت على الرسول ﷺ (والمُحَدِّثُ) يُبيّن الصحيح من الحديث وضعيفه ويحرص على معرفة حفظ الحديث وروايته وكبار نَقَلَتِه وأئمّته وحفّاظه،

و(اللغويُّ) يتناول اللغة بنحوها وصرفها وأدبها شعره ونثره وخطبه، وهكذا يتناول كل باحث جانباً من جوانب تلك الفترة المحدّدة، لكن أبحاثهم اختلفت وتغايرت.

2 - **الحيويّة والواقعية**: ومن أهم عوامل نجاح الموضوع أن يكون حيوياً واقِعياً، له صِلَةٌ قويّة بميل الطالب، وحاجة المجتمع وكلما اتّسعت دائرة الانتفاع به ازدادت أهميّته، فالكتابة بموضوع يهمّ الناسَ ويقدّم لهم نفعاً، أو حلولاً لمشاكلهم، أو يشخّص لهم مرضاً، أو يسعى في تطوير مجتمعهم وراحتهم ورفاهيتهم، أهمّ مِن الكتابة بموضوع خيالي بعيد عن واقع الناس لأنهم لن يهتمّوا به، فالكتابة عن: «**حكم الاستنساخ في الإسلام**» أو «**المسلمون والإنترنيت**» أو «**أحكام الربا في الإسلام**» أو «**طفل الأنبوب وحكمه في الإسلام**» أو «**حقوق الإنسان في الإسلام**» أو «**حقوق المرأة بين الشرعة الدولية والشريعة الإلهية**» أو «**حقوق الطفل في الإسلام**» أو «**الغزو الصليبي الجديد للعالم الإسلامي، أهدافه، دوافعه، آثاره**» و«**الغزو الفكري للعالم الإسلامي**» و«**القراءة الجديدة للقرآن الكريم**» إنّ مثل هذه المواضيع حيوية وواقعية ولها أهمية قصوى في المجتمع لأنها مواضيع الساعة التي تدور بين الناس، وهم محتاجون لبيان حكم الشرع فيها، وستلاقي عندهم قبولاً وصَدًى واسعاً.

3 - **خصوبته وغزارة مصادره**: ومن عوامل نجاح البحث أيضاً خصوبة مادّته وأفكاره، وغزارة مصادره وتوافرها، وعلى العكس من ذلك البحث الفقير بالمادة العلمية، الفقير بالمصادر لن يكون ناجحاً وسيُتْعِبُ كاتِبَه كثيراً، ولذلك كان من أهمّ واجبات الباحث قبل اختيار بحثه أن يبحثَ عن مصادره، ليعرف هل يستطيع الكتابة فيه أم لا ؟

4 - **وضوح المنهج**: ومن عوامل نجاح البحث وضوح منهجه، وتنظيم

خطّته بشكل منطقي واضح مُسْتَوْعِب، فيوزّع أفكاره الرئيسة ضمن أبواب وفصول منسجمة، ثم يبدأ الكتابة بحيث يسلسل أفكاره، وينتقل مع القارئ من نقطة إلى أخرى بترابط، فيُحِسُّ قارئ بحثه أنه يهضم ما يقرأ، فلا ينتقل لما بعده إلّا وقد استوعب ما قبله وفهمه، وعلى العكس من ذلك الغموض، وهو ناتج عن الفوضى الفكرية، وعدم التخطيط للبحث تخطيطاً منطقياً سليماً، أو عدم القدرة على التعبير عن الأفكار بأسلوب منطقي سليم، مما يوقع القارئ في التشويش الفكري والاضطراب، وهذا يعود لعدم مقدرة الباحث على حسن عرض ما لديه. وإن أهمّ الأفكار العلمية تفقد أهميّتها إذا لم يتَّبع الباحث المنهج العلمي الواضح في كتابة الأبحاث، ويتّبع آخر الأساليب التي توصَّل إليها الباحثون.

5 - **تحديد عنوان الموضوع بدقّة**: إن عنوان الموضوع يجب أن يعبّر عن مضمونه، وتُخْتَصَرُ عناوينُ الأبحاث عادة في كلمتين أو ثلاثة، فيجب على الباحث أن يُحدّد موضوعه تحديداً دقيقاً، ولا يخرج في المعالجة عنه، ولا يمهّد له بالمقدمّات الطويلة جداً، أو يأتي بمتعلّقاته بشكل موسّع جداً، فيه استطراد وشطط وخروج عن المقصود، بل يحاول التركيز الجاد على موضوعه، وعدم ذكر إلا ما يتعلّق به من قرب، وخير الكلام ما قلَّ ودَلَّ، فالحشوُ، والاستطردات المملّةُ لملْءِ الصفحات، والخروج عن الموضوع أمور مزعجة للقارئ تنفّر من البحث.

6 - **سلامة الأسلوب ووضوح العبارة**: إن مما يُكسِب البحث أهمية كبيرة، سلامة أسلوبه من الأخطاء النحوية واللغوية، ووضوح عباراته وعدم غموضها وإن ممّا يُفقد البحث أهميته كثرة الأخطاء النحوية أو اللغوية أو العلمية، فعلى الباحث أن يَحْرِصَ على الكتابة وفق الأساليب الإنشائية العربية الفصيحة، محاولاً قدر الإمكان تجنّب الأخطاء النحوية واللغوية، وإذا كان ضعيفاً في اللغة، فلْيُحاول تلافي نقصه بطلب هذا العلم على أهله، وكثرة

المطالعة في كتبه، وليَسْتَعِن بأساتذة وبزملاء له أقوياء في اللغة في قراءة بحثه، ليستدركوا أخطاءه قبل طبع البحث وظهوره.

7 - دقّة المعلومات: إن المعلومات المُوَثَّقة بذكر مصادرها، والمبيّنة بالأرقام، تدلّ على الدِّقة في البحث، وتعطي القارئ معلومات أكيدة، وعلى العكس من ذلك النقل الجُزاف مِن الذاكِرة، أو ما يتناقله الناس دون تمحيص أو تدقيق وبحث عن مصادره، والتأكد من سلامته، أمور تُفقد البحث أهمية وقيمته.

سابعاً: شروط الباحث

وهناك شروط يجب أن تتوفّر في الباحث منها:

1 - سعة الاطلاع والعلم والمعرفة: إن القيام ببحث علميّ منهجيّ متخصّص - أيّاً كان نوعهُ نظرياً أو عملياً - هو أعلى المراحل العِلْميّة، وليس نهايتها، وهو يتطلب إعداداً عِلميّاً متكامِلاً قد حُضِّر له السنين الطويلة، والجهود المتواصلة لتكوين الشخصية العلمية الباحثة المنطلقة، التي لا تقف عند حدود المناهج والملخّصات الدراسية، بل تبحث في الأصول، وعن الأصول، وتستقي المعارف والأفكار الأصيلة من مصادرها، وتستهويها المعاني العميقة، لا زُخْرُفَ القول وبريق العبارات، وهذا يتطلّب من الباحث كثرة المطالعة، والقراءة الواسعة المركّزة الهادفة، لأن المطالعة هي المنهل الغزير الذي يروي غليل الباحث، ويوسّع آفاق معرفته ويُعَمِّقها، ومن هنا كان من الواجب على الباحث ألاّ يدع كتاباً أو موضوعاً يتناول بحثه أو جانباً من بحثه إلا أن يطّلع عليه، ويدرُسَه دراسةً فاحصة عميقة مبنيةً على الفهم الدقيق، والانتباه الشديد، خشية الوقوع في أخطاء قد تكون فاحشة بسبب سوء الفهم، أو الخطأ في النقل، أو التفسير والتأويل.

2 - الموهبة والذكاء والقدرة على التأمُّل والتفكير والاستنباط: كيْ

يستطيع الوقوف على دقائق الأمور ويحسن الربط بينها ويُوفَّق في عرضها وبيانها، وهذا يتطلب مرونةً وسعة أفق تساعده على تقليب المعاني وتوليد الأفكار.

3 - **التمحيص والتحقيق والتدقيق:** إذْ ليس كل ما يقع في يد الباحث من كتب، وما يقرؤه هو من الحقائق المسلَّم بها، فهناك معلومات لا تكون مبنية على الدليل الصحيح والنقل السليم، ومنشؤها الوهم أو الخيال، فلا يصحّ الأخذ بها على أنها من المسلّمات، من هنا وجب على الباحث أن يُمَحِّص ويحقّق ممّا يقرأ ويُراجع أساتذته فيما يُشكل عليه، ولا يطالع من الكتب إلا ما أوصى العلماء به، ويجتنب ما حذروا منه، فيعتمد ما يقوم على دعائم سليمة قويمة، ويردّ ما شذّ واعوجّ وخرج عن منهج العلماء القويم.

4 - **الموضوعية والتجرّد والبُعد عن الهوى، والمَيْل، والتعصّب، والتحيُّز، والمبالغات:** وهي من أهم شروط الباحث، فعليه أن يبحث عن الحقّ، ويجعله غايته ومبتغاه، وأن يسلّم بما يقوده إليه الدليل العلمي وإن خالف ميله وهواه ومذهبه وتفكيره. فهو يبحث عن الحقيقة ليتوصّل إليها، وينقلها للناس، لا أن يضع تصوُّراً مُسْبَقاً لفكرة، غير مبني على الأدلة والوثائق والبراهين العلمية.

5 - **التواضع واحترام آراء الآخرين:** فلا يحطّ من آراء غيره، ولا ينال من شخصياتهم - وإن كان على صواب فيما ينقد أو يعرض - فكل هذا يشين بحثه، ويحط من مكانته وقوّته، ويُنَفِّرُ القارئ من مطالعته، وإن التزام أدَب البحث والموضوعية العلمية يجنّب الباحثَ الزلَلَ في مثل تلك المتاهات التي ترفضها روح البحث العلمي، ولا يرضى بها مُنْصِف.

6 - **الأمانة العلمية:** فالبحث مسؤولية تتطلب من الباحث الأمانة العلمية، وهي التزام نقل النصوص كما هي من مصادرها بدون زيادة أو نقصان أو تحريف أو تبديل في نصوصها أو معانيها، والتَجَرُّد في فهمها،

وتوثيقها بنسبتها إلى أصحابها، ومِن أجل هذا فإن تدوين المصادر والتعليقات في الرسائل والبحوث العلمية أمر جوهري في تقديرها. وإن الإهمال أو الإخلال به يُعتبر خَدْشاً في أمانة الباحث، وعيباً في البحث لا يمكن التغاضي عنه أو التهاون به.

7 - **الدقّة والنظام**: على الباحث أن يكون دقيقاً في عمله، نظامياً منطقيًّا، يلتزم الترتيب الفكري المنطقي المنظّم، ويبتعد عن الفوضى الفكرية، فإذا طالع ركّز مطالعته على مسألة ولم ينقّل مطالعته في أكثر من مسألة، فتضيع عليه جميع المسائل، أما إذا ركّز مطالعته على موضوع واحد أحسن استنتاج ما يريد، وإذا قمّش أحسن ترتيب بطاقاته ضمن الفصول والأبواب، وإذا بدأ بكتابة بحثه التزم الدّقة والنظام، فيتممّ الفصل، لينتقل لكتابة فصل غيره، ولا ينتقل من فصل لآخر إلا بعد إنجاز الأول، وهكذا...

8 - **العزيمة والهمّة العالية والتضحية والصبر والمثابرة والتأنّي وبُعد النظر والإخلاص**: فالبحث العلمي يحتاج إلى نَفَسٍ طويل، وصَبْرٍ وجَلَد وتَحمُّل لمشاق العمل، وهو لا يتأتّى بسهولة ويُسْر، فلا بُدَّ للباحث من التحلّي بهذه الصفات حتى يُنْجِزَ بحثه، والبَحْثُ أيًّا كان له مشاكِلُه وعقباته، وليس بالأمر الهيّن تذليلها، وهيَ بحاجة إلى جَلَد ومثابَرَة وعزيمة لا تعرف الانهزام في سبيل الوصول إلى الهدف. ومن لوازم المثابرة الاستمرار الدائب، والتعايُش مع الموضوع كُلاً وجُزءاً، وفي جميع الأوقات، وبهذا تتكشّف جوانب البحث، وتتتابع الأفكار وتتوارد المعاني، والتأنّي من لوازم البحث العلمي ليكوِّن البحث انطباعاً سليماً، ويؤسسَ أحكاماً وتقديرات صحيحة، والإخلاص للبحث هو لُبّ العمل وروحه بحيث لا ينتهي به إلى حدّ، ولا يضنّ في سبيله بمالٍ أو جهد أو تفكير. وهذا كلّه مظهر للحبّ الصادق، والرغبة الطموحة في البحث بشكل عام، والموضوع الذي وقع عليه اختيار الباحث بشكل خاص.

9 - أن يكتب في مجال تخصّصه: لأنّ الباحث المتخصّص يكون مُلِمّاً بجميع جوانب بحثه، أساسياته ومكمّلاته، فتقل نسبة الخطأ عنده، والعلوم تميل اليوم للتخصّص الدقيق في الجزئيات والفروع الصغيرة، علاوة على الإحاطة بكليات هذا العلم، فالطبيب مثلاً يدرس الطب العام مدَّة طويلة، وفي آخر مراحل دراسته ينفرع ليتخصّص في القسم الذي يميل إليه ويريده، وكذلك طالب الشريعة يدرس الشريعة في الكلية بشكل عام، ثم يتخصّص في مرحلة الدراسات العليا في مادة من الموادّ كأصول الفقه مثلاً. وأما الإنسان الذي يكتب في غير تخصصه فإنّه معرّض للخطإ والزلل بسبب جهله بأساسيات العلم الذي يكتب فيه كالمهندس الذي يكتب في الطب مثلاً، أو الطبيب الذي يكتب في الهندسة، فإنه يعرّض نفسه للهزء والسخرية، وهو لا بُدّ سيقع في الخطإ بسبب كتابته في غير تخصّصه.

10 - أن يكون البحث الذي يكتبه موافقاً لميوله ورغباته: مِن العوامل القوية في نجاح البحث أن يُلاقي البحثُ صَدًى قوياً في نفسه، وتجاوباً تاماً مع ميوله وفكره، فلا يختار موضوعاً لا يميل إليه، أو آخر يخالف عقيدته، حتى لا يتعثّر في خطواته، أو يخفق في عمله، فكما أنّ المرءَ يختار صديقه اختياراً من بين زملائه لأنه ينسجم معه، ويُقدِّر أحواله، ويشعر بشعوره، ولا يستطيع أن يصاحِبَ إنساناً يغايره في تفكيره وميوله، كذلك تعتبر كلّ هذه الأمور في اختيار الموضوع، فإن الباحث يعيش مع موضوعه ليله ونهاره، يستحوذ عليه، ويستفرغ منه كلّ طاقته، سواء أكان موضوعه بحثاً كبيراً أو صغيراً، خاصاً أو عامًّا، مما سَيُحاضِر فيه أو ممّا سَيُطبَع أو يُنشر. وتتجلّى هذه الأهمية بوضوح في الدراسات العلْيا في إعداد رسائل (الماجستير) أو (الدكتوراه) التي تناقش أصولها وفروعها على ملإٍ من المتخصّصين وأهل العلم وطلاّبه، بين يدي أكابر العلماء، ومِن هنا كان الموضوع صورة عن صاحبه، لأنه يتفاعل معه تفاعلاً تاماً، وهو ثمرة فكره وجهوده، لكل هذا

يجب أن يحسن الطالبُ اختيار الموضوع، فيعرف أبعاده وغايته، وهل في مقدوره أن يوفّيه حقه من البحث الدقيق، والعرض المناسِب، فيقدّر خطواته، ونتائجه وما يترتّب عليه، كل هذه الأمور يجب أن يراعيها الباحث عند اختيار بحثه.

ثامناً: الدراسات السابقة والإفادة منها

إنّ الدراسات والبحوث إنما هي نتاج التراكم العلمي على مرّ عصور ودورات الحضارة الإنسانية وامتداداتها المتعاقبة.

ولكل مجال من مجالات العلوم والمعارف بحوثُه ونتائجُه من ناحية، ومَجلاّته ودَوْرِيّاتُه وكُتُبُه المَنْهَجِيّة والعامّة من ناحية ثانية. والكتب المنهجية إنّما هي خلاصات لنتَائج البحوث والدراسات في حقل علمي معيَّن، لتكوين جملة من المفاهيم المترابطة والمُركّبة، لعرض المحتوى العلمي في ذلك المجال المحدّد، أو لبناء نَسَق مَعْرِفِيّ جديد.

ومتى أراد الباحث الدخول إلى بحث أو دراسة أية مشكلة في مجال مُعَيَّن محدَّد، فإن عليه استقصاء كل ما يستطيعه من البحوث والدراسات في ذلك المجال المحدَّد بالذات في دراسته دون غيره.

ومثل هذا الاستقصاء يجب أن يكون:

* في صلب موضوع الدراسة أو المشكلة القائمة ومجال بحثها.

* مُسْتَطْرِداً لفترة زمنية، قد تطولُ وتَقْصُرُ حسب طبيعة البحث، ولكنه استِطراد يجب أن يَصِلَ إلى آخِر ما نُشِرَ فيه، حتى لو كان هذا النشرُ لأسابيعَ أو حتى أيّام خَلَتْ. فالعبرة في هذا المجال هو **الآخِر** وليس **الأول**.

* أن يأخذ الباحث من الدراسات السابقة التي هي في صلب مجال دراسته ما يفيده في تعزيز إطاره النظري الذي يجب أن يسبق كل دراسة.

* ولا يقتصر بالتعزيز هنا أن يكون منسجماً أو متماثلاً مع طروحات الباحث نفسه، وإنما يشمل كلاً من (المَعّية) و (الضد) آناً واحداً.

* أن يبيِّن الباحث في عَرْضِه للدراسات السابقة ما سيختلف به عنها، سواءً في:

- الافتراضات أو الفرضيّات.
- الأدوات المُستخدمة.
- المنهجية المُتّبعة.
- مجتمعات الدراسة وعيّناتها.
- التقنيّات الإحصائيّة المستخدمة.
- وسائل جَمْع البيانات.

أما نتائج الدراسات السابقة فيفترض تأخيرها إلى الجزء الأخير من الدراسة لمناقشتها مع نتائج دراسة الباحث الحالية: تشابهاً أو اختلافاً وتسبيباً.

ويجوز للباحث كذلك أن يسبق الأمر بعرض النتائج في مصادر دراسته ثم يشير لها عند مناقشة نتائج دراسته.

* أن يركز في اختياره لهذه المصادر على البحوث **والدراسات المتأخرة** بالدرجة الأولى، دون أن تحجب هذا الأولوية المُرور على غيرها من الدراسات السابقة متى ما ارتأى الباحث ضرورة عرضها.

* وعليه التركيز كذلك على الدراسات السابقة في **مجتمع الدراسة المعني** به في الدراسة القائمة، وتبرير إجراء دراسته الحالية وعرض الجديد الذي تسعى الدراسة إليه: إضافة أو تغييراً لمفاهيم طَرَحَتْها الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة ذاته.

* الابتعاد عن الدراسات التي تقع في مجال الدراسة القائمة ذاتها ولكنها

ذات **أهداف متباينة عنها**. فلكل مجال أو حقل علميٍّ ومعرفي معيَّن دراساتٌ ذات طبيعة وأهداف مختلفة. والباحث في استقصائه لهذه الدراسات إنما يختار ويركّز على الدراسات المتشابهة في أهدافها وطبيعتها مع دراسته القائمة حسب.

* كما أن على الباحث أن يستقصي الدراسات والبحوث من **مصادرها الأساس** أو الأصلية. وأن لا يلجأ إلى الأطاريح أو البحوث السابقة التي تناولت عرض مثل هذه الدراسات. لأن الأمر قد يكون مخطوءً أو مُحَرَّفاً كلًّا أو جُزْءاً أو أن الباحث السابق الذي عرضها ابتعد عن الدقّة والموضوعيّة، أو تحيّز لافتراضاته هو فجانب الحقيقة والصواب. أو قد تكون ترجمته عن لغات أخرى غير سليمة، أو... إلخ.

لذلك فإن الباحث **ملزم** بالرجوع إلى المصادر الأساس، وإن تعذر عليه مع الجهد، فإن عليه الإشارة إلى المصدر الفعلي الذي استقى منه خلاصة تلك الدراسة كمصدر ثانوي أو غير أساس بكل مصداقيّة وموضوعيّة.

* وعندما يترجم الباحث عن لغات أخرى غير لغة البحث الذي تكتب به الدراسة القائمة، فإن انتباهاً شديداً يجب أن يعطى **للمصطلحات العلمية**، وأسماء الأعلام المطروحة في المناقشة، وأن يضعها في لغتها الأصلية ليرجع لها القارىء أو المحكّم أو غيره. فالمصطلحات، على وجه الخصوص، لها ترجمات متعدّدة تصل إلى التباين في بعض الأحيان لتعطي دلالات مختلفة. ومن هنا على الباحث أن يضع المصطلح الذي يترجمه باللغتين معاً: اللغة التي تُكْتَب بها الدراسة القائمة، واللغة التي يُتَرْجِم عنها الباحث.

* وأخيراً فإن الباحث يجب أن يرتكز بالدرجة الأولى على المجلات والدوريّات المعاصرة.

تاسعاً: الفَرَضِيّات والحاجة لها

الفَرَضِيّة عبارة عن فكرة أو مَقُولة أو ما يُعْتَقَد أنها حقيقة شائعة يحاول الباحث أن يَدْحَضَها أو يفنِّدها لاعتقاده من خلال البحوث والدراسات والمُستجدّات والمُلاحظات الخاصّة به أو لمجموعته كباحثين عدم صحّتها.

وهنا على الباحث أن يطرح **فَرَضِيّة** بديلة عن تلك **الفَرَضِيّة الشائعة**، ثم يسعى لاختبارها بحسب منهجية البحث أو طريقته، لتوصله نتائج دراسته إما إلى قبول الفرضية الشائعة والتي تُسَمَّى بالفرضية الأساس أو إلى رفضها، لتكون فرضيته وتسمى بفرضية البحث أو الباحث أو البديلة البديل المؤقّت للفرضية الأساس المدحوضة التي قد تأتي عليها الدراسات اللاحقة للتثبّت منها، أو لدحضها ثانيةً بفرضيّة بديلة ثالثة، وهكذا...

ولو رجعنا إلى **الخطوة الأولى** في إجراء البحث، المذكورة سابقاً، لوجدناها «**انتقاء مشكلة ملائمة**»، أما **الخطوة الثانية** فقد تكون «**صياغة فرضية لها**» شريطة إمكانية اختبارها.

فطبيعة المشكلة ونوعية الفَرَضيّات شيئان حاسمان في منهجية البحث. فبعد انتقاء المشكلة وتفكير الباحث بمنهجية أو طريقة حلّها، فإنه قد يحتاج إلى صياغة المشكلة بطريقة تسمح بالتوقُّعات حول الأحداث الملاحظة سواءً استخدم الباحث طريقة الملاحظة، الإرتباط، التجريب أو شبه التجريب لاختبار الحل المقترح، وهذا هو ما نسميه «**باختبار الفرضيات**».

ونرجع إلى الفرضية بنوعيها:

- فرضية البحث وهي عبارة عن مُعْتَقَد، أو إصرار على ظاهرة مُعَيَّنة اشْتُقَّت مِنْ نظريةٍ ما، تُحاول تقديم توقُّعات بشأن أحداثٍ ملاحظة.

واختبار مثل هذه الفرضيات سيؤدّي بالطبع إلى تطوير تلك النظريات أو تعديلها أو دحضها (ويرمز لها إحصائياً بالرمز H_1).

- الفرضية الأساس، وهي المعتقد المراد دحضه من خلال البديل المُقدَّم من قبل الباحث (ويرمز لها إحصائياً بالرمز H_0).

أما هدف الباحث أو مهمته الأساس فهي اختبار الفرضية الأساس فقط (من خلال منهج بحثي وتقنيات إحصائية محدّدة) ليتقرر بعدها:

- إما دحض (رفض) **الفرضية الأساس**، وهنا ستتقدّم فرضية الباحث كبديل لها **دون إمكانية إقرار صحة الفرضية البديلة**، فقد تكون الفرضية الأساس غير صحيحة، ولكن هذا لا يشترط أبداً أن تكون فرضية البحث هي الفرضية الصحيحة، لأنه لم يتمّ اختبارها أصلاً، ولا يمكن للباحث أن يقوم باختبارها أساساً.

- وإما قبول **الفرضية الأساس**، وهنا لا يستطيع الباحث أن يقدّم فرضيّته كبديل لها.

(مثال):

إذا كان اعتقاد باحث زراعي بتأثير نوع معين من سماد كيماوي (ليكن X) على زيادة إنتاج الحنطة باستخدامه، فإنه يستطيع أن يصوغ فرضية بحثه والفرضية الأساس على الشكل الآتي:

- فرضية البحث H_1: هناك أثر للسماد الكيماوي (X) على زيادة إنتاج الحنطة.

- الفرضية الأساس H_0: ليس هناك من أثر للسماد الكيماوي (X) على زيادة إنتاج الحنطة.

* أما **الخطوة اللاحقة** لصياغة الفرضيات فهي **اختيار نوع التصميم** أو المنهجية البحثية المعينة والملائمة لاختبار صحة أو عدم صحّة الفرضية الأساس.

ولا شك، فإن هناك تصميمات مُتباينة جداً ومتعدّدة كثيراً، ولكل تصميم تقنيات إحصائية مُحدّدة وربّما تكون متعددة كذلك. فنوع المتغيّرات ونوع العَيِّنة وطريقة انتقائها، والمنهجية الملائمة لدراستها، ونوع البيانات المُجَمَّعة تُحدد للباحث نوع التصميم الأكثر ملاءمة لطبيعة بحثه وبياناته. ولسنا هنا بصدد الدخول في التصميمات الإحصائية المختلفة، رغم أن الجزء الأول استطاع المرور سريعاً على المنهجيات الرئيسة والعامة لها.

* ورجوعاً إلى مثالنا السابق (للباحث الزراعي) فيمكن له مثلاً أن يأخذ قطعة أرض واحدة منسجمة وبنفس المواصفات والظروف ويشطرها عشوائياً إلى نصفين متساويين (وربما إلى ثلاث قطع أو أربع بحسب نوع التصميم المطلوب) ويزرعها بالحنطة بذات الطريقة والكيفية تماماً. وخلال إنبات الزرع تكون كل الظروف والشروط والمعاملة واحدة بالتمام لكل من قطعتي الأرض المدروستين **ما عدا شرط واحد فقط وهو استخدام السماد الكيماوي** (X) على قطعة واحدة وعدم استخدامه على القطعة الأخرى.

وبعد حصاد غلة الحنطة من قطعتي الأرض المسمّدة وغير المسمّدة وقياس متوسطة الغلة في كل من القطعتين يمكن اختبار الفروق بين المتوسطين إحصائياً (باستخدام التقنية الإحصائية المناسبة) لمعرفة دلالة الفروق إن كانت إحصائية أو غير إحصائية:

- فإن كان الفرق بين المتوسطين دالاً إحصائياً فإنه يمكن للباحث أن **يرفض** (H_0)/ أي الفرضي الأساس/ليقرر بعدها:

«وجود أثر موجب على زيادة غلة الحنطة باستخدام السماد الكيماوي x».

- وإن كان الفرق بين المتوسطين غير دال إحصائياً (أي أن الفرق بين المتوسطين يمكن أن يعزى للصدفة) فإن الباحث **سيقبل الفرضية الأساس** (H_0) ليقرر بعدها:

«**عدم وجود أثر للسماد الكيماوي (x)** على زيادة غلة الحنطة ضمن الشروط والمواصفات المدروسة»

والشكل رقم (4) يوضح خطوات فرض الفرضيات ابتداءً بالواقع والفكرة السائدة إلى اختبار الفرضية واحتمالية قبول أو رفض الفرضية الأساس.

والسؤال الآن، بعد هذا العرض الوجيز السريع جداً لمفهوم الفرضيات، هو: هل كل بحث بحاجة إلى فرضيات؟

هذا السؤال من الأهمية بمكان جداً، لأن الكثير من الباحثين، مع الأسف الشديد، يُقْحِمون أبحاثهم وأطاريحهم في تحديد فرضيات دون حاجة بحثهم إلى أية فرضية، أو حتى عدم صحة قيام أي نوع من الفرضيات في ذلك البحث أو تلك الدراسة.

* فإن كان البحث **مُسْحِياً أو وَصْفِياً** مثلاً، وكل غاية البحث والباحث جمع بيانات وملاحظات علمية عن ظاهرة معيّنة لوصف مجتمع معين أو من خلال عيّنة مسحوبة منه، فإن البحث لا يحتاج إلى صياغة أي نوع من الفرضيات.

* وإن كان البحث **تاريخياً** يحاول جمع البيانات والوثائق للتحقُّق أو لوصف فترة معينة أو شخصية معينة أو دولة معينة، فإن بحثه ليس بحاجة إلى فرضيات كذلك.

* وإن كان البحث **مكتبياً أو نظرياً**، غايته مجرد إضافة نظرية أو تفكير أو تحليل أو تفسير منطقي جديد لظاهرة معينة أو سلوك معين أو فكرة معينة، فإن البحث في مثل هذه الحالة ليس بحاجة إلى صياغة فرضيات أيضاً، ما دام لا يهدف إلى اختبار نظرية معينة لدحضها وتنفيذها.

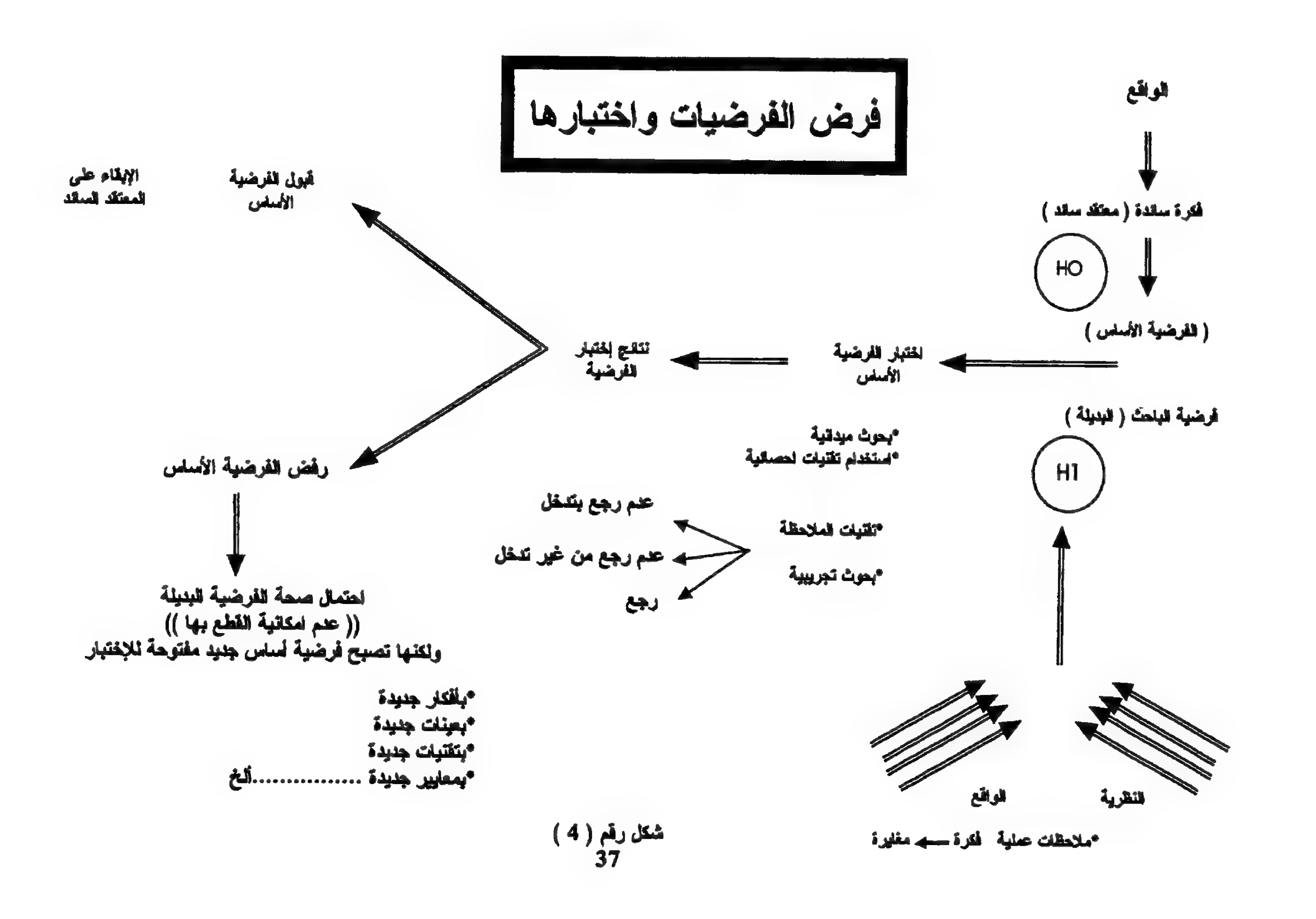
* وإن كان البحث **لقياس سمة معينة** أو خاصية محددة أو سلوك معين ومعايرته إحصائياً، فهو ليس بحاجة إلى فرضيات كذلك.

وهكذا. . .، نستطيع أن نُعدّد عشرات الأنماط من البحوث التي ليس لها أي حاجة لصياغة أي نوع من الفرضيات؛ لأن صياغتها ستكون من غير مُسَوِّغ منطقي أو منهجي.

وفي المقابل يمكن أن نحدد هنا بعض الحالات التي تكون بحاجة إلى صياغة فرضيات:

1 - عند محاولة دراسة **أثر مُتَغَيِّر مُعَيَّن على مُتَغَيِّر آخر**، فإن الباحث هنا بحاجة إلى صياغة فرضية لاختبار وجود أو عدم وجود أثر للمُتغيِّر الأول على المُتغيِّر الثاني.

2 - وإن كانت الدراسة بحاجة إلى **إجراء مقارنات إحصائية بين عَيِّنتين أو أكثر** تنتميان لمجتمع واحد، أو بين مجتمعين مختلفين أو أكثر من خلال مقارنة مدى امتلاكهما لسمة معينة أو خاصية معينة. . . إلخ، فأنت حينها - كباحث - بحاجة إلى صياغة فرضيات.


فرض الفرضيات واختبارها
الواقع
فكرة سائدة (معتقد سائد)
HO
(الفرضية الأساس)
اختبار الفرضية الأساس
نتائج إختبار الفرضية
قبول الفرضية الأساس
الإبقاء على المعتقد السائد
رفض الفرضية الأساس
احتمال صحة الفرضية البديلة
((عدم امكانية القطع بها))
ولكنها تصبح فرضية أساس جديد مفتوحة للإختبار
*بأفكار جديدة
*بعينات جديدة
*بتقنيات جديدة
*بمعايير جديدة .... ألخ
فرضية الباحث (البديلة)
H1
*بحوث ميدانية
*استخدام تقنيات احصائية
*تقنيات الملاحظة
*بحوث تجريبية
عدم رجع بتدخل
عدم رجع من غير تدخل
رجع
الواقع
النظرية
*ملاحظات عملية فكرة ← مغايرة

شكل رقم (4)

3 - وإن كنتَ بحاجة **لمعرفة دلالة العلاق الإرتباطية بين مُتغيِّرين** إحصائياً، فأنت - في أغلب الحالات - بحاجة إلى صياغة فرضيّات لمثل هذه الدراسة.

4 - وإن كنتَ تحاول رَصْد **صِدْق تمثيل أو انتماء عَيِّنة مَسْحُوبة لمجتمعها** (المسحوبة منه) فإنك بحاجة إلى صياغة فرضيات لاختبار صدق هذا التمثيل، وهكذا...

المهم جداً، هو أن ليس كل بحث بحاجة إلى صياغة فرضيات أولاً، ولا يجب على الباحث أن يخلط بين الفروض (أو المسلّمات) والفرضيات ثانياً، لأن الفرق بينهما كبير، والأصح أن لا علاقة بينهما أساساً.

عاشراً: حدود الدراسة ومصطلحاتها وتعريفاتها الإجرائية

1 - حدود الدراسة

لا يمكن للدراسة أن تكون شاملة وواسعة وغير محددة. فأصل الدراسة والبحث يقوم على دراسة ظاهرة معيّنة أو مُشكلة مُحدَّدة بل ومُحدَّدة جداً، فاتّساع المشكلة أو مجالها يعني احتمالية دخول متغيّرات كثيرة يصعب على الباحث معالجتها أو تجميعها، أو دراسة أثر كل واحد منها.

من هنا، فإن على الباحث أن يحدّد المساحات أو السقوف المكانية والزمانية والبشرية من جهة، ومتغيّرات دراسته من جهة ثانية، ونوع مجتمعه، وحجم وأوصاف عيّنته من جهة ثالثة... إلخ. كل هذه تسمى حدود البحث أو الدراسة، وعلى الباحث أن يكون قادراً على تحديد كلّ أبعادها بدقّة، وبطريقة محسومة، غير قابلة للتأويل أو التفسير.

مثال:

إذا أراد باحث أن يدرس أثر المستوى التحصيلي لِوَالِدَيْ الطالب بتحصيله هو، أي الطالب، فإن الباحث يمكن أن يضع بعض الحدود لدراسته، منها على سبيل المثال:

- تحديد **المساحة الجغرافية** التي سيغطيها البحث: مَدِينَة، قُطْر، أقطار... إلخ.

- تحديد مفهوم **(الوالدين)**: هل هو الأب مباشرة أو الأب الذي نشأ الطفل في أحضانه؟ وكذلك الأم يمكن تحديد مفهومها بالطريقة ذاتها.

- تحديد مفهوم **تحصيل الوالدين**: تحصيل ابتدائي، ثانوي، جامعي، عالي... إلخ وكم من هذه المستويات وغيرها ستشملها الدراسة دون غيرها.

- تحديد مستوى **(المرحلة الدراسية)** للطلبة الذين سيدرسهم البحث: طلبة ابتدائية، طلبة ثانويه، طلبة جامعة،.... إلخ. فليس من المعقول أن يقوم الباحث بدراسة كل الطلبة بكل مراحلهم الدراسية في بحث واحد.

- تحديد **(مجتمع الدراسة)** لكل من الآباء والطلبة:

- فقد يكون مجتمع الأباء من العاملين فقط، وكذلك الأمهات، وقد يكونوا من فئة عمرية واحدة (35 - 50 سنة مثلاً)، وقد يؤخذ الأباء المتزوّجون من زوجة واحدة ويعيشون معاً (غير متفرّقين).... إلخ.

- كذلك فيما **يتعلق بالطلبة**: فئتهم العمرية، علاقتهم بأبويهم، طريقة معيشتهم مع الوالدين، جنس الطلبة،.... إلخ.

- تحديد **(حجم العينة)** من مجموعة الطلبة الذين سيخضعون للدراسة، والفترة الزمنية التي سيتم فيها رصد تلك العينة ودراستها.

- تحديد مفهوم **(تحصيل)** الطلبة: هل هي الدرجات النهائية في نهاية

سنة دراسية، في فصل دراسي معين، في مرحلة دراسية مُحدّدة أو عدّة مراحل دراسية، مجموعة الاختبارات الصّفّيّة والمدرسية كلّها أو الاختبار النهائي فقط، الامتحانات المدرسية، أو الامتحانات الوزارية، أو التحصيلية المُقَنَّنة. . . إلخ.

- فكل هذه الحدود ترسم للباحث، بدقّة ووضوح، مُجتمع دراسته وعَيِّنَته وأوصافها وحدودها مما سيعينه كثيراً جداً عند تنفيذه لدراسته وتجعله قادراً على الوصول إلى مُفردات بحثه من جهة، واحتمالية تعميم نتائجه لاحقاً من جهة ثانية. مرة أخرى، **فليس من الممكن لأي بحث أن يكون مطلقاً شاملاً يتسع لكل الاحتمالات.**

2 - مصطلحات الدراسة

أولاً، يجب أن نفرّق بين المصطلحات الأساس والمصطلحات الثانوية العادية التي ستستخدم في البحث. فكلّ باحث يستخدم عشرات المصطلحات خلال استعراضه لتقرير بحثه. إلا أن المقصود بمصطلحات البحث أو الدراسة إنما هي المصطلحات الأساس التي سيتعامل معها الباحث مباشرة وتخصّ صُلْب بحثه أو دراسته.

والمصطلحات، من طرف آخر، غير مُتَّفق عليها في أكثر الأحيان، وفي أفضل حالاتها تكون مُتعدّدة أو متقاربة تختلف بعض الشيء. إلا أن بعض المصطلحات تصل تعريفاتها إلى حدّ الاختلاف الكبير، بل لحدّ التناقض.

فإذا أخذنا مثلاً تعريف (الشخصية) و(الميل) في علم النفس، و(التنشئة الاجتماعية) في علم الاجتماع، (والتحصيل) أو (المنهج) في التربية، و(الديمقراطية) في علم السياسة. . . إلخ من هذه المصطلحات، فإننا سنجد عشرات التعريفات المختلفة وأحياناً المتناقضة عند محاولة رصد كل ما كتب في ذلك المصطلح من تعريفات وشروح وحدود.

وهنا، على الباحث أن يستعرض ما يريد من تعريفات للمُصطلحات الأساس في بحثه، ولكنه في النهاية عليه أن يُحدّد مفهومه هو كباحث ودارس لمفهوم ذلك المصطلح:

- فإما أن يَتَبَنّى تعريفاً من بين التعريفات المتعدّدة لذلك المصطلح، وهنا على الباحث تبرير مثل هذا الاختيار ودفاعه عنه.

- وإما أن يضع تعريفاً خاصاً به لذلك المصطلح، وهنا عليه:

أن يُبَرّر تعريفَه وعدَمَ أَخْذِهِ للتعريفات الأُخرى، وأن يجعل كل ما سيلحق من مفردات دراسته متناغماً تماماً مع تعريفه لذلك المصطلح.

* وقد يكون للمُصْطَلحِ الواحِدِ تعريفاتٌ مُتَبَاينة: منها اللُّغَوِي، ومنها العِلْمِيّ، ومنها المَنْهَجِي، ومنها الفلسفي، ومنها الشائع جماهيرياً، ومنها الإجرائية التي ستذكر في النقطة اللاحقة... الخ، وفي هذه الحالة فإن على الباحث أن يُحَدِّد بالضبط التعريف الذي سيعتمده في بحثه بعد استعراضه لكل هذه الاحتمالات المتباينة لذلك التعريف.

* وعند استعراض التعريفات المُتعدّدة للمصطلح الواحد، فإن الباحث يجب أن يكون دقيقاً جداً في توثيقه للمصادر التي استقى منها ذلك التعريف. ولا يحقٌّ للباحث أن يستشف أو يفسِّر أو يقوِّل الكاتب ما لم يقله في تعريف مُعَيَّن عن طريق الاستنتاج والتحليل، إلا إذا أراد أن يقول ذلك ويضع مسؤولية التفسير عليه - أي الباحث نفسه - .

* وللتذكير، مرة أخرى، على الباحث أن يُرْدِفَ مُصطلحه بالمصطلح الأجنبي الذي قام بتعريفه، هو أو غيره، جنباً إلى جنب مع المصطلح بلغته العربية أو اللغة التي يكتب بها البحث. فليست التعريفات مختلفة لوحدها، إنما الترجمات متباينة ومتعدّدة كذلك، ومثال ذلك مُصطلح (العَلْمانية) الشائع في اللغة العربية، هو ترجمة خاطئة للأصل الإنكليزي (secularism) والفرنسي (Laique) والترجمة الصحيحة لهما في العربية هو: (اللادينية) وبما أن العرب

ومعظمهم مسلمون، لا يتقبّلون مثل هذا المذهب الذي يُنافي إيمانهم ومعتقدهم ويُحارب دينهم، فقد لجأ المُترجِم، وهو «الويس بقطر» القبطي المصري، وكان مُترجماً لحملة «نابليون بونابرت» على مصر عام 1798م. إلى اختيار ترجمة عربية يتقبّلها العرب، ونمّقها وزوّقها وبهرجها بثوب العِلْم كَذِباً وزوراً وبهتاناً وخداعاً للعرب وهي: (عَلْمانية).

3 - التعريفات الإجرائية (العملية التطبيقية)

لكل مصطلح تعريف، ربما يكون التعريف لغوياً، أواصطلاحياً في علم مُعيَّن أو حقل مُعيَّن. وتسمّى مثل هذه التعريفات بالتعريفات (النظرية) وأحياناً (الفلسفية).

وهنا يمكن أن يكون الاختلاف شديداً لحدّ التناقُض كما ذُكِر قبل قليل، أو قد يكون التعريف نظرياً فلسفياً لا يمكن إنزاله على أرض واقع البحث وأرضيته. وهنا تعتمد البحوث التعريفات (الإجرائية) لمصطلحات البحث خاصة في الدراسات الميدانية والتطبيقية.

فإذا ما أريد قياس (المَوْهِبَة) على سبيل المثال، وأردنا الدخول في التعريفات النظرية والفلسفية واللغوية لمصطلح (الموهوب) أو (الموهبة) فإن الباحث لا يستطيع أن يخرج منها بتعريف مُحدّد ييسّر له أمر تحويلها إلى شيء أو خصائص أو صفات أو سمات مُحدّدة يمكن قياسها ميدانياً، والتعامل معها بحثياً.

لذلك فإن الباحث، في مثل هذه الحالة، يعتمد تعريفاً إجرائياً مُحدَّداً لتعريف الشخص (الموهوب) خاصاً ببحثه أو دراسته شريطة اعتماده لهذا التعريف عبر البحث بأكمله ولكل مفاصله. كأن يعرّف (الموهوب) إجرائياً مثلاً بما يأتي:

«كل من حصل على نسبة ذكاء مقدارها (145) فأكثر على مقياس وكسلر

للراشدين – المعدل WAIS - R». بالطبع قد يجادل الكثير بأن الموهبة ليست ذكاءً فقط وإنما هي دافعية وإبداع وقيادة إضافة للذكاء. وقد يجادل الباحث من طرفه أن لكل منها علاقة طردية موجبة عالية مع الذكاء، وأن الذكاء المرتفع يمكن أن يؤشر كل هذه السمات الأخرى. . . وهكذا.

بل إن كثيراً من اختبارات ومقاييس الذكاء **تُعَرِّف الذكاء** بأنه «**ما تقيسه اختبارات الذكاء**». وقد ينظر إلى مثل هذا التعريف على أنه «تفسير للماء، بعد الجهد، بالماء». إلا أن صاحب المقياس أو الاختبار الذي يعتمد ذلك التعريف الإجرائي إنما يريد أن يبعد نفسه عن الجدل النظري المتشعب والمختلف كثيراً بين نظريات الذكاء والتي لا يمكن أن تفيده بشيء عند بناء اختباره أو قياسه إلا إذا اعتمد نظرية معينة بذاتها أو تعريفاً مُحدّداً بذاته، فإنه سيحيل تعريفه الإجرائي إلى ذلك التعريف النظري ولكن بصيغة عملية تطبيقية.

كما أن الكثير من المقاييس والاستبانات وأدوات البحث اللازمة تحتاج إلى (محكّمين) من ذوي الاختصاص المباشر للنظر في الصدق الظاهري لتلك الأداة. وهنا قد يحتاج الباحث إلى تعريف إجرائي لكيفية تعامله معهم:

كأن يقرر مثلاً: يعرَّف اتفاق المُحَكّمين بنسبة 60% من مجموعهم، أو قد يرفعها إلى 80%، وهكذا تبعاً لتعريفه الإجرائي لمثل هذا الاتفاق.

خلاصة القول، أن التعريف الإجرائي هو الصيغة العملية أو التطبيقية التي سيتعامل معها الباحث خلال إجراء بحثه.

حادي عشر: أدوات البحث:
المقاييس، الاستبانات، وقوائم الرصد

كما قلنا في فقرة سابقة، ليسَ كل بحث مُلْزَماً بصياغة فَرَضِيّات، كذلك يمكن القول هنا أن ليس لكل بحث أن يستخدم أدوات مُحدّدة كالمقاييس،

والاختبارات، والاستبانات، وقوائم الرصد، واستمارات المُقابلة، والصِّيَغ البريدية وغيرها الكثير. فأهداف البحث ومنهجيته هي التي سَتُحَدّد ما إذا كان الباحث بحاجة إلى استخدام أداة محددة (أو أدوات) في بحثه أو عدم وجود حاجة لها.

فالأداة ليست غاية بحدّ ذاتها، إنما هي وسيلة قد يحتاج لها الباحث لتحقيق أهداف أو غايات بحثه. ومتى ما استطاع الباحث أن يحصل على غاياته دون تلك الأدوات فإن استخدام أي أداة حينها يصبح مَضْيَعَةً للوقت والجهد والمال.

من الناحية الأخرى، فإن من النادر أن تُصَمِم بحثاً مَيْدانياً في الحقول الإنسانية (الاجتماعية، النفسية، التربوية، السياسية. . .) ولا يحتاج إلى بناء أو استخدام أدوات بحث فيه. فمتى ما كانت هناك عيّنة للبحث تريد الوصول إلى جمع بيانات عنها، لأية غاية من الغايات، فإنها ستفرض عليك بالمقابل بناء أو استخدام أدوات جاهزة للوصول إلى بيانات تلك العينة بحسب منهجية البحث المعتمدة في تلك الدراسة.

والأدوات من الكثرة بمكان بحيث يصعب تحديها وتعدادها، كما أنها من الناحية الثانية متباينة كثيراً جداً من حيث طرق بنائها وتقنيات اعتمادها واستخدامها وتحليل بياناتها.

* **فالمقاييس والاختبارات** مثلاً والتي تُسْتَخْدَم لقياس القُدْرات العقلية العامّة أو الخاصّة، سِمات الشخصية المختلفة، مُيُول الناس ورغباتهم واتّجاهاتهم، والاختبارات العلاجية والسريرية النفسية، . . . إلخ، كلها تفرض على الباحث أن يعتمد منهجية صارمة في بناء تلك المقاييس:

[كصديق المقياس، ثبات المقياس، تحليل فقراته من حيث معاملات صعوبته وتمييزه، انتقاء الفقرات، اشتقاق معايير لذلك المقياس. . . إلخ، وهذه كلها خاضعة لشروط ومواصفات إحصائية وقياسية ومعيارية مُحَكَّمة لا بُدّ للباحث أن يلتزم بها بكل دقة قبل أن تعتمد درجات مقياسه لتحديد الخصائص والسمات المراد قياسها].

* **والاستبانات** (Questioners)، وهي الأكثر استخداماً وانتشاراً في البحوث الإنسانية، نهدف من استخدامها جَمْعَ البيانات والآراء وخاصَّة في مجال قياس الرأي العام ورصده، واستبانة الأفراد في معتقداتهم واتجاهاتهم ورغباتهم ومواقفهم من قضايا الساعة الراهنة. هذه الاستبانات لها كذلك شروط ومواصفات لا بد من التزام الباحث بها عند بناء تلك الاستبانات وإن كانت أقل صرامة ودقة من بناء المقاييس النفسية. وللاستبانات تقنيّاتها الإحصائية الخاصة بها، عند جمع البيانات عن طريقها وتحليلها وعرضها.

* وهناك **قوائم الرصد** (Check lists) وهي نوع آخر من أدوات البحث التي قد يحتاجها الباحث لتحقيق غايات بحثه:

- منها مثلاً قوائم الرصد الخاصّة بتأشير المشكلات التي يعانيها الفرد، إضافة لتأشير درجة معاناته منها.

- ومنها قوائم الرصد لتسجيل الملاحظات عن مفردات أو أحداث عيّنة الدراسة، أو عند ملاحظتهم بردّ فعل أو طبيعي على حَدّ سواء، أو حتى عند مقابلات الأفراد واستبانة آرائهم. . .

نماذج لاستبانات تتعلق بدراسة عن المُسنين

السبب كما يراه المسؤول	العدد	%
لا معيل شرعي لهم	41	19.2
لديه معيل ولكن لا يستطيع رعايته خلال أوقات النهار	17	8
لديه معيل ولكن لا يستطيع رعايته داخل بيته	36	17.4
لديه معيل ولكنه مقطوع الصلة بهم	29	13.6
تحدث مشاجرات بينه وبين مُعيلِهِ في البيت	18	8,4
يُفضّل المُسّن دارَ الإيواء على دور أبنائه	18	8,4
لديه أقرباء وصلة رحم ولكن المسن لا يفضل البقاء معهم	12	5,6
الفراغ في البيت شبه قاتل فيفضلون دور الإيواء عليها	17	8
يريدون البقاء في بيوت أبنائهم ولكنهم أجبروا على النزول بدور الإيواء	24	11,3
المجموع	213	100

جدول يبيّن أسباب وجود المُسنِّين في دار الإيواء برأي المسؤولين عنها

سبب وجود الدار	عدد	%	سبب وجود الدار	عدد	%
عدم وجود صلة رحم بين أبناء العائلة	17	41,5	بُعد الأبناء والأهل عن المُسِنّ	2	4,9
عقوق الأبناء والأهل لكبار السن	5	12,2	عدم الرعاية الطبية (الحكومية) للمسنين	2	4,9
ظروف الحياة الصعبة للأبناء	4	9,8	هجرة الأبناء للعمل في الخارج	1	2,4
عدم وجود مورد دائم للمسن	4	9,8	استيراد الحضارة الغربية	1	2,4
عدم وجود تكافل اجتماعي بين أفراد المجتمع	3	7,3	الشعور بالملل	1	2,4
عدم وجود عمل	1	4.2	المجموع	41	100

جدول يُبين أسباب وجود دور الإيواء من وجهة نظر المُسِنّين

- ومنها **استمارات المقابلة الشخصية** (Interview Check Lists) حيث يتمّ من خلالها التقويم الشخصي الفردي للمحكّمين، أو لأعضاء لجنة المقابلة لتأشير سمات وسلوكيات شخصية متعددة، وقدرات واستعدادات مختلفة، إضافة لإصدار الأحكام العامّة بشأن الشخص الذي تتمّ مقابلته.

والأوراق هذه، غير قادرة على الدخول بالتفاصيل، والجزئيات الخاصة بتقنيات بناء أو استخدام أدوات البحث التي يحتاجها الباحث عند دراسته. وقد تكون الكتب المنهجيّة المتخصِّصة في القياس النفسي والتربوي والاجتماعي مراجع جيّدة لكل باحث تفرض عليه أهداف بحثه بناء تلك الأدوات، أو حتى عند استخدام أدوات جاهزة لتحقيق تلك الأغراض والغايات.

ثاني عشر: مجتمع الدراسة وعَيِّنَتُها

قبل كل شيء لا بد من التميز بين مصطلحي (المجتمع) و (العينة):

* «فمجتمع الدراسة Population» هو مجموع أو كل المفردات التي استهدفها البحث القائم.

- فإن كان البحث يخص مجتمع (الأحداث الجانحين) على سبيل المثال في (بلد ما) فإن كل حدث جانح في ذلك البلد أو المدينة المقصودة بالدراسة سيكون مفردة من مفردات مجتمع تلك الدراسة، وبحسب التعريف الإجرائي لذلك البحث لكل من مصطلحي (الحدث) و(الجنوح) بالطبع.

ولا يهم أن تكون مفردات مجتمع الدراسة (بضع أفراد) أو (عشرات الملايين)، فليس هناك من يُحدِّد مجتمع الدراسة إلا الباحث نفسه طبقاً لأهدافه ومصطلحاته.

- فإذا ما أراد باحث ما أن يستقصي ردود فعل العشرة الأوائل في امتحان الدراسة الثانوية العامة في قُطْرٍ ما، فإن مجتمع دراسته سوف لن يزيد عن عشرة أشخاص فقط.

- ولو أراد باحث ما أن يدرس مدى انتشار استخدام المُخدّرات عند طلبة الثانويات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مجتمعه في هذه الحالة سيكون عشرات الملايين من الطلبة.

مرة أخرى، فإن حجم مجتمع الدراسة لا يمكن أن يقرر قوّة البحث أو ضعفه، أو أهميته من عدم أهميته، فلا شأن لحجم المجتمع بكل هذا، إنما شأنه كما تحدده أهداف الدراسة القائمة فقط.

* أما «العَيِّنة (Sample)»، فهي مجموعة مُحدَّدة من مجموع مفردات

مجتمع الدراسة. فالبحوث لا يمكن أن تصل إلى جميع مفردات المجتمع: مفردة مفردة، لذلك فهي تقتصر على سحب عينة (أي جزء) من ذلك المجتمع المحدّد وإجراء الدراسة عليه والخروج بالنتائج (وهي تخص مفردات العينة بالطبع) في محاولة لتعميم النتائج التي يخرج بها البحث من مفردات **العَيِّنة إلى مجتمع الدراسة** ضمن شروط ومواصفات مُحدّدة ودقيقة جداً.

- فالعيِّنة (بعمومها المطلق) إنما هي جزء من كل (والكل هنا هو كل مفردات مجتمع الدراسة بإطلاقهم)، إلا أن العينة المُمَثّلة لمجتمعها شيء آخر.

فإن أردنا سحب عيِّنة من مجتمع دراسة مّا، مجرد سصحب العَيِّنة، فإن أي مجموعة مفردات تنتمي لذلك المجتمع تصلح أن تكون عيِّنة (مُجَرَّد عَيِّنة بالطبع) لتلك الدراسة. أي إن البحث لا يمكن أن يقف عند استخدام مُجَرَّد عَيِّنة من مجتمع؛ لأن الباحث، أي باحث، إنما يستخدم العَيّنة لأنه أساساً غير قادر على الوصول إلى كلّ مفردات مجتمع الدراسة، ولكنه في أساس بحثه وهدفه يدرس **مجتمع** الدراسة وليس **عيّنته**.

فالعيّنة تُؤخذ لغرض أن تحصل منها على تخمينات معتمدة لخصائص مجتمع الدراسة من خلال عيّنة مدروسة منه.

ولكي تحصل على تخمينات معتمدة إحصائياً ومنهجياً لمفردات المجتمع من خلال عيّنة الدراسة، فإن العينة يجب أن تكون **مُمثّلة صادِقَة لمجتمع دراستها**.

* وهنا ندخل في مصطلح التمثيل:

فلكي تكون العينة صادقة في تمثيلها لمجتمع دراستها يجب أن تكون عينة عشوائية (تامة العشوائية) عند سحبها من مجتمع تلك الدراسة.

والعشوائية هنا هي: **إعطاء كل مفردة من مفردات مجتمع الدراسة ذات**

الحصة من احتمالية ظهورها كمفردة من مفردات العيّنة المنتقاة في تلك الدراسة. فإن كانت كل مفردات مجتمع الدراسة لها ذات الفرصة من الظهور والانتقاء (بصورة متساوية تماماً) لتكون مفردة من مفردات عيّنة الدراسة سميت «**بالعيّنة العشوائية التامة**»، وكانت من الناحية الثانية **عَيّنة مُمثّلة لمجتمعها** (نظرياً في الأقل) مع احتماليّة مؤكّدة لازمة لوجود خطأ العيّنة. فليس هناك أي انتقاء عشوائي للعينة من غير احتمال وجود خطأ العيّنة، إلا إذا أخذت جميع مفردات مجتمع الدراسة كعيّنة لها. ولو كان مثل هذا الأمر ممكناً لما احتجنا إلى العيّنة أساساً ولكانت الدراسة حينها **دراسة مسحية شاملة**.

* ولغرض تحقيق العشوائية التامة لعيّنة الدراسة يمكن أن تتّبع أساليب عدة:

- فقد تستخدم الجداول العشوائية (الملحقة في آخر الملزمة) لاختيار مفردات العيّنة.

- وقد تستخدم صناديق سحب مفردات العيّنة بعد وضع أسماء أو أرقام جميع مفردات المجتمع فيه وبطريقة تسمح لأي منها بالظهور بصورة متساوية.

- وقد تستخدم الحاسبات الآلية (وهي الأكثر استخداماً في الوقت الحاضر) المُغذّاة أصلاة بالجداول العشوائية لسحب مُفردات عيّنة أو عدّة عيّنات من مجتمع الدراسة المستهدف.

وفي كل الأحوال، فإن السحب سيكون من مفردات المجتمع، كل مفردات المجتمع، وهذا يقتضي أن تحدّد مفردات مجتمع الدراسة مُفْرَدَةً مُفْرَدَة وترقيمها أو ترميزها، سواء استخدمت الجداول العشوائية الإحصائية، أو صناديق السحب أو الحاسبات الآلية.

والسؤال الآن:

هل يمكن لكل باحث الوصول إلى العشوائية التامة عند سحب عينته؟

والجواب ببساطة، هذا أمر عسير جداً، ويصل إلى الاستحالة أحياناً وخاصة عندما تكون مجتمعات الدراسة واسعة وشاملة وبمئات الآلاف أو بالملايين أو حتى عشرات الملايين أحياناً.

ومن هنا فإن الباحث لا بد من أن يجهد نفسه في محاولة جادة لكي تكون عيّنته **أقرب ما تكون** إلى العشوائية. لأنّه، إن لم يصل إلى هذا المستوى المقبول في أقلّ تقدير، فإنه لا يستطيع أن يعمّم نتائجه على مجتمع دراسته، وستبقى العيّنة ممثلة لنفسها فقط، ونتائجها تخصّها حَسْب.

* هذا كله إذا كان مجتمع الدراسة «متجانِساً»، أي غير مُكَوَّن من شرائح وفئات وعرقيات وطبقات ومستويات مُتباينة.

ومتى ما كان مُجتمع الدراسة «غير متجانس» فإن العشوائية هنا يجب أن تكون «عشوائية طبقية». وبمعنى آخر فإن السحب العشوائي يجب أن يتم من خلال كل فئة أو شريحة أو قومية أو... إلخ. بحسب حصة تمثيلها في مجتمع دراستها.

مثال:

لو كان البحث يهدف إلى دراسة مقارنة لمجتمع يتكوّن من الإناث والذكور مثلاً، وكانت نسبة الذكور في ذلك المجتمع (40%) والإناث بنسبة (60%) وكان حجم العينة بمثل (5%) من مجتمع الدراسة، فإن السحب العشوائي هنا يجب أن يتم بنسبة (5%) من مجتمع الإناث عشوائياً، و(5%) من مجتمع الذكور عشوائياً، وليس (5%) من كل المجتمع، بغضّ النظر عن جنس مفردات المجتمع.

ولو تكوّن مجتمع ما من ثلاث قوميات مثلاً ولتكن (أ، ب، ج -) بنسب (70%)، (20%)، (10%)، على التواري وأريد سحب عيّنة عشوائية ممثلة لذلك المجتمع شاملة لكل قومياته الثلاث، وكانت نسبة التمثيل

عند الباحث (2%) مثلاً، فإن على الباحث أن يسحب (2%) من كل مجتمع قومي من المجتمعات الثلاثة عشوائياً وعلى حِدَة.

* أما «**حجم العيّنة**» فهو أمر يستحقّ أن يقف الباحث عنده ويكون مُدركاً تماماً لمفهومه قبل اختيار أو انتقاء عيّنته.

وهنا لا بد من **تحديد المفاهيم والتقنيات الأساس في تحديد حجم العيّنة**، ويمكن إبراز خلاصتها فيما يأتي:

[ليس هناك من نسبة مُحدّدة ثابتة لحجم العيّنة، يمكن أن تُعْتَمد لكل البحوث والدراسات، فهذا أمر بعيد عن العلمية تماماً. فالقول بـ (5%) أو (10%) أو (20%) أو غير ذلك كنسبة معتمدة لحجم العيّنة (نسبة إلى مجتمعها) أمر بعيد عن العلم والإحصاء وحتى المنطق.

فهناك متغيّرات كثيرة تعمل على تحديد نسبة العيّنة التي يمكن أن تسحب من مجتمعها، وهي تختلف من مجتمع لآخر، وعيّنة لأخرى، وبحث لبحث.

1 - **فبالنسبة إلى المجتمع**، فإن أمر تجانسُ مُفرداته أو عدم تجانسها يُعَدّ أمراً حاسماً في تحديد نسبة العيّنة:

* فإن كان المجتمع مُتجانساً تماماً (بمفرداته ونسبة إلى السمة المطلوبة) **فإن مفردة واحدة فقط** ستكون عيّنة ممثّلة لمجتمعها.

- فماء المحيط مثلاً تكفي قطرة واحدة منه لمعرفة نسبة الملوحة فيه.

- ودَمُ الإنسان تكفي قطرة واحدة منه (أو جزء أصغر من ذلك بكثير) لتحديد نوع فصيلة دمه.

- ومن أكثر من ثمانية مليارات من البشر يكفي أن يختار شخص واحد طبيعي بالغ فقط لنعرف عدد أسنان فمه، وهو لا شك عدد أسنان جميع البشر الطبيعيين البالغين وهكذا.

* وإن كان المجتمع **غير متجانس تماماً**، فإن أي حجم للعيّنة سوف لن يكون ممثلاً لمجتمعها ما لم تُؤخذ مُفردات المجتمع بأكملها.

وما بين **التجانس التام وغير التجانس التام** يتذبذب حجم العيّنة المنتقاة صُعوداً وهبوطاً (من المفردة الواحدة الممثلة لمجتمعها إلى وجوب أخذ جميع مفردات المجتمع للتمثيل الشامل له).

* وهناك متغيّر آخر يؤثّر كثيراً جداً على تحديد حجم العينة من قبل الباحث، وهو مدى **خطورة الأمر أو أهميته** فيما لو اتخذت قرارات معيّنة على وفق نتائج تلك العينة المدروسة في بحثه.

- فإن كان الباحث بصدد أخذ بعض المُؤشّربات العامّة حَسب، **فإنه لا** يحتاج هنا إلى حجم عيّنة كبير لتمثيل مجتمعه.

- وإن كان الأمر يتعلق بأمر خطير ومهم جداً، كالانتخابات الرئاسية أو النيابية فإن حجم العيّنة هنا هو حجم المجتمع بأكمله، ولا يمكن إطلاقاً قبول أيّة توقعات أو استنتاجات إحصائية تُبنى من خلال عيّنات مسحوبة من مجتمعها مهما كانت تقنيات العيّنة المستخدمة دقيقة ومنضبطة.

* متغيّر ثالث (له علاقة بالثاني بصورة غير مباشرة) وهو الأهمية التي سيعوّل عليها الباحث **لتعميم نتائجه (المنبثقة من العيّنة) على مفردات مجتمعه**. فمتى ما كانت النتائج تتعلّق بقرارات إستراتيجية أو وطنيّة أو قوميّة فإنّ حجم العينة لا بدّ أن يكون أكبر تمثيلاً لعيّنته من نتائج بحث يُراد منها تأشير اتجاهات رأي عام في قضية معيّنة ليس ذات خطورة كبيرة على مجتمعها.

وهكذا، فالأمر لا يتعلق بنسبة ثابتة أو حجم ثابت تصلح لاعتمادها في كل البحوث والدراسات.

2 - أما **بالنسبة إلى العيّنة** ذاتها، فإن التقنيّة الإحصائيّة المُتّبعة ودقّة

اختيارها واتباع شروطها، سواءً من خلال العشوائية التامّة، أو الطبقية أو غيرها، يمكن أن يؤثر على حجم العيّنة المنتقاة.

* فمتى ما كانت إجراءات العينة عِلْمِيّة، مُنْضَبِطة إحْصائياً ودقيقةً، فإن الباحث لا يحتاج إلى حجْم عيّنة كبير لتمثيل مجتمعها.

* ومتى ما كانت إجراءات اختيار العينة اعتباطية تتعامل مع السهل واليسير والمُتوفّر، فإنّ حجماً أكبر وأكبر للعيّنة يكون مطلوباً في مثل هذه الحالة.

* وإن كان أمر تساقط مفردات العينة خلال السقف الزمني لإجراء وتنفيذ البحث وارداً، أحتاج الباحث إلى حجم عينة أكبر، وكلّما كان أمر تساقط المفردات (لأي سبب من الأسباب) غير وارد، إحتاج الباحث لحَجْمٍ أقلّ.

3 - وقد يختلف الأمر من بحث لبحث لتحديد حجم العيّنة المَطلوبة:

* فطبيعة البحث ذاته أمرٌ يُقَرِّر الكثيرَ من مسألة حجم العَيّنة المُنْتَقاة، ففي البحوث العلمية المنضبطة مُخْتَبَرياً لا نحتاج إلى عيّنة كبيرة، وفي العلوم الإنسانية التي تتعلق باتجاهات الرأي العام واستطلاعه، نحتاج إلى عيّنة أكبر بكل تأكيد.

* وهدف البحث أو أهدافه تُقرِّر بدورها حَجْمَ العَيّنة المُنْتَقاة، فَلِكُلِّ بحث أهدافٌ خاصّة به، وقد يحتاج الباحث لتحقيق أهداف البحث إلى حجم عيّنة أكبر أو أقلّ بحسب طبيعة وعدد ونوع وشموليّة تلك الأهداف.

* والمستوى الأكاديمي للبحث يمكن أن يتدخّل أيضاً في تحديد حجم العيّنة، فإن كان البحث تدريباً للطلبة على إجراءات انتقاء العيّنة، فإنّ العيّنة هنا يمكن أن تكون صغيرة جداً، وإنْ كان مُجرّد بحثِ تَخَرُّجٍ للحصول على درجة البكالوريوس مثلاً فالأمر أكثر أهمية، وإن كانت أُطروحة أكاديمية لدراسة الماجستير، ومن ثمّ الدّكتوراه فإنّ الحجم يمكن أن يزداد طرْداً بحسب

أهمية ذلك البحث الأكاديمي ومستواه (مع افتراض ثبات المتغيرات الأولى بالطبع).

* وإن كان الباحث في مرحلة الدراسة الأولية أو التمهيدية أو الاستطلاعية فإنّ حجم العيّنة لا يفترض اتساعه وشموليته، وإن كان البحث في مرحلة مُتقدّمة يراد تعميم نتائجِه أو اشتقاق معايير وطنية أو قومية في ضوء نتائجه احتاج البحث إلى حجم عيّنة أكبر.

* وهكذا يختلف الأمر كثيراً جداً في تحديد حجم عيّنة البحث، من مجتمع لآخر، وعيّنة لأخرى، وبحث لآخر، وحتى مِن باحِث لآخر أحياناً.

ثالث عشر: الجانب الميداني التطبيقي من الدراسة

تُحدّد الخطواتُ الرئيسة للجانب الميداني (التطبيقي) من الدراسة بوقت مُبَكِّر، وعند إعداد خطة البحث أو مقترحه أساساً. والدراسات الميدانية أو التطبيقية هي غير الدراسات النظرية أو المكتبية أو غيرها.

أما كيف تُحدَّد الخطوات الرئيسة للجزء التطبيقي للدراسة فإنه يتَحَدَّد في ضوء:

- أهداف الدراسة.
- الوسائل الكفيلة بجمع البيانات الخاصة بالدراسة.
- حدود الدراسة.
- عيّنة الدراسة.

فكلّ هذه المتغيّرات على علاقة مباشرة بطبيعة الإجراءات التي ستُحَدَّد لاحِقاً، بُغية إنْجاز الباحِث للجُزْءِ التطبيقيِّ من بحثه أو دراسته.

على سبيل المثال:

* فإن كان البحث يهدف إلى قِياس مُستوى الدافِعِيَّة عند مُدَرَاء أو رُؤَساء أَقْسَام شركة مُعيَّنة مثلاً، فالباحث هنا بحاجة إلى **مِقياس للدافِعيّة**:

- فإن كان هناد مِقْياسٌ ثابت صادق لقياس مستوى الدافِعِيّة بُنِيَ لمجتمع الدراسة الراهنة ذاته، فإن الباحث سيذهب في إجراءاته مباشرة إلى تطبيق المِقياس على عيّنة دراسته، ورَصْد النتائج وتحليلها ومُعايرتها، في ضوء المعايير المعتمدة للمقياس الذي استخدمه الباحث.

- وإن كان الباحثُ يَمْتَلِكُ مِقْياساً لمُسْتوى الدافِعِيّة، ولكنّه بُنِيَ لمجتمع آخر، أو غير مجتمع دراسته، فإنّه سَيَبْدأ بعرضه على مُحَكِّمين أولاً، لإقرار صَلاَحِيَّته للمجتمع الجديد أو الفئة العُمْريَّة الجديدة، ومن ثُمَّ لا بُدَّ من التحقُقَ من ثَباتِهِ على عَيّنة استطلاعيّة قبل تطبيقه نهائياً، وعليه أخيراً أن (يَشْتَق) أو (يَقنِّنَ) مَعايير جديدة لمجتمعه الجديد، أو فِئَتِه، أو شَرِيحَتِه الجديدة.

- وإن كان الباحِثُ لا يَمْتَلِكُ أيَّ أداةٍ لقياس مُسْتَوَى الدافِعِيَّة، فإنّ عليه أن يَقومَ ببناء **مِقْيَاس جديد** لقياس مستوى الدافِعِية لمُجْتَمَع دراسته.

وهنا عليه أن يبدأ بِرَسْمِ الإطار النظري وتحديدِه، ثم تحديدِ عناصر الدافِعِيّة ومحاوِرِها، ثُمَّ عَرْضِها على لجنة الخُبَراء والمُحَكِّمين، ثم يبدأ بجمع وبناء فقرات اختباريّة وِفْقَ إطاره النظري، والعناصر المُحَدَّدة للدافِعِيّة (بعد إقرارها أو تعديلها من الخُبراء)، ثم عَرْض الفقرات ثانية على المُحَكِّمين والخُبَراء إضافةً لخُبَرَاء لُغَوِيّين في هذه المرحلة، ثم القيام بدراسة استطلاعية، تتلوها دراسة تجريبية تُحَدَّد فيها مُعَاملات الثبات والصدق، وتحليل الفَقَراتِ، وطرح الفَقَرات غير الصالحة أو تعديلها، تتلوها دراسة ثالثة تُطبَّق على عيِّنة البحث، يتلوها تعديل في أمر الثبات والصدق وتحليل الفقرات والمعايير النهائية. . . . ويتمّ أخيراً عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها.

وهكذا نرى أن مسألة بسيطة واحدة تعلَّقت بهدف البحث، وهي قياس

الدافِعيّة، والتي قد تكون هدفاً رئيساً أو هَدَفاً ثانوياً للبحث، تتغيّر إجراءات البحث كاملة، وبصورة أساس، من حالة لحالة، ومن احْتِمال لاحْتِمال.

* من ناحية أخرى، قد يكون البحث (وليكن تاريخياً أو توثيقياً على سبيل المثال) بحاجة للوصول إلى وثائق تأريخية أو كتب أو رسائل غير مُحَقَّقة، فيضطر الباحث إلى إجراء تحقيق لتلك الوثائق والمخطوطات، وقد يسافر لِيَبْحثَ عن أكثر من نسخة منها، وقد يتطلَّبُ الأمرُ غيرَ ذلك. . . وفي كل حالة ستكون الخطوات الإجرائية مختلفة ومتباينة ومتشعبة.

إنَّ الخطوات الرئيسَةَ (أو العامّة في أقلّ تقدير) التي يُسَطِّرها الباحث في مُقْتَرَح بَحْثِهِ سَتُحَدِّد له مُسْبَقاً حَجْمَ بحثه، وتَكْلِفَتَهُ الماليةَ، وحجمَ الجُهْدِ المطلوب، والسقفَ الزمَنيَّ لإجراء البحث وغيرها، فيكون في هذه الحالة على علم ودراية بالمطلوب منه لتحقيق أهداف دراسته.

إلا أنّ هذا لا يعني أنَّ خطّة البحث الأولية لا يمكن تحويرها أو تعديلها أو حتى تغيير بعض إجراءاتها لاحقاً، فالتطبيقُ المَيْداني، ومحاولة البحث لجمع بياناته المطلوبة قد تتطلب منه (قَسْراً) أو (استحباباً واستكمالاً) أن يعيد بعض إجراءاته أو تغييرها أو تعديلها أو استبدالها بما يُحَقِّقُ له البيانات الأفضل والأكثر دقَّة ومَوْضُوعِيّة.

وقد تحدُثُ أُمورٌ ليست في بال الباحث إطلاقاً، أُمورٌ طبيعيةٌ أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها، فيجد الباحثُ نفسَه في حَرَج أو عَدمِ قُدْرَة لجمع البيانات المطلوبة حَسَبَ خِطّة البحث المُقْتَرَحة، وهنا لا بد من الاستدراك لرسم خِطّة جديدة للتنفيذِ قد تكون مختلفة نوعاً ما عن الخطة السابقة، أو مختلفة عنها تماماً بحسبِ المُستَجّدات والظُروف، التي تصادف الباحِثَ عند تطبيقه لإجراءات بحثه.

رابع عشر: تحليل البيانات، والاستخدام الإحصائي لمعالجة البيانات

بعد أن تحدّثنا عن (جمع) البيانات، فإنّ الخطوة المنطقية التالية هي (تحليل) البيانات. وعند ذكر تحليل البيانات فإنّ الإحصاء وتقنيّاته، أو الاستخدام الإحصائي لمعالجة البيانات المُجَمعّة يكون قد آن أوانه.

وهنا لا بد من تحديد بعض الأساسات المهمة:

1 - إن الكثير من الباحثين يقومون، مع الأسف، بجمع بيانات كثيرة لا تتعلّق بهدف أو أهداف الدراسة. ولأنه يكون قد بذل جهداً ومالاً ووقتاً في جمعها، فإنّه يحاول إقْحامها بنتائج الدراسة، بأي شكل من الأشكال، وهنا يكون الباحث قد اقترف خطأً كبيراً في مثل هذا الإِقْحام. فزيادة أيّة بيانات عن أهداف البحث هي كَنُقصانها عنها.

عندما تكون إجراءات البحث مُحدَّدة سلفاً في مقترح البحث، والأهداف مُحَدَّدة وواضحة، وأدوات البحث المستخدمة لجمع المعلومات والبيانات مُحدَّدة وواضحة كذلك، فإن الباحث سوف لا يتعامل ولا تتجمع عنده بيانات زائدة أصلاً. إنما تأتي الزيادة من عدم وضوح تلك الأهداف، أو الأدوات أو الإجراءات التنفيذية اللازمة.

على سبيل المثال:

عند بناء الاستبانات نرى بعض الباحثين يطلبون بيانات شخصية كثيرة جداً عن المستجيب للاستبانة: عمره، جنسه، وظيفته، دراسته، مستواه الاجتماعي - الاقتصادي، أسرته، أولاده، حالته الزوجية، . . . . إلخ.

وعندما تَنْظُرُ في هدَفِ البحث وتحديدِ مُتغيِّراته تجدُ أنكَ ستستخدم مثلاً جنسه، وعمره، وشهادته الدراسية فقط.

والسؤال الآن: لِمَ كان جميع كل هذه البيانات وهي غير مُحَدَّد في متغيِّرات الدراسة، ولا موصوفة في بياناتها المجمعة؟

هنا يكون الباحث قد أضاع الكثير من الجهد والمال والوقت لجمع بيانات غير لازمة له من ناحية، وأضاع على المستجيب وقته، وتدخّل في بعض شؤونه الخاصة دون لزوم لها من ناحية ثانية.

2 - وكما يفترض أن يحدّد نوع البيانات المطلوب جمعها سلفاً (وجوباً)، فإن التقنيات الإحصائية والاستخدام الإحصائي اللاحق يجب أن يُحَدَّد سلفاً كذلك. **فمن الأخطاء الشائعة جداً** قيامُ الباحث بجمع المعلومات والبيانات أولاً، ثم يبدأ بالبحث عن التقنيات الإحصائية لمعالجة بياناته ثانياً.

ومن المعلوم أن جمع البيانات، ومن ثُمّ اختيار التقنيات الإحصائية لمعالجتها لا يمكن أن تُفْصَل عن بعضها أبداً، والأولى مُحَدِّدة للثانية، والثانية مرهونة بالأولى وقد تكون مُحَدِّدة لها كذلك.

3 - مع ملاحظة يُفترض تكرارها هنا، وهي أن الإحصاء وسيلة فقط قد يحتاجها الباحث وقد لا يحتاجها، لأن الذي يقرر ذلك هو هدف البحث وفروضه ونوع بياناته وليس رغبة الباحث باستخدام الإحصاء لمجرّد استخدامه.

1 - نموذج للاستخدام الإحصائي وتحليل البيانات (دراسة عن المُسنين)

القارة	نسبة المسنين (+ 60) لمجموع السكان (2006)	نسبة المسنين (+ 60) لمجموع السكان (2050)
أفريقيا	5 %	%10
آسيا	%9	%24
شمال أمريكا	%17	%27
أمريكا اللاتينية ودول	%9	%24
أوروبا	%21	%34
أستراليا	%18	%30
نيوزيلندا	%17	%30
العالم كله	%11	%22

2 - إحصاءات المسنين: عالمياً وإسلامياً:

على مستوى العالم، هناك أكثر من 700 مليون مسن في الوقت الحاضر (2008) والعدد سيصل إلى ملياري مسن عام 2050 على مستوى العالم توقعاً. ولأن العالم الإسلامي يشكل ما نسبته حوالي 28% من سكان العالم [ونسبتهم، المسلمين، آخذة بالارتفاع بسبب زيادة معدلات الولادة في العالم الإسلامي (2.9%) عنه في المجتمعات الصناعية والغربية (أقل من 1%)]، فإن هذا يعني أن هناك حوالي (210) مليون مسن مسلم في الوقت الحاضر والعدد المستقبلي لهم في (2050) سيكون بحدود 500 مليون مسن مسلم (نصف مليار مسن) بعد حوالي أربعة عقود، ومثل هذا العدد الهائل من المسنين (الآن ومستقبلاً) يجب أن تحسب له كل الحسابات لإمكانية رعاية هذه المئات من الملايين في بيوتهم وبين أولادهم وأحفادهم كأسرة ممتدة

يعيش فيها المسن معززاً مكرماً يستفاد من خبراته وتجاربه وحكمته. ومع التغيرات الاجتماعية الكبيرة في العلاقات الأسرية التي تتعرض لها مجتمعات الدول الإسلامية من تغريب وغزو ثقافي وعولمة مفاهيم وقيم وتأثيراتها السلبية الكبيرة على العائلة المسلمة وعلى الأواصر بين أفرادها، فإن رعاية المسنين وتكريمهم كما أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين بها ستكون في خطر ولا بد للمسلمين ورعاتهم ومسئوليهم وفقهائهم وعلمائهم ومشايخهم وعلماء النفس والاجتماع المسلمين أن ينتبهوا إلى الإحصاءات الآنية والمستقبلية للمسنين واستعدادهم جميعاً لرسم سياسة جديدة في التنشئة الأسرية والدينية والمدرسية والإعلامية لتبني سُلَّمَ قِيَمٍ جديدٍ يهدي النشأ الجديد لتكريم المسن ورعايته بالحب والولاء والتقدير.

من ناحية أخرى، فإن من الخطأ الاعتقاد بأنّ التقنيات الإحصائية المُعقّدة والمُقدَّمة سترفع من شأن البحث وقيمته، فلا علاقة بين الاثنين ألبتة.

مرة ثالثة، الإحصاءُ وسيلةٌ وليس غايةً بحدّ ذاته، وحيثما اقتضى البحث (من خلال البيانات المُجمَّعة أوّلاً، والهدف المراد تحقيقه ثانياً) استخدام وسيلة إحصائية معيّنة فإنها ستستخدم هي دون غيرها. وإن لم يكن البحث بحاجة إلى أية وسيلة إحصائية فليس من حاجة للإحصاء أبداً، ولا يضير البحث ولا يقلل مِن قيمته ولا أهميته إن استُخْدِم الإحصاءُ أم لم يُسْتَخْدَم.

خامس عشر: نتائجُ الدراسة واختبار الفَرَضِيّات

إنّ لكل دراسة نتائج، والنتيجة هنا هي إمّا الإجابات العلمية المُوَثَّقَة عن تساؤلات البحث، لتأشير المدى المتحقّق من الأهداف المرسومة له، أو نتائج اختبار الفرضيات التي اعتمدها البحث في أول البحث لمعرفة إن كان البحث قد قبل أو رفض الفَرَضِيات الأساس. ليبدأ التعليل والتفسير، وطرح

الأفكار والمناقشات بعدها. وسواء أكانت نتائج البحث استعراضاً (لتساؤلات) البحث أو اختباراً (لفَرَضِيّاتِه) فإن النتائجَ يجبُ أن تأتي ترتيباً مُتناسقاً مع تلك التساؤلات والفَرَضِيّاتَ حَسَب وُرودها في مقدّمة البحث: تَسَاؤُلاً تساؤلاً، أو فَرَضِيّة فَرَضِيّة.

1 - فإن كانت النتائجُ عبارةً عن إجاباتٍ لِتَسَاؤُلات البَحْث، فإن الباحثَ مُلْزَمٌ بِعَرْض الكيفيةِ النوعيةِ أو الكميةِ، الإحصائيةِ والمنطقيةِ التي اشْتَقَّ منها الباحثُ إجاباتِه، أو الطريقةِ التي استخدمها للاستدلال عليها. ونقولُ: إنّ الباحث (ملزم) لأنَّ عرض النتائج لا يمكن أن تأتي على وفق توقّعات الباحث وأهوائه، إنما تأتي على وفق النتائج النظرية أو المختبرية أو التجريبية أو الإحصائية الموثّقة والمعتمدة التي تَوَصّل لها الباحثُ: سَوَاءٌ أكانت تلك النتائج على وفق توقُّعات الباحث أو على عكس توقُّعاته.

فالموضوعية والنزاهة والأمانة العلمية تقتضي من الباحث أن يعرض استنتاجات بحثه كما دلَّت عليها نتائجُه تماماً.

* فإنْ وَجَدَ الباحثُ أنَّ الأمرَ لا يستقيم منطقياً أو مع نتائج البحوث السالفة فعليه أن يعرض احتمال خطأ الطريق التي اتبعها للوصول إلى تلك النتائج بكل شجاعة وموضوعية. فقد يكونُ الخَطَأُ في الأدَاةِ المُسْتَخْدَمَةِ، وقد يكونُ في تطبيقِ الأداة، وقد يكونُ في البيانات المُجَمَّعة، وقد يكون أخيراً في التِقنِيّاتِ الاحْصائِيّةِ المُسْتَخْدَمَة.

فَمِنْ حَقّ الباحث أنْ يُثيرَ التساؤلات بشأن نتائِجِهِ، شَأْنُه شَأْنُ الآخرين، ومِنْ موضوعيّة الباحث أن يعترف أو يُشَكِّك في صدق مَرْجَعِيَّاتِه وأدواتِه، وطُرُقِ جَمْعِها وتحليلها. فليس كلّ نتائج بحثٍ يجب أن تطابِق توقُّعاتِ الباحث القائم على البحث، وإلاّ لما احتجنا إلى البحث أصلاً.

* وإن كان البحثُ مستقيماً ومُنضبطاً في منهجيّته وأدواته، ولكنّ نتائِجَه أتت مخالفةً لتوقُّعات الباحث أو للدراسات السابقة، فإنّ عليه مراجعةَ

الظروف المُتباينة التي أُجرِيَت بها تلك البحوثُ المختلفةُ في محاولةٍ للوصول إلى الأسباب التي أدّت إلى مثل ذلك الاختلاف. فاختلاف المجتمع، أو اختلاف العيّنة، أو اختلاف الأداة، أو اختلاف التقنية الإحصائية أو... إلخ، كلُّها أمور قد تُؤدّي إلى اختلاف النتائج. وهنا تأتي أهمية عرض ومناقشة نتائج الدراسات السابقة، ومحاولة دراسة معارضتها أو موافقتها لنتائج البحث القائم.

1 - وإن كانت النتائج تتعلق بفرضيّات البحث المطروحة، فإنّ على الباحث أن يقف عند كل فرضية من فرضيات بحثه:

- يستعرضها أوّلاً كما وردت في بداية البحث: الفرضية الأساس (H_0) أوّلاً، ثم الفرضية البديلة أو فرضية البحث (H_1) ثانياً.

- تحديد التقنية الإحصائية التي سيستخدمها لاختبار فرضيته مع (فروض) أو (افتراضات) تلك التقنية، فلكل تقنية إحصائية افتراضاتها وشروطها الخاصة بها، سواء من حيث طبيعية مجتمعها، أو توزيعه، أو افتراض تخميناته... إلخ.

- تحديد مستوى الدلالة الإحصائية التي سيعتمدها الباحث عند قبوله أو رفضه للفرضيّة الأساس (أي قيمة a عند مستوى 05. 01. 001. إلخ). ومثل هذا التحديد يكون من مسؤولية الباحث نفسه ما دام ضمن الحدود المقبولة، فإن كان خارجَها فعليه الدفاعُ عن مثل هذا التحديد المُتَطرِّف.

- تحديد «درجات الحرّيّة (df) Degrees of Freedom» التي تتطلّبها التقنية الإحصائية المستخدمة في ذلك البحث. فلكلّ تقنيّة إحصائيّة تقريباً طرقها الخاصة لتحديد درجات الحرية التي ستعمل مع حجم (a) على **تحديد القيمة المجدولة** للتقنية الإحصائية المستخدمة ($t, X^2, Z, F,$ ... . إلخ).

- وبعد تحديد كل من (a) و (df) يمكن الرجوع إلى الجداول الإحصائية الخاصة بتوزيع التقنيات الإحصائية المستخدمة (وهي موجودة في الغالب في

آخر ملاحق كل الكتب الإحصائية المنهجية) **لتحديد القيمة المُجَدْوَلَة لها**.

- وهنا على الباحث التأكد من حساب حجم (a) بصورة صحيحة نسبة إلى نوع فرضيته، أي عندما تكون فرضيته إما بذيلين أو بذيل واحد. ففي حال كون الفرضية **بذيل واحد** فإن مساحة (a) المعتمدة ستؤخذ بكاملها عند حساب القيمة المجدولة. أما إذا كانت الفرضية **بذيلين** فإن (a) ستكون بحجم $\frac{a}{2}$ لأنها ستتوزع حينها على كل من طرفي التوزيع كمساحات لرفض الفرضية الأساس.

- وبعدها يمكن للباحث أن يحسب **القيمة الفعلية** لتقنيته الإحصائية من خلال المعادلات الإحصائية الخاصة بكل منها. والباحث غير ملزم بعرض تلك المعادلات الإحصائية في متن بحثه.

- ومن مقارنة القيمة **المجدولة** بالقيمة **الفعلية** للتقنية الإحصائية المستخدمة لاختبار الفرضية الأساس يمكن للباحث أن:

* يقبل الفرضية الأساس متى ما كانت القيمة الفعلية أقل من القيمة المجدولة (وهنا تبطل فرضية الباحث كما أشرنا سابقاً).

* أو يرفض الفرضية الأساس إذا كانت القيمة الفعلية **مساوية أو أكبر** من القيمة المجدولة (هنا تترشح فرضية الباحث كبديل بعد أن أبطلت الفرضية الأساس).

* وبعد قرار الباحث في (قبول) أو (رفض) الفرضية الأساس يصل إلى استنتاجاته التي يمكن له أن يعللها أو يدفع عنها بحسب ظروف بحثه وشروطه.

* ثم يأتي الباحث إلى الفرضية (الثانية) لبحثه ليتم إعادة الخطوات أعلاه: خطوة خطوة وبذات الطريقة السالفة.

* وبعد انتهاء اختبار كل فرضياته والخروج باستنتاجاته من خلالها،

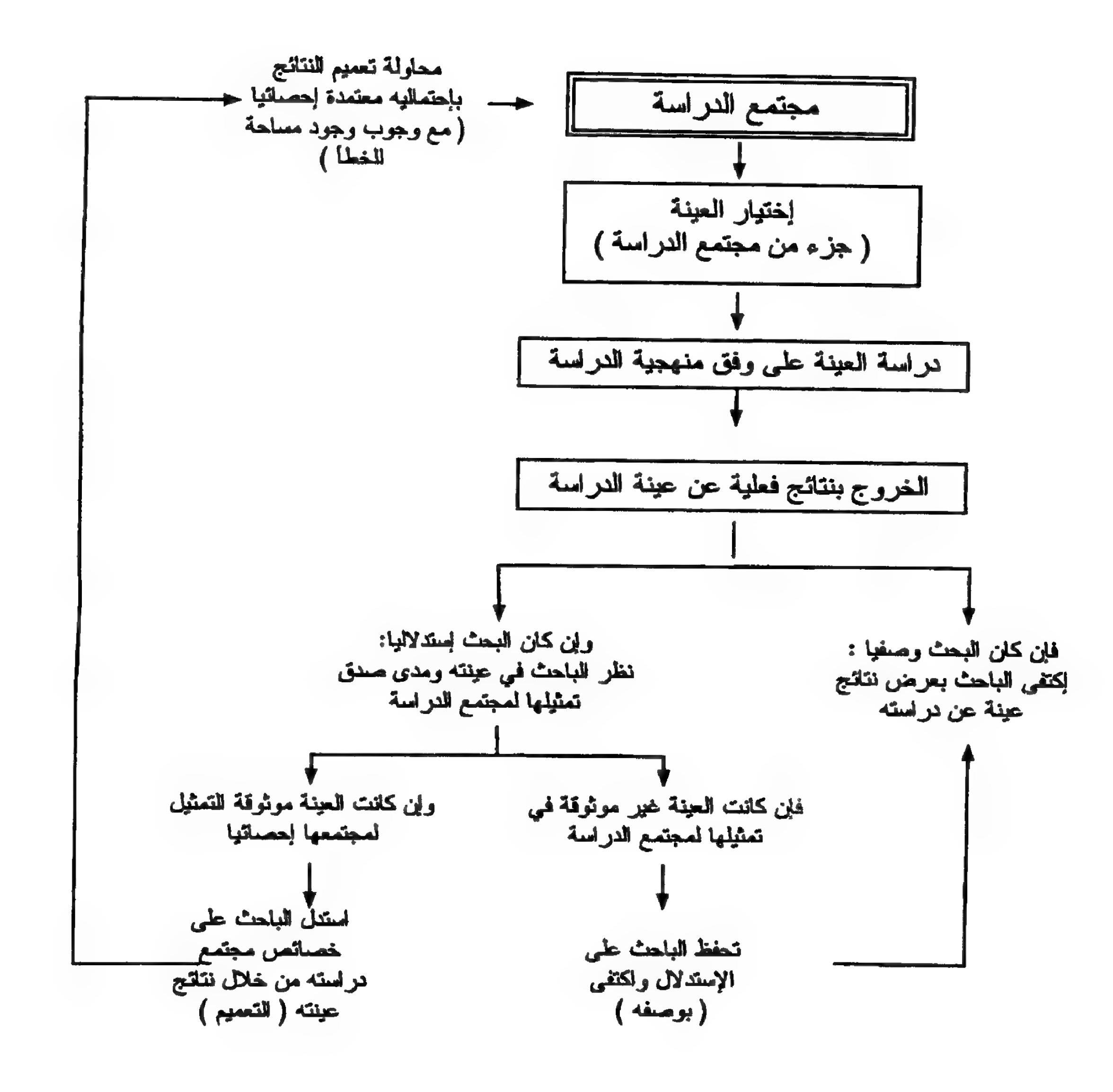
يمكن له أن يخرج بخلاصة عامه لنتائج بحثه التي يمكن له حينها مقارنتها بنتائج البحوث السابقة ومحاولة تفسير أي تطابق أو اختلاف أو تناقض لنتائج بحثه مع تلك النتائج السابقة.

سادس عشر: تعميم نتائج البحث

بعد أن تكلمتا عن بعض شروط تعميم نتائج البحث نحاول التركيز على مسألة تعميم نتائج البحث وهي **مسألة في غاية الخطورة ومن الأهمية بمكان.**

فالتعميم هو إعطاء حكم النتائج التي خرج بها البحث من خلال دراسته لِعَيّنة مسحوبة من مجتمع الدراسة على مفردات المجتمع الأصلي أو الأساس لدراسته جميعها.

والمخطط الآتي يمكن أن يوضح لنا المسألة بشكل أوضح:


مجتمع الدراسة
إختيار العينة
(جزء من مجتمع الدراسة)
دراسة العينة على وفق منهجية الدراسة
الخروج بنتائج فعلية عن عينة الدراسة
فإن كان البحث وصفيا : إكتفى الباحث بعرض نتائج عينة عن دراسته
وإن كان البحث إستدلاليا: نظر الباحث في عينته ومدى صدق تمثيلها لمجتمع الدراسة
فإن كانت العينة غير موثوقة في تمثيلها لمجتمع الدراسة
وإن كانت العينة موثوقة التمثيل لمجتمعها إحصائيا
تحفظ الباحث على الإستدلال واكتفى (بوصفه)
استدل الباحث على خصائص مجتمع دراسته من خلال نتائج عينته (التعميم)
محاولة تعميم النتائج بإحتماليه معتمدة إحصائيا (مع وجوب وجود مساحة للخطأ)

ومن خلال الشكل السابق يمكن أن تُحَدَّد الشروط الآتية عند محاولة الباحث تعميم نتائجه:

1 - أن تكون العَيِّنة مُمَثّلة لمجتمعها من خلال اعتماد ذلك التمثيل إحصائياً. ومتى ما كان هناك أي شك بصدق هذا التمثيل، فإنّ تعميم نتائج البحث ستقع في مساحة الشك بالتبعية.

2 - ليس هناك من تعميم لأي نتائج (من العيّنة إلى المجتمع) دون احتمالية وقوع الباحث في الخطأ. فهناك احتمال **خطأ الصدفة**، وهناك احتمال **خطأ العيّنة**، وهما ينسحبان بالتأكيد على تشكيل مساحة **خطأ التعميم**.

3 - وبسبب احتمالية الخطأ الملزمة دائماً، فإننا لن نصل إلى المجتمع بحقائق، وإنما باحتمالات وتخمينات لإحداثيات المجتمع (المتوسط، الانحراف المعياري. . . إلخ). فالباحث يستطيع أن يتكلم عن واقع فيما يخصّ العيّنة المدروسة في بحثه، ولكنه عندما ينتقل إلى **مجتمع** الدراسة فإنه سيتكلم عن **تخمينات** محتملة لإحداثيات مجتمعه.

4 - ليست كل البحوث مُصَمَّمة للوصول إلى تعميم نتائج البحث والوصول إلى تخمينات مجتمعاتها، فالبحوث الوصفيّة إنما تكتفي بعرض نتائج العينة المدروسة. فإن أراد القارىء أن يستشف بعض خصائص المجتمع من خلال العيِّنة المدروسة فهذا أمر راجع له.

الباب الأول

خطوات كتابة البحث العلمي

الخطوات التي يتّبعها الباحث لكتابة بحثه وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مرحلة الإعداد النظري، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : اختيار تخصّص البحث
المبحث الثاني : اختيار المشرف على البحث
المبحث الثالث : تحديد عنوان البحث
المبحث الرابع : وضع خطّة أولية للبحث
المبحث الخامس : تحديد المصادر الأولية للبحث

الفصل الثاني: مرحلة التنفيذ العملي، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : القراءة المركّزة والمطالعة الهادفة
المبحث الثاني : التقميش وجمع المعلومات وتوزيعها
المبحث الثالث : كتابة البحث وفق المخطط الأولي، وفيه مسألتان:

- المسألة الأولى: كتابة المتن
- المسألة الثانية: كتابة الهوامش

المبحث الرابع : وضع المقدّمة والخاتمة

الفصل الثالث: المرحلة النهائية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : طباعة البحث وتصحيحه
المبحث الثاني : وضع الفهارس
المبحث الثالث : تجليده
المبحث الرابع : تقديمه ومناقشته

الفصل الأول

مرحلة الإعداد النظري

يمرّ البحث بثلاثة مراحل: الأولى إعدادية نظرية، والثانية تنفيذية عملية، والثالثة نهائية. وسنتكلّم في هذا الفصل عن المرحلة الأولى، وهي مرحلة الإعداد النظري، وفيها يحدّد الباحث تخصّص بحثه، ويختار مشرفه، ويحدّد عنوان بحثه، ويضع له خطّة أوّلية، ويحدّد مصادره الأولية، وقد قسّمنا الكلام فيه إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول

تحديد تخصّص البحث

تتعدّد مواضيع الأبحاث - كما سبق وقدّمنا في التمهيد ص: 18 - فعلى الباحث أن يحدّد موضوع البحث الذي سيخوض فيه قبل تحديد عنوانه.

وتقدَّمَ في شروط البحث الجيّد والباحث الناجح في التمهيد أيضاً أن من عوامل نجاح البحث أن يكون الباحث متخصّصاً في العلم الذي سيكتب فيه، لأنه يكون ملمّاً بجميع دقائق هذا العلم وكلّياته، وأن الباحث الذي يكتب في علم غير متخصّص فيه سيواجه صعوبات كبيرة، وسيقع - لا محالة - في أخطاء كثيرة يعرفها أهل الخبرة والتخصّص في هذا العلم.

من هنا وجب على الباحث ألا يكتب بحثاً في علم لم يدرسه، أو لا يعرِف تفاصيله، أو ليس من أهله، وألاّ يُقحم نفسه فيما لا يعلم، قال تعالى:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: 36].

كما يجب أن يكتب الباحث في موضوع يميل إليه، ويحبّه ويرغب فيه، وينسجم مع تفكيره وشخصيته، لذلك فإن تحديد موضوع البحث يُترك اختياره للطالب، ولا يُمْلَى عليه إملاءً ولا يُفْرَضُ عليه فرضاً، ولا تتدخل إدارة الجامعة، ولا المشرف، ولا أي شخص آخر في هذا الأمر، بل يُترك اختياره للطالب، لأنّ الإنسان يُبْدِع ويعمل بإقبال وهمّة ونشاط فيما يقتنع به، وعلى العكس من ذلك، لا يفعل ما يُؤمر به، ويُفْرَضُ عليه فرضاً، إلّا بِشِقّ الأَنْفُس.

فإذا كان إنسان مثلاً لا يُحِبّ الأدب واللغة، ولا ينسجم معهما، فمن الخطإ أن يكتب فيهما، أو أن يُجْبِرَه المشرف أو إدارة الجامعة على الكتابة في هذا المجال، إن بحثه لن ينجح، وسيكون مليئاً بالأخطاء التي يعرفها أهل الاختصاص.

المبحث الثاني

اختيار المشرف على البحث

بعد أن يحدّد الطالب موضوع البحث الذي يرغب الكتابة فيه، عليه أن يختار مشرفاً يعمل تحت إشرافه فيستشير أستاذاً متخصصاً في الموضوع الذي اختاره يراه مناسباً ويعرض عليه رغبته في العمل تحت إشرافه، فإن وافق اقترح اسمه على إدارة الجامعة، ليأخذ موافقتها، فإن وافقت إدارة الجامعة كلّفت المشرف بخطاب رسميّ.

ولاختيار المشرف أهمية كبرى في نجاح البحث، لأن الطالب وحده - على حدّ مبلغه من العلم - لا يستطيع أن يُخرج بحثاً ناجحاً متكاملاً مستوفياً

لجميع شروط البحث العلمي، إلّا بمواكبة وإشراف أستاذ عالم فاهم خبير، له دُرْبَة سابقة بكتابة الأبحاث، وخبرة كبيرة، وباعٌ طويل في العلم، متخصص ومطّلع على العلم الذي سيكتب في الباحث ومسائله، يُمْسِكُ بيد الطالب كما يمسك الوالد بيد ابنه بحنوّ ورفق، ويدرّبه على المشي في خطواته الأولى لكي يشتدّ عوده، ويكبر، ويستطيع المشي بعد ذلك بمفرده.

ولاختيار المشرف اعتبارات يجب الأخذ بها أهمها:

1 - أن يكون المشرفُ متخصّصاً في الموضوع الذي سيكتب فيه الطالب بحثه، فعلى الطالب الذي اختار بحثاً في فن النحو مثلاً أن يختار مشرفاً متخصصاً في النحو، لأنه لو اختار مشرفاً غير متخصّص في النحو فلن يستطيع السير معه، والاستفادة منه بشيء، لعدم علم المشرف بهذا الفنّ على وجه الإحاطة بجزئياته وفروعه ومسائله ودقائقه، والتخصص فيه، فإن لم يكن الطالب على علم بتخصّص الأستاذ، نبّهته إدارة الجامعة إليه، وساعدته في اختيار المشرف المختصّ، ولو كان من خارج ملاك الجامعة، أو من خارج البلد.

2 - أن يختار الطالب مُشرفاً يرتاح إليه ويحترمه ويشعر معه بالانسجام التام والكامل لأنه سيعيش معه فترة طويلة أقلّها سنتان، فإن لم يكن يحترم مشرفه فإن العلاقة بينهما ستكون سيّئة، والأجواء بينهما مُلبّدة مشمولة بالخصومة، والاستفادة معدومة.

فالاحترام المتبادل هو أساس المعاملة، وعلى الطالب أن يَعْلَمَ حدود نفسه أنه طالب، وأن للأستاذ عليه فضل كبير، وفي الإسلام نصوص كثيرة في فضل العلماء ووجوب توقيرهم والتأدّب معهم، وأما الطالب المَغرُور بنفسه، المُعْجَب بعلمه، فإنه سيَتْعَبُ كثيراً في حياته، وسيُتْعِبُ أستاذه، وخَيْرُ الطلاّب المُؤدَّب، والأَدَبُ وُصُولٌ بلا تَعَب، وقديماً قيل: «من عَلَّمني حَرْفاً كنتُ له عَبْداً» فاحترام المشرف والتأدُّب معه وطاعته فيما يأمر وينهى خير طريقة

للاستفادة من علمه وخبرته، وإذا ارتاح الأستاذ المُشرفُ للطالب أفاض عليه من علومه بنفس طيّبة سخيّة، وعلى العكس من ذلك إذا انزعج منه قُبِضَتْ نفسه منه وتمنّى التخلص منه.

وأحياناً فإنّ بعض المشرفين لا يحترمون طلاّبهم - بحجّة توجيههم الوُجْهَة الحسنة - فيحقّرون مواضيعهم وعلمهم وأفكارهم، ويحطّمون طموحهم وتطلّعاتهم، ويُسَفّهون آراءهم، فيغيّرون لهم عناوين أبحاثهم، أو يطلبون منهم الكتابة في فنّ آخر لا ينسجم وأفكارهم، دون أدنى مراعاة لنفسيّة الطالب، وأفكاره، ويتعاملون معه وكأنّه آلة كاتبة صَمّاء، أو جهاز كمبيوتر يدوسون على أزراره ليستخرجوا منه المعلومات! وإذا سألتَ المشرف: لماذا فعلت هذا مع الطالب؟ أجابك: هذا الطالب مغرور أو غير مؤدب، أو جاهل، أو هذا الموضوع سَخيف، أو هزيل، ليس له أهمّيّة...

إنّ توجيه الطالب وإرشاده والإشراف عليه يقتضي الرحمة به والمعرفة بنفسيّته وتنمية مهارته وإبداعه، فلكلٍّ طالب جانبٌ يَبْرُزُ فيه، ومَيْلٌ لعلم معيّن يحبّه، ويستطيع أن يُبْدِع فيه لو كَتَبَ في مجاله، ومن الخطإ تحطيمه وتسفيهه وتحقير رأيه، وصرفه عن موضوع أحبّه واقترحه، إلى موضوع آخر قد لا يحبّه ولا يرغب فيه، ولا يميل إليه.

إن من أساليب التربية الحديثة تنمية مواهب الطلاب - إن كانت صحيحة - وتفهّمهم، ودفعهم إلى الأمام في المواهب التي تميّزوا فيها على أقرانهم، وبذلك تنمو هذه المواهب عند أصحابها، وتكثر المواهب في المجتمع، وهي مِن أهم عوامل قوّة المجتمع ونجاحه.

لذلك كان أول ما فعله رسول الله ﷺ حينما أسلم خالد بن الوليد رضي الله عنه أن عيّنه قائداً لجيوش المسلمين، وسمّاه «**سيف الله**» رفعاً لمعنويّاته، فوجّه مواهبه وخبرته وميوله الحربية والعسكرية لصالح الدعوة الإسلامية ونُصرة الإسلام، بعد أن كانت تلك المواهب تتفجّر في الجاهلية ضدّ الحق وأهله.

إن العلاقة بين المشرف والطالب يجب أن يسودَها الوئام والمحبة والاحترام المتبادل، وقد أوصى رسولُ الله ﷺ بطلاّب العلم ورحمتهم فقال: **«الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى، ارحموا مَن في الأرض يرحمكم من في السماء»**[1] وقال ﷺ: **«مَن لا يَرْحَم لا يُرْحَم»** وقال: **«إن الملائكة تبسط أجنحتها لطالب العلم رضًى بما يصنع»** و**«من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سَهَّل الله له به طريقاً إلى الجنّة»**. . .

وهناك صُوَرٌ مشرقة في تاريخنا الإسلامي لعلاقة الودّ والرحمة بين الشيوخ وتلاميذهم، يجدها من يطالع سيرة الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، وسيرة عالم قريش الذي ملأ طِباق الأرض عِلماً، الإمام الشافعي القرشي الهاشمي المطلبي.

المبحث الثالث

تحديد عنوان البحث

بعد تحديد التخصّص - العلم - الذي يريد الباحث الكتابة فيه، واختيار المشرف الذي سيعمل تحت إشرافه، عليه أن يختار عنواناً لبحثه، بمشاورة أستاذه، وهناك أمور يجب على الباحث مراعاتها لتحديد عنوان بحثه، منها:

1 - **الجِدَة والابتكار**: إنّ عنوان البحث هو أوّل ما يصافح القارئ، فينبغي أن يكون جديداً مبتكراً، فهو الذي يعطي الانطباع الأول لقارئه.

2 - **إيجاز العبارة**: يجب أن يكون العنوان موجزاً بكلمات قليلة جداً (كلمتين أو ثلاث أو أربع) على الدراسة المقصود بها، مِن أجل هذا يجب تخيّر الألفاظ المعبّرة الشفّافة التي تُشْعِر بمعنى الموضوع ومدلولاته لأول نظرة.

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص.

3 - مطابقة العنوان للمضمون: يجب أن يكون العنوان لائقاً بالموضوع، مطابقاً للأفكار الواردة في البحث، ويُقال: «**إن الكاتب مَن أجاد المَطْلَعَ والمَقْطَعَ**».

4 - المرونة والشمولية: كما يجب اختيار العنوان بحيث لو استدعت الدراسة التعرّض لبعض الموضوعات ذات الصلة بالبحث، لما اعتُبِرَ هذا خروجاً عن موضوعه، فيجب مراعاة هذه الأمور في العنوان.

5 - التحديد الدقيق: فنحن في عصر التخصُّص، والعلوم تميل لدراسة جزئيات الأمور، ودراستها بصورة مركّزة لبيان كل ما يتعلّق فيها، أما الكلّيّات فلا تفي بها مئات الآلاف من الصفحات، فيجب التركيز على جزئية معينة يحدّدها الباحث، ويكون دقيقاً في تحديدها في العنوان، بحيث تشكل محوراً أساسياً يدور البحث كلّه حولها.

6 - الموضوعية والوضوح: إن الدراسة العلمية المنهجية تقضي بأن يحمل العنوان الطابع العلمي الهادئ الرصين، بعيداً عن العبارات الدِعائية المثيرة التي هي ألصق وأنسب بالإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية، فالمطلوب اختيار عنوان موضوعي يدل على مضمون البحث بعبارته الصريحة.

طريقة اختيار عنوان البحث:

إن الطريقة العلمية المُثلى في التوصُّل إلى اختيار عنوان بحث مناسب هي أن يعتمد الطالب على نفسه فيتخيَّر مجموعةً من المصادر والكتب في حقل التخصُّص، متنوّعة بين قديم وحديث، تمثّل مدارس فكرية متنوّعة ومناهج علمية مختلفة، يعكف على تأمّلها ودراسة موضوعاتها بتأنٍّ وروية، ولن تخونه هذه الدراسة في اكتشاف عدد من البحوث والموضوعات التي تحتاج إلى زيادة في الدراسة والبحث، وسَيَجِدُ بعد ذلك أمامَه قائمة طويلة بعناوين

كثيرة، يُلْقِي بعدَ ذلك عليها نظرةَ فحص واختبار، ليقع اختياره على أحدها، مما يتوقّع فيه مجالاً واسعاً للبحث والكتابة.

مساعدة الطلاب على اختيار عناوين أبحاثهم:

إنَّ ما ذكرناه هو الأصل في اختيار عناوين الأبحاث لكن بعض الطلاب يعجز عن هذا الأمر، أو يقع في حيرة في اختيار عنوان بحثه، أو يقترح عدّة عناوين على مشرفه، فيردّها المشرف لأسباب يراها، كأن يكون البحث مُعالجاً مِن قبل، أو ليس له أهمية، أو لا يلمس عند الطالب أهلية الكتابة فيه، فيُصاب الطالب في نهاية المطاف بالفشل واليأس والإحباط. . .

أمام جميع هذه الحالات تلجأ بعض الجامعات لكتابة قوائم عناوين مواضيع مقترحة لطلابها يختار منها الطالبُ عنواناً ينسجم وأفكاره، وقد قدمنا في التمهيد في مواضيع الأبحاث (ألف عنوان) موزعة على العلوم والتخصّصات، وهذا الأمر له حسناته وسيئاته.

إن الأفضل في اختيار موضوع البحث أن يكون نابعاً من الباحث نفسه ورغبته فيه ويتأكّدُ هذا الاختيار، وتقوى الطمأنينةُ له، وتتضاعفُ الثقة به عندما يتمّ على أساس قاعدة واسعة من القراءة والاطلاع. فالقراءة في حدّ ذاتها تولّد المعاني، وتفتّح آفاقاً واسعة من التفكير والتأمُّل.

وعلى العكس من هذا اعتماد الطالب على اختيار غيره له، أو طلب اقتراح عليه في دراسة موضوع من الموضوعات، إذْ إنّ العلاقة بين الباحث والموضوع الذي اختير له حينئذ تكون علاقة أجنبيّ بآخر يجهل حقيقته وأبعادَهُ، ويحتاج إلى زمن حتى يتمّ التعرّف عليه واكتشاف جوانبه. وقد أثبتت التجارب بين طلاب الأبحاث أن الذين يختارون موضوعاتهم بأنفسهم يكونون أكثر تفوّقاً ونجاحاً وسعادة بالعمل من أولئك الذين يُملَى عليهم أو يتّكلون على غيرهم في اختيارها، ويُحذّر كثير من العلماء من اعتماد الطالب على

الآخرين في اختيار الموضوعات، يقول الدكتور شوقي ضيف في كتابه **«البحث الأدبي»** ص: 17 (مِن أخطر الأشياء أن يبدأ الباحث حياته عالَةً على غيره من الباحثين الذين سبقوه، فإن ذلك يصبح خاصَّةً من خواصّ بحوثه، ولا يستطيع بعد ذلك أن يتحوَّل باحثاً بالمعنى الدقيق لكلمة «**باحث**»، فقد انطبع بطوابع التبعيّة لغيره، ولم يعد يشعر لنفسه بوجود حقيقي، فوجوده دائماً تابع لوجود غيره، كوجود النباتات المتسلَّقة على الأشجار الشامخة)

تقديم أكثر من موضوع:

تلجأ بعض الجامعات إلى الزام الطالب بتقديم ثلاثة مواضيع لإدارة الجامعة لاختيار واحد منها مِن قِبَل المجلس العلمي والموافقة عليه، وفي هذا مساعدة كبيرة للطالب على عدم تكرار الجهد، وتضييع الوقت، واختصار المسافة للموافقة على موضوعه.

تحذيرات:

يُستحسن لدى اختيار موضوع تفادي الأمور التالية:

1 - الموضوعات المعالجة من قبل: لأن في إعادة الكتابة فيها تكرار وعدم فائدة، وتضييع للجهود، فعلى الطالب أن يحذر العمل في بحث معالج قبله، ولذلك يجب عليه المطالعة الواسعة لمعرفة ما كُتِب سابقاً، وسؤال أهل الخبرة والعلم، والاستشارة الدائمة، وعدم التقوقع والانعزال والانغلاق على الذات، فيجب متابعة آخر ما يصدر ويستجدّ من أبحاث وذلك بارتياد معارض الكتب المحلية والعالمية، والاطلاع على قوائم دور النشر، ومتابعة صفحات الانترنيت المختصة بذلك، ومجالسة أهل العلم، ومتابعة المجلات والنشرات الثقافية العلمية.

2 - الموضوعات التي يشتدّ الخلاف حولها، حيث إنها بحاجة إلى فحص وتمحيص ومن الصعب للباحث أن يكون موضوعياً في الوقت الذي

يكون فيه موضوعه خلافِيّاً، وليس الأمر هو مجرد عرض آراء المخالفين والمؤيّدين فقط.

3 - **الموضوعات العلمية المعقّدة**، لأن موضوعات كهذه ستكون صعبة على المبتدئ في هذه المرحلة.

4 - **الموضوعات الخاملة** والتي لا تبدوا ممتعة، فإذا كانت المادة العلمية من الأساس غير مشجّعة فإنه سيصبح مملاً وعائقاً عن التقدّم.

5 - **الموضوعات التي يصعب العثور على مادّتها العلمية** في مراكز المعلومات المحلّية وبصورة كافية، وليس من الحكمة أن يستمرّ الطالبُ في بحث تَنْدُرُ مصادِرُه.

6 - **الموضوعات الواسعة جداً**، فإن الباحث سيُعاني كثيراً من المتاعب، وعليه من البداية أن يحاول حصره وتحديده بدلاً من طرحه.

7 - **الموضوعات الضيّقة جداً**، إذ إن بعض الموضوعات قصيرة وضيّقة، ولا تتحمّل لضيقها تأليف رسالة علمية في حدودها، وسيُصيبُ الباحثَ الكثيرُ من العنتِ في معالجتها.

8 - **الموضوعات الغامضة**: لأنها سيتبعها غموض الفكرة، فلا يعرف الباحث ما الذي يمكن تصنيفه من المعلومات ممّا يدخل تحتها، والأخرى التي يجب حذفها منه، وينتج عن هذا أن الباحث ربّما قرأ الكثير ممّا ليس له صلة أو علاقة بالموضوع، وحينئذ يصعب أن يخرجَ برُؤيةٍ وتصوُّرٍ واضحٍ للموضوع.

اختبار استعداد الباحث:

إذا تم اختيار البحث على ضوء التعليمات السابقة - وهو الجانب الأول - فإنّ اختبار استعداد الباحث له، هو الجانبُ الآخَر، فلْيَلْتمس في نفسه مدى توفّر العناصر التالية:

1 - **الكفاءة العلمية**: إن دراسة أي بحث من البحوث العلمية يتطلّب مستوى علمياً معيّناً، وسيكون لهذا دوره الكبير في الإحاطة بالموضوع، وتحديد زمن دراسته. والبحث بحاجة إلى زمن قد يطول وقد يقصر، حسب طبيعة الموضوع، فمن الموضوعات ما يحتاج إلى روِيَّة وقراءة متأنيّة، ومنها ما يحتاج إلى الكتابة المسهبة، وكلاهما يستلزم الصبر.

2 - **الرغبة الصادقة في البحث**: إن نتائجها على البحث واضحة، إذ يكون أكثر متعة، والكتابة فيه تكون في مستوى أفضل، وبالتالي يتضاعف التحمّس لإنهائه في أحسن شكل وأسلوب، وعلى العكس من ذلك، فإن الطلاّب الذين يشعرون بالسأمة حالاً حيناً لا يكون الموضوع مُمتِعاً أو مُسْتَهْوِياً لهم، ولهذا تأثيره في سيرهم في البحث بالبطء والإهمال، فمن المستحسن مقدّماً تبيُّن هذه الأحوال وقبل التورّط فيها، وهذا يتطلّب إمعان النظر طويلاً وبشكل دقيق في الموضوع الذي وقع عليه الاختيار، والتأكد من أهميته.

موافقة المشرف على العنوان

وأخيراً فإن موافقة المشرف على موضوع البحث هو حجر الزاوية، فممّا لا شك فيه أن أكثر المشرفين عندما يَعرض عليهم الطالبُ عنوان بحثه ينظرون إلى مدى استعداد الطالب أولاً للقيام بهذه الدراسة، وإلى توفُّر المادة العلمية ومصادر البحث ثانياً، والمُشرف الواعي هو الذي ينظر نظرة متساوية إلى الموضوع الذي وقع عليه اختيار الطالب بأنّه مهمٌّ ومُفيد، كما ينظر إلى جانب هذا المستوى العلمي للطالب، ومدى استعداده لبحثه ومعالجة موضوعاته.

ومن الضروري استشارة الأساتذة الأكفاء لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول عنوان البحث لمناقشة مدلولاته والتعرّف على أبعاده، وهذا يزيد من اطمئنان الباحث في الوقوف على اختلاف وجهات النظر، وستتبدّى له من خلال ذلك

بعض الجوانب التي كانت واضحة في نظره في حين أنها غامِضة على غيره، فيجري تعديل العنوان وتحويره قبل اتخاذ إجراءات تسجيله واعتماده من قِبَل إدارة الجامعة.

بعد اختيار موضوع البحث، والمشرف عليه، واختيار عنوانه بمشاركة المشرف وموافقته، يتبقى على الطالب وضع خطة أوّلية لبحثه ورفعها إلى ادارة الجامعة للحصول على موافقة المجلس العلمي على موضوعه، وإصدار قرار رسمي به بالموافقة، أو الرفض، أو التعديل، وتعيين الأستاذ المشرف، وتحديد البدء بالعمل.

المبحث الرابع

وضع خطّة أولية للبحث

كيف توضع خطة البحث:

إن وضع الخطة الأولية للبحث يعني تقسيم أفكار البحث إلى أفكار رئيسة وجزئية، وعادة ما تضمّ الخِطّة المثاليّة ما يلي: مقدمة، وتمهيد، وبضعة أبواب، في كل باب عدَّة فصول، وفي كل فصل عدَّة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة فيجب تضمينها ستة عناوين رئيسة هي:

1 - أسباب اختيار البحث.

2 - أهمية البحث وأهدافه.

3 - الكتابات السابقة فيه.

4 - خِطَّة البحث (الأبواب والفصول).

5 - منهجية البحث.

6 - الشكر والتقدير.

فيكتب الباحث كل فقرة من هذه الفقرات في حدود عشرة أسطر، وتكون المقدمة كلها بمجموعها في حدود صفحتين أو خمسة.

وأما التمهيد، فيجب وضع تعريفات كلمات العنوان فيها، وبيان المقدّمات الأساسية للبحث.

وأما الأبواب فتشمل الأفكار الرئيسة للبحث، وتكون عادة ما بين بابين وخمسة، حسْب مقتضيات البحث، يعطى كلٌّ باب منهما عنواناً خاصاً به، ويُقسَّم كل باب إلى أفكار فرعية تسمّى (فصولاً) ، وتكون عادة ما بين فصلين وخمسة، حسْب مقتضيات البحث، ويُعطى أيضاً كل فصل عنواناً خاصاً به، كما يمكن تقسيم الفصل الواحد إلى أفكار فرعية أكثر تسمّى (مباحث)، ويمكن تقسيم الفصل الواحد إلى مبحثين أو خمسة، حسب مقتضيات البحث، ويعطى اسماً خاصاً به، كما يمكن تقسيم المبحث الواحد إلى (مسائل) أيضاً.

وأما الخاتمة فيجب أن تتضمن خلاصة البحث، والنتائج التي توصّل إليها الباحث في بحثه، من خمسة إلى عشرة، حسبما تقتضيه طبيعة البحث، وتقع عادة في حدود صفحة واحدة أو صفحتين، وهذا نموذج خطّة مشروع رسالة دكتوراه:

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع رسالة دكتوراه

اسم الطالب/ة: . . . .

عنوان الرسالة: النفاق والقرآن الكريم.

بيروت في 8/ 11/ 2002

تتضمن الخطة ما يلي:

1 - أسباب اختيار الموضوع.

2 - أهمية الموضوع.

3 - الكتابات السابقة في الموضوع.

4 - خطة الموضوع.

5 - منهج البحث.

6 - المصادر الأولية للموضوع.

1 - أسباب اختيار الموضوع:

النفاق هو إظهار الإيمان ومحبة الإسلام والمسلمين أمام الناس وإبطان الكفر والعداوة للإسلام وأهله، وهو سلوك منحرف في الحياة، ومظهر من مظاهر الإنسان الفاسد، له دوافع نفسية عديدة تدفع صاحبه لاتخاذ هذا السلوك السيئ في حياته.

والنفاق يختلف من عصر لآخر باختلاف دوافعه، وقد نشأ منذ العهد الأول للدعوة الإسلامية ولا يزال مستمراً في كل عصر حتى أيامنا هذه وله دور خطير في زعزعة كيان المجتمع الإسلامي من داخله، فأهلُه هم أعداء الداخل، ويختلف باختلاف الناس والزمان، وله دوافعه وأسبابه... ولكنه أصبح منظماً في العصر الحديث تديره جهات معادية للإسلام والمسلمين.

وإذا استطلعنا النفاق في حياتنا المعاصرة وجدنا من أسبابه: الثقافات والعلوم المدسوسة بأفكار الإلحاد، والمنظمات والجمعيات والاحزاب التي تستدرج الشباب المسلم إليها من خلال مصالح دنيوية، فنشأ وسط المجتمع الإسلامي جيل بعيد عن الإسلام، يقلّد ويعجب بالغرب، مع انتسابه للإسلام ولقومه وأهله المسلمين، وهو من أكبر معاول الهدم للمجتمع الإسلامي.

أضف إلى ذلك انتشار الانحرافات الخلقية الواسعة التي أرادها أعداء الإسلام صورة كاملة للنفاق بألوانه وأشكاله في عصرنا، مع الدعوة القوية لتبني الأفكار العلمانية والمادية ودسِّها في أحكام الإسلام.

ومن آثار النفاق أنه لم يعد هناك اليوم المجتمع الاسلامي السليم، ولا الفرد المسلم الصادق بإيمانه وبمبادئه الإسلامية - إلاّ ما رحم ربي - قلة بين بحر من أناس ينتسبون فقط انتساباً للإسلام ولا يتمثّلونه ولا يطبّقونه لا من بعيد ولا من قريب.

من هنا جاءت الحاجة إلى ترشيد الصحوة الإسلامية وإلى تنقيتها من شوائب النفاق، بتوعية وتربية إسلامية صحيحة خالية من أي أخلاط غريبة عن الإسلام، وهذا كان من أهم أسباب اختياري للموضوع.

2 - أهمية الموضوع:

1 - موضوع النفاق تناوله القرآن الكريم بالتفصيل والإيجاز في معظم سوره، لعلاقته الوثيقة بصحة عقيدة المسلم وانعكاسها على سلوكه وصفاته وأعماله. ومن هنا جاءت أهمية الموضوع بالدرجة الأولى.

2 - يبين هذا الموضوع مكايد المنافقين ليحذر المسلمون منهم ولا ينخدعوا بهوياتهم الإسلامية الكاذبة.

3 - التفطن إلى صفاتهم بعرض نماذج من المنافقين عبر التاريخ وطريقة سلوكهم وتعاملهم مع المسلمين، وتحذير المسلمين من اتخاذ بطانة منهم.

4 - توضيح للإسلام على أنه انتماء إرادي عقدي وتطبيق عملي صادق، وليس أمراً نتوارثه عن الأهل.

5 - الوعي والصحوة والتنبيه من الغفلة مما يكيده أعداء الإسلام للمسلمين.

3 - الكتابات السابقة في الموضوع:

يعتبر الإمام الفريابي جعفر بن محمد (ت301هـ) أول من أفرد الكلام عن النفاق في تأليف مستقل في كتابه: **«النفاق والمنافقون»** وقد جمع فيه الآيات الواردة في شأن المنافقين كما حشد فيه أحاديث كثيرة رواها بأسانيده على طريقة المحدثين. وممن أفرد النفاق أيضاً إبراهيم علي سالم من القاهرة في كتابه: **«النفاق والمنافقون في عهد رسول الله ﷺ»** ومنهم الأستاذ عبد الرحمٰن حسن حبنكه في كتابه: **«ظاهرة النفاق وخبائث المنافقين في التاريخ»** ومنهم محمد البيومي عبد الحكيم وقد كتب

رسالة دكتوراة في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بمصر تحت عنوان: «**النفاق والمنافقون من خلال القرآن الكريم**» عام 1981م.

4 - خطة الموضوع:

يتضمن هذا الموضوع مقدمة وتمهيد وسبعة فصول وخاتمة.

أما المقدمة: فسوف أبين فيها إن شاء الله أسباب اختيار الموضوع، وأهميته وخطته، ومنهجه، والمصادر السابقة فيه وعلاقتها ببحثي.

وأما التمهيد: فيشتمل على تعريف النفاق وتعريف القرآن، وهل عرف العرب النفاق قبل الإسلام، أبيّن فيه أولاً: معنى النفاق لغة واصطلاحاً ثمّ أبيّنُ صلته بالإيمان وأركانه، وهل عرف أهل مكة النفاق، ومتى ظهر النفاق وأين ولماذا، ومن هو زعيمهم ولماذا ؟

الفصل الأول: من هو المنافق: آيات من سورة البقرة.

الفصل الثاني: النفاق لماذا: حقيقة المرض وأسبابه.

الفصل الثالث: صفات المنافقين: حسد، جبن، ضعف الشخصية، آيات من سورة المنافقين، التوبة، الحشر وغيرها.

الفصل الرابع: المنافقون والكفار: علاقتهم بأهل الكتاب، بالمشركين.

الفصل الخامس: المنافقون والنبي: ما آذوا به النبي ﷺ، مما ورد في سورة النساء، التوبة، المنافقون.

الفصل السادس: المنافقون والمؤمنون: موقفهم في غزوة أحد، الخندق مما سجله الوحي في سورة آل عمران والأحزاب.

الفصل السابع: أثر النفاق على الفرد والمجتمع.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الفهارس العلمية للموضوع: ومنها فهرس للآيات، والأحاديث، والأعلام، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس محتويات الكتاب.

5 - منهج البحث:

سوف أتبع إن شاء الله في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي فسأرجع إلى القرآن الكريم آية آية لاستخلاص آيات النفاق ثم ارتبها حسب نزولها لما فيه من بيان عامل الزمن في بيان نشأة النفاق وتطوره عند العرب وأسبابه وأنواعه وكيف تعامل القرآن مع المنافقين فكشف نفاقهم وبين صفاتهم وأفعالهم وحذر النبي ﷺ والمسلمين من شرورهم.

وبعد تتبع آيات النفاق في القرآن سوف أرجع إلى أقوال المفسرين لبيان معانيها ولكتب الأحاديث النبوية الشريفة وشروحها وذكر أقوال العلماء فيها. كما سأرجع إلى كتب التوحيد والعقيدة الإسلامية لبيان معنى النفاق الشرعي الاصطلاحي وإلى كتب اللغة لبيان معناه اللغوي. كما سوف أحلل كل قول وأستنبط منه النتائج لأناقشها إن شاء الله.

6 - المصادر الأولية للموضوع:

1 - القرآن الكريم.

2 - تفسير الرازي.

3 - تفسير الطبري.

4 - تفسير القرطبي.

5 - تفسير ابن كثير.

6 - روح المعاني للآلوسي.

7 - تفسير أبي السعود.

8 - جوهرة التوحيد وشروحها.

9 - متن السنوسية وشروحها.

10 - شرح الطحاوي.

11 - الكتب الستّة وشروحها.

اقتراح: وأقترح على مجلسكم الموقر أن يكون المشرف على بحثي فضيلة الأستاذ الدكتور................، لتخصصه في تفسير القرآن الكريم، أو من ترونه مناسباً.

أهمية وضع خطّة للبحث:

إذا تمّ اختيار الموضوع في ظلال ما بيّناه من تحديد تخصُّص البحث - موضوعه - وأستاذه المشرف، وتحديد عنوانه، وفق شروط الجِدَة، والأهمية، والطرافة ووفرة المصادر، لا بدّ للباحث من أن يضع الخطوط الكبرى لمنهج بحثه، ويعرف الغاية التي يحقّقها منه. فقبل البدء في كتابة البحث على الباحث أن يضع خطة كاملة هي في الحقيقة رسم عام لهيكل البحث يُحَدّد معالمه، والآفاق التي ستكون مجال البحث والدراسة، ويقدّمها لإدارة الجامعة لتنال موافقة المجلس العلمي فيها، وإبداء الرأي حولها، ولا يستطيع الطالب مباشرة عمله قبل الحصول على موافقة الإدارة على مشروع بحثه، وتعيين أستاذ مشرف له، ويتبلّغ ذلك بشكل قرار رسمي يصدر عن إدارة الجامعة، تبدأ مدّة البحث من تاريخه، ويمهل طالب الماجستير أو الدبلوم عادة مدّة سنة، وطالب الدكتوراة مدّة سنتين على الأقل.

إنّ الباحِث في بحثه كالمهندس الذي يريد أن يبني بناء، فهو قبل البدء بعمله يخطّط له، ويضع له تصميماً هندسياً يحدّد شكله وأبعاده، ويدرس تكاليفه ويحضّر موادّه، ثم يبدأ عمله. وهكذا كاتب البحث، فليس من المبالغة في شيء، أن يُقال: إن التخطيطَ لِلبَحْثِ عمليّةٌ هندسيةٌ لتنسيق مباحثه، والتلاؤم بين أجزائه، وإظهار ما يستحقّ منها الإبراز والتركيز. فالباحث إذاً كمهندس معماري يهتم بالتركيبات والقطاعات فيما بينها، كما يهتمّ بالشكل الخارجي، وإنما يتميّز مهندس عن آخر كما يتميّز باحث عن آخر بلمساته الفنية، والتلاؤم بين الأجزاء في صورة مُتناسِبَة وعرضٍ أخّاذ.

والبحثُ مِن دون خِطّة سابقة مدروسة بدقّة وعِناية مضْيَعَة للوقت، وتبديد للجُهد. لأن إهمالها والبدء بكتابة البحث دونها ربّما يضطر الباحث إلى إعادة الكتابة بعد استنزاف الكثير من الوقت والجهد، حيث يتبيّن عدم الترابط

والتنسيق بين المباحث فيما بينها، فيكون من الصعب إعادة تنظيم البحث كلّيّة بعد كتابته.

إن خطّة البحث هي رسم صورة متكاملة عنه، وكل عنصر فيها يكمل جانباً من جوانب تلك الصورة، فهذه المرحلة هي أنسب المراحل لترتيب موضوعات البحث وتنسيقها. حيث إنها لا تزال رؤوس أقلام وخطوطاً عريضة، أمّا بعد كتابة البحث والسير فيه، فإن التحوير والتعديل سيكون صعباً وأكثر تعقيداً.

عوامل مساعدة على وضع خطة البحث:

إن القراءة في المصادر والمراجع، ومَظانّ البحث، ومناقشته مع المشرف، وتدوين ذلك في البطاقات سيكون له أكبر العون على وضع خِطّة جيّدة للبحث، خصوصاً إذا كان تدوين البطاقات متمشّياً والطرق السليمة، وذلك بتقسيم المعلومات المُدوَّنة إلى مجموعات، كلّ مجموعة تحمل عنواناً خاصاً، إن هذا يساعد الباحث على تزويده بالعناصر المهمّة، ووضعها في خطوط عريضة تُعتبر مَعالِم طريق البحث والكتابة، بل هي مفتاح موضوعاته.

فوائد وضع الخطة الأوليّة:

إن إبراز البحث في عناصر وخطوط رئيسة مُنسَّقة سيساعد على معالجة الموضوع ودراسته بطريقة هادئة وتفكير منظّم، فرؤية هذه المجموعة من العناصر التي هي خلاصة البحث أمام نظر الباحث تعطيه تصوّراً كاملاً للموضوع، وتأمُّله ذهنيًّا قبل عمل المسودَّة ومن ثمّ يتمكنّ هو نفسه من نقده وفحصه من الناحية العلمية والفكرية والترتيب.

كما أنه بالإمكان إدراك ثغرات البحث وجوانب الضعف فيه، فيعمل على تفاديها وإعادة تنظيمها، وإضافة مادّة جديدة لها، ومن خلال ذلك أيضاً تتبيَّن المواطن التي تحتاج إلى التركيز والاهتمام.

قابلية تعديل الخطة الأولية:

لا يتوقّع الباحث أن تكون خطته الأولية وافية مستكملة من أول محاولة، كما لا يُفترض أن تكون نهائية، فكثيراً ما يطرأ عليها التغيير والتعديل بعد العمل بالموضوع، إذْ إنه من المسلَّم به أن تتّسع آفاق الباحث عن موضوع البحث كلّما ازداد اطّلاعاً وهضماً له، ويتبع ذلك طبيعياً إدخال بعض التعديلات التي يتطلبها البحث وتزيد من قيمته وتُضاعِف أهميّته.

إن للمادّة العلمية أثر كبير في توجيه البحث ورسم منهجه وخطّته، وكثيراً ما يحتاج الباحث إلى تغيير مخطّطه، بالنسبة لما يجتمع بين يديه من مادة علمية، فعمله على التزام منهج دون غيره، لذلك يضع الباحث الخطوط الكبرى للبحث من معلومات يستطيع أن يدوّن مخطط بحثه النهائي.

المبحث الخامس

تحديد المصادر الأولية للبحث

بعد اختيار الموضوع ومعرفة أركانه وخطوطه الكبرى ينتقل الباحث إلى تحديد مصادره، ذلك أن مِن أهم ما يدفع بالبحث إلى النجاح كثرة مصادره ومراجعه، واستيفاء الباحث الاطلاع عليها جميعاً أو على معظمها، وإنّ وقوف الباحث على المصادر التي يحتاج إليها، وحسن استفادته منها يُعَد أساسياً في عمله. ويُطلب من الباحث تسجيل ما بين (15-20) مصدراً أوليًّا في مشروع بحثه الذي يقدّمه لإدارة الجامعة، ليطّلع عليها المجلس العلمي، ويُبدي موافقته عليها أو مناقشتها وتعديلها.

وسنذكر في الباب الثالث من هذا الكتاب أهمّ المصادر والمراجع التي يحتاج إليها الباحث موزّعة حسب مواضيعها لكننا سنوجز هنا في هذا المبحث أهمّ ما يجب معرفته منها، وكيفية التعرّف عليه:

1 - **فهارس المكتبات الخاصة والعامة**: إن لكلّ مكتبة خاصّة أو عامة فهرساً بمحتوياتها، ومَن أراد معرفة ما فيها عليه الاطلاع على هذا الفهرس. وعادة ما يضع أُمناءُ المكتبات ثلاثة فهارس. واحد (لعناوين الكتب) وآخر (لمواضيعها)، وثالث (للمؤلّفين) ويرتّبون الثلاثة على ترتيب حروف الهجاء ليسهل على الباحث العثور على طلبه منها، ويكتبون هذه المعلومات على بطاقات، كل مجموعة على حدة، وبلوْن مغاير، ، واليوم أُدخِلَ جهاز الحاسوب (الكمبيوتر) في فهرست المكتبات، وأصبح من السهولة بمكان معرفة أية معلومة بسرعة فائقة، وهناك برامج خاصة بفهرسة المكتبات، منها في لبنان برنامج (Beretos).

2 - **الموسوعات العلمية المتخصّصة** ودوائر المعارف التي تتناول العلم الذي ينطوي تحته موضوع الباحث، فهناك «**الموسوعة الفقهية**» التي صدرت في الكويت، وأُخرى بمصر، و«**موسوعة الفرق والعقائد الإسلامية**» التي صدرت في السعودية، و«**موسوعة أطراف الحديث الشريف**» التي وضعها بسيوني زغلول، وطبعت بدار الكتب العلمية في بيروت، و«**موسوعة بيرسون**» التي صدرت في أمريكا، و«**دائرة معارف القرن العشرين**» لمحمد فريد وجدي، و«**دائرة المعارف الإسلامية**» التي أصدرها المستشرقون في أوروبا باللغة الأجنبية، وعرَّبها أحمد الشنتناوي وآخرون، وطبعت بمصر طبعتين، و«**موسوعة بريتانيكا**» التي صدرت في لندن بالإنجليزية... وقد ظهرت أقراص (C. D) للحاسوب الآلي (الكمبيوتر) فيها موسوعات متعددّة، غنيّة بالمعلومات المتنوّعة، منها ما أصدرته «**شركة صخر**» الكويتية، و«**شركة العريس**» اللبنانية، كما أن هناك صفحات إسلامية على الإنترنت، تقدّم للباحث ما يريده من المعلومات بأسرع وقت ممكن وبشكل منظم، وغالباً ما تكون بحوثها محرّرة بأقلام نخبة من العلماء المتخصّصين.

3 - **المصادر الببليوغرافية**: وهي الكتب المهتمة بالعلوم وجمع ما يصدر

فيها من الكتب، مع ذكر بيانات كل كتاب من: اسم المؤلف، والمحقِّق، والبلد الناشرة، ودار النشر، ورقم الطبعة، وتاريخها، وعدد المجلدات والأجزاء والصفحات.

وتتنوّع المصادر البيلوغرافية، فمنها العام الشامل الذي لا يتقيد بعلم من العلوم أو زمان أو مكان، ومنها الخاص الذي يتقيّد بعلم من العلوم، كعلوم القرآن مثلاً، أو يتقيّد بزمان محدَّد، أو مكان محدّد، كمصر، أو السعودية، أو العراق... أو مركز أبحاث، أو جامعة، أو دار نشر معيّنة.

4 - **فهارس المصادر والمراجع** المثبتة في أواخر الكتب التي لها صلة وثيقة بالموضوع المختار. ويدخل في هذا الباب الرسائل الجامعية لنيل إجازاتها، كرسائل الماجستير والدكتوراه، فإنها غالباً ما تسلك المناهج العلمية شكلاً وموضوعاً، فيستفيد الطالب منها المادة العلمية وطرق أساليب البحث.

وقد اهتمّت بعض الجامعات والمؤسسات العلمية بوضع فهارس للبحوث والموضوعات التي تمّت دراستها، ومَنْح درجات علمية لأصحابها، وتقوم معظم الجامعات كجامعة الأزهر، وجامعة الملك عبد العزيز بجدّة، وجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض... بإصدار فهارس لرسائلها العلمية، تتلاحق تباعاً.

5 - **الدوريات والنشرات العلمية المتخصصة بالكتاب**: لأنها تزوّد القارئ بآخر المعلومات عن الكتب، وآخر الدراسات الصادرة، كما تزوّده بالمعلومات المهمة والنادرة التي قد لا توجد مدوّنة في كتاب، خصوصاً إذا كانت الدراسة منشورة في دورية أو نشرة صادرة عن مؤسّسة علمية معتَرف بها، فإن بحوثها تصبح مصدراً من المصادر المعتمدة؛ لأنها دُوّنت بأقلام متخصّصة في مجالها العلميّ، ومن الحقائق المعروفة أن نشر كتاب وطبعه أسهل من نشر بحث في دورية متخصّصة تنتمي إلى مؤسسة علمية معترف بها،

لأن البحوث التي تنشر فيها تخضع لدراسة وفحص علماء وأساتذة متخصّصين في الحقل.

ففي البلاد العربية قام «**معهد المخطوطات**» التابع لـ «**جامعة الدول العربية**» في الكويت بإصدار نشرة «**أخبار التراث العربي**» منذ عام 1399هـ عرض فيها عناوين الرسائل الجامعية مع خلاصة عنها، سواء منها المقدَّمة لنيل الماجستير أو الدكتوراه في بعض البلاد العربية. كما قامت جمعية التراث الإسلامي في الكويت بإصدار نشرة: «**أخبار التراث الإسلامي**» منذ عام 1401هـ أيضاً، وتعرض مجلّة «**عالم الكتب**» بمصر آخر ما يستجدّ من أخبار الكتاب والتراث. ومن الدوريات المختصة بالتراث الإسلامي: «**مجلة الأزهر**» المصرية و«**مجلة الرسالة**» المصرية، و«**مجلَّة معهد المخطوطات العربية**» المصرية، و«**مجلة مجمع اللغة العربية**» التي تصدر في دمشق، ومجلَّة «**بصائر**» الدمشقية، ومجلَّة «**التمدن الإسلامي**» الدمشقية، ومجلَّة «**التراث العربي**» الدمشقية، ومجلَّة «**المَوْرِد**» البغدادية، ومجلة «**الأقلام**» البغدادية، ومجلَّة «**الفكر الإسلامي**» البيروتية، ومجلّة «**الفهرست**» البيروتية، وهي مختصة بفهرست الموضوعات الواردة في الدوريات الثقافية، و«**مجلة الجامعة الإسلامية**» بالمدينة المنورة، و«**مجلة جامعة الملك عبد العزيز**» بجدة و«**مجلة جامعة أم القرى**» بمكة المكرمة، و«**مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود**» في الرياض، و«**مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية**» بجامعة الكويت، ومجلة «**الأحمدية**» بدبيّ، ومجلة «**آفاق الثقافة**» الصادرة عن مركز جمعة الماجد بقطر، و«**كتاب الأمة**» الذي يصدر دورياً كل شهرين عن وزارة الأوقاف بقطر...

6 - **استشارة الأشخاص ذوي الخبرة في موضوعه من المتخصّصين**، أو الباحثين والمشتغلين في ميدانه، وفي مقدمة هؤلاء أستاذه المشرف على بحثه، فكثيراً ما يجد الباحث عند هؤلاء العلماء والباحثين ما لا يجده عند

غيرهم، فهم يقدّمون إليه خلاصة خبرتهم الطويلة، ونتائج أفكارهم ومطالعاتهم، فيرشدونه إلى أمّهات المصادر ويلقون الأضواء على مسائل هامّة قد لا يدركها الباحث في المراحل الأولى من بحثه.

7 - **استشارة أمناء المكتبات** فهم غالباً ما يكونون على علم تام بالتسهيلات التي يمكن تقديمها مِن قبل المكتبة، وعلى معرفة كافية بمحتوياتها ومحتويات المكتبات الأخرى بما يوفّر الكثير من الوقت والجهد، فهم أكثر الناس اهتماماً بالكتب، وهم يعيشون أكثر من غيرهم في عالم الكتاب، ويعلمون دقائقه وتفاصيله وآخر ما يصدر منه في شتى بقاع الأرض.

8 - **قوائم دور النشر والمكتبات:** تُصدر دُور النشر والمكتبات في كل عام قوائم تذكر فيها أسماء الكتب في فنونها، ففي مراجعتها يقف الطالب على كل جديد يُنشر، فقد يعثر على مالَه صِلَةٌ قريبة أو بعيدة ببحثه مما لم يصل إلى المكتبات العامة والخاصّة بعد، فيجدر به حينئذ الاطلاع عليه وتقدير أهميّته بالنسبة إليه.

أهمية تسجيل معلومات المصادر:

لابد للباحث من أن يستفرغ جهده في البحث عن المصادر والمراجع ويُدوّن كل ما يحتاج إليه منها، ويجعل لكل مصدر (بطاقة) يدوّن فيها كامل معلومات طبع الكتاب، لأنه سيحتاج إلى هذه البطاقات عند فراغه من إعداد بحثه، في كتابة ثبت المصادر والمراجع.

إنّ أهمية هذه الخطوة تتمثّل في النتائج التي تحقّقها، وتتلخّص فيما يلي:

(أولاً) اطمئنان الباحث من توَفُّر المصادر للبحث الذي يقوم به.

(ثانياً) إحاطة الباحث بالدراسات والبحوث حول موضوع البحث، وإسهام العلماء والباحثين في تطويره، ليبدأ من حيثُ انتهوا فيضيف إلى العلم إضافة جديدة.

(ثالثاً) الاطّلاع على المصادر من شأنه أن يفيده في اختيار أفضل المناهج في معالجة قضايا البحث.

(رابعاً) إن التحضير الببليوغرافي الأولي يعطي الباحث الفرصة الزمنية الكافية لتجميع المصادر، وإحضار ما ليس مُتَوفِّراً في المكتبات والمراكز العلمية المحلّية، فتكون مُهيّأة للاستفادة منها حين الحاجة إليها من دون توقّف أو انتظار.

(خامساً) إن تسجيل معلومات المصادر على بطاقات يفيد الباحث في ذكر هذه المعلومات في هوامش بحثه، عند ذكر المصدر لأول مرة، وفي تدوين قائمة المصادر والمراجع التي استعان بها في بحثه والتي سيضعها في آخره عند الفراغ من إعداده، فهو إن لم يدوّنها ابتداءً، فسيضطر إلى العودة إلى البحث عنها من جديد، بعد الفراغ من بحثه، وهذا ما يقع فيه كثير من الباحثين.

كيفية تسجيل معلومات المصادر على البطاقات:

يخصِّص الباحثُ لكل مصدر من مصادر البحث ومراجِعِه (بطاقةً) مُستقِلَّةً من البطاقات، فإن استقلال كلّ مصدر ببطاقة مستقلة يسهّل تنظيمها في ملَفّ أو صُندوق خاصّ حسب الحروف الهجائية، ويُستحسن أن يرتّب مصادره ومراجعه ترتيباً زمنياً، ليقف على التطوّر التاريخي لبحثه، ويستطيع أن يقارن بين المتأخر منها والمتقدّم، ويفضل البعض ترتيبها موضوعياً، أو ألفبائياً، أو حسب المؤلفين، والأفضل الجمع بين الترتيب الموضوعي والزمني، بأن يرتب بطاقات كل عِلْم من العلوم على وفيات المؤلفين، ويدوّن على البطاقة ما يلي:

1 - اسم المؤلّف الثلاثي أو الرباعي، وشهرته وكنيته، ونسبته ومذهبه، وتخصّصه، وولادته، ووفاته.

2 - اسم الكتاب، ويضع تحته خطاً.

3 - موضوعه، ويسجّل عادة في الزاوية العليا اليُسرى من البطاقة.

4 - اسم المحقق.

5 - بلد النشر.

6 - اسم الدار الناشرة.

7 - رقم الطبعة.

8 - تاريخ الطبع بالسنة الهجرية ومعادلتها بالسنة الميلادية.

9 - عدد المجلّدات، والأجزاء، والصفحات.

10 - مكان وجود المصدر، ورقمه على الرّف، ليسهل الرجوع إليه عند الحاجة، ويدوّن عادةً في الزاوية العليا اليمنى من البطاقة.

كما في النموذج التالي:

15,217 / مكتبة دار الفتوى	توحيد وعقيدة

الجويني، ركن الدين أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، إمام الحرمين الشافعي (419-478هـ). الشامل في أصول الدين، تحقيق علي سامي النشار، وفيصل بدير عون، وشهير محمد مختار، الإسكندرية، منشأة المعارف، ط1، 1379هـ، 1969م، 1ج، 730ص.

نموذج بطاقة مصدر

ويجب تدوين معلومات الطبع بصورة صحيحة ودقيقة ؛ لأن البطاقة ستكون فيما بعد المرجع في إعطاء المعلومات والتفصيلات عن الكتاب، سواء في الهوامش أثناء كتابة البحث، أو في الصورة الأخيرة لقائمة المصادر والمراجع، دون الحاجة إلى الرجوع إلى المصدر نفسه.

ما الفرق بين المصدر والرجع ؟

إن المصادر العلميّة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته تُعتبر من أهم المقاييس في تقدير جودته، فإذا كانت مصادرَ مُعْتَمَدَةً صادِقةً، او مخطوطاتٍ نادرةً مُوَثَّقةً، كان للبحث وزنه وقيمته العلمية. وشأن المصادر في ذلك شأن الأستاذ الجيّد، فالطالبُ نسخةٌ عن شيخه، فإذا كان الطالب قد تتلمذ على أيدي مشايخ صالحين أقوياء علماء متمكّنين، فإنه سيستفيد منهم كثيراً وسيبني شخصية صالحة علمية قوية، وعلى العكس من ذلك فالطالب الذي لم يَتَسَنَّ له أساتذة أقوياء، أو لم يحسن اختيارهم، أو وجد صعوبة في السير والسلوك مع الصالحين والعلماء فاتّبع هواه، واستثقل الحق، ومالَ للهوى والراحة والكسل والدَّعَة، وتثاقل إلى الأرض، فإنه لن يتقدّم خطوة واحدة إلى الأمام، وسيبقى يراوِح مكانه، إن لم يتراجع! فليس كل من تصدّر المجالس (شيخ).

وينبغي ألاّ يختلط الأمرُ على طالب البحث في معرفة مدلول كلمة (مصدر) فليس كلُّ كتاب جديراً بهذه التسمية، ومِن ثَمَّ يقسم العلماء مصادر البحث إلى قسمين: أصلية، وفرعية (مراجع).

المصادر الأصلية:

هي: «**أقْدَم ما يحوي مادة عن موضوع ما**» وبعبارة أخرى: هي الوثائق والدراسات المكتوبة بأيدي المؤلفين أنفسهم، أو المعاصرين لحَدَثٍ معيّن، عاشوا الأحداث والوقائع ودوّنوها، فكانوا مصادر لمن بعدهم، أو كانوا هم الواسطة الرئيسة لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحِقة. ومن المصادر: «**تفسير الطبري**» و«**تاريخه**» و«**صحيح البخاري**» و«**التاريخ الكبير**» له أيضاً، و«**الأم للشافعي**»، و«**معجم العين**» للخليل بن أحمد الفراهيدي...

والمصادر أمر يتعلق بزمان المعلومة فإذا استجدَّ أي أمر من الأمور، فإن

المصادر تكون بالنسبة لهذا الأمر الدراسات الأوَّلية التي تتناوله، وتكون مصادر لكل من تناول هذا الأمر بعدها.

المراجع:

هي التي تعتمد في مادّتها العلمية أساساً على المصادر الأصلية الأولى، فتنقل منها، وتتعرّض لها بالشرح أو التحليل، أو النقد، أو التعليق، أو التلخيص، ومن المراجع: «**التفسير الواضح للحجازي**» و«**جامع الأصول**» لابن الأثير، و«**الجامع الصغير في الحديث**» للسيوطي، وقاموس «**المنجد**»، و«**الأعلام**» للزركلي، و«**معجم المؤلفين**» لعمر رضا كحّالة...

وينبغي للباحث عند تناوله موضوعاً معيّناً الرجوع في بحثه دائماً للمصادر الأصلية القديمة، فينقل منها معلوماته، ومن الخطإ الكبير الفادح أخذ المعلومات من المراجع المتأخّرة مع توفّر مصادرها، ولم يجوّز العلماء ذلك إلّا في حالة فَقْدِ المصادر، فتُؤخذ المعلومة حينئذ من المراجع، وبالرغم من ذلك، فإن البحث يفقد أصالته ومتانته التي يمتاز بها لو رجع إلى المصادر الأصلية.

وحتى يتبيّن الفرقُ بين المصدر الأصيل والمرجع نقدّم هذه الأمثلة:

1 - عند إرادة تفسير آية من القرآن الكريم ينبغي الرجوع لمصادر التفسير الأولى الجامعة للحديث النبوي الشريف، وأقوال الصحابة والتابعين والمفسّرين الأُول، «**كتفسير الطبري**» (ت310هـ) ومن الخطإ الرجوع للتفاسير المتأخّرة.

2 - وعند إرادة تخريج حديث شريف، ينبغي عَزْوُه لمخرجه من أصول كتب الحديث الشريف التي دوّنت الحديث في الصحف والكتب من صدور الرجال وأفواههم، وهي التي وُضعت من القرن الأول وحتى نهاية القرن الخامس الهجري، كصحيح البخاري (ت256هـ)، ومسلم (ت261هـ)، وسنن

أبي داود (ت275هـ)، والترمذي (ت279هـ)، والنسائي (ت303هـ)، وابن ماجه (ت273هـ)، وموطأ مالك (ت179هـ)، ومسند الإمام أحمد (ت241هـ)، ومن الخطإ عَزْوه إلى جامع الأصول لابن الأثير (ت606هـ)، أو الجامع الصغير للسيوطي (ت911هـ)، أو أي كتاب توفي صاحبه بعد سنة 500هـ، وهذا يتطلّب معرفة سنة وفاة المؤلّف ليستطيع تحديد زمن هوية الكتاب، وكونه مصدراً أو مرجعاً، ومعرفة المصادر والمراجع في كل فن. فما يذكره بعض الباحثين في هوامشهم من تخريج الحديث وعزوه للجامع الصغير للسيوطي (ت911هـ) فهو خطأ كبير ينبغي التنبُّه له، لأن هذا الكتاب يُعتبر مرجعاً يدلّ على مكان الحديث في المصادر الأصلية، وهو يفيد في معرفة مخارج الحديث الأصلية، ثم علينا بعد ذلك الرجوع للمصادر الأصلية نفسها التي أشار إليها المرجع، لنُخرِّج منها الحديث. وكذلك عند إرادة معرفة شرح حديث نبوي شريف، ينبغي الرجوع لكتب شروح الحديث القديمة، كـ «**المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» للإمام النووي (ت676هـ)، و«**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) ونحوهما . . .

3 - وعند إرادة بيان معنى كلمة وشرحها في معاجم اللغة والقواميس، ينبغي الرجوع للمصادر القديمة الأولى، كـ«**معجم العين**»، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، ومن الخطأ الفادح الرجوع «**للمُنْجِد**» وغيره من المراجع المتأخرة، إلّا في حالة كون هذه اللفظة حديثة أو مُوَلَّدة، ولا يوجد معناها إلا في هذا المرجع، فحينئذ يصبح هذا الكتاب مصدراً لهذه الكلمة وأمثالها فقط، وليس لجميع الكلمات العربية.

4 - وعند إرادة معرفة ترجمة عَلَم من الأعلام وسيرته الذاتية كالإمام البخاري مثلاً (ت256هـ)، ينبغي الرجوع للمصادر القديمة المعاصرة للمؤلف أو القريبة من وفاته كـ«**حلية الأولياء**» لأبي نعيم (ت430هـ) و«**الإرشاد إلى**

معرفة علماء الحديث في البلاد» للخليلي (ت446هـ) و«**تهذيب الكمال**» للمِزّي (ت742هـ) و«**تذكرة الحفاظ**» للذهبي (ت748هـ)...، ومن الخطإ الرجوع للمصادر المتأخرة، كـ«**الأعلام**» للزركلي (ت1368هـ)، أو «**معجم المؤلفين**» لعمر رضا كحالة (ت1408هـ)، إلّا إذا كان هذا العَلَمُ متأخّراً، ولم يُذكر إلّا في هذين الكتابين، فعندها يصبح هذان الكتابان مصدرين خاصةً لهذا العَلَم فقط وأمثاله من المتأخرين.

5 - وإذا أراد الباحث القيام بدراسة لآراء الإمام أبي حامد الغزالي (ت505هـ) في علم أصول الفقه، فإن مؤلّفاته في علم الأصول هي: «**التحرير**» و«**المنخول**» و«**المسْتَصْفَى**» و«**شِفاءُ الغليل**» فمجموع هذه المؤلفاتُ تُعتبر مصادر أساسية في هذا البحث، أما الأعمال العلمية الأخرى التي قامت على دراسة هذه المؤلّفات، من بحوث، وشروح، وحواشي، ومختصرات، فإنها تعتبر مراجع.

هل يصح النقل من المراجع:

إنّ المراجعَ تُفيدُ الباحث كثيراً؛ لأنها تقدّم له جميع ما يتعلق بالمعلومة التي يريدها بإحاطة وشمولية، ذلك أن الزمنَ عاملٌ مهمّ في الدراسات والأبحاث، وكلّما تقدّم الزمن وظهرت دراسات جديدة كانت هذه الدراسات موسّعة وشاملة لجميع ما يحيط بالموضوع الواحد، وهذا ما لا يتوفّر في المصادر الأصلية القديمة، فعملية الجمع والتنظيم والإحاطة والشمول والتخصّص، أمر لها أهمّيتها، لكن من الخطإ على الباحث أن يبني بحثه على المراجع مع توفر المصادر؛ لأنّ احتمالات الخطإ الناشئ عن النقص والزيادة، والتحريف والتصحيف، والفهم الخاطئ للنصوص، تزيد مع مرور الزمن، وتَتَابُع النقل من مصدر لآخر، فيتوارد الخطأ، من هنا وجب الرجوع في كل معلومة لمصادرها الأصلية والنقل منها، وبذلك تكون المراجع

كالكشافات والدليل أمام الباحث، التي تكشف له جوانب بحثه وتدلّه على مصادره لينقل منها.

يذكر الإمام السيوطي في ترجمة نفسه في **حسن المحاضرة** 1/ 335: (ولزمتُ في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلاّمة تقي الدين الشِبْلي الحنفي، فواظبته أربع سنين وكتب لي تقريظاً على «**شرح ألفية ابن مالك**» وعلى «**جمع الجوامع**» في العربية، تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتقدُّم في العلوم بلسانه وبَنَانِه، ورجع إلى قولي مُجَرَّداً في حديث، فإنه أورد في «**حاشيته على الشفاء**» حديث أبي الحمراء في الإسراء، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجتُ إلى إيراده بسنده، فكشفتُ ابن ماجه في مظنّته فلم أجده، فمررتُ على الكتاب كله فلم أجده، فاتّهمت نظري، فمررتُ ثانية فلم أجده، فعُدتُ ثالثة، فلم أجده، ورأيتُه في «**معجم الصحابة**» لابن قانع، فجئتُ إلى الشيخ وأخبرته، فبمجرّد ما سمعَ منّي ذلك أخذ نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ: (ابن ماجه) وألحق (ابن قانع) في الحاشية، فأعظمتُ ذلك وهِبْتُهُ لِعظم منزِلة الشيخ في قلبي واحتقاري في نفسي، فقلتُ: ألا تَصْبِرون ؟ لعلّكم تراجعون ؟ فقال: لا، إنّما قلّدتُ في قولي: (ابنَ ماجه) البُرهانَ الحلبيّ) وهكذا نرى توارد الخطأ في النقل، وضرورة الرجوع للأصل.

تعدد المصادر:

وفي حال تعدّد المصادر للمعلومة الواحدة، تقدّم حسب الأولوية ويبقى المصدر الأقدم هو الأول فيُؤخذ منه، ويُعزى إليه في الهامش ويُستفاد من المصادر التي تليه في كل إضافة جديدة لا توجد فيه، فيُعْزَى في كل معلومة لمصدرها، وهكذا. . . وليُعلَم أن اللاحق يأخذ دائماً من السابق، وأن الباحث الجيّد عليه تحديد المصدر الأول لكل معلومة، ولا يكرّر نقل المصادر في الهامش، ويُفضّل بعض العلماء ذكر أقدم مصدرين لكل معلومة، لما في ذلك من التوثيق.

اختلاف المصادر:

وفي حال اختلاف المصادر القديمة حول معلومة ما، كوفاة عالم مثلاً، وجب على الباحث أن يتوقّف في نقل المعلومة حتى يُحقّق أمرها، ويدقّق النظر فيها، فلا يرجّح قولاً على آخر، إلّا بالدليل والبرهان العلمي، والنظر في سائر المصادر، للتوصل إلى الصواب.

تنوّع المصادر المعاصرة:

كان الكتاب المخطوط - قديماً - هو المصدر الوحيد للعلماء والباحثين، لكن الأمر اختلف كثيراً بعد ظهور الطباعة، وظهور ثورة المعلومات في العصر الحالي، فقد تعدّدت المصادر وتنوّعت بتنوّع وسائل الإعلام، وظهر إلى جانب الكتاب المطبوع: الدوريّات (المجلاّت التي تصدر أسبوعياً، أو شهرياً أو فصلياً) والجرائد، والمجلاّت، وملاحق الصحف اليومية، والرسائل الجامعية (الدبلوم والماجستير والدكتوراه) ، والتقارير، والدراسات، والوثائق الحكومية، والأشرطة المصوّرة (الفيديو) ، والصوتية (الكاسيت)، وأقراص الحاسوب الآلي (C. D)، والميكروفيلم، والميكروفيش، والتلفزيون، والفضائيات، والراديو، والإنترنت، والفاكس، والندوات، والمحاضرات، والمؤتمرات، واللقاءات، والأفلام، والمقابلات الشخصية والحوارات، والمناقشات. . .

وجوب التحقيق والتمحيص والتدقيق:

لكن هل يمكن اعتبار جميع هذه الوسائل مصادر ؟ وهل يمكن الوثوق بكل ما يَرِدُ فيها من معلومات ؟ وهل كل ما يَرِدُ في صفحات الجرائد والمجلات والإنترنيت يؤخذ على عواهنه دون مراجعة أو تدقيق ؟ وهل كل ما في أقراص الحاسوب صحيح مسلَّمٌ به ؟ وهل كل ما يسمعه الإنسان أو يشاهده عبر وسائل الإعلام من راديو، وتلفزيون وفضائيات صحيح موثوق؟

إنّ وسائل نقل المعلومات ليست هي معيار صحّة النقل أو عدمها، فقد تُنشر صفحة على الإنترنيت من قِبَل إنسان مؤمن صادق لا يكذب، وقد يُنشَر كتاب مطبوع متوفّر في الأسواق بين أيدي الناس جميعاً، وهو مليء بالدسّ والأباطيل والمعلومات الخاطئة، فالعِبْرَةُ إذن بالجهة الكاتبة، واتجاهاتها وميولها ومذاهبها وخلفياتها، وليس بوسيلة الكتابة أو النشر، وتبقَى مهمة الباحث المُتلقّي لهذه المعلومات في تمحيص المعلومات والتحقُّق من صحّتها وصدقها وسلامتها ومطابقتها للواقع، وعدم قبول أي خبر على أنه مقطوع به ومُسَلَّم به، وهذا أهم المميّزات التي يجب أن يتّصف بها الباحث المعاصر.

قد يقع حَدَثٌ ما في العالم، فتتناقله وسائل الإعلام العالمية، ويُذاع في كل منطقة في العالم مُحوَّراً ومُدَبْلَجاً ومُسَيَّساً وفق إرادة وميول وتحليل وآراء وأفكار الجهة الناقلة له، ويُحكى أن رجلاً أُمِّياً أوْفد ولده ليتعلَّم في الخارج، فوصلته منه رسالة خطية، فحملها إلى جارٍ له صاحب دكّان ليقرأها له فقال له: إنّ ولدك يوصيك أن تدفع ديونك، فأخذ الرسالة وتوجّه بها إلى مختار الضيعة فقال له: إن ولدك يوصيك أن تُصَوِّتَ لي في الإنتخابات، فأخذ الرسالة وتوجّه بها إلى مدير البلديّة، فقال له: إنَّ ولدك يوصيك بدفع الضرائب، وهكذا كان كلُّ إنسان لا يقرأ الواقع المكتوب في الرسالة، وإنما يقرأ ما يريده هو!

وهذا ما يسمّى باختلاف الأهواء، وفشوّ الكذب، وضياع الأمانة والجري وراء الغايات الشخصية، وسبب ذلك كله: هو البعد عن الله، وعدم الخشية منه سبحانه وتعالى، ومراقبته في السّر والعلن، فنحن إذن أمام أزمة دينية وأخلاقية.

ماذا نأمل من إنسان ملحد أو علماني، أو شيوعي كافر، لا يخاف الله ولا يؤمن به، افتتح صفحة على الإنترنت؟

ماذا نأمل من شركة تجارية عالمية تُروّج لكتاب، أو فكرة منافية للأخلاق والآداب الاجتماعية والدين، لها فيها مصلحة مادِّيَّة؟

ماذا نأمل من مؤسسة تبشيرية معادية للإسلام والمسلمين تعقد الندوات والمحاضرات وتطبع الكتب والنشرات عن الإسلام؟

إنّ على المسلم أن يُحَصِّن فكره من الغزو الفكري ويتحقق من كل خبر يسمعه، امتثالاً لقول الله تعالى في مُحْكم كتابه الكريم: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: 6] والتَبَيُّنُ المطلوب هو التثُّبت من الأنباء، والمعلومات، والأخبار، والتحقّق من صحتها.

ضرورة اتخاذ مكتبة شخصية:

يضطر معظم الباحثين إلى كتابة أبحاثهم في المكتبات العامّة التي تتوفَّرُ فيها معظم المصادر والمراجع، وتكون غنيَّة بها، لكن هذا لا يمنع الباحث من اتخاذ مكتبة شخصية في بيته مزوَّدةٍ بأهم المصادر والمراجع التي لا غنى عنها لكل باحث في كلِّ فن، وبذلك يستطيع متابعة عمله في منزله دون تقيّدٍ بدوام المكتبة العامَّة.

أمّا أهم المصادر التي يجب أن يقتنيها الباحث في بيته، فهي مصدرٌ أو مصدرين أو ثلاثة من كلِّ فن تكون من أهم هذه المصادر في هذا الفن كاتخاذ ثلاثة تفاسير، ومعاجم القرآن اللفظيّة والموضوعية، وكتاباً في علوم القرآن عامَّةً، والكتب التسعة في الحديث الشريف، وفهارسها، وبضعةَ كتبٍ في التوحيد وأصول الدين، والفقه وأصوله، واللغة العربية نحوِها وصرفها، والسيرة النبوية، والتاريخ، وتراجم الرجال العامَّةِ، وموسوعةٍ أو دائرة معارفٍ عامَّةٍ للعلوم، وقد ظهرت أقراص الحاسوب الآلي (C. D) وهي غنيَّة جِدّاً بأمّات المصادِر التي تشكِّلُ مكتبةً ضخمةً بِحَدِّ ذاتِها في سائر التخصُّصات، وهي توفِّرُ على الباحث شراء الكتب، ودفع الأموال الطائلة، وهذه الأقراص تحتوي على المصادر بكاملها.

صفحات إسلامية على الإنترنت:

كما يوجد اليوم مصدر للمعلومات الإسلامية وهو الإنترنت، ويمكن للباحث الحصول منه على كثير من المعلومات الخاصّة ببحثه، وهذه عناوين بعض الصفحات الإسلامية:

http://www.muslimsonline.com
http://www.for islam.com
http://www.al-islam.com
http://www.islamic-world.net
http://www.netmuslims.com
http://www.iad.org
http://www.islam-online.net
http://www.islamweb.net
http://www.islamzine.com
http://www.holidayfestival.com
http://www.holidayfestival.com/Islam.html
http://www.islamicity.org
http://www.islamic-finance.net
http://www.islamic-finance.com/indexnew.htm
http://www.nabulsi.com
http://www.albadr-alkamel.com

بعد الانتهاء من المرحلة الإعدادية للبحث التي تمثلت بتحديد اختصاص البحث، واختيار الأستاذ المشرف عليه، وتحديد عنوان البحث، ووضع الخطّة الأولية له، وتحديد المصادر التي سيرجع إليها الباحث، ننتقل لذكر المرحلة التالية العملية وهي إعداد البحث، وهي ما سنتكلم عنه في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني

المرحلة التنفيذية العملية

بعد الانتهاء من الإعداد والتحضير النظري للبحث، ومن اختيار تخصّص البحث، والمشرف عليه، وتحديد عنوانه، ووضع مخطط له، وتحديد مصادره، ينتقل الباحث للمرحلة العملية، وعليه فيها: القراءة والمطالعة الهادفة والمركّزة التي تدور حول بحثه، وتسجيل ملاحظاته، وجمع مادّته العلمية (التقميش)، وصياغة بحثه وكتابته، ثم كتابة مقدمة وخاتمة، ثم وضع الفهارس الفنية العامة للبحث، وقد قسمنا الكلام في هذا الفصل إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول

المطالعة الهادفة وتسجيل الملاحظات

إذا أنهى الباحث تسجيل أسماء المصادر والمراجع التي يريد أن يستفيد منها على البطاقات، يبدأ في قراءة هذه المصادر واحداً واحداً قراءةً مُسْتَوْعِبةً فاحصة، ينفذ إلى أعماق موضوعه، وحتّى تُحقّق قراءَتُه وتدوينُه المادّةَ الغايةَ منها في وقت مناسب لا بُدّ له من اتّباع الخطوات التالية:

1 - يراجع فهرس الكتاب الذي يريد أن يقرأه، ويحدّد ما له صِلَةٌ ببحثه، ويركّز فيما يطالع على ما يهمّه فقط، كيلا يضيّع وقته، وتبدو أهمية هذه الملاحظة جليّة واضحة وحتميّة إذا كان الباحثُ مُطالَباً بتقديم بحثه في فترة زمنيّة محدَّدة، كما في الأبحاث الجامعية في السنوات الانتقالية، أو رسائل

الإجازات الجامعية، ورسائل الماجستير والدكتوراه، فيوجّه كلّ طاقته ووقته لموضوعه؛ لأنّه قد يسترعي انتباهه أثناء المطالعة موضوعات طريفة وجذّابة هامشية لا صِلَة لها بموضوعه، فَلْيَدَعْها في هذه المرحلة، ولْيُسجِّلها في دفتر صغير، ويطالعها بعد إنجاز بحثه.

2 - يقرأ كل ماله صلة بموضوعه قراءة واعية مُسْتَوعِبَة، يفهم خلالها جميع ما يُطالعه، وقد يحتاج إلى قراءة نصّ، أو فقرة عدّة مرّات حتى يُحْسِنَ الرَّبْطَ بينها وبين ما يسبقها ويلحقها من الأفكار.

3 - يَكتب أو يُصوّر ما يراه مناسباً لبحثه: وغالباً ما يستعمل الباحثون تسجيل ما يرونه مناسباً على (بطاقات) من حجم واحد (21×30)سنتم. وقد يكون النقل حَرْفِيّاً أو اختصاراً، أو نقلاً بتصرُّف الباحث وعباراته.

كيفية تدوين المعلومات

في حالة النقل الحرفي، إذا كان النقل قليلاً ينقله على بطاقته، أما إذا كان كبيراً يتجاوز صفحةً، أو عدّة بطاقات، فليصوِّره، وإذا عجز عن تصويره لسبب من الأسباب، يكتب على بطاقته فكرة موجزة عن النص، ويدوّن فيها اسم الكتاب، ويعود إلى الكتاب بدِلالة هذه البطاقة في الوقت المناسب. أما إذا لم يكن الكتاب سهل التناول فلا بُدّ له من تدوين ما يريد منه على بطاقات يعطيها أرقاماً مسلسة.

وفي حالة تلخيص المعلومات، أو اختصارها أو التصرّف فيها بأن يكتب فكرتها بأسلوبه، يُدَوّن الباحث هذه الخلاصة في بطاقة، وفي كلا الحالتين - النقل الحرفي أو الاختصار والتصرُّف - يكتب فيها اسم الكتاب، واسم المؤلف، ورقم الجزء والصفحة، ومكان النشر، والناشر، وسنة الطبع، وهذا أمرٌ لا يمكن الاستغناء عنه ؛ لأنه قد يكون للكتاب أكثر من طبعة، وكثيراً ما يختلف ترقيم صفحات طبعة عن طبعة أخرى.

ويجب أن يُفَرّق الباحث بين ما ينقله حرفياً وما يوجزه ويختصره أو يتصرّف بنقله بعبارته، فَيُقيِّدُ عِبارَةَ غَيْرِهِ المنقولةَ بنصّها حرفيّاً بين قوسين هكذا: (. . . . . . .)[1] ويضع رقم هامش صغير فوق القوس الأخير، ليكتب في الهامش مصدر النقل. وأما ما يلخّصه فلا يقيّده بين قوسين، وإنما يكتب في الهامش: (انظر) قبل ذكر اسم المصدر وصفحاته، ليفرّق بين المنقول نقلاً حرفياً، والمختصَر، وإذا تصرّف في النقل من مصدر، فعبَّر عن الفكرة بعبارته، زاد في آخر الهامش عبارة (بتصرُّف).

وقد تعترض ناقل النص عبارات لا تهمّه في بحثه، ولا يريد نقلها، فيضع مكانها نقاط متتالية هكذا. . . تدلّ على أن الناقل أسقط بعض الكلام من الأصل.

أهمية تدوين المعلومات:

إن القراءة والإعداد للكتابة في بحث معيّن، وتدوين المعلومات من الأعمال التي تأخذ الكثير من الوقت والجهد، وسيذهب أضعافُ هذا هَدْراً إذا لم تكنِ الطريقةُ التي يسير عليها الباحث منظّمةً منذ البداية.

إن المعلومات المقتبسة المنظّمَة بعناية تامَّة والمبنيّة على اختيار سليم ستكون خير عَوْن لكاتبها مستقبلاً، وإن تدوين المعلومات هو دليل الحاجة إليها وأهميّتها للبحث، فإنه ليس كل كتاب جديراً بالقراءة، وليست كلُّ فكرة جديرة بالتدوين، فبعض الكتب يُقتنَى ويُقرأ لفحص ما فيه من موادّ، والبعض للدراسة والتمحيص، وبعض الكتب يُقتنى لقراءة جزء منه، وبعضُها يُقرأ كاملاً وبشيء من العِناية والاهتمام. . .

ويمكن بقراءة مقدمة الكتاب، وفهرس محتوياته إدراك أهميته بالنسبة للبحث، ففي مقدّمة الكتاب يوضح المؤلّف غَرَضَهُ وأهدافَه منه، كما يشير إلى نوعيّة القُرّاء الذين يمكنهم الاستفادة منه، والذين يهمّهم موضوع الكتاب في

المقام الأول، كما أن الفهرسة تشير في وضوح إلى طبيعة الكتاب، وهذا سيجعل لديك القدرة على فحص موضوعٍ مُعَيَّن، وتقدير قيمته العلمية.

هذه عملية أوّلية ستساعد على التعرُّف عمّا إذا كان من المفيد قراءة الكتاب وما يمكن اقتباسه من معلومات، وليس هذا فحسب، بل أحياناً يُلْهَمُ الإنسانُ كثيراً من الأفكار، فإذا طرأ شيء من ذلك فليُبادِر إلى تدوينها مباشرة، قبل فواتها أو نسيانها، وضمّها إلى دفتر الملاحظات، أو في بطاقة مع ما يناسبها من البطاقات الأخرى.

إنّ مِن أهم ما يجب التّنبه له أنه كثيراً ما يطرأُ على الباحث معلومات، أو يصادف مصدراً مهماً لبحثه، من هنا وجب الاحتفاظ بدفتر صغير، أو سِجِلّ خاص في جيبه أو حقيبته، يدوّن فيه الأفكار الطارئة، والتي يمكن نقلها فيما بعد إلى ملفّها الخاص إذا كانت مفيدة، وربّما تقوده المصادفة إلى رؤية كتاب يتعلّق ببحثه في الأسواق أو في معارض الكتاب، أو يلفت انتباهه لدى سماع الإذاعة، أو مشاهدة التلفزيون، أو قراءة مقالة في جريدة، بعض الأفكار التي لها صلة بموضوعه، فعليه أن يبادر إلى تسجيلها فوراً ودون تردُّد، مع تسجيل الزمان والمكان والمصدر.

وقد يصادف مقالاً مهماً لبحثه في صحيفة أو مجلَّة، فمن الأفضل تصويرُه، أو قَطْعُهُ من المجلّة أو الصحيفة، ووضعه في الملفّ.

المبحث الثاني

تنظيم البطاقات

وضع هيكلية للبحث:

بعد المطالعة الهادفة وجمع المعلومات في بطاقات، يبقى أمام الباحث تنظيم هذه المعلومات التي جمعها ودوّنها ليحسن الاستفادة منها، فيبدأ عمله

بشراء ملف لبحثه وبطاقات كرتون سميك ملوّنة: حمراء، وصفراء، وخضراء، وزرقاء مثلاً، بمقاس (21×30) سنتم، ويكتب على كل بطاقة عنوان باب رئيس من أبواب البحث، ويكون عددها وألوانها على عدد أبواب البحث الرئيسة، وفق المخطط الأوَّلي الذي وضعه، فإذا كان البحث مكوناً من أربعة أبواب، جعل لكل باب لون، كالأحمر مثلاً للباب الأول، بجميع فصوله ومباحثه، فيسجل على كل بطاقة حمراء عنواناً مستقلاً، واحدة لعنوان الباب، وأخرى لعنوان الفصل، وأخرى لعنوان المبحث. . . وهكذا حتى ينتهي من تسجيل عناوين الباب الأول بجميع فصوله ومباحثه ومسائله، كل عنوان على بطاقة مستقلة.

وبعد أن يفرغ من الباب الأول ينتقل إلى الباب الثاني فيختار له بطاقات باللون الأصفر، ويسجل عليها عناوينه بجميع فصوله ومباحثه ومسائله، لكل عنوان بطاقة كما فعل في الباب الأول. . . وهكذا يفعل في الأبواب جميعاً، ولا يكتب على هذه البطاقات إلا العناوين فقط.

إن هذه الهيكلية للعناوين وفق المخطط الأوَّلي للبحث قابلة لوضع أيّة معلومة دوَّنها الباحث على بطاقة، أو صوّرها، في مكانها من الأبواب والفصول والمباحث. فبعد أن يُدَوّن الباحث أية فكرة مهمة، أو يصوِّرها، يفتح الملفّ ويدخل هذه المعلومة في مكانها المناسب من الأبواب والفصول والمباحث.

إن هذه الطريقة هي الطريقة النظامية السليمة والسهلة لتبويب وتنظيم المعلومات المدوّنة في البطاقات؛ لأنها مفتوحة، ويمكن للباحث الزيادة أو النقص أو التغيير فيها نظراً لمرونتها، وفي النهاية سيجد الباحثُ معلومات بحثه مفصّلة، إلى جانب أنها مُرتَّبة في الأبواب والفصول حسب مخطّطهِ الأولي للبحث.

وضع الخطّة النهائية للبحث:

للمادّة العلمية أثرٌ كبير في توجيه البحث ورسم منهجه وخطّته، وكثيراً ما يضطرُّ الباحثُ إلى تغيير مُخطّطه الأوَّلي بالنسبة لما يجتمع بين يديه مِن مادّة علمية، فتحمله على تغيير خطته بالزيادة أو النقص أو التقديم أو التأخير، وعلى التزام منهج دون غيره، لذلك قلنا إن المنهج الذي يرسمه قبل البدء بعمله يسمَّى: «**خطة أوّليّة**» وفيها يضع الخطوط الكبرى لبحثه، ولكنّ بعد جمع المادّة العلمية يمكن أن يتغيّر هذا المنهج، ففي ضوء ما جمع الباحث من معلومات على بطاقاته يستطيع أن يدوّن مخطّطه النهائي الثابت.

المبحث الثالث

كتابة البحث

بعد قراءة المصادر قراءة مركّزة، وتسجيل ما يريده منها الباحث على بطاقات، وتوزيع هذه البطاقات على الهيكل الموضوع للبحث، يبقى أمام الباحث مهمة صياغة بحثه وكتابته بالصورة النهائية.

اختيار المادّة العلمية:

إنّ معالم الموضوع في هذه المرحلة أصبحت واضحة تماماً، ليس فقط على مستوى الأفكار الأساسية والخطوط العريضة، بل البحث كلّا وتفصيلاً، باباً باباً، وفصلاً فصلاً بتقسيماته الكليّة والجزئية.

إن كل فكرة في البحث لا بُدَّ لها مِن شواهد، ولو بطريق الإشارة إلى المصدر أو الاستشهاد، وهنا تظهر قيمة التخطيط الجيّد، والمصادر الكافية واستعمالها، وتدوينُ المعلومات واستعمالها بالطرق السليمة شيء جوهري وضروري.

في مُسَوَّدة التخطيط للموضوع يمكن عن طريق الترقيم، أو الأحرف الإشارة إلى البراهين اللازم اقتباسها من البطاقات المدوّنة، وابتداء من هنا يتمّ اختيار المادّة العلمية التي سيجري تدوينها والكتابة عنها، وسيصبح بالإمكان الاستشهاد لها بأمثلة عديدة، ولا بد حينئذ مِن إعمال الفكر لاختيار الأفضل والأحسن منها، ورفض ما لا ضرورة لذِكْرِه. فالاستشهاد بالأمثلة العديدة المشابهة لبعضها البعض يُشوِّه الفكرة ويُقلِّل من أهميّتها.

إنّ الباحث سيجد أمامه ملفّات كثيرة ممتلئة بالشواهد، والأفكار العديدة، والبراهين الكثيرة، فعليه أن ينتخب منها ويختار، ويمكن أن يحذف بعض مواد صالحة جيدة عندما يكون قد استشهد بمثلها، أو أيَّد فكرته بعديد من الأمثلة، وفي مثل هذه الحالة بإمكانه الإشارة إلى المهمّ منها في الهامش إن كانت قيّمة، وفي ذكرها فائدة لم تُذكر في المتن، أو ليس في ذكرها تكرار مُمِلّ.

وأخيراً فإن البدء في كتابة البحث بعد اختيار المادّة العلمية، وحَذْف ما يمكن حذفه يعني: استكمال واستيفاء القراءة والدرس حول الموضوع، واستخلاص النتائج المستفادة، وحينئذ يصبح الباحث مؤهّلاً ومُهَيّأً نفسيًّا وفِكرِيًّا وعمليًّا للكتابة، ومن ثَمَّ ينبغي الاهتمام بالجوانب الفنيّة والمنهجية.

كتابة البحث:

أولاً: كتابة المتن

بعد أن يقوم الباحث بتحديد مصادر بحثه وقراءتها بتركيز، وتسجيل ما يريد منها على بطاقات، أو تصوير ما يريده منها من معلومات، وفرزها وفق الهيكل العام الذي وضعه حَسْب الخطّة الأولية للبحث، وبعد أن يتجمّع لديه كَمٌّ هائل من المعلومات، ويقوم باختيار ما يناسب منها، ويحذف المكررات، يبدأ عملية صياغة البحث وكتابته، وهي الخطوة الأهم في إعداد البحث.

ذلك أن الجهود السابقة من اطّلاع وتدوين وتفكير هي إعداد وتجميع للمادّة العلمية التي سيتمّ تنظيمها والتأليف بينها في صياغة علمية سليمة، وهذه المرحلة تتطلّب إضافة إلى الصياغة السليمة:

1 - حسن التأليف.

2 - التزام المنهج العلمي في عرض الأمور ومناقشة الحقائق.

فإذا تَوَفَّرت للبحث هذه العناصر فقد توفّرت له أسباب الجودة، يقول الأديب الإمام أبو القاسم الحسن بِن بِشْر بن يحيى الآمِدِي (ت370هـ) في كتابه «**المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم**»: (إنّ حُسْنَ التأليف، وبراعة اللفظ يزيد المعنى المكشوف بهاءً وحُسْناً ورَوْنَقاً، حتى كأنه قد أحدث فيه غرابةً لم تكن، وزيادة لم تُعْهَد).

أركان البحث العلمي:

إنّ أركان البحث العلمي ثلاثة:

1 - الأسلوب.

2 - المنهج.

3 - المادّة.

1 - الأسلوب

أما الأسلوب، فهو القالب التعبيري الذي يحتوي العناصر الأخرى، وهو الدليل على مدى إدراكها وعُمْقِها في نفس الباحث، فإذا كانت معاني البحث وأفكاره واضحة في ذهن صاحبها أمكن التعبير عنها في أسلوب واضح وتعبيرٍ مُشْرِق، وتتعدّد الأساليب حسب طبيعة الأبحاث:

الأسلوب العلمي:

إن تدوين الحقائق العلمية يَسْتَوْجِبُ أسلوباً علمياً، له خصائصه في التعبير والتفكير والمناقشة، وهو ما يُسمَّى: بـ «الأسلوب العِلمي» وهو أهدأ الأساليب، وأكثرها احتياجاً إلى المنطق والفكر، وأبعدها عن الخيال الشِعْري؛ لأنه يخاطب العقل، ويُناجي الفكر، ويشرح الحقائق العلمية التي تخلو من غموض وخفاء، وأظهرُ ميزات هذا الأسلوب الوضوح، ولا بُدَّ أن يبدو فيه أثر القوة والجمال، وقوّته في سُطوع بيانه ورصانة حُجَّتِهِ، وجمالُهُ في سهولَةِ عِباراته، وسلامة الذوق في اختيار كلماته، وحسن تقرير المعنى مِن أقرب وجوه الكلام.

إن التعبير بكلمات صحيحة مناسبة للغرض، وبطريق مباشر هو القانون الذهبي للكتابة الجيّدة. وفي سبيل التعبير بأسلوب علميّ جَذّاب ينبغي اختيار جُمل دقيقة، وأسلوب مُتنوِّع وليس مُسْترسلاً ؛ لأن الجُمل إذا كانت متشابهة الانتهاء والتركيب والتعبير، مُكرَّرة على وتيرة واحدة، فإنها تكون فاقِدة التأثير، عديمة الحياة.

فالباحث الجيّد هو الذي ينوّع في أسلوبه، ويلائم بين المعاني والألفاظ، وهذا ليس بالأمر السهلِ، وممّا يُعين على الكتابة العلمية الجيّدة: القراءة الواسعة، ودراسة قواعد اللغة بنحوها وصرفها وبلاغتها، والدُرْبَةُ الطَوِيلَة، ومُمارسة الكتابة في شتَّى الأغراض، مع القراءة المُسْتَمِرَّة.

ومما يُعينُ في هذا السبيل أيضاً: القراءةُ لكاتِبٍ مِن مشاهير الكُتّاب، سبق له الكتابة في الموضوع نفسه، أوِ التعرُّض لجزء منه، وبذلك يمكن الوقوف على الطريقة التي عالج بها الموضوع والاستفادة منها في معالجة البحث، فقراءةُ الجيِّد من الأفكار والتعبيرات له دَوْرُه الفعّال، ونتائجُه السريعة، على مستوى القارئ العلميّ والفكريّ على السواء.

2 - المنهج

تنظيم العرض وتقديم الأدلة:

وأمّا المنهج فإنه يتمثّل في طريقة استخدام المعلومات في تكوين فكرة، وصياغة حُكم مِنْ دون تقليد للغير، مُسْتَهْدِفاً اقناع القارئ والتأثير فيه. وهذا لا يتمّ إلّا إذا سَعَى الباحث جاهداً إلى تنظيم العرض، والتزام المنطق في مناقشاته، وتقديم أدلّته.

أهمية المقدمات:

إن كتابة فصل أو موضوع من البحث يستدعي - قبلَ عرض الآراء والاختلافات ومناقشتها - التقديمَ بعرضٍ مُحَرَّرٍ ومُرَكَّزٍ للموضوع، سهل الأسلوب، واضح الفكرة، بيِّن المُراد.

التحليل العلمي:

ومن الضروري لإقناع القارئ الاستعانة بالتحليل العلمي الصادق للموضوع بصورة منطقية يتذوّقها، ويُدرِك جوانبها الخفِيَّة، يسلك لهذا أسلوباً سَوِيّاً ليس بالطويل الذي يبعثُ على المَلَلِ، ولا الموجز القصير الذي لا يُشبعُ نَهَمَ وتَطَلُّعَ القارئ، ثم من بعد ذلك ينتقل إلى عرض الآراء المختلفة ومناقشتها.

أهمية المقارنة:

وللمقارنة دورٌ كبير في توضيح الأفكار، وإبراز المعاني خصوصاً إذا كانت مقارنَةً موضوعية ومُنْصِفَة. وبهذه الطريقة يكون القارئ قد أُعِدّ ذِهْنياً ونفسيّاً لمتابعة الموضوع وتَفَهُّمه في عناية واهتمام.

ما هو حجم البحث الجيّد؟

ليس المهمّ في كتابة البحث أن يكون مُطوّلاً ومُوَسَّعاً، ولكن المهمّ هو اكتشاف جانبٍ مُعَيَّن، في شكل دقيق ومُفصَّل، فالحَجْمُ والكَمُّ في البحث العلمي ليس ذا قيمة علمية. ذلك أن دراسة موضوع مُحَدَّد في تفصيل وشُمول أفضل بكثير من تقديم دراسات عامَّة حول موضوعٍ واسِع، فإن هذا لا يَخدِم البحثَ العِلميَّ في اتجاهاته الحديثة.

أهمية العناوين:

إن تضمين البحث عناوين رئيسة وأخرى جانبية بدون إفراط سيجعل من البحث صورةً حَيَّةً ناطِقَةً.

إن البحثَ العلميّ في أية مرحلة من المراحل الجامعية هو الفرصة الثمينة لإبراز الأصالة الفكرية والتعبيرية على السواء.

مَناهِج وُطرُق البحث

عرفنا أنّ البحث هو محاولةٌ للإجابة عن سؤال قائم، أو إيجاد حلّ لمُشْكِلَةٍ قائِمَةٍ. ولكي نصل إلى تلك الإجابة أو ذلك الحلّ لا بدّ من سبيل معيَّن نسلكه في هذه المحاولة. إنّ مثل هذا السبيل أو الطريق الذي نسلكه للوصول إلى الهدف المرسوم هو ما نسميه (منهج البحث) أو طريقته. وباختلاف الغايات والمقاصد للبحوث والباحثين، تختلف هذه المسالك وتتعدَّد إجرائياً وتنفيذياً بحسب الظروف والإمكانات المتاحة. فالباحث في علم الرياضيات أو الهندسة والإحصاء مثلاً يتبع منهجاً علمياً رياضياً يثبت فيه المعادلات بالرموز والأرقام المخترع، والمكتشف. وأما العالِم الفيزيائي والكيميائي فيتّبع منهجاً علمياً تجريبياً.

مستخدماً قوانين الكون والمعادلات، وذلك ليستنتج خلاصة تجاربه ونتائجها، وأما الأديب الشاعر فيستخدم المنهج الأدبي في نظم قصائده الشعرية مراعياً قواعد النظم وأساليبه، وكذلك الأديب الناثر، صاحب القلم السيّال، والخيال المبدع، والأساليب الإنشائية، والمُحسِّنات البديعية والبلاغية الراقية.

وأما عالِم الاجتماع أو التربية أو عالم النفس فيعتمد في دراساته منهجاً قائماً على الاستقراء والوصف التحليلي، أو الملاحظة والتجريب وإجراء الإحصائيات والاستبانات للوصول إلى نتائج بحثه.

وأمّا الصُحُفي والإعلامي فله منهجه الصحفي الخاص به، إذ هو يركّز على تقديم المعلومات والأحداث للجماهير وتسليط الضوء على المهمّ منها،

والذي يعتبره سَبْقاً صُحُفِياً، يُشكّل حقيقة عمله وجوهره، دون الاكتراث للمعادلات الرياضية والتجارب والتحليل والاستنتاج، ولا للأساليب الإنشائية، واللغة العالية، والأدب الرفيع.

إذن فلدينا **مناهج وطرق** متعددة للبحث وليس **طريقة** واحدة.

ولفهم وتقويم نتائج البحوث والاستفادة منها، يكون المتخصّص بحاجة ماسّة إلى فهم واستيعاب جيّد لطرق البحث المختلفة. ومثل هذا الفهم والاستيعاب لها لا شك مهمّة ليست بالقليلة ولا اليسيرة، خاصة عندما يؤهّل الدارس والمتخصّص لكي ينفذّها تجريبياً.

وبالنسبة إلى الباحثين عموماً وعُلماء النفس والدراسات الاجتماعية والتربوية والإنسانية تخصيصاً، فإنهم يؤكدون على خمسة **مناهج وطرق** عند بحثهم وتقديمهم للآلاف من الدراسات والاستقصاءات للسلوك الإنساني والفاعليات العقلية، مع الملاحظة أن خلاصات وتوصيات ونتائج هذه البحوث والدراسات لا يمكن الأخذ بها والاعتماد أو الركون إليها ما لم يستند الأخذ بها إلى الطريقة التي سيستخدمها الباحث في تلك الدراسة أو ذلك البحث، وهذه المناهج والطرق الخمس هي:

1 - المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي.

2 - منهج الملاحظة.

3 - منهج الارتباطي.

4 - المنهج التجريبي.

5 - المنهج شبه التجريبي.

وسنعرض أساسيات كل من المناهج الخمسة، للتعرّف على أهم خصائصها، ومجال استخدامها، وبعض الشروط اللازم الأخذ بها في كل من هذه الطرق.

أولاً: المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي

يقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة ما في المجتمع، تشكّل مُشْكِلَة خطيرة خارجة عن المألوف، تسبب آثاراً سيّئة على أفراده وجماعاته، كظاهرة تفشّي جرائم القتل مثلاً، أو السرقة، أو الزنا، أو شرب الخمر، أو انتشار المخدّرات، أو عقوق الوالدين، أو اللواط، أو تفشّي المعاصي والمحرّمات، أو انحراف الأطفال والشباب، أو اختلاط الرجال بالنساء، أو الإلحاد الديني، أو الانحلال الخلقي. . . إلخ.

يستقرىء الباحث هذه المشكلة، ويقوم بوصفها بدقّة، وتشخيصها بشكل صحيح مستخدماً الملاحظة الدقيقة، ثم يدرس أسباب نشوئها، وعوامل انتشارها، فيحللها، ويبيّن آثارها السيئة على المجتمع، ثم يقدّم الحلول الصحيحة لها، مستنداً إلى نصوص الكتاب الكريم، والسنّة المطهّرة، اللذين هما المصدران الأولان للتشريع الإسلامي، مستعرضاً آراء المفسّرين والفقهاء والمجتهدين من الأمة فيها على اختلاف مذاهبهم وتنوّعها، وآراء المصلحين والاجتماعيين المختصّين، مستفيداً من التجارب التاريخية للأم السابقة.

يقوم الباحث بذلك كلّه بأسلوب منطقي متسلسل، يُقنع القارىء، مُسْتَدِلاً بالأدلة إن مثل هذه الأبحاث تقدّم فائدة كبيرة للمجتمع بدراسة مثل هذه الظواهر الخطيرة، وعلاجها في ضوء نصوص الشريعة، وهذه الأبحاث التي تساهم في إصلاح المجتمعات هي أنفعها وأهمّها إطلاقاً، لأنها تسهم في نشر الخير والفضيلة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي لو فُقِد لأنهارت المجتمعات وقُضي عليها.

وقد يستخدم الباحث الآليات، والتقنيات، والإحصاءات، والجداول، والاستبانات، ويكون بحثه بذلك مَيْدانياً واقعياً، بعيداً عن الأسلوب

الإنشائي، والتنظير فقط، وإن مثل هذه الآليات تدعم أفكار البحث وأهدافه بشكل كبير، وتقدّم للقارىء صورة واضحة حيّ ة للمشكلة، وتقنعه بحلولها، وجدوى معالجتها.

ثانياً: منهج الملاحظة

1 - المُلاحَظَة:

ليست الملاحظة منهجاً قائماً أو منفصلاً بذاته في الوجه العام، وإنما هي ضرورية لكل الطرق المستخدمة في البحث، نلجأ إليها حينما تعوزنا الحيلة في استعمال غيرها، أو عندما يُكْتَفَى بها لوصف الظاهرة المرصودة. فالهدف الرئيس والكلّي لاستخدام العالِم والباحِث لطريقة الملاحظة إنما هو وصف الظاهرة المعنيّة بتلك الدراسة.

ولرصد ووصف أيّ ظاهرة ربما يحاول الباحث، وخاصة في المراحل الأولى من البحث أو الدراسة، تسجيل أقصى ما يمكن من سلوك الحدث أو الواقعة، بدون تحديد مُسْبَق للسلوك المهمّ أو المَعْنِيّ بالدراسة. إذْ إنه من الصعب التركيز على النمط السلوكي المطلوب أو تحديده من البداية من جهة، وأهمية إعطاء الوقت الكافي لمعرفة ومراقبة الحدث في مواقف متعدّدة ومتنوّعة للحصول على صورة كلية أفضل عن العلاقات المتداخلة في ذلك السلوك من جهة أخرى. وهذا ما يُسمَّى أحياناً بالملاحظة **الحُرّة**، أو الملاحظة **غير المُقيَّدة**. مثال ذلك: ملاحظة تأثر الإنسان بأصدقائه عموماً في تكوين شخصيته وأفكاره ونمط سلوكه.

هناك خطأ شائع يعتقد أن استخدام الملاحظة غير المقيّدة مقصور على علم النفس الحيواني، أو عند دراسة الحيوانات من حيث عاداتها الطبيعة فقط، غير أن أهمية هذه الملاحظة تتعدّى هذا الميدان إلى كل ميادين البحوث

الإنسانية مع تركيز واضح عليها في ميدان علم النفس، مع تخصيص أكثر لعلم النفس الفيزيولوجي.

أما الملاحظة المُقيَّدة فيمكن أن تحدد أو تجري في مرحلة تالية أي بعد أن يكون الباحث قد انتقى أو اختار ظاهرة مُحدّدة لدراسته، وحينذاك يمكن تحديد نوع الملاحظات المطلوبة لتلك الأنماط السلوكية المناسبة لفهم الظاهرة، ونعني بالمقيَّدة هنا أن الباحث يجري خلال دراسته ملاحظات منتظمة ويسجلها بتفاصيلها دون غيرها. ومثال ذلك ملاحظة تأثر الإنسان بأصدقائه الصالحين المؤمنين الملتزمين بشرع الله، وأثر ذلك في تحديد ملامح شخصيته المستقبلية وصلاحه، أو تأثره بأصدقائه الفاسدين الأشرار.

2 - المُلاحِظ:

إن وظيفة الملاحِظ بالطبع هي تسجيل السلوك الذي يظهر فعلاً، وهذه مهمة ليست بالسهلة أو اليسيرة. ومنهج البحث يضع عادة أمام الملاحظ تَحْذيرَيْن:

- **أولهما**: هو أن الملاحِظ قد يُظهر نوعاً من التحيُّز عندما يُسجّل أكثر مما يُلاحِظ. فالمُلاحِظ أحياناً يتطرّق إلى تفسير الظاهرة أو تعليلها أثناء تسجيله الملاحظة، وهو بهذا يضيف مهمة الحُكم أو التفسير لنفسه عند تسجيله الملاحظة، أو يُسقِط رأياً شخصياً عليها.

فالباحث الذي يُلاحِظ طفلاً مُعيّناً ويَرَاهُ مُقْبِلاً على الأكل بشَراهَةٍ في ساعَةٍ مُعَيَّنة، فيُسَجِّل ملاحظته عن الطفل «أنه جائع» لم يكن مصيباً بالضرورة، فقد يكون الطفل حينها ضَجِراً حزيناً قلقاً واقعاً في ورطة، أو ربما جائعاً كذلك.

- **ثانيهما**: ربما يكون الملاحِظ غير مُسْتَعِدّ أو كُفْءٍ لتسجيل الملاحظة المناسبة، أو التقاطها والانتباه إليها في الوقت المناسب.

فإذا ما كان أحد المُلاحِظِين مثلاً معنياً بأصوات الرُضَّع الصادرة عن بكائهم، ربما لا يكون قادراً على التمييز بين الأصوات العديدة المختلفة، والتي تُسبِّبها حاجات عدّة ومختلفة للطفل، وهنا لا شك سيفشل في تسجيل الملاحظة المناسبة.

وفي مثل هذه الحالات يُسْتَحْسَن استخدام الأجهزة والآلات التسجيلية المناسبة للإستعانة بها في مثل هذه المواقف، وعلى الملاحظ أن يعرف ماهيّة وظيفة الجهاز المناسبة الذي يروم استخدامه في ملاحظته.

مع وجوب ملاحظة:

- أن الأجهزة مهما تعقّدت وتطورت وظيفتها سوف لا تكون سوى أجهزة مُعينة **وليست بديلة** للملاحظة الإنسانية، ذلك لأن الإنسان على غير ما عليه الجهاز الصوتي أو الصوري وحتى الحاسب الآلي، يمكن أن يقوِّم ما يلاحظ أولاً، وينتقي من السلوك ما يناسب أو يطابق المشكلة القائمة ثانياً.

- وأن الإنسان ممكن الوقوع في الخطأ أثناء الملاحظة والتسجيل، وهنا عليه أن يتدرّب لا ليتجنب الخطأ تماماً، وهو المُسْتَحَبّ، ولكن ليقع في أقلّ قدر ممكن من الأخطاء التسجيلية.

- وأن ثبات الملاحِظ يمكن التأكُّد منه من خلال وجود ملاحِظِين (أي أكثر من ملاحظ واحد) مُسْتَقلّين عن بعضهم لتسجيل ذات المشاهدة، فمتى ما اتفقوا على رأي أو تسجيل واحد فإن مسألة الثبات ستحلّ.

- وأن صعوبة الحصول على اتفاق تام أو كبير على المَظَاهِر المُهِمّة أو الرئيسة أو الأساس لموقف ما هي ليست مشكلة الدراسات النفسية والاجتماعية والإنسانية فقط، إنما هي مشكلة الدراسات في أي ميدان من الميادين، وأن الاختلاف ما بين هذه الميادين إنما هو نسبي في أكثر الأحيان.

3 - أساليب الملاحظة:

تصنف أساليب أو فنون الملاحظة إلى ثلاثة أساليب نعرض لكل منها بإيجاز:

3/ 1: قياسات رَدِّ الفعل أو (الرَّجْع):

* طبيعته: إذا ما أراد المُلاحِظ مشاهدة أو مراقبة شخص ما، ثم أَحَسَّ هذا الشخصُ بهذه المراقبة، فإن قياساً راجعاً (ردَّ فعل) سيظهر في مثل هذا الموقف. فقد يهرب الشخصُ، أو يركُضُ، أو يُغادر المكان، بسبب معرفته بوجود المُلاحظ، لتكون ردّة فعله هذه جزءاً مما يسجّله الملاحظ عنه.

كذلك ومتى ما نُقِل الحيوانُ أو الإنسانُ من بيئته الطبيعية إلى أخرى جديدة من أجل ملاحظته، فإنّ قياساً راجعاً سيظهر نتيجة لمثل هذا الانتقال.

فعُلماء النفس المقارَن أدركوا وأشاروا منذ زمن بعيد إلى اختلاف سلوك الحيوان بوضوح عندما ينقل من بيئته الطبيعية إلى أخرى غير طبيعية، أو عندما يتعرّض إلى موقف غير طبيعي، كذلك أشاروا إلى أهمية أو ضرورة عدم إعاقة أو اعتراض الحيوانات حتى في مساكنها الطبيعية.

كما أن الإنسان وليس الحيوان لوحده يتعرّض للموقف ذاته والنوع ذاته من قياسات الرجع، خاصة عندما يتعرّض لمقاييس أو اختبارات الشخصية، أو اختبارات الذكاء، أو عند المقابلات الشخصية، أو عند إجابته عن الاستبانات المُعْطاة له.

فإذا ما أُخْضِعَ التلميذُ مثلاً لاختبار الشخصية، وكان على علم بأهميّة التقرير الذي سَيَرْفَع عنه، أو النظرة التي ستؤخذ عنه، فإنه سيبدأ بلا شك بالمُبالغة في الجهد المبذول، ليُعْطِي انطباعاً أفضل لمُلاحِظِيه أو فاحِصِيه.

في مثل هذه الحالة تُعَدُّ قياساتُ ردّ الفعل (الرجع) ذاتَ فائدة كبيرة،

عندما تفرض الضرورة تقدير إنجاز شخص ما (باستخدام قياس الرجع) من خلال التعاون التامّ مع الشخص المراد تقدير إنجازه.

فالاختبارات التحصيلية، واختبارات الذكاء، وبعض اختبارات الشخصية، ومعظم اختبارات المهارات، والمقابلات، والاستبانات، وقوائم الرصد، واستمارات المقابلة إنما تُوضَع أصلاً استناداً على افتراض أن الكثير من المعلومات المهمة يمكن أن تظهر عندما يكون الفرد المفحوص عارفاً أنه يخضع لتقويم أو فحص.

فإذا ما كان هناك العديد من المتقدّمين لإشغال وظيفة معينة مثلاً، فإن مِنَ المَرْغُوب هنا استخدامُ قياسات الرجع، لتحديد أفضل المُتَقدِّمين، لأن مثل هذه الاختبارات ستؤكد لنا أن كلاً من المفحوصين قد قدَّم أقصى ما عنده. كذلك الحال عند اختيار كُتّاب الطابعة، أو مُدْخِلي البيانات مثلاً، فإنَّ كلَّ مُتقدِّم لهذه الوظيفة، وعند التنافس والاختبار سيقدّم أقصى ما يمكنه من جهد، ليطبع بسرعة وبدقّة في آن واحد. صحيح أن بعض المتقدّمين لا يُعطي أحياناً أقصى انتاجية له، بسبب تعرضه لبعض الظروف، أو العوامل النفسية، إلا أنها تبقى، أي قياسات الرجع، أفضل في تقدير الانجاز من التقنيات أو الوسائل الأخرى في مثل هذه الحالات.

2/3: القياس الطبيعي (عدم ردّ الفعل بدون تدخُّل):

قد يعيب بعض الباحثين على قياسات ردّ الفعل أنها غير مُقنعة أو وافية؛ بسبب افتراضهم أن السلوكيات التي تظهر في موقف مصطنع، تختلف كثيراً عن تلك التي تحدث في موقف طبيعي.

ومتى ما كان **السلوك الطبيعي هو المرغوب عند الباحث** فإن الذي سيستخدم في هذه الحالة بالطبع هو القياسات الطبيعية. وهنا لا بد من التمييز

بين السلوك **المصطنع** والسلوك **الطبيعي** للشخص المُلاحَظ، بسبب اختلاف تقنية الملاحظة المستخدمة باختلاف ذلك السلوك.

فإخفاء الرادارات من قبل شرطة المرور في الطرق الخارجية، لرصد سرعة السيارات المارَّة، لا شك ستُغْرِي السائقَ المُسْرِع بتجاوز السرعة المحدودة، إن لم يكن على علم بوجودها، لتعطي الشرطةُ الفرصةَ لمعرفة المُخالفين دون غيرهم. كما أن مراقبة الحيوانات في بيئاتها الطبيعية ومِنْ بعيد تُعطينا القياسات الطبيعية من دون تدخل. كما أن معرفة شارب الخمر في بيته يمكن أن تتم عن طريق احتساب أو رؤية زجاجات الخمر في كيس أو صندوق الزبالة خارج بيته.

إن القياسات الطبيعية يمكن أن تزوِّدنا بمعلومات مهمة، خصوصاً إذا ما أُجْرِيَت في أوقات مختلفة. فإذا ما توبعت ظاهرة ما بالقياسات الطبيعية لعدة مرّات ووجد اختلافاً في هذه القياسات فإن بعض الدلائل ستشير هنا بدون شك إلى علاقة الظاهرة بسبب أو أسباب ربما أدت إلى مثل هذا الاختلاف. إلا أنّه ممّا يؤخذ على مثل هذه التقنية هو صعوبة السيطرة على مثل هذه العوامل أو الأسباب.

3/3: القياسات الطبيعية مع التدخُّل:

إن أسلوب القياس الطبيعي بدون تدخل قد لا يكون الأسلوب المناسب لدراسة ظاهرة ما، بسبب وجوب الانتظار الذي قد يطول أو يطول كثيراً، حتى يظهر النمط السلوكي المُراد وَصْفَهُ أو رَصْدُه. ومن هنا تأتي أهمية التدخُّل أحياناً لرصد السلوك المرغوب عن طريق اصطناع الموقف (أي موقف صناعي) لإنتاج الظاهرة المراد وصفها أو تسجيلها. فالتدخُّل هنا قد يساعد الباحث في اختبار فكرته أو فرضيته باختلاف الظروف المُراد دراستها. إلا أن هذا التدخُّل يجب أن يكون غيرَ مَرْئِيٍّ أو مَعْلوم مِنْ قِبَل المُلاحَظ أو

المَفْحُوص؛ لأنه سيؤدي بالتالي إلى ردّ فِعل بدلاً من الموقف الطبيعي، فمتى ما عَلِمب الملاحظ بإنه يخضع للمراقبة تحوَّلَ سلوكه إلى ردّ فعل.

كما تُستخدم تقنية التدخُّل أحياناً لدراسة الاستجابات الإنسانية التلقائية بعد اصطناع الموقف من قِبَل المُلاحِظ.

فإذا ما أراد أحد علماء النفس الاجتماعيين مثلاً ملاحظة ردود فعل المارّة في طريق عام عندما يتعرّض شخص ما لخطر، فإنه أي الباحث قد يحتاج إلى شريك يقوم بالدور التمثيلي في ذلك الطريق العام: كأن يسقط مغشياً عليه، أو يتظاهر بإصابته بجلطة قلبية... أو قد يحتاج إلى عدة شركاء يُدرّبهم على الخصام في الطريق العام أمام مناطق تحتشد بالمارة ليراقب سلوك المارة، وكيفية تعاملهم مع مثل هذه الظاهرة، ومقدار أو نوع استجابتهم لها.

قد يُجادِل أحدٌ بأن مثل هذا التظاهر بالإصابة بالجلطة القلبية أو الخصام بين عدة أشخاص قد لا تكون لها الحاجة الماسّة أو الضرورية لمعرفة استجابات الآخرين، إذ قد يكفي سؤالهم فقط لمعرفة ردود فعلهم، أو نوع ومقدار استجاباتهم، وهذا صحيح في بعض الحالات وليس في كل الحالات. إلا أن نوع الظاهرة المراد وصفها وظروفها هي التي تحدّد عادة أيهما أكثر جدوى من الآخر: أسلوب قياسات ردّ الفعل أو عدمه.

وخلاصة القول فيما يتعلق بتقنيات الملاحظة يمكن إيجازه بما يأتي:

* قياسات ردّ الفعل: تحدث في موقف طبيعي وقد تؤدي إلى ملاحظة سلوك مصطنع.

* القياسات الطبيعية يمكن أن تُصنَّف إلى:

- بدون تدخل: يحدث في موقف طبيعي والسلوك الملاحظ طبيعي كذلك.

- بتدخل: تحدث في موقف مصطنع لتؤدي إلى ملاحظة سلوك طبيعي.

ومن خلال النظر في طبيعية الموقف والسلوك في كل تقنية من التقنيات الثلاث أعلاه يمكن، ظاهرياً ومنطقياً، الاعتماد بالدرجة الأولى على التقنية الطبيعية؛ لأنّ الملاحظة المُسَجَّلة سَتُولَد في بيئة وموقف طبيعي، لينتج عنها سلوك طبيعي كذلك، ممّا يوحي بمصداقية أعلى وأدق للملاحظات المسجلة.

إلا أنه من الناحية **العملية والتطبيقية** فإن الأخذ بالأسلوب الطبيعي بدون تدخل يتطلّب الانتظار الطويل، وربما الطويل جدّاً، وقد لا نصل إليه أبداً خاصة بالنسبة إلى الظواهر النادرة أي غير الشائعة.

ثالثاً: المنهج الارتباطي

طبيعة الارتباط:

قبل أن ندخل في تفاصيل الطريقة الارتباطية فإن مصطلح (مُتَغَيِّر) سوف يتكرّر كثيراً بعد الآن، لذلك فإن تعريفه شيء مهم وضروري.

(المتغير): هو كل حَدَث أو واقِعَة يمكن أن يُقَاس أو يُعالج. ومتى ما توصّل الباحث من خلال ملاحظات عدّة إلى معلومات عن متغيرات عدّة، فإن الخطوة المنطقية التالية هي اختبار أو فحص العلاقات القائمة ما بين هذه المُتغيِّرات.

والطريقة الارتباطية التي نحن بصددها يمكن أن تستخدم لتحديد درجة العلاقة القائمة بين المُتغيّرات. فإذا ما كان هناك ارتباط موجب مرتفع مثلاً ما بين **الذكاء والتحصيل** فإن الطلبة الذين يمتلكون نِسَباً عالية من الذكاء يُحتمل كثيراً أن يكون تحصيلُهم الدراسي في مستوى مرتفع كذلك، وأصحاب نسب الذكاء المتوسط يحتمل أن يحافظوا على ذات المستوى من التحصيل،

وأصحاب نسب الذكاء الواطئة يحتمل حصولهم على مستويات واطئة من التحصيل.

أما إذا كان ارتباطهما سالباً مرتفعاً فإن أصحاب نسب الذكاء العليا سينزعون باحتمال كبير للحصول على درجات تحصيلية واطئة والعكس بالعكس، أما أصحاب نسب الذكاء المتوسط فسينزعون حتى في هذه الحالة للحفاظ على مستوياتهم الوسطى في التحصيل. وكذلك يحتمل أن يكون الارتباط بينهما أي بين الذكاء والتحصيل ضعيفاً أو معدوماً.

ومن هنا فإن قيمة الارتباط يمكن أن تكون أية قيمة محصورة ما بين (+ 1 ، 1 -)، مع وجوب ملاحظة:

أن الصفة (الموجبة) أو (السالبة) لمعامل الارتباط يجب أن لا يُساء فهمها أو تفسيرها، فهما لا يُشيران إلى قِيَم حسابية مطلقة بل هي إشارة جبرية لتحديد اتجاه أو نوع العلاقة الارتباطية فقط. لذلك فقد تكون قيمة معامل الارتباط السالب أكبر من قيمة ارتباط موجب آخر.

لذا فإن الارتباط الموجب يشير إلى نزعة القيم في مقياس ما إلى ظهورها عالية مناظِرة باحتمالية إلى شكل توزيعها في المقياس الثاني، كما مثلنا قبل قليل، والارتباط السالب إلى مقلوب الأمر في كل من المقياسين.

الارتباط والتوقُّع:

إحدى الفوائد التي نحصل عليها من تحديدنا لدرجة العلاقة بين المُتغيّرات هو إمكانية قيامنا بتوقع الحداث المستقبلية، بل وحتى السابقة أحياناً، فالعلماء يمكن لهم أن يتوقّعوا أحداث المستقبل، كما يمكنهم توقُّع الحوادث التي سبق وأن ظهرت إذا لم يكونوا على علم بمخرجات ذلك الحدث قبل إجراء التوقُّع.

كما يمكننا استخدام النظرية بما سيحدث تحت ظروف تجريبية معينة إذا

ما أردنا التوقّع لأغراض نظرية. في الجانب الآخر يمكن إجراء التوقّع أيضاً لمواقف تطبيقية بَحْتَة، ومثل هذه التوقعات تستند عادة إلى الارتباط.

استخدام الارتباط للتوقع:

إن دقة التوقع تزداد بزيادة مقدار الارتباط، لذا فإذا ما ارتبط متغيّران ببعضهما، ولنفترض أننا كنا على علم بمقدار إنجاز شخص ما في أحد المتغيرات مثلاً، فإنه يمكننا التوقُّع بإنجازه في المتغير الثاني. والدراسات الإنسانية بحاجة دائماً لمعرفة أو إجراء التوقُّع بإنجاز الأشخاص في مواقف تطبيقية كثيرة.

فإذا كان هناك ارتباط عال بين الإيمان بالله تعالى، والصبر عند المصائب الكبيرة كالموت والمرض، والفشل والمعارك القتالية، فإن هذا الاختبار يمكن أن يُستخدم لتوقّع تحمّل أية مُصيبة تقع للإنسان المؤمن ومتى ما كان هناك عدد كبير من المؤمنين الذين لا يُصابون بأزمات نفسية حادة أو إنهيارات عند حلول المصائب الكبيرة، فإن توقع تحمّل المؤمنين لأي حدث كبير سيكون (المعيار) الصحيح لهذه العلاقة. فإذا ما كان الارتباط بين (الاختبار) و (المعيار) تاماً فإن الاختبار سيكون حينئذاك غربالاً صحيحاً للمؤمنين الذين سيمرون بمثل هذه الصعوبات والابتلاءات.

الارتباط والسببية (العلَّية):

تقديم الارتباط:

فائدة أخرى للارتباط هي إمكانية مساعدته في تأييد أو دحض الانطباع أو الانطباعات عن السلوك. لا شك أن التحذير من عدم استنتاج العلاقة السببية في الارتباط قائم ومُؤكّد عليه. وهذه نصيحة جيدة، لأن استنتاج السببية من خلال رصد العلاقة بين المتغيّرات فقط أمر محفوف بالمخاطر أو التحذيرات.

مثال: دلت الدراسات التاريخية على وجود ارتباط عال ما بين البعد عن الله ومنهجه ودينه، وضعف المسلمين وتقهقرهم وتسلّط الأعداء عليهم.

ومتى ما وضعنا الفلسفة جانباً، فإن المعايير الأربعة للسببيّة التي تُقَرّ من معظم العلماء والباحثين هي:

1 - التآلف.

2 - أسبقية الزمن (الوقت).

3 - العلاقة الشرعية (غير الزائفة).

4 - العقلانية.

* التآلف هو العلاقة بين المتغيّرات، وغالباً ما تُقدَّر عن طريق إيجاد معامل الارتباط بينها.

* وأسبقية الظهور الزمني ترجع إلى أي من المتغيِّرين (المُسَبِّب والنتيجة) **يظهر أولاً** (فإذا ما كان التدخين سبباً لسرطان الرئة مثلاً، فإن التدخين يجب أن يظهر قبل ظهور سرطان الرئة عند المدخن).

* والعلاقة الشرعية ترجع إلى حقيقة أن لا عامل ثالث يتدخّل أو يمكن أن يكون له أي تأثير بالعلاقة الملاحظة بين المُتغيِّرين المَرْصُودَيْن.

* والعقلانية هي المنطق المُرَجَّح والمقبول أو التوضيح المنطقي المقبول للعلاقة الملاحظة.

وليس كل علاقة بين متغيرين يمكن أن تؤشر علاقة سببية بينهما.

نحن نحتاج هنا إلى: تحدد نوع وكم العلاقة بين المتغيرين، وفيما إذا كان هناك متغير ثالث يمكن أن يؤخذ بالحساب للعلاقة القائمة بينهما، وتقويم أية نظرية يمكن أن تكون لها تأثير بالعلاقة الملاحظة. كذلك يمكن أن يكون هناك ارتباط عالٍ ما بين الطول والوزن إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن العلاقة بينهما علاقة سببية. ولا شك فإن المتغيرات المترابطة مع بعضها بصورة عالية تكون أحياناً ذات علاقة سببية.

الارتباط المضاعف والسببية:

إذا لم يكن هناك أي طريق آخر أمام الباحث لمعرفة - أو الاقتراب من - السببية فأنه ربما يقرّر استخدام طريقة الارتباط. إلا أن الصعوبة الناتجة من هذا الاختيار هو أنه لا يحسم عدم احتمالية وجود متغيّر آخَر غير المتغيّرات المعنية بالدراسة، والتي يمكن أن تتحمّل مسؤولية الارتباط الظاهر.

مثال: أحد الباحثين أراد أن يبحث في أسباب الزواج الناجح، وانطلق في دراسته استناداً إلى تحديد العلاقة الارتباطية بين سعادة الأطفال وسعادة الزوجين، وحصل على ارتباط موجب بينهما. إلا أن هناك نقطة حاسمة، وهي أن سعادة الأطفال قد لا تكون المتغيّر المهم في هذه العلاقة، فقد يعتقد آخر أن المتغيّر المهم هو عدد الأخوة أو الأخوات لكل طفل، وأن هذه الأعداد تعود إلى كل من سعادة الأطفال ونجاح الزواج. هنا توجد فرضيتان، في الأقل، لنجاح الحياة الزوجية: واحدة تبحث في العلاقة بين السعادة الزوجية وسعادة الأطفال، وأخرى بينها وبين عدد الأطفال في الأسرة الواحدة. فإذا ما كان عدد الأخوة والأخوات هو المتغير المهمّ مثلاً، فإن العلاقة ما بين سعادة الأطفال ونجاح الحياة الزوجية ستكون علاقة زائفة (أي غير شرعية).

لاختبار مثل هذه الفرضية، فإن الباحث يمكن أن يحسب معاملات الارتباط بصورة منفصلة لمجموعات متباينة من الأزواج: كل مجموعة تمتلك ذات العدد من الأبناء، فيمكن حينها حساب معامل الارتباط بين سعادة الأطفال والسعادة الزوجية لمجموعة أزواج ليس لهم أبناء، ثم لمجموعة يمتلك فيها كل زوج ولدين، ثم لمجموعة لكل منها ثلاثة أولاد وهكذا.

فإذا ما استمر الباحث في الحصول على معاملات ارتباط عالية بغض النظر عن عدد الأبناء فإنه يمكن أن يلغي الفرضية الثانية. وهنا سيكون هناك

أكثر من سبب لرسوخ الاعتقاد عنده بعلاقة سعادة الأطفال بنجاح الحياة الزوجية.

الارتباط والاكتشاف:

الارتباط كالملاحظة يمكن أن يقود إلى اكتشاف العلاقة السببية الممكنة والتي يمكن أن تكون موضوع البحث التجريبي بعدئذ. إلا أن اسلوب الارتباط أفضل لحد ما من أسلوب الملاحظة، وذلك لقدرته في تحديد العلاقة بين المتغيّرين كمّياً.

وعلى الباحث أن يأخذ تأثير المتغيّر على السلوك بعين الاعتبار عندما ينتقي متغيّراته لبحثه التجريبي. فإذا ما كان هناك (50) متغيراً مختلفاً يمكن أن تؤشر علاقة التدخين بسرطان الرئة مثلاً، فإن بعض المتغيّرات التي ترتبط عالياً بإصابات سرطان الرئة يمكن أن تنتقي للاختبار أو المعالجة أو التجريب عند تصميم تجربة لاكتشاف السببية في هذا الميدان، دون المتغيرات الأخرى التي تكون على ارتباط واطىء أو معدوم بعدد الإصابات بسرطان الرئة.

رابعاً: المنهج التجريبي

3/ 1: المتغير التابع والمتغير المستقل:

المتغير: شيء أو حَدَث يمكن أن يُعالَج أو يُقاس.

ونعني بالعلاج **إمكانية التحكم أو التدخّل** في ذلك المتغير حضوراً أو غياباً. وقد يكون العلاج نوعياً (المستويات الاقتصادية - الاجتماعية للأفراد، طرق تدريس مختلفة) أو كمياً (كمية السماد لمساحة الأرض، عدد أيام التدريب لنشاط معين). أما القياس فهو تحويل النوع إلى كم (تكميم النوع) نسبة إلى معايير محددة.

وباختلاف رغبة الباحث وتصميم بحثه في علاج أو قياس المُتغيّر يصبح المتغيّر مُستقلاً أو تابعاً (مُعْتَمَداً). فمتى ما أمكن المعالجة أو التحكم في المتغير يمكن أن يستخد المتغير في التصميم **كمتغير مستقل**. ومتى ما أمكن **القياس** يمكن أن يستخدم المتغير في التصميم **كمتغير تابع**.

فلو كانت لدينا أربع مساحات متساوية من الأرض وأردنا زراعتها جميعاً بالذرة، ثم أعطينا كل قطعة أرض منها كمية سماد كيماوي تختلف عما تعطى الثانية لمعرفة **أثر كمية السماد الكيماوي** المعطى على إنتاج الذرة، فإن السماد الكيماوي هنا هو المتغير **المُسْتَقِل** الذي أمكن معالجته، **ومحصول الذرة** الناتج من كل قطعة أرض هو المُتغيّر التابع الذي أمكن قياسه.

أو قد يرغب الباحث في معرفة أثر اختلاف المستوى الاجتماعي الاقتصادي للتلميذ على تحصيله المدرسي، فيأخذ (20) طالباً مثلاً من المستوى فوق المتوسط ثم 20 طالباً من المستوى المتوسط ومثلهم من دون المتوسط من حيث المستوى الاقتصادي الاجتماعي لهم، (مع افتراضه أن جميع العوامل الأخرى لهؤلاء المجموعات من الطلبة ثابتة عند قياس تحصيل التلاميذ في اختبارات معينة) لمعرفة علاقة اختلاف مستوياتهم الاقتصادية الاجتماعية بتحصيلهم الدراسي.

إن **المستوى الاقتصادي الاجتماعي** في هذا التصميم هو المتغير **المستقل، وتحصيل التلاميذ** هو المتغير **المُقاس (التابع)**.

مع ملاحظة أن المتغير المستقل في المثال الأول (كمية السماد الكيماوي) كان كمياً، وفي المثال الثاني (المستوى الاقتصادي الاجتماعي) كان نوعياً.

أما المتغير التابع فهو متغير كمّي دائماً ذلك أنه المتغير المقاس (والقياس كما أسلفنا تكميم للنوع أصلاً). لذلك تعرَّف المتغيّرات التابعة أحياناً بأنها (المتغيرات المستخدمة لتقدير تأثير المتغيرات المُعالجة). ومن هنا يمكن أن

يفهم التجريب على أنه: **معالجة متغيرات مستقلة (أو متغير مستقل) وتقدير تأثير المعالجة عن طريق قياس المتغيرات التابعة**، وبمعنى آخر فهو تحديد الإنجاز في القياس التابع الذي يعتمد في الحقيقة على مستوى المتغيّر المستقل.

2/3: استخدام المتغيّر المستقل والتابع:

ليس هناك تحديد ثابت للمتغيرات على أنها تستخدم إما مستقلّة دائماً أو تابعة دائماً، إنما يكون استخدام أي منها تبعاً لهدف الباحث أو تصميم البحث ليستخدم المتغير إما مستقلاً أو تابعاً.

فإذا ما أراد الباحث معالجة ذلك المتغيّر أو السيطرة أو التحكُّم أو التدخُّل فيه كان مستقلاً، ومتى ما أراد قياسه كان تابعاً، ومن هنا فقد يكون المتغيّر مستقلاً في تصميم تجريبي معين ويكون تابعاً في تصميم آخر. وفي بعض الحالات يمكن أن يستخدم المتغير مستقلاً وتابعاً في آن واحد وفي ذات التصميم التجريبي.

فإذا ما أراد الباحث مثلاً أن يدرس أثر عقاب الإدارة المدرسية للطلبة المشاكسين على عقابهم لزملائهم في الصف المدرسي، **فإن العقاب في هذا التصميم يكون متغيراً مستقلاً وتابعاً** في ذات الوقت. كذلك إذا كانت رغبة الباحث دراسة أثر تحصيل الآباء على تحصيل الأبناء يكون متغير **التحصيل مستقلاً وتابعاً** في آن واحد وفي التصميم ذاته.

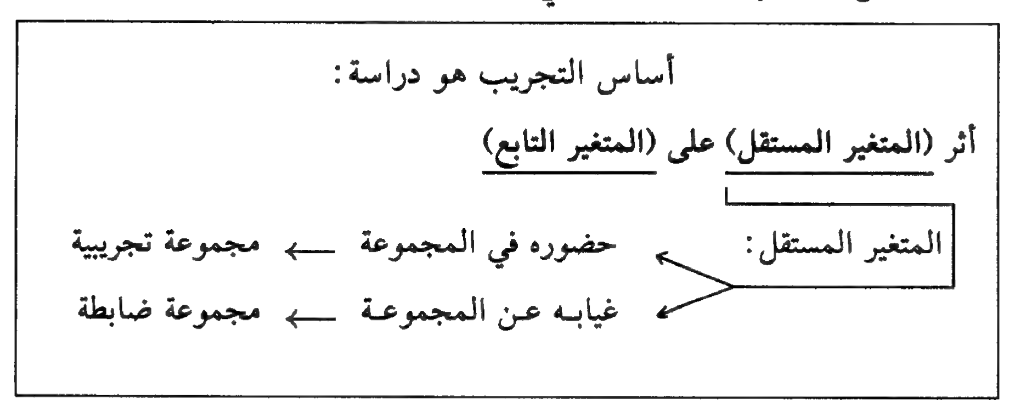
3/3: المجموعات التجريبية والضابطة:

ذكرنا أن ما نعنيه بمعالجة المتغير هو إمكانية التحكُّم في ذلك المتغيِّر حضوراً أو غياباً، وبسبب حضور أو غياب المتغير المعالج (المستقل) يستخدم مفهوم المجموعات التجريبية والضابطة في البحوث التجريبية. **فالمجموعات التي تستلم المعالجة** (أي حضور المتغير المستقل أو المعالجة

فيها) تسمى **مجموعة تجريبية** والمجموعة التي لا تستلم المعالجة (أي غياب المتغير المستقل أو المعالجة عنها) تسمى **مجموعة ضابطة**.

فلو رجعنا إلى استخدام السماد الكيماوي (في مثال سابق) وأثره في إنتاج الذرة وأضفنا مساحة أرض خامسة لا تعطى أي كمية من السماد الكيماوي، فإن المساحات السابقة التي **استلمت السماد الكيماوي** (حضوراً) تكون هي **المجموعات التجريبية**، والمساحة أو المساحات التي **لا تستلم السماد الكيماوي** (غياباً) تكون هي **المجموعة الضابطة**.

ويمكن أن يكون المخطط التالي توضيحاً لما يراد تبيانه:



وقد يختلف عدد المجموعات التجريبية أو الضابطة بحسب تصميم الباحث، ومقدار دقة التحكم المطلوبة، وإمكانية السيطرة على المتغيرات العاملة في البحث.

المنطق والتجريب:

تختلف الطريقة التجريبية عن طريقتي الملاحظة والارتباط في معالجتها لمتغير مستقل أو أكثر في محاولة التأثير على سلوك المفردات أو العناصر التي تقوم عليها التجربة.

إن منطق التجريب واضح وصريح، ويمكن أن يصاغ بالكلمات الآتية:

[إذا عوملت **مجموعتان متكافئتان** بعناصرها معاملة مثالية في كل متغيراتها **إلا بواحد منها**، أي بدخول متغير معالج في واحدة منهما دون الأخرى، وإذا ما اختلف إنجاز المجموعتين بعد إنتهاء المعالجة اختلافاً إحصائياً، فإن ذلك المتغير الوحيد (المعالجة) الذي قدم للأولى دون الثانية قد يكون سبب اختلاف الإنجاز بينهما.

شروط التجريب:

رغم أن شروط التجريب قد ذكرت ضمناً أعلاه، إلا أنه لا بد من التركيز عليها وتحديدها.

فهناك شرطان لازمان للتجريب **يجب أن يتحقّقا معاً** لكي نستطيع أن نتكلّم عن وجود (أثر) للمتغير المستقل أو المعالجة على المتغير التابع، وبمعنى آخر نستطيع أن نتحدث عن (السببية) بعد تحقق الشرطين معاً.
الشرطان هما:

1 - تكافؤ المجموعات

ورغم الصعوبة الكبيرة في التحقيق الأمثل للتكافؤ كما ذكر قبل قليل إلا أنه يمكن تحقيق التكافؤ ظاهرياً أو نظرياً من خلال:

- سحب العيّنة من مجتمعها **بعشوائية تامة**.

- توزيع مفردات العينة المسحوبة على (مجموعات) التجربة/ ضابطة أو تجريبية/ من خلال **التعيين العشوائي التام**.

وحينها تكون الفروق الحادثة بين المجموعات مرهونة **بالصدفة فقط**، والتي هي مجموعة العوامل غير المعروفة أو غير ممكن السيطرة عليها. وبذلك يستطيع الباحث/ ن خلال الانتقاء العشوائي التام لعينته، وتعيينه العشوائي التام لمجموعاته، تحقيق مبدأ أو شرط تكافؤ المجموعات إحصائياً.

2 - السيطرة التجريبية

ويقصد بالسيطرة التجريبية سيطرة الباحث على جميع المتغيرات الدخيلة الأخرى (غير المتغيّرين: المُسْتَقِل والتَّابع فقط) وعزل تأثيرها عن التجربة على امتداد فترة التجريب بأكملها. وفترة التجريب تبدأ بدخول المعالجة التجريبية وتنتهي بنهايتها.

والمقصود بالمتغيّرات الدخيلة هي **المتغيرات ذات العلاقة** (بالأثر) الذي يمكن أن يُحدثه المتغيّر المستقل في التابع، وهو الهدف الذي يتحراه الباحث المستخدم للطريقة التجريبية.

فاحتمالية دخول أي متغير ثالث للتأثير على المتغير التابع سيفقد الباحث شرعية عزو الأثر للمتغير المستقل.

والشرطان السابقان يجب أن يتحقّقا معاً، وحينها فقط يستطيع الباحث أن يتكلم عن السببية، أو وجود أو عدم وجود أثر للمتغيّر المستقل على التابع.

ولو رجعنا إلى المعايير الأربعة للسببية التي وردت في «الطريقة الارتباطية» وهي: (التآلف، الأسبقية في الزمن، عدم وجود متغير ثالث، العقلانية) لوجدنا أن الاستخدام الحقيقي المميز للطريقة التجريبية يُسَهّل علينا تقدير جميع المعايير الأربعة للسببية.

فمثل هذا الاستخدام يسهل علينا تقدير التآلف بين المتغيرين (تحديد تأثير المتغير المعالج على السلوك، أي وجود علاقة بينهما)، والسيطرة على الأولوية في التزامن (تقديم العلاج قبل القياس) إضافة لتقدير العلاقات الشرعية بين المتغيرين (لأن المجموعات متكافئة بكل شيء إلا المعالجة، أي حضور أو غياب المتغير المستقل).

لذا فإن كل الفروق في السلوك يمكن أن تعزى إلى المعالجة المرسومة

التي يُخطّط لها الباحث أو التصميم. ونعني بكلمة (تعزى) بالطبع إلى السببية، أي أن سبب الفروق في النتائج كان بسبب تأثير المتغير المعالج.

ويمكن أن يُقال في المعنى الخاص (**بالمجموعات المتكافئة**) وخاصة فيما يتعلق بالبحوث أو الدراسات النفسية:

1 - **المجموعات المتكافئة ليست مثالية أو متساوية أو متطابقة في المعنى** المجرد أو المطلق لها، إنما هي مجموعات يمكن أن تعزى الفروق في إنجازاتها ألى تردّدات أو تقلبات عامل الصدفة كلية.

2 - كذلك فإن العناصر في المجموعتين يمكن أن تختلف في الانجاز مع بقاء التكافؤ قائماً، **ذلاك أنّ تقلّبات الصدفة حاضرة دائماً** سواءً على مستوى الأفراد أو المجموعات.

3 - هناك سؤال جوهري يخصّ تحليل التجارب وهو:

هل الاختلاف والتباين الظاهري بين المجموعتين (قبل بدء التجريب، أي قبل حضور المعالجة) يعود كلية إلى الصدفة، أم إلى الصدفة زائداً تأثير متغير أو متغيرات مؤثرة أدت إلى اختلافها عن بعضها؟

والإجابة عن هذا السؤال، من خلال مفهوم التجريب، هي:

[تشكل المجموعات المتكافئة وتُحدَّد عندما تؤكّد لنا الإجراءات المستخدمة لانتقاء وتعيين العناصر أو الأفراد أن الفروق بين المجموعات قبل بدء التجريب تعود إلى الصدفة كلية].

خامساً: المنهج شبه التجريبي

هناك نوع من المُتغيّرات لا بدّ من دراستها تفصيلاً لمعرفة العلاقة أو التمييز بين الطريقتين التجريبية وشبه التجريبية، هذه المتغيرات هي «المتغيرات الذاتية» و «غير الذاتية».

4/ 1: المتغيّرات الذاتية:

المُتغيِّر الذاتي: هو صفة لعنصر، لا يمكن معالجتها تجريبياً.

مثال ذلك: الطول، الوزن، الجنس، العمر، الذكاء، اللون... إلخ. والبحوث أو الدراسات التي تكون متغيّراتها أو إحداها من هذا النوع لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذه المعالجات لا يمكن تصنيفها تماماً تحت باب البحوث التجريبية ولا الارتباطية في الوقت ذاته. إذ ليس من السهولة معالجة المتغيّر الذاتي بالطريقة نفسها التي نعالج بها غير الذاتي (وهو المتغير الذي يمكن معالجته: كميّة السماد، كمية البنسلين المعطاة، عدد أيام التدريب، طريقة التدريس).

فعند معالجة المُتغيّر غير الذاتي يكون مُصمّم التجربة أو الباحث حُرًّا لتحديد مستوى المتغيّر الموضوعي المستقل الذي يمكن أن تستلمه كل مفردة في المجموعة التجريبية. بينما يكون مستوى المُتغيّر الذاتي (عند استخدامه كمتغيّر مستقل) قد حُدّد أصلاً لكل مفردة أو عنصر قبل بدء الدراسة. والباحث في هذه الحالة لا يقوم إلا بانتقاء العناصر التي تمتلك هذه الصفات بحسب المستويات المحددة لذلك المتغير ليقارن بينها.

مثال ذلك: إذا أراد باحث أن يدرس **علاقة الطول بالقوة** (والطول هنا هو المتغير المستقل الذاتي) فإن الباحث لا يستطيع أن **يُطيل أو يُقصِّر** أفراد المجموعة حسب معالجته، إنما عليه أن يختار أفراداً طوال القامة وآخرين قصارها ليقارن بينهم من خلال مقياس تابع (القوة).

لذلك فالمتغير الذاتي، مرة أخرى، لا يعالج خلال الدراسة إنما يتم اختيار المجموعات في ضوئه للمقارنة بينها في الصفة التي يختلفون فيها، أما غير الذاتي فهي صفة تعالج خلال التجريب بالسيطرة عليها أو التحكم فيها حضوراً وغياباً عن مجموعات الدراسة.

ولمثل هذا التمييز بين المتغيرات أهمية بحثية أو تصميمية بالغة:

ففي حالة المتغيّر غير الذاتي يمكن الوصول إلى استنتاج علاقة الأثر بالنتيجة (السببية)، أما في حالة المتغير الذاتي فإن الوصول إلى السببية مختلف تماماً (إن لم يكن مستحيلاً)، فالباحث يجب أن يكون حَذِراً تماماً من عدم وقوعه في خطأ الاستنتاج (في حالة استخدام المتغيرات الذاتية كمستقلة)، المُتغيِّر الذاتي لا يمكن أن يعزى له (السبب) في اختلاف المجموعات في إنجازها في المُتغيِّر المُقاس (التابع).

الارتباط والمُتغيِّرات الذاتية:

إذا ما كان الباحث راغباً في دراسة العلاقة بين الذكاء (متغير ذاتي) والتحصيل أو الإنجاز الصفي، فإن الطريقة الارتباطية - إذا ما استُخْدِمَت - تتطلّب اختيار مجموعة ما، وقياس ذكائهم، ومن ثم إنجازهم الصفّي، وإيجاد العلاقة الارتباطية بين القياسين، وسيحدّد لنا الارتباط هنا المدى الذي يتآلف فيه كل من الإنجازين التلاميذ أنفسهم. وحتى في حالة الارتباط العالي فإن الباحث غير قادر - كما فصّلنا سابقاً - على الدخول في السببية بين هذين الإنجازين؛ بسبب معرفته المسبقة باحتمالية وجود متغيرات ذاتية أخرى مؤثرة، كالدافِعِيّة مثلاً، إذ قد تكون الدَّافِعيةُ عاليةً عند أصحاب نِسَب الذكاء العالية، مما ينتج عنه زيادة الإنجاز الصَّفِّي، أو لربما تكون الدافِعِيّة هنا هي المُتغيّر المُهِمّ في هذه العلاقة.

2/4: المعالجة التجريبية للمتغيّرات الذاتية:

إنّ عدم استنتاج السببيّة من الارتباط، وإمكانية استنتاجها في التجريب، تحدو بالباحث أحياناً إلى إقحام دراسته الارتباطية في الميدان التجريبي. فبدلاً من إيجاد الارتباط بين الذكاء والإنجاز الصَّفِّي (كما في المثال السابق) يقوم الباحث بتشكيل مجموعتين: إحداهما ذات نسب ذكاء عالية، وأخرى

واطئة، ثم يدرس علاقة كل من المجموعتين بالإنجاز الصفي ويقارن بينهما.

* **نِسَبُ الذكاء هنا هي المُتغيِّر المُسْتَقِل.**

* **الإنجاز الصَّفِّي** هو المتغير التابع.

فإذا ما كان إنجاز المجموعة الأولى (ذات نسب الذكاء العالية) أفضل من إنجاز المجموعة الثانية (ذات نسب الذكاء الواطئة) فإنه لا يحق له - كما لم يحق له في حالة الارتباط - استنتاج كون الفروق بين المجموعتين كانت بسبب اختلاف نِسَب الذكاء. فالعلاقة لا تزال غير دالّة إلا على وجود علاقة بينهما فقط، وهي غير سببيّة بالضرورة. فهناك احتمال وجود عوامل دخيلة أخرى مؤثرة في هذه العلاقة.

إن وجود مجموعتين ودراسة الفروق بينهما لا يعني أن الدراسة أصبحت تامة التجريبية، وأن الفروق يمكن أن تكون سببيّة، لأن المعالجة في هذه الحالة (المتغيّر المُسْتَقِلّ) كانت خارج إرادة التجربة والمجرِّب، كما أنها أي هذه الطريقة تختلف عن الطريقة الارتباطية في كونها لم تأخذ مجموعة واحدة فقط (أخضع كل مفردة فيها إلى قياسين مختلفين لإيجاد العلاقة بينهما كما في طريقة الارتباط) إنما كان التعامل مع أكثر من مجموعة واحدة.

4/ 3: المُتغيِّرات الذاتيّة والمجموعاتُ المُتكافئة:

يمكن أن نستخلص مما في أعلاه أن كل معالجات المتغيرات الذاتية تكون غير خالصة التأثير (تشاركها العناصر الدخيلة) بسبب عدم إمكانيتها تشكيل أو إيجاد المجموعات المتكافئة في مثل هذا التصميم. ذلك أن صفات الأفراد هي التي تحدد المجموعة التي سينتمي لها الفرد. بينما نجد في حالة المتغيرات غير الذاتية إمكانية تشكيل المجموعات المتكافئة، وبسبب وجود هذا التكافؤ المسبق بين المجموعات يمكننا بعدها التأكد من عدم وجود عامل ثالث يدخل في العلاقة المرصودة عن طريق إحكام السيطرة التجريبية.

وما لم يكن ممكناً تشكيل المجموعات قبل تقديم المتغير المستقل (حضوره) فليس هناك من طريقة لتقدير أثره بدقة.

مرة أخرى فالدراسات الارتباطية ومعالجات المتغيرات الذاتية يتشابهان في كونهما يؤديان في النتيجة إلى تحديد ثمة وجود علاقة بين المتغيرات وليس إلى تحديد السببية بينهما.

4/4: الطريقة شبه التجريبية:

تستخدم الطرق الثلاث السابقة (الملاحظة، الارتباط، التجريب) بنطاق واسع في البحوث والدراسات المختلفة، إلا أن هناك طريقة رابعة وهي (شبه التجريب) **تقترب من التجريب في بعض خصائصه وتختلف في أخرى،** أي إنها قريبة من الطريقة التجريبية، إلا أنها لا تُحَقِّق جميع متطلبات التجريب.

وهنا لا بد من الرجوع إلى مسألة التمييز بين المتغيرات الذاتية وغير الذاتية: فالذاتية صفات لعناصر لا يمكن معالجتها تجريبياً، وهنا - أي عند عدمِ إمكانية معالجتها تجريبياً - نكون قد جانبنا التجريب أساساً (فالباحث في هذه الحالة إنما ينتقي الأفراد تبعاً لتلك الخاصية ولا يمكنه معالجتها حضوراً وغياباً).

هذه هي أهم نقاط الاختلاف، ذلك أن التجريب يعتمد أساساً على معالجة المتغيّر المستقل، **الطريقة شبه التجريبية فتشابه التجريبية في محاولة سيطرتها على جمع المعلومات، إلا أنها لا تستطيع كالتجريبية أن تحدّد أي المجموعات ستستلم المعالجة وأياً منها لا تستلمها.**

إلا أن هناك ملاحظة بالغة الأهمية، وهي أن الباحث لا يقتصر في عدم إمكانيته على معالجة المتغيّرات الذاتية دائماً فقط، إنما يتعدّى ذلك أحياناً إلى المتغيّرات غير الذاتية. إنّ مثل هذا التقييد في المعالجة للمتغيرات غير الذاتية يتأتّى مِنْ مُوجِبات إنسانية، إجتماعية، قانونية، شرعية أو سياسية. . . إلخ.

وبمعنى آخر وفي حالة تقييد المعالجة أو تحريمها، فإن الباحث لا يستطيع أن يعطي العلاج لمجموعة دون أخرى (وهذا هو أساس التجريب) وبذا يُعَرِّج في دراسته إلى شبه التجريبية. فإذا ما أراد باحث مثلاً أن يدرس الحالة النفسية للمرأة الحامل في حالتين: عند إجهاضها طبيعياً وعند إجهاضها صِناعياً، فإنه بالطبع لا يستطيع أن يقوم بتجربته هذه لأنها مخالفة لكل الأصول والقواعد الشرعية والقانونية والإنسانية.

وإذا ما كان هناك علاج جديد حاسم لمرض عُضال، فإنك إنسانياً على الأقل لا تستطيع أن تحرم منه فئة مريضة بسبب متطلبات التجريب.

3 - المادة العلمية

وهي تشكل الركن الأهم من أركان البحث العلمي الجيّد، فالمادّة العلمية الجيدة هي ما سيقدّمه هذا البحث من جديد مفيد للناس، وتعود قيمة الأبحاث وأهميّتها إلى غزارة مادّتها العلمية، ومدى صحّتها، وتوثيقها، وجِدتِها، وحيويّتها.

إن كثيراً من الأبحاث تفقد أهميّتها بسبب فقرها في المادّة العلمية، فالناس ينتظرون الإتيان بجديد دائماً، بحيث يكون هذا الجديد مُفيداً، يلقى قبولاً عندهم، ويشعرون بأهميته والحاجة إليه.

أو بسبب تقديم معلومات خاطئة غير علمية ولا صحيحة، بسبب عدم توثيقها من الباحث، أو اعتماده على أقوال غيره دونما تحقيق أو تثبُّت، وكفى بالمرء إثماً أن يُحدِّث بكل ما سَمِعَ، أو بسبب تكرار معلومات سابقة يعرفها الناس، ليس للباحث فيها إلاَّ النقل والحشو والتطويل.

إن البحثَ الجيّد هو ما توافرت أركانه الثلاثة وفق شروطها الكاملة، فكانت مادَّته غنية، قد أحسن الباحث عرض هذه المادة باسلوب علمي شيّق، ومنهج منطقي سليم.

مُسَوَّدة البحث:

من التعليمات الأولية في كتابة مُسَوَّدة البحث أن تكون سطراً بعد سطر، والمحافظة على إبقاء الهوامش الجانبية، فإن هذا سيُمكّن من إصلاح الجُمل الضعيفة المبنى، وإضافة ما يطرأ من أفكار، وفي هذا توفير للجهد والوقت، دون الحاجة إلى إعادة كتابة الصفحة مرّة ثانية.

والكتابة الجيّدة تتطلب الدربة والمران الطويل، ومعالجة الأساليب ذات الأغراض المختلفة، وبهذا تتكوّن لدى الفرد ملكة الكتابة، وتتوارد على ذهنه الخواطر حالما يمسك القلم.

أهمية المراجعة:

ومن الوسائل الناجحة في كتابة البحوث: البدء بكتابة المُسوَّدة الأولى للفصل من البحث، ثم العمل على مراجعته وتنقيحه بعناية شديدة، إن هذا الأسلوب في مراجعة ما يكتب، ناجح لتطوير الأسلوب الكتابي، واستمالة الذهن للتزويد بالأفكار، فكلّما عوّد الفردُ نفسه على الكتابة، كانت أيسر وذلّل لقلمه التعبير عن المعاني والتقاط الأفكار.

ينبغي الاهتمام منذ البداية بتدوين الأفكار بأسلوب جيد، وصياغة متينة، فإنه متى فعل ذلك كان أقرب إلى الكمال في بحثه، وفي حال مراجعته لم يتكبّد مَشاقّاً، ولم يجد معاناة كبيرة في إصلاح أسلوبه، أو إعادة صياغته، وإنما يرمّم ما يحتاج إلى ترميم، ويصحّح ما يحتاج إلى تصحيح، أو يعدّل ما يحتاج إلى تعديل.

إن المعْيار في كتابة البحث هو أن يضع الباحث نفسه موضع القارئ، بحيث يستطيع أن يخلص إلى استطلاع جوانب الموضوع بسهولة ويُسر، فالباحث لا يكتب لنفسه، بل لغيره، والخطأ الكبير الذي يقع فيه بعض

الباحثين هو افتراض إلمام غيرهم بالموضوع كإلمامهم وإدراكهم له، فيكون بعد هذا مَدْعاةً إلى الإيجاز وعدم البيان والتحليل والوضوح.

تبييض البحث:

بعد الانتهاء من كتابة المُسَوَّدة، يُسْتحْسن قراءته قراءة نقد وفحص، وليتمثَّل الباحث من نفسه كما لو كان مُشرِفاً على هذا العمل، فيتابع تسلسل الأفكار، وترابط المعاني، ووضوح التعبير، وسلاسة الأسلوب، وتنظيم الشواهد، وعرض الأمثلة عرضاً سليماً وبصورة مُقنِعة، وموقفه من الآراء المتعارِضة موقِفاً معتدلاً دون تحيُّز أو تحامل، والتأمُّل في مصادر البحث وسلامتها.

فإذا استطاع البحثُ أن يَصمُدَ أمام هذا الفحص والامتحان، فعندئذ يكون قد وصل المرحلة التي لا يحتاج فيها إلّا إلى النظر والتأمُّل في الأوراق، والاهتمام بالنواحي الشكلية والمنهجية وسلامتها من الأخطاء اللغوية، ومن المهم التركيز في الفحص على الأمور التالية:

أولاً: عرض موضوع البحث بصورة دقيقة واضحة، وأسلوب سهل يتلاءم والمادة العلمية.

ثانياً: صلة موضوعات البحث وارتباطها ببعضها البعض، سواء بالنسبة للعناوين الجانبية وصلتها بالعناوين الرئيسة، أو بالنسبة للعناوين الرئيسة وعلاقتها بالعنوان العام بشكل مباشر.

ثالثاً: إيجاد توازن وتناسب شكلي ومنطقي بين الموضوعات بعضها مع البعض الآخر قدر الإمكان.

رابعاً: ملائمة المادة العلمية المقتبسة ومناسبتها للموضع الذي أُلْحِقَتْ به، وهذا يتطلَّب اهتماماً كبيراً بها وبالأفكار التي تتضمّنها حتى لا تبدو شاذّة عنها، وهذا يستدعي النظر في سبب إدخالها ضمن البحث، واختيار المكان

المناسب لها، والتمهيد بما يوحي بصلتها وأهميّتها للموضع الذي وُضِعت فيه.

خامساً: تنقيح العناوين وتهذيبها، سواء في ذلك الرئيسة أو الجانبية، والعنوان الجيّد هو الذي يعبّر عن أفكار الموضوع وعناصره في كلمات موجزة نافذة شفّافة تدلّ على المقصود منها.

بعد التأكُّد من توفُّر هذه الجوانب واستيفائها، فإن البحث يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الهوامش، وكتابة المقدمة، والخاتمة، والفهارس، ليصبح مُهَيّاً للطبع.

سادساً: كتابة الهوامش

تعريف الهامش وأهميته:

الهامش: هو ما يكتبه الباحث من أفكار ثانوية في كتابه أو كتاب غيره، ليشرح غامضاً، أو يوضّح فكرة، أو يوسّع في شرحها، أو يوثّق معلومة بذكر مصدرها، أو يخرّج حديثاً، أو يعرّف بِعَلَم من الأعلام، أو مكان، أو يناقش رأياً، أو يعلق على رأي...

وسُمّي هامشاً لكتابته في طرف من أطراف الصفحة، الأعلى أو الأيمن أو الأيسر أو الأسفل، وقد غلبت كتابته في الأعصر المتأخرة في أسفل الصفحات، ويُقابِلُ **«الهامشَ»** ما يكتُبُهُ الباحِثُ في مَتْنِ أعلى الصفحةِ من كلام، ويُسَمَّى: **«مَتْناً»** وكِلا التسميتين: **«الهامِشُ»** و**«المَتْن»** منسوبَتان للمكان.

وقد تقدّم الكلام عن مضمون **«المتن»** فيما سبق، وأمّا **«الهوامش»** فهي جمع **«هامش»** ويسّميه البعض: **«حاشية»** و**«تعليقاً»** أيضاً.

وقد درجت كتابة **«الحواشي»** و**«التعليقات»** عند المسلمين منذ القرن

الثامن الهجري، فأخذوا يكتبون على الكتب المهمّة تعليقات في الهوامش، تتضمن شرحاً وتوضيحاً لكل ما غمض من كلام المتن، وهذا هو الغرض الرئيس من كتابتها، ومن أشهر الحواشي «**حاشية ابن عابدين**» (ت1252هـ) في الفقه.

بين الشروح والحواشي والهوامش:

منذ القرن الرابع الهجري دَرَج المسلمون على تأليف الشروح لكتب أسلافهم المهمة، ومنها: «**إعلام السنن في شرح صحيح البخاري**» لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي (ت388هـ)، ويختلف «**الشرح**» عن «**الحاشية**»، بأن الأوّل يلتزم بشرح عبارات الكتاب المشروح كلمة كلمة، فيبيّن معناها اللغوي، وما يستنبط منها من أحكام وفوائد، ويدلّل لها ويعلّق عليها، أما الحواشي فهي لا تلتزم بعبارات الكتاب الأصلي كلمة كلمة، وإنما هي تعليقات على ما يحتاج إلى تعليق وشرح فقط، في مواضع مختلفة منه، قد تقترب من بعضها وقد تَبْعُد.

وقد يضع المؤلف حاشية على كتاب أصلي، أو على شرح لكتاب أصلي، يحتاج في بعض المواضع إلى تعليق، وقد يكتبها على أطراف صفحاته، أو في أسافلها مفصولاً بخطّ أو جدول، وقد يكتبها في صفحات المتن، مميّزاً كلام المتن بوضعه ضمن أقواس.

أما الهوامش فقد أصبحت تعني في الأعصر المتأخرة: التعليقات والشروحات التي يكتبها الباحث في أسفل صفحات الكتب المطبوعة، فاصلاً بينها وبين المتن بخطّ أو جدول، ويربط بين الكلمة في المتن وتعليقها في الهامش برقم صغير يوضع بين قوسين فوق الكلمة في المتن هكذا: صاع[1].

ويسلسل الأرقام في كل صفحة فوق كل كلمة يريد التعليق عليها، ويضع ما يقابل هذه الأرقام من التسلسل في أسفل الصفحات، وهو الغالب اليوم،

أو في أواخر الفصول، أو في آخر البحث، وعندها يعطي التسلسل من أول الفصل لآخره، أو من أول البحث لآخره.

مضمون الهوامش:

يذهب فريق من المحقّقين والباحثين إلى عدم كتابة الهوامش في الكتب إطلاقاً، والاهتمام بتوضيح المتن وضبطه وتحقيق نصوصه، ومنهم: شيخ المحقّقين في القرن الرابع عشر الهجري المرحوم الأستاذ عبد السلام هارون (ت1408هـ)، وقد أخرج كثيراً من أُمّات المصادر العربية، مُوَجِّهاً عنايتهُ الفائقة لضبط النص، وسلامته من التصحيف والتحريف والزيادة والنقص.

بينما يذهب فريق آخر إلى وجوب خدمة المصادر بالهوامش والتعليقات المفيدة للقارئ.

وقد أفرط بعض المتأخرين فأثقل النصوص بهوامش خرجت عن مقصودها من خدمة النص إلى صرف القارئ عن موضوع الكتاب الأصلي إلى مواضيع هامشية فرعية لا تهمّ القارئ، يعرض فيها سعة علمه ومعرفته.

والصوابُ الذي رجّحه شيوخ التحقيق من المتأخرين التوفيق بين المذهبين، بالاقتصار على ما لا بُدَّ منه من الهوامش وهو ما يخدم النص، ولا يخرج بالقارئ عن موضوعه إلى مواضيع هامشية تُثْقِلُ النص، ولا فائدة منها، فيتدخّل حين الضرورة التي يقتضيها البحث لتوضيح غامض أو تخريج حديث... فيكون كما قال الشاعر: «**وفي الليلةِ الظَّلْماءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ**»، واتفقوا على أمور لا بُدّ منها في الهوامش وهي:

1 - تخريج الآيات القرآنية وتفسير غريبها ومعانيها.

2 - تخريج الأحاديث النبوية الشريفة والآثار، وشرح غريبها وبيان درجتها من الصحة أو عدمها.

3 - شرح الغريب من الألفاظ اللغوية والمصطلحات، وبيان ضبطها بالحروف ومعانيها.

4 - التعريف بالأعلام المغمورين.

5 - التعريف بالأماكن والأزمنة والوقائع الغامضة.

6 - تخريج الأمثال والأشعار، وبيان أوزانها وقصائدها وقائليها ومناسباتها.

7 - توثيق النقول بِعَزْوها لمصادرها.

8 - مناقشة الآراء وبيان أَوْجُه الموافقة أو المخالفة.

9 - ذكر دليل المسائل التي في المتن، أو أمثلة لتوضيحها.

10 - التعليق على النص بما يشرح غامضاً أو يوضح رأياً.

وسنذكر هذه الأمور واحداً واحداً، ونبيِّن كيفية كتابتها الكتابة المثاليّة.

1 - تخريج الآيات

التخريج هو عَزْوُ المعلومة إلى مخرجها، أو بيان مصدرها، وتخريج الآيات القرآنية الواردة في المتن يعني: بيان موقعها في القرآن الكريم بذكر اسم السورة، ورقم الآية في الهامش.

هناك باحثون حَفَظَة لكتاب الله يستطيعون تخريج الآية أو أية كلمة من القرآن مِن حفظهم، وهذا ما كان عليه علماؤنا السابقون رحمهم الله.

لكن عندما تراجع مستوى حفظ القرآن الكريم، وقلّ الحُفّاظ، استَوْجَبَ الأمرُ وضْعَ فهرس لكلمات القرآن وآياته يبيّن للباحثين موقعها ومخرجها من السور والآيات، وهذا ما قام به كثير من العلماء، ومنهم: المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي (ت1388هـ) العالِم المِصري الذي له فضل كبير في تحقيق

وفهرسة كثير من كتب التراث الإسلامي، فوضع كتابه: **«المعجم المُفَهرِس لألفاظ القرآن الكريم»** وهو من أفضل ما كتب في بابه.

كيفية استخدام الكتاب:

لنفرض أن الباحث يريد تخريج آية: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ يمكننا البحث عنها في الكتاب بواسطة أية كلمة من كلمات الآية - سوى الضمائر والحروف - فعلاً كانت، أو اسماً، أو صفة، وذلك بعد ردّها لجذرها الاشتقاقي، وهو الفعل الماضي الثلاثي المُجَرَّد، ولنأخذ مثلاً الكلمة الأولى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ إن جذرها هو (كفى) فيكون موقعها في «المعجم» في حرف الكاف، ثم نبحث في الحرف الذي يليه وهو الفاء، ثم الذي يليه وهو الياء. عند العثور على مادّة (كفى) نجد المؤلف يذكر جميع اشتقاقات هذه الكلمة على النحو التالي:

يبدأ المؤلف بذكر الأفعال، فالأسماء، فالمصادر، فسائر الاشتقاقات: من اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة، واسم المرَّة. . .

وفي الأفعال يبدأ بالماضي فالمضارع، فالأمر.

وفي الماضي يبدأ بالمجرد ثم المزيد.

وفي المجرَّد يبدأ بالغائِب، ثم المخاطَب، ثم المتكلِّم. . . وهكذا.

وفي الأسماء يبدأ بالمفرد، ثم المثنى، ثم الجمع.

وفي المُفرد يبدأ بذكر الخالي من الضمائر، ثم ما اتصلّ به ضمير غائب، ثم مخاطب، ثم متكلّم.

إن الباحث الذي يفهم طريقة تصنيف المعجم، يسهل عليه التفتيش فيه، فلا يطالع الصفحات الكثيرة خاصّة إذا كانت المادّة كبيرة، ويمكنه تحديد

موقعها من تقسيماته، فيتوجّه فوراً إلى مقصده دون أن يقرأ جميع اشتقاقات المادة، فيوفّر على نفسه بذلك الجهد والوقت، وهما عامِلان مهمّان عند الباحث.

في حال عثر الباحث على كلمته، يجدها مذكورة ضمن مجموعة من الآيات، مرتّبة حسب تسلسل السور والآيات في القرآن الكريم، فيقرأ هذه الآيات، ليعثر على طلبه، ويرى المؤلف قد ذكر طرفاً من الآية (5-6) كلمات، وبجانبها رقم الآية، واسم السورة ورقمها، ورمزاً من الرمزين التاليين: (ك) أو (م) وهما يعنيان: أن هذه الآية مكّيّة، أو مدنية.

بعد العثور على الآية يكتب الباحث تخريجها في هامش بحثه هكذا:

(1) سورة البقرة: 137.

ويفضّل بعض الباحثين كتابة تخريج الآية في المتن عقب الآية بين معكوفين هكذا ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: 137].

2 - تخريج الحديث

تخريج الحديث يعني أمرين: الأول: بيان مخرّجه - أي مصدره - من كتب السنة الأصلية، والثاني: بيان درجته من الصحة. وهذا يتطلب من الباحث معرفة بعلم مصطلح الحديث، لتمييز المصدر من المرجع، والصحيح من المقبول من غيره، وسنحاول عرض هذه الأمور باختصار شديد، ونترك للقارئ الكريم مراجعة كتب مصطلح الحديث للتوسُّع والاستزادة.

مصادر الحديث:

هي الكتب التي دوّن أصحابها الحديث بأسانيدهم إلى النبي ﷺ، وجمعوها من صدور الحُفّاظ، وقد استمرت عملية تدوين الحديث مدّة خمسة قرون، فبدأت بعد وفاة النبي ﷺ ؛ لأنه نهى عن كتابة الحديث في حياته،

أثناء نزول القرآن خشية التباسه به، فقال ﷺ: **«لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عَنّي شيئاً سِوَى القرآن فَلْيَمْحُه»**.

فأمِن بذلك على سلامة النص القرآني من اختلاطه بحديثه عليه الصلاة والسلام، فلا يلتبس على الناس بعده هل هذا كلام الله أم كلام رسوله؟

وقد بدأ تدوين الحديث على أيدي بعض الصحابة الكرام في الصحف كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وتسمّى: بـ **«الصحيفة الصادقة»** و**«صحيفة أبي هريرة»** التي رواها عنه همّام بن مُنَبِّه، و**«صحيفة جابر بن عبد الله»**... لكن كثيراً من الصحابة الكرام ظلوا ملتزمين بأمر النبي ﷺ بعدم كتابة الحديث، إلى أن وقعت بينهم الفتن، وتفرّق الناس إلى أحزاب وفرق وجماعات وبدأ الكذب على رسول الله ﷺ يفشو، فأمر الخليفة الأموي عمر ابن عبد العزيز رحمه الله (61-101هـ) علماء كل مصر وبلد بكتابة الحديث وجمعه من صدور الرجال في الكتب.

فظهرت مصنفات أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت120هـ) ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت125هـ) وعبد الملك بن جريج المكي (ت150هـ) ومعمر بن راشِد الصنعاني (ت151هـ) ومحمد بن إسحاق القرشي الهاشمي (ت151هـ) وعبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي الشامي (ت156هـ) وسفيان بن سعيد الثوري الكوفي (ت161هـ) والليث بن سعد الفهمي المصري (ت175هـ) وحمّاد بن سلمة البصري (ت179هـ) ومالك بن أنس المدني (ت179هـ) وعبد الله بن المبارك الخراساني (ت181هـ) وهُشَيْم بن بشير الواسطي (188هـ) وجرير بن عبد الحميد الرازي (ت188هـ)...

ومنذ ذلك التاريخ أخذ تدوين الحديث أمراً رسمياً، وانتشر في الآفاق، ونشطت الرحلة في طلب الحديث، وظهرت دواوين السنة، على اختلاف مناهجها:

كالصحاح: ومنها «صحيح البخاري» (ت256هـ) و«صحيح مسلم»

(ت261هـ)، و«صحيح ابن حبان» (ت354هـ)، و«صحيح ابن خزيمة» (ت311هـ).

والجوامع: ومنها «جامع ابن وهب» (ت197هـ) و«جامع الترمذي» (ت279هـ).

والصحف: ومنها «الصحيفة الصادقة» لعبد الله بن عمرو بن العاص (ت65هـ) و«صحيفة همام بن منبّه (ت١٣١هـ) عن أبي هريرة» (ت59هـ).

والأجزاء: ومنها جزء «رفع اليدين في الصلاة»، و«جزء القراءة خلف الإمام» وكلاهما للبخاري (ت256هـ) و«الزهد» للإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ).

والسنن: ومنها «سنن سعيد بن منصور» (ت227هـ)، و«سنن الدارمي» (ت255هـ)، و«سنن أبي داود» (ت275هـ)، و«سنن ابن ماجه» (ت275هـ) ،و «سنن النسائي» (ت303هـ)، و«سنن الدارقطني» (ت385هـ)، و«السنن الكبرى للبيهقي» (ت458هـ).

والمصنّفات: ومنها «مصنّف عبد الرزّاق الصنعاني» (ت211هـ)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (ت235هـ).

والمسانيد: ومنها «مسند الإمام أحمد» (ت241هـ)، و«مسند أبي داود الطيالسي» (ت204هـ)، و«مسند عثمان بن أبي شيبة» (ت239هـ) و«مسند البزّار» (ت292هـ)، و«مسند أبي يعلى الموصلي» (ت307هـ).

والموطآت: ومنها «موطأ مالك» (ت179هـ)، و«موطأ ابن أبي ذئب» (ت158هـ).

والمستخرجات: ومنها: «المستخرج على صحيح البخاري» لأبي نعيم (ت430هـ)، و«المستخرج على صحيح مسلم» لأبي عوانة الإسفرائيني (ت310هـ).

والمستدركات: ومنها: «**المستدرك على الصحيحين**» للحاكم النيسابوري (ت405هـ).

والمعاجم: ومنها «**المعجم الكبير**»، و«**المعجم الأوسط**» و«**الصغير**» وثلاثتها للطبراني (ت360هـ).

ويُلحق بهذه الكتب كتب التفسير، والفقه، والأدب، والتاريخ التي وضعت في القرون الخمسة الأولى، وروى فيها أصحابها أحاديث بأسانيدهم، ومنها: «**الأم**» للشافعي (ت204هـ) و«**تفسير الطبري**» (ت310هـ) و«**تاريخ بغداد**» للخطيب البغدادي (ت463هـ)...

واستمرت عملية الجمع خمسة قرون، إلى أن توقّفت مع نهاية القرن الخامس الهجري، يقول الإمام أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ) في كتابه: «**المدخل إلى السنن**»: فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يُقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم، فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحُجَّة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصدُ من روايته والسماع منه أن يصيرَ الحديث مسلسلاً بـ «**حدثنا**» و«**أخبرنا**» وتبقى هذه الكرامة التي خُصَّت بها هذه الأُمَّة شرفاً لنبيِّنا المصطفى ﷺ.

فتخريج الحديث يكون ببيان مصدره من هذه الكتب وأمثالها التي وضعت في هذه الفترة، وتُقَدَّر بحوالي (2000) كتاب.

3 - مراجع الحديث:

هي الكتب التي وُضعت بعد القرن الخامس الهجري إلى زماننا هذا، فهي وإن ذُكرت فيها الأسانيد، إلّا أن العبرة من أسانيدها اتصالها بالأئمة أصحاب الكتب الأصول كالبخاري مثلاً، ولا يصحّ تخريج الحديث من المراجع، بل يجب ردّه لمصدره الأصلي، وتبقى المراجع دليلاً يدلّ على مكان الحديث في المصادر.

لقد قام علماء الحديث بعد القرن الخامس بخدمة الكتب الأصول التي وضعت قبل هذه الفترة، وتنوَّعت خدمتهم لها ما بين: انتخاب، وشرح، ودراسة لأسانيدها والحكم عليها، وتخريجها، وبيان رجالها، وجمعها في جوامع ومجامع كبيرة، وترتيبها، وفهرستها... وسنتكلم عن كل نوع من هذه الأنواع:

1 - فمن الكتب المختارة: «**مصابيح السنة**» للبغوي (ت516هـ)، و«**الترغيب والترهيب**» للمُنذري (ت656هـ)، و«**رياض الصالحين**» و«**الأربعون النووية**» و«**الأذكار**» وكلّها للنووي (ت676هـ) و«**المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح**» للدمياطي (ت705هـ) و«**جامع العلوم والحِكَم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**» لابن رجب (ت795هـ).

2 - ومن كتب الأحكام الفقهية: «**عمدة الأحكام**» لعبد الغني المقدسي (ت600هـ) و«**الإلمام بأحاديث الأحكام**» لابن دقيق العيد (ت702هـ) و«**المحرر في أحاديث الأحكام**» لابن عبد الهادي (ت744هـ) و«**تقريب المسانيد**» لزين الدين العراقي (ت806هـ) و«**بلوغ المرام**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)....

3 - ومن الشروح: «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) و«**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» للنووي (ت676هـ) و«**شرح سنن أبي داوود**» للمغلطاي (ت762هـ) و«**عارضة الأحوذي في شرح سنن الترمذي**» للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ت543هـ)، و«**زهر الرُبَى على المجتبى للنسائي**» للسيوطي (ت911هـ) و«**الإعلام بسننه عليه السلام**» وهو شرح «**سنن ابن ماجه**» لمغلطاي (ت762هـ).

4 - ومن كتب التخريج: «**تخريج أحاديث الأم للشافعي**» لأبي بكر البيهقي (ت458هـ) و«**نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**»

للزيلعي(ت762هـ)، و«**البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**» للرافعي، تأليف سراج الدين عمر بن الملقّن (ت804هـ)، و«**المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار**» لزين العراقي (ت806هـ)، و«**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ). . .

5 - ومن المجاميع: «**الجمع بين الصحيحين**» لعبد الله بن محمد الحُمَيْدي الأندلسي (ت488هـ) و«**الجمع بين الصحيحين**» لعبد الحقّ الإشبيلي (ت 581هـ) و«**التجريد للصحاح السِتَّة**» لرُزَيْن بن معاوية العبدري الأندلسي (ت535هـ) و«**جامع الأصول**» لابن الأثير (ت606هـ) جمع فيه الكتب الخمسة: صحيحي: البخاري، ومسلم، والسنن الثلاثة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، و«**جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن**» لابن كثير (ت774هـ)، و«**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» وكلاهما للسيوطي (ت 911هـ)، و«**كنز العمال**» للمتّقي الهندي علاء الدين علي (ت975هـ)، و«**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» لمحمد بن سليمان الفاسي المغربي (ت1094هـ). . .

6 - ومن كتب الأطراف: «**أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني**» لمحمد ابن طاهر المقدسي (ت507هـ)، و«**الأطراف**» لأبي القاسم علي بن عساكر (ت 571هـ) جمع فيه أطراف الكتب الستة، و«**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» للمزّي (ت742هـ) الذي نقّح فيه كتاب ابن عساكر، وزاد فيه زيادات، و«**ذخائر المواريث في الدِلالة على مواضع الحديث**» لعبد الغني النابلسي (ت1143هـ) الذي لخص فيه كتاب المِزّي، و«**إتحاف المهرة بالأطراف المبتكرة للكتب الحديثية العشرة**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) ضمّنه أطراف: «**مسند الشافعي**» و«**موطأ مالك**» و«**مسند أحمد**» و«**شرح معاني الآثار**» للطحاوي، و«**سنن الدارمي**» و«**سنن الدارقطني**» و«**المستدرك على

الصحيحين» للحاكم النيسابوري، و«**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**المنتقى**» لابن الجارود، وهذه الكتب مظنة وجود الحديث الصحيح بعد الكتب الستة، التي جمع أطرافها المِزي في «**تحفة الأشراف**»، كما ألّف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاب: «**المسند المعتلي لأطراف المسند الحنبلي**» جمع فيه أحاديث «**مسند أحمد**» على طريقة الأطراف.

7 - ومن كتب الزوائد: «**شرح زوائد مسلم على البخاري**»، و«**شرح زوائد أبي داود على البخاري ومسلم**»، و«**شرح زوائد الترمذي على الكتب الثلاثة**» و«**شرح زوائد النسائي على الكتب الأربعة**» وشرح زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة ويسمّى: «**ما تمسّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجه**» وكُلُّها للسراج عمر بن علي بن المُلَقِّن (ت804هـ)، و«**غاية المقصد في زوائد أحمد**» على الكتب الستّة، و«**كشف الأستار عن زوائد البَزَّار**» و«**المقصَد العَلِيّ في زوائد أبي يَعْلَى الموصلي**» و«**البدر المنير في زوائد المعجم الكبير**» للطبراني، و«**مجمع البحرين في زوائد المعجمين**»، و«**موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**» و«**زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة**»، و«**بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**» و«**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» وكلّها للحافظ نور الدين أبي بكر الهيثمي (ت807هـ)، و«**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

8 - ومن كتب الترتيب، وهي نوعان: كتب الترتيب الموضوعي، ومنها: «**ترتيب ثقات ابن حبّان**» و«**تقريب البغية في ترتيب أحاديث الحِلْيَة**» رتّب فيه أحاديث كتاب «**حِلية الأولياء**» لأبي نُعَيْم الأصبهاني (ت430هـ)، و«**ترتيب ثقات العجلي**» و«**ترتيب أحاديث الغيلانيات**» و«**ترتيب أحاديث الخلعيات**» و«**ترتيب أحاديث فوائد تمّام**» و«**ترتيب أحاديث الأفراد للدارقطني**» وكُلُّها للحافظ نور الدين الهيثمي (ت807هـ)، وقد رتّب فيها جميع هذه الكتب على الأبواب، ومنها أيضاً: «**الفتح الرباني لترتيب مسند إمام أحمد بن حنبل**

الشيباني» و«**منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود**» كلاهما لأحمد ابن عبد الرحمٰن البنّا الساعاتي (ت1371هـ) وقد رتّب فيهما أحاديث الكتابين على الأبواب الفقهية.

ومن كتب الترتيب الألفبائي لأوائل الأحاديث: «**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» وكلاهما للجلال السيوطي (ت911هـ) وضمنها أحاديث (40) كتاباً من المصادر الحديثية، وتبعَه على هذا المنهج كثير من العلماء، فرتّبُوا أحاديث كتاب واحد أو أكثر، ومنهم أبو هاجر محمد بسيوني زغلول الذي وضع «**موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**» وضمنها أحاديث (150) كتاباً من المصادر والمراجع الحديثية، وللفقير كاتب هذه الأسطر عشرون فهرساً لعشرين كتاباً من كتب الحديث، وكلها مطبوع.

9 - من كتب الأحاديث المشتهرة: «**التذكرة في الأحاديث المشتهرة**» للزركشي (ت794هـ) و«**اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) و«**المقاصد الحسنة**» للسخاوي (ت902هـ) و«**الغمّاز على اللمّاز**» لنور الدين السَّمْهُودِي (ت911هـ) و«**الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**» للسيوطي (ت911هـ) و«**تمييز الطيّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث**» لابن الديبع الشيباني (ت944هـ) و«**كشف الخفاء ومُزيل الإلباس فيما يدور من الحديث على ألسنة الناس**» للعجلوني إسماعيل ابن محمد (ت1162هـ).

10 - ومن كتب الأحاديث الموضوعة: «**معرفة التذكرة**» لابن طاهر (ت507هـ) و«**الأباطيل والمناكير**» للجورقاني (ت543هـ) و«**الموضوعات**» لابن الجوزي (ت597هـ)، و«**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**» للسيوطي (ت911هـ) و«**تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**» لابن عراق الكتاني (ت963هـ) و«**الأسرار المرفوعة**» و«**المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**» كلاهما للمُلاّ علي القاري (ت1014هـ).

4 - طرق تخريج الحديث:

هناك خمسة طرق لتخريج الحديث، يلجأ الباحث إلى أيّة واحدة منها بعد النظر في حديثه، فيحدّد الطريقة الواجب اتخاذها، وهذه الطرق هي: التخريج عن طريق موضوع الحديث، وعن طريق معرفة راوي الحديث، وعن طريق معرفة أوّل الحديث، وعن طريق معرفة أيّة كلمة من الحديث، وعن معرفة صِفة مِن صفات الحديث، وسنتكلّم عن هذه الطرق واحدة واحدة، ونبيّن أشهر الكتب التي يرجع إليها الباحث في كل طريقة:

1 - التخريج عن طريق موضوع الحديث:

إذا عرف الباحث موضوع الحديث، كالحج مثلاً، أو الطهارة، أو الطلاق... يستطيع أن يستعين بأربعة أنواع من الكتب:

أ - الكتب الأصلية المؤلفة على المواضيع، أي: الكتب والأبواب الفقهية، «**كصحيح البخاري**» و«**صحيح مسلم**» وسائر الصحاح، والسنن الأربعة، وسائر السنن، والموطآت، والمصنفات، والجوامع، والمستدركات، والمستخرجات المتقدمة ص: 152. فيستطيع الباحث الرجوع إليها، وتخريج حديثه منها، بعد قراءة فهارسها.

ب - الكتب المتأخرة المُرتَّبة لكتب سابقة مؤلَّفة على المسانيد، أعاد مؤلفاها ترتيبها على الأبواب، كـ «**الفتح الربّاني في ترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني**» لأحمد بن عبد الرحمٰن البَنّا الساعاتي (1371هـ) و«**فتح الودود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود**» له أيضاً.

ج - الكتب المتأخرة المؤلّفة على الأبواب، الجامعة لعدّة كتب أصليّة، «**كجامع الأصول**» لابن الأثير، المبارك بن محمد (ت606هـ)، و«**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**» لأبي بكر الهيثمي (ت807هـ) و«**المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، و«**كنز العمال**»

للمتقي الهندي (ت975هـ)، و«**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» لمحمد بن سليمان الروداني (ت1094هـ).

د - مفتاح كنوز السنة، للمستشرق م. منسنك، وهو كتاب يفهرس لأربعة عشر كتاباً من أصول كتب الحديث، وهي: الكتب الستّة، و«**مسند الإمام أحمد**»، و«**موطأ الإمام مالك**»، و«**مسند الدارمي**»، و«**مسند أبي داود الطيالسي**» و«**مسند الإمام زيد**» و«**مغازي الواقدي**» و«**سيرة ابن هشام**» «**الطبقات الكبرى**» لابن سعد.

2 - التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث

إذا عرف الباحث راوي الحديث من الصحابة، أو سند الحديث يلجأ إلى استخدام نوعين من الكتب:

أ - المسانيد: وهي الكتب الأصلية المؤلفة على أسماء الصحابة، وتجمع أحاديث كل صحابي على حِدَة، ومنها: «**مسند الإمام أحمد**» و«**مسند أبي داود الطيالسي**» و«**مسند أبي يعلى الموصلي**» وغيرها...

ب - كتب الأطراف: وهي التي جمع أصحابها أحاديث كتاب أصلي أو أكثر، كانت مرتبة على الأبواب، فأعادوا ترتيبها على أسماء الصحابة على حروف المعجم، وجمعوا أحاديث كل صحابي تحت اسمه، فيذكرون من الحديث طرفه الأول استغناء عن ذكر تتمّته، وفي حال كانت أحاديث الصحابي الواحد كثيرة، رتبوا أحاديثه بحسب الرواة عنه من التابعين، فيذكرون أسماءهم على ترتيب حروف المعجم، ويذكرون مروياتهم عن هذا الصحابي... ومن هذه الكتب:

«**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**» لِلمزّي (ت742هـ) وهو يجمع أحاديث الكتب الستّة المعروفة، و«**إتحاف المهرة بالأطراف المبتكرة للكتب الحديثية العشرة**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) وهو يجمع أحاديث عشرة كتب

هي: «**مسند الشافعي**» و«**مسند الإمام أحمد**» و«**موطأ مالك**» و«**شرح معاني الآثار**» للطحاوي، و«**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري**» و«**سنن الدارمي**» و«**سنن الدارقطني**» و«**المنتقى لابن الجارود**» و«**مستدرك أبي عوانة الإسفرائيني**». ولابن حجر العسقلاني أيضاً: «**إِطْرافُ المُسْنِد المُعْتَلِي بأطراف المسند الحنبلي**» جمع فيه أطراف «**مسند الإمام أحمد**». ولسائل أن يتساءل: أليس «**مسند الإمام أحمد**» مؤلّفاً على أسماء الصحابة، فما هي جدوى ترتيب أحاديثه على طريقة الأطراف؟ وما الفرق بينه وبين «**المسند المعتلي**»؟ فالجواب أن بين الكتابين فوارق عديدة أهمها:

- أن الإمام أحمد لمّا ألّفَ كتابه لم يرتّب أسماء الصحابة على ترتيب حروف المعجم وإنما بحسب سابقتهم في الإسلام وأفضليتهم، بينما هي في كتاب أطرافه لابن حجر مرتّبة ألفبائياً.

- أن البحث في المسند عن حديث في مسانيد الصحابة المكثرين من الرواية: كعبد الله بن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وعائشة أم المؤمنين، يضطر الباحث إلى قراءة مئات الصفحات لعثور على حديثه؛ لأنه لم يرتّب الأحاديث على نسق معيّن، بينما هي في كتاب الأطراف مرتبة حسب الرواة عن الصحابي من التابعين، وفي حال كانت مرويات التابعي الواحد كثيرة، افتتح المؤلف ترتيباً آخر لأتباع التابعين... وهكذا. وهذا ما يسهّل عملية البحث فيه.

3 - البحث عن طريق معرفة أول الحديث

إذا كان الباحث يعرف أول حديثه الذي يبحث عن تخريجه، فما عليه إلا اللجوء إلى الكتب التي رُتبت فيها الأحاديث على ترتيب حروف المعجم، وهي على نوعين:

- الكتب الإفرادية أو الجامعة لعدة كتب، التي رُتِّبت أحاديثها على ترتيب حروف المعجم، ومنها: «**المقاصد الحسنة**» للسخاوي (ت902هـ) و«**الغماز على اللمّاز**» للسمهودي (ت911هـ)، و«**الجامع الصغير**» و«**الجامع الكبير**» و«**الزيادات على الجامع الصغير**» وثلاثتها للسيوطي (ت911هـ) و«**كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق**» و«**الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور**» وكلاهما لعبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ)، و«**الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**» ليوسف بن إسماعيل النبهاني (ت1350هـ) و«**المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز**» للميرغني (ت1207هـ) و«**الكنز الثمين من أحاديث النبي الأمين**» لعبد الله بن محمد بن الصدّيق الغماري المغربي (ت1413هـ). . .

- فهارس الكتب المفردة أو الجامعة، ومنها: «**موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**» لمحمد بن بسيوني زغلول، وفهارس الكتب الموضوعة لكل كتاب من كتب الحديث، وهي مذكورة في كتاب «**علم فهرسة الحديث**» للفقير كاتب هذه الأسطر.

وقد ظهرت مؤخراً أقراص (C. D) الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) تجمع آلاف الكتب، ويمكن للباحث الاستعانة بها لمعرفة مخرج حديثه لكن عليه ألّا يكتفي بها ويخرج حديثه منها، بل يتحتّم عليه الرجوع للمصادر الأصلية التي يُرشده إليها، فهذه الأقراص ليست إلّا دليلاً ومرشداً.

4 - البحث عن طريق معرفة أية لفظة من ألفاظ الحديث

هذه الطريقة تعتمد على حفظ الباحث أية لفظة من ألفاظ الحديث، ولنأخذ مثلاً حديث: «**ذاق طعم الإيمان مَن رضي بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً**» يمكن أخذ أيّة كلمة من الحديث واتباع الطريقة نفسها التي تقدّمت في تخريج الآية القرآنية ص: 150. ويمكن الاستعانة بالكتب المؤلّفة

على أساس ترتيب ألفاظ الحديث ومنها: «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف**» الذي وضعه مجموعة من المستشرقين بإشراف المستشرق ونسنك، وهو يضم أحاديث تسعة كتب من الأصول وهي: «**صحيح البخاري**» و«**صحيح مسلم**» و«**سنن أبي داود**» و«**سنن الترمذي**» و«**سنن النسائي**» و«**سنن ابن ماجه**» و«**سنن الدارمي**» و«**مسند الإمام أحمد**» و«**موطأ مالك**». وهو يعتمد الرموز للإشارة للكتب، وهي (خ) للبخاري، و(م) لمسلم، و(د) لأبي داود، و(ت) للترمذي، و(ن) للنسائي، و(جه) لابن ماجه، و(مي) للدارمي، و(حم) لمسند أحمد، و(ط) لموطأ مالك. والإحالة في هذا المعجم إلى أحاديث البخاري، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، والموطأ إلى اسم الكتاب، ورقم الباب فيه، وإلى «**صحيح مسلم**» بذكر اسم الكتاب ثم رقم الحديث فيه؛ لأن مسلماً لم يُبَوِّب لكتابه، وإلى «**مسند أحمد**» بذكر الجزء والصفحة وفق طبعة المطبعة الميمنية بالقاهرة.

وممّا يستعان به في هذه الطريقة أيضاً: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث في «**مسند أبي يعلى الموصلي**»، الذي حقّقه الأستاذ حسين أسد الداراني وهو من جملة فهارس الكتاب، وطبع في جزءين ملحقين، و«**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف في سنن الدارقطني**» لكاتب هذه الأسطر، وهو مطبوع في جزء مستقلّ، بدار المعرفة في بيروت، عام 1406هـ.

5 - البحث عن طريق صفة من صفات الحديث

هذه الطريقة تقوم على تحديد صفة معيّنة من صفات الحديث، كأن يكون حديثاً من أحاديث التفسير، أو الأحاديث القدسية، أو المشتهرة، أو المسلسلة، أو المعلولة، أو الموضوعة، أو الضعيفة، أو الشمائل والخصائص النبوية، أو المناقب والفضائل، أو الترغيب والترهيب، أو

الأحكام، أو الزهد، أو الأذكار، أو عمل اليوم والليلة، أو السيرة النبوية. . .

أما أحاديث التفسير كقوله ﷺ: «﴿الكوثر﴾ **نهر في الجنة حافتاه من ذهب. . .**» فيمكن الرجوع في تخريجها إلى كتب التفسير بالمأثور، وهي التي فسّر أصحابها الآيات بما أُثِرَ عن النبي ﷺ من أحاديث، وعن الصحابة الكرام من آثار، ومنها: «**جامع البيان عن تأويل آيات القرآن**» لمحمد بن جرير الطبري (ت310هـ) و«**معالم التنزيل**» لمحمد بن حسين بن مسعود البغوي (ت516هـ) و«**تفسير القرآن العظيم**» لابن كثير (ت774هـ) و«**الدرر المنثور في التفسير بالمأثور**» للجلال السيوطي (ت911هـ) و«**فتح القدير الجامع بين فنَّيْ الرواية والدراية من علم التفسير**» لمحمد بن علي الشوكاني اليمني (ت1255هـ).

وأما الأحاديث القدسية فهي التي يرويها النبي ﷺ عن ربّه تبارك وتعالى، ويصرّح بذلك في أولها فيقول: (إن الله تعالى يقول. . . .) ومثاله حديث أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله تعالى: كذّبني ابنُ آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إيّاي فقولهُ: لَنْ يُعيدني كما بدأني، وليس أولُ الخلق بأهونَ عليَّ مِن إعادته، وأمّا شتمه إيّاي فقوله: اتخذ الله ولداً، وأنا الأحد الصَمَدُ، لم أَلِد ولم أولَد، ولم يَكُن لي كُفُواً أحد**» (رواه البخاري) ومن الكتب الجامعة للأحاديث القدسية: «**الأحاديث القدسية**» لأبي المعالي صدر الدين محمد بن إسحاق القونوي (ت673هـ) و«**الأحاديث القدسية**» للنووي (ت676هـ)، و«**الأحاديث القدسية**» لعبد الرحمٰن بن علي ابن الدَيْبَع الشيباني (ت944هـ)، و«**الأحاديث القدسية والكلمات الأنْسِيَّة**» لمُلاّ علي القاري (ت1014هـ)، و«**الأحاديث القدسية**» لمحمد بن مصطفى الخادمي (ت1176هـ)، و«**الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية**» لمحمد مكّي الطرابزوني المدني (ت1191هـ)، و«**الأحاديث**

القدسية» للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، لجنة القرآن والحديث، و**«الأحاديث القدسية»** لأحمد فارس، و**«الأحاديث القدسية»** لخالد العطّار، وعبد القادر عرفان العشا حسّونة.

وأما الأحاديث المشتهرة: فهي التي تتداول على ألسنة الناس، وتشتهر بينهم، وليس من الضروري أن تكون أحاديث من أقوال الرسول ﷺ، بل ربّما كانت حِكَماً منتشرة بين الناس، ولكنها نُسبت للنبي ﷺ، ك: **«اطلبوا العلم ولو في الصين»** فيجب على الباحث الكشف على هذه الأقوال، وتحقيق نسبتها للنبي ﷺ، وبيان مخارجها في كتب الحديث الأصول. وتقدّمت كتب الأحاديث المشتهرة ص: 157.

وأما الأحاديث المسلسلة: فهي التي توارد فيها قول أو فعل أو صِفَة في جميع رجال السند، ومثاله: الحديث المسلسل بالأولية، وسمّي بذلك؛ لأن كل راوٍ في سنده يقول عبارة: (وهو أوّل حديث سمعته منه). ومِن هذه الأحاديث: المسلسل بالمصافحة، والمشابكة، وبالعيدين، والأسْوَدَيْن: التمر والماء، والمَحبَّة، والمسلسل بالمحمّدين، وهو ما كانت جميع أسماء رواته محمد، وبالدمشقيين، والبغاددة، والمصريين، والحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة... ومن الكتب الجامعة للمسلسلات: **«المسلسلات»** لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت342هـ)، و**«المسلسلات»** لابن الجوزي (ت597هـ) و**«التحفة المدنية في المسلسلات الوترية»** لمحمد علي بن ظاهر الوتري المدني (ت1322هـ)، و**«المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة»** لعبد الباقي الأيوبي الكنوي (ت1364هـ) و**«المسلسلات الكبرى»** لمحمد عبد الحي الكتاني (ت1382هـ)، وهي تزيد على مائة كتاب.

وأما الأحاديث المعلولة: قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص: 84 (العلّة في اصطلاح المحدّثين سبب خفيّ يقدح في صحّة الحديث، وظاهِرُهُ السلامَةُ منه). وقال الجلال السيوطي في **«تدريب الراوي»** ص: 355 (ومِن

أحسنه - أي علوم الحديث - تصنيفه أي الحديث مُعَلَّلا، بأن يجمع في كل حديث أو باب طُرُقَه، واختلافَ رُواته، فإن معرفة العلل من أجلّ أنواع الحديث). وقال الحافِظ ابن رجب في شرح علل الترمذي 2/ 805: (وقد صُنِّفت فيه كتب كثيرة مُفردة بعضُها غير مُرَتَّبَة كالعلل المنقولة عن يحيى القطّان (ت198هـ) وعليّ ابن المديني (ت234هـ) وأحمد بن حنبل (ت241هـ) وغيرهم، وبعضها مرتّبة، ثم منها ما رتّب على المسانيد كـ: «**علل الدارقطني**» (ت385هـ)، وكذلك «**مسند علي ابن المديني**» (ت234هـ) ومسند «**يعقوب بن شيبة**» (ت262هـ) هما في الحقيقة موضوعانِ لعلل الحديث، ومنها ما هو مرتّب على الأبواب كـ: «**علل ابن أبي حاتم**» (ت327هـ)، و«**العلل**» لأبي بكر الخلال الحنبلي (ت311هـ) و«**كتاب العلل**» للترمذي (ت279هـ).

وأما الأحاديث الموضوعة: فهي التي وُضِعت على النبي ﷺ - أي كُذِبَت عليه وليست من أقواله - وقد حذّر النبي ﷺ من الكِذب عليه فقال: «**مَن كذبَ عليّ فليتبوّأ مقعده من النار**» (أخرجه البخاري)، وقد نشأ الكذبُ على رسول الله ﷺ عقِب الفتن وظهورُ الفِرَق، فأخذت كلُّ فِرقة تضع الأحاديث لتقوّي موقفها، وتدعم آراءها وتذمّ غيرها، ثم فشا الكذبُ بعد ذلك، ومن الأحاديث الموضوعة ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «**إن لكل أمّةٍ يهوداً، ويهود أمَّتي المرجئة**» (أخرجه ابن عَدِيّ في الكامل3/ 1112). وتقدمت كتب الأحاديث الموضوعة ص: 157.

وأما الأحاديث الضعيفة: فهي التي لم تجمع صفة الصحيح أو الحسن، قال السيوطي في تدريب الراوي 1/ 179: (قسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار فَقْدِ صِفَةٍ من صِفاتِ القبول الستّة وهي: الاتّصال، والعدالة، والضبط، والمتابعة في المستور، وعدم الشُذوذ، وعدم العلّة، وباعتبار فَقْد صِفَة مع صِفَةٍ أخرى تليها أوّلاً، ثم مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة، فبلغت فيما ذكره العراقي في «**شرح الألفية**» اثنين وأربعين قسماً، ووصّله غيره

إلى ثلاثة وستّين، وجمع ذلك شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المُناوِي في كراسة، ونوَّع ما فَقَدَ الاتّصالَ إلى ما سقط منه الصحابيُّ، أو واحد غيرُه أو اثنان، وما فَقَدَ العَدالَةَ، إلى ما في سَنَدِه ضعيفٌ أو مجهولٌ، وقسّمها بهذا الاعتبار إلى مائة وتسعة وعشرين قِسماً باعتبار العقل، وإلى واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود، وإن لم يتحقّق وقوعها)، ثم قال: (ويتفاوت ضعفُه بحسب شِدّة ضعفِ رواته وخِفَّتِه) ثم ذكر أوْهى الأسانيد عن الصحابة، نقلاً عن الحاكم فقال:

أوْهَى الأسانيد عن أبي بكر الصديق: صَدَقَة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مُرَّة الطَّيِّب، عنه.

وأوْهَى الأسانيد من أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن عمر بن الخطاب: محمد بن عبد الله بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن جَدّه، فإن الثلاثة لا يُحتجّ بهم.

وأوْهَى الأسانيد عن أبي هريرة: السَّرِيّ بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه، عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن عائشة: نسخة عند البصريين، عن الحارث بن شبل، عن أم النعمان، عنها.

وأوْهَى الأسانيد عن ابن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عنه.

وأوْهَى الأسانيد عن أنس: داود بن المحبَّر، عن قحذم، عن أبيه، عن أبان بن أبي عيّاش، عنه.

وأوْهَى أسانيد المكّيين عن ابن عباس: عبد الله بن ميمون القدَّاح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأوْهَى أسانيد اليمنيين عن ابن عباس: حفص بن عمر العَدَني، عن الحَكَم بن أبان، عن عكرمة عن ابن عباس.

وأوْهَى أسانيد ابن عباس مطلقاً: فالسُّدِّيّ الصغير محمد بن مروان، عن الكَلبي عن أبي صالح عنه. قال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب.

وأوْهَى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجّاج بن رشدين، عن أبيه، عن جدّه، عن قرة بن عبد الرحمٰن، عن كل مَن رَوَى عنه، فإنها نسخة كبيرة.

وأوْهَى أسانيد الشاميين: محمد بن قَيْس المصلوب، عن عبيد بن زَحْر، عن علي بن زيد، عن القاسم، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

وأوْهَى أسانيد الخراسانيين: عبد الرحمٰن بن مُلَيْحَة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحّاك، عن ابن عباس.

وتقدّمت كتب الحديث الضعيف ص: 157.

وأما أحاديث الشمائل والخصائص: فهي التي تتكلّم عن شمائل النبيّ ﷺ وخصائصه وصفاته، ومثاله حديث أنس: **«كان رسول الله ﷺ لا يردُّ الطِّيبَ»** (أخرجه الترمذي في الشمائل برقم 219) ومن الكتب المفردة في ذلك: **«الأدب المفرد»** للبخاري (ت256هـ)، و**«الشمائل المحمدية»** للترمذي (ت279هـ)، و**«أخلاق النبي ﷺ وآدابه»** لأبي الشيخ ابن حيّان (ت369هـ)، و**«الشفا بتعريف حقوق المصطفى»** للقاضي عياض (ت544هـ)، و**«الخصائص النبوية»** للخيضِري محمد بن محمد (ت894هـ) و**«أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب»**، و**«الخصائص الكبرى»** كلاهما للسيوطي (ت911هـ)، و**«سيدنا محمد رسول الله»** لعبد الله سراج الدين (ت1422هـ)، و**«محمد ﷺ الإنسان الكامل»** لمحمد بن علوي المالكي الحسني.

وأما أحاديث الفضائل والمناقب: فهي التي تتكلم عن فضائل بعض الصحابة كخصائص علي بن أبي طالب، للنسائي (ت303هـ)، و«**مناقب علي ابن أبي طالب**» و«**فضائل الصحابة**» كلاهما لأحمد بن حنبل (ت241هـ)، و«**مناقب عمر بن الخطاب**» لابن الجوزي (ت597هـ)، و«**الرياض النضرة في مناقب العشرة**» للمحب الطبري (ت694هـ). أو عن فضائل الأعمال، ومنها: «**فضائل الأعمال**» لأبي أحمد حميد بن مخلد ابن زنجويه (ت248هـ)، و«**فضائل الأعمال**» لأبي البركات، عبد الله بن أحمد النسفي (ت710هـ). أو عن فضائل الأوقات، ومنها: «**فضائل الأوقات**» لعبد الجبار بن محمد البيهقي، و«**فضائل رجب**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، و«**فضائل شهر رمضان**» لأبي الحسن، علي بن عبد الله المعروف بابن المنجم (ت352هـ). أو عن فضائل البلدان، ومنها: «**فضائل مكة**» و«**فضائل المدينة**» كلاهما للمفضّل بن محمد الجَنَدِي (ت308هـ)، و«**الدرة الثمينة في التفضيل بين مكة والمدينة**» للسيوطي (ت911هـ)، و«**فضائل بيت المقدس**» للشريف عز الدين حمزة بن أحمد الحسيني الدمشقي الشافعي (ت874هـ)، أو فضل العلم، ومنها: «**جامع بيان العلم وفضله**» لابن عبد البرّ (ت463هـ)، و«**فضل العلم**» للمَرْهبي (ت1113هـ).

وأما أحاديث الأحكام: فهي التي تتحدّث عن الأحكام الفقهية كالطهارة، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، والبيوع، وسائر المعاملات، والنكاح والطلاق، والجنايات، وهذه الأحاديث لها مصدران:

كتب السنن، وهي الكتب الأصلية التي روى أصحابها الأحاديث بأسانيدهم، ورتّبوها على أبواب الفقه ولم يضمنوها إلّا أحاديث الأحكام الشرعية دون سائر أبواب الدين، كالإيمان، والتاريخ، والسير، والتفسير... وتقدمت كتب السنن ص: 153.

كتب الأحكام الشرعية، وهي الكتب المتأخرة التي جمعها أصحابها من

الكتب الأصول، ورتّبوها على أبواب الفقه، وتقدمت كتب أحاديث الأحكام ص: 154-155.

أما أحاديث الترغيب والترهيب: فهي الكتب التي جمعها أصحابها من الكتب الأصول، على أساس الترغيب والترهيب، فيسوقون أحاديث الترغيب في أمر من الأمور، كالصلاة مثلاً، ثم يسوقون أحاديث الترهيب من تركه، ومثاله حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«بُنِيَ الإسلام على خمس: شَهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت»** (رواه البخاري ومسلم)، وحديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: **«بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة»** (رواه أحمد ومسلم). ومن الكتب المؤلفة في هذا الفن **«الترغيب في علم القرآن»** لمحمد بن واقد الواقدي (ت207هـ)، و**«الترغيب»** لحَمِيد بن مخلد ابن زَنْجُويَه (ت251هـ)، و**«الترغيب في فضائل الأعمال»** لعمر بن أحمد ابن شاهين (ت385هـ)، و**«الترغيب»** لأحمد بن خالد الرقي الكوفي، و**«الترغيب والترهيب»** لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التَيْمي الإصبهاني (ت535هـ)، و**«الترغيب والترهيب»** لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ) وله اختصارات، الأول: **«مختصر الترغيب والترهيب»** لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) والثاني: **«إتحاف المسلم بما في الترغيب والترهيب من أحاديث البخاري ومسلم»** ليوسف بن اسماعيل النبهاني (ت1350هـ)، والثالث: **«فتح القريب المجيب على تهذيب الترغيب والترهيب»** للسيّد علوي بن عباس المالكي الحسني (ت1391هـ).

وأما أحاديث الأذكار وعمل اليوم والليلة: فهي التي تختص بأذكار اليوم والليلة وما أثر عن النبي ﷺ من الأدعية، ومثاله حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَن صلّى الفجرَ في جماعة، ثم قَعَدَ يَذْكرُ الله تعالى حتى تَطلُعَ الشَمسُ، ثم صلى ركعتين كانت كأجر حَجَّة وعُمرة تامَّة تامَّة»** (أخرجه

الترمذي، وقال حديث حسن). ومن الكتب المصنّفة في الأذكار: «**عمل اليوم والليلة**» للنسائي (ت303هـ) و«**عمل اليوم والليلة**» لابن السُنِّي (ت364هـ)، و«**الأذكار المنتخبة من كلام سيّد الأبرار**» للنووي (ت676هـ) و«**فضل الصلاة على النبي ﷺ**» لإسماعيل بن اسحاق الجهضمي (ت282هـ) و«**القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**» للسخاوي (ت902هـ).

وأما أحاديث الزهد: فهي أحاديث الرقائق التي أفردها بعض العلماء في كتب خاصة بأسانيدهم، ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس الغِنَى عن كثرة العرض، وإنما الغِنَى غِنَى النفس**» (أخرجه الإمام أحمد في الزهد 1/ 51)، ومن الكتب المصنّفة في هذا الفن: «**الزهد**» لعبد الله بن المبارك (ت181هـ) و«**الزهد**» للإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، و«**آداب النفوس**»، و«**المسائل في أعمال القلوب والجوارح**»، و«**المسائل في الزهد**»، و«**الرعاية لحقوق الله**» و«**معاتبة النفس**» و«**التوهُّم**» و«**رسالة المسترشدين**» وكلّها للحارث بن أسد المحاسبي (ت243هـ)، و«**نوادر الأصول**» للحكيم الترمذي (ت255هـ) و«**تنبيه الغافلين**» للسمرقندي (ت373هـ) و«**الزهد**» لابن أبي الدنيا (ت281هـ) وسائر مؤلفاته وهي تقارب (250) كتاباً و«**التذكرة في أمور الآخرة**» للقرطبي (ت671هـ).

وأما أحاديث الطب النبوي: فهي التي تتناول كيف كان النبي ﷺ يعالج نفسه وأصحابه، ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شِفاء**» (متّفق عليه، أخرجه الشيخان البخاري ومسلم). ومن الكتب في هذا الفن: «**الطب النبوي**» لأبي بكر السنّي (ت364هـ) و«**الطب النبوي**» لأبي نُعَيْم الأصبهاني (ت430هـ)، و«**الطب النبوي**» للذهبي (ت748هـ)، و«**الطب النبوي**» لابن القيّم (ت751هـ)...

وأما أحاديث السيرة النبوية: فهي التي تروي لنا تفاصيل ووقائع

ومجريات سيرته ﷺ، ومنها حديث أبي قتادة الأنصاري: سأل أعرابيٌّ رسولَ الله ﷺ فقال: ما تقولُ في صوم يوم الاثنين ؟ قال: «**ذاك يومٌ ولدْتُ فيه، وفيه أوحيَ إليّ**» (أخرجه مسلم، ورواه الذهبي في السيرة النبوية 1/ 35) ومن الكتب المؤلفة في هذا الموضوع «**مغازي الواقدي**» (ت207هـ)، و«**السيرة النبوية**» لابن إسحاق (ت151هـ)، و«**السيرة النبوية**» لابن هشام (ت213هـ)، و«**عيون الأثر في فنون المغازي والسير**» لابن سيّد الناس (ت734هـ)، و«**السيرة النبوية**» للذهبي (ت748هـ).

ثانياً: الحكم على الحديث

بعد أن تعرّفنا على طرق تخريج الحديث بقي علينا ذكر الحكم عليه وبيان درجته من الصحّة، وهل يصحّ الاحتجاج به أم لا ؟ ويُرجع في ذلك إلى أقوال أئمة الحديث السابقين حول هذا الحديث، وفي حال لم يجد الباحث حكم الأئمة السابقين - وهو نادرٌ جداً - قام هو بدراسة سنده وبيان الحكم عليه وعلى الباحث ألا يستشهد في بحثه إلا بالحديث الصحيح، ويجتنب الضعيف والموضوع، لئلاّ يفقد بحثه قيمته وأهميّته ؛ لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.

1 - أقوال الأئمة في الحكم على الحديث:

قام علماء الحديث منذ القرن الأول الهجري بصيانة الحديث، والتحرّي في روايته، وبدأ ذلك على أيدي الصحابة الكرام ﵃ ، ومنهم الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﵁ ، أخرج الإمام البخاري في صحيحه بسنده إلى أبي موسى الأشعري «أنه استأذن على عمر بن الخطاب ﵁ ، فلم يؤذن له، وكأنه كان مشغولاً، فَرَجَعَ أبو موسى، فَفَرَغَ عمر فقال: ألم أسمعْ صوتَ عبد الله ابن قيس ؟ ائذنوا له، قيل: قَدْ رَجَعَ فَدعاه، فقال: كُنّا نُؤمَرُ بذلك، فقال: تأتيني على ذلك بالبَيِّنَة، فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم فقالوا: لا يشهدُ

لك على هذا إلّا أصْغَرُنا: أبو سعيد الخُدْرِي، فذهب بأبي سعيد الخُدْرِي، فقال عمر: أخَفِيَ عليَّ مِن أمْرِ رسول الله ﷺ؟ ألهاني الصفقُ بالأسواقِ، يعني الخروجَ إلى تجارةٍ» فقوله: «تأتيني على ذلك بالبينة» يدلّ على تثبّته وتحرّيه في رواية الحديث.

وأخرج الإمام مسلم في أول المقدمة من صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ: (اعلم وفّقكَ الله تعالى أنّ الواجب على كل أحد عَرَفَ التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثِقات الناقلين لها من المُتّهمين، أن لا يروي منها إلّا ما عرِف صحّة مَخارِجه، والسِتَارَة في ناقِليه، وأن يَتّقي منها ما كان منها عن أهل التُهَم، والمُعاندين مِن أهْلِ البِدَعِ. والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالَفَه قولُ الله جلَّ ذِكْرُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحجرات: 6] وقال جلَّ ثناؤه: ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: 282]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [الطلاق: 2] فَدَلَّ بما ذكرنا مِن هذه الآي أن خبر الفاسِقِ ساقِطٌ غيرُ مقبولٍ، وأنّ شهادة غيرِ العَدْلِ مَرْدُودَةٌ... ودَلّتِ السُنّة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دِلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: **«مَن حَدَّث عنّي بحديث يُرَى أنه كذبٌ فهو أحدُ الكاذِبين»** ثم أسنده إلى المغيرة بن شعبة مرفوعاً.

ثم أخرج بسنده إلى محمد بن سيرين قال: **«إن هذا العِلْمَ دِينٌ، فانظروا عَمَّن تأخذون دينكم»**.

ثم أخرج بسنده عنه قال: **«لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفِتْنةُ قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فيُنْظَرُ إلى أهل السُنَّة فيُؤخَذُ حديثهم، ويُنْظَرُ إلى أهل البِدَعِ فلا يؤخَذُ حديثُهم»**.

وقد وضع علماء الحديث كتباً تتضمن علوماً وقواعد وضوابط لقبول

الرواية، ودرسوا أحوال المتن والسند، وحفظوا تراجم وتواريخ الرُواة واحداً واحداً، ووضعوا قواعد الجرح والتعديل لبيان من تُقبل روايته ومَن لا تُقبل، وجمعوا أسماءهم في دواوين خاصّة، فأفردوا الثقات في مصنفات، وأفردوا الضعفاء، وأفردوا الكذّابين والوضاعين، ونقدوا الأسانيد المتصلة وميّزوها عن المنقطعة، وما سقط من إسناده رجل، أو رجلان أو أكثر، واصطلحوا لكل حديث باسم يُعرف به.

ثم أطلقوا أحكامهم على الأحاديث، كما فعل الإمامان البخاري (ت256هـ) ومسلم (ت261هـ) في صحيحيهما، حيث محّصا الأحاديث وميّزا الصحيح منها، وضمناه في كتابيهما فصحَّ لهما ذلك، وأقرّ لهما العلماء.

وقد حاول كثير من الأئمة الاقتداء بهما بإفراد الصحيح في تصانيفهم كابن حبّان (ت354هـ) وابن خُزَيْمة (ت311هـ) وابن السَّكَن (ت353هـ) وأبي عوانة الإسفرائيني (ت316هـ) وأبي نعيم الأصبهاني (ت430هـ) والحاكم النيسابوري (ت405هـ)... فصحّ لهم ذلك إلى حدٍّ كبير، لكن لم تسلم كتبهم من الضعيف، بل والشديد النكارة. فإذا خرّج الباحث أحاديث هؤلاء الأئمة فعليه ألا يسلّم لهم، بل ينقل أقوال العلماء الذين قاموا بعدهم بنقد أحاديثهم والحكم عليها، كما فعل النووي (ت676هـ)، والمنذري (ت656هـ) والمِزّي (ت742هـ) والذهبي (ت748هـ) والزيلعي (ت762هـ) وابن الملقّن (ت804هـ) والعراقي (ت806هـ) والهيثمي (ت807هـ) وابن حجر العسقلاني (ت852هـ) في تصانيفهم المتقدّمة في كتب التخريج ص155.

أما الإمام أبو داود (ت257هـ) فيقول في رسالته «إلى أهل مكة في وصف سننه»: (لم أُخَرِّج فيه إلّا الصحيح أو ما يقاربه، وما فيه من ضعيف فقد بيَّنْتُه) فما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج، فيقول الباحث عقب تخريج حديث منه: (سكت عنه أبو داود)، وإذا تكلَّم أبو داود على الحديث بتضعيف نقل الباحثُ قوله عقب التخريج منه.

كما قام الإمام الترمذي (ت279هـ) بالحكم على أحاديثه عقب ذِكْرها، فإذا خرّج الباحث منه حديثاً وجب عليه نقل قوله عقبه، كأن يقول: أخرجه الترمذي في جامعه وصحَّحه، أو حَسَّنَه، أو (وقال: حديث حسن صحيح) أو غيره ممّا يقوله.

وأما الحاكم النيسابوري (ت405هـ) فقد استدرك على الصحيحين للبخاري ومسلم، ويقول عقب حديثه: (هذا حديث صحيح على شرطيهما ولم يخرّجاه) لكن الإمام الذهبي (ت748هـ) تعقّبه، وحكم على أحاديثه حديثاً حديثاً، وطُبع كتابه **«تلخيص المستدرك»** بأسفل صفحات **«المستدرك»** للحاكم، فلا يستغني الباحثُ عن أحكام الذهبي، وينبغي للباحث عقب التخريج من **«المستدرك»** ونقل أحكام الحاكم النيسابوري أن يبيّن إقْرار الذهبي أو عدمه، فيقول عقبه: (وأقرّه الذهبي) أو ينقل قول الذهبي حول هذا الحديث إن لم يقرّه.

وأما **«مسند الإمام أحمد»** و**«مسند ابن أبي شيبة»** ومسند **«الحارث بن أبي أسامة»** و**«مسند إسحاق بن راهوية»** و**«مسند البزار»** و**«مسند أبي يعلى»** و**«صحيح ابن حبّان»** و**«معاجم الطبراني الثلاثة»** فقد جمع زوائدها الحافظ نور الدين الهيثمي (ت807هـ) في كتابه **«مجمع الزوائد»** وحكم على أحاديثها، فتؤخذ أحكامه عليها منه.

وقد قام السيوطي (ت911هـ) بعمل هائل حينما جمع أحاديث (120) كتاباً من كتب السُنَّة في الأصول كتبه الثلاثة **«الجامع الصغير»** الذي ضمنه الأحاديث القولية التي لا تتجاوز السطر أو السطرين و**«الجامع الكبير»** الذي ضمنه الأحاديث القولية الكبيرة، وأتبعه بأحاديث الصفات والشمائل المصدَّرة بـ: «كان» ثم وضع **«الزيادات على الجامع الصغير»**، وطريقته أنه يخرّج الحديث في كتبه، ثم يذكر راويه من الصحابة، ثم يذكر مخارجه من كتب

الحديث الأصلية، ثم يرمز لصحتها بالرمز (ص) أو حسنها بالرمز (ح) أو ضعفها بالرمز (ض).

لكن العلماء انتقدوه على أحكام أحاديث كثيرة، ومنهم الإمام محمد عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ) في كتابه «**فيض القدير في شرح الجامع الصحيح**» حيث شرح أحاديث الكتاب شرحاً ممزوجاً بين الفقه والحديث، وتعقّب الإمام السيوطي في أحكامه على الأحاديث، فوافقه في أكثرها وخالفه في بعضها، وليس للباحث الرجوع إلى «**الجامع الصغير**» دون شرحه «**فيض القدير**».

لقد تعرّض كثير من العلماء المتأخرين للنقد بسبب حكمهم على الأحاديث، وأُلِّفت الكتب في معارضتهم والردّ عليهم، وذلك أن هذا المسلك وَعِرٌ، والعمل فيه شاقٌ وعَسِير، ويتطلّب حفظاً كثيراً للحديث وأسانيده وطرقه واختلاف ألفاظه وبيان علله الظاهرة والخفيّة، وشروطاً علمية عالية، لا تتوفّر في أهل الأزمنة المتأخرة، من أجل ذلك منع الحافظ ابن الصَّلاح (ت643هـ) أهل زمانه من التعرُّض للحكم على الأحاديث فقال في كتابه «**مقدّمة ابن الصلاح**»: (ولا يصحّ لأهل زماننا هذا التعرّض للحكم على الحديث، لقلّة بضاعتهم في العلم، وعدم وجود الحفّاظ البصيرين في العلل الخفية، الجامعين لطرق الحديث الواحد).

2 - دراسة السند والحكم على الحديث:

تجرَّأ كثير من الباحثين في زماننا على الحكم على الأحاديث، جهلاً منهم بقدر أنفسهم، وتقحُّماً على العلم، وإذا سألتَ أحدهم أن يروي لك حديثاً واحداً من حفظه في موضوع من مواضيع العلم بسنده إلى النبي ﷺ لعجز!

والذي دعاهم إلى هذا استقراؤهم طريقة العلماء السابقين في الحكم على

الحديث، فوجدوهم يسلكون قواعد محدّدة: وهي أنهم أخذوا من تعريف الحديث الصحيح خمسة شروط يجب توافرها في الحديث وهي: (عدالة الرواة، وضبطهم، واتّصال السند، وخلوّه من الشذوذ، ومن العلّة) فما على الباحث إلا أن يدرس هذه الشروط في حديثه واحداً واحداً، فإذا توافرت جميعها فيه حكم على الحديث أنه صحيح، وإن اختلّ شرط واحد منها أو أكثر حكم عليه بالضعف، وإذا علم الباحث قواعدهم فما عليه إلّا أن يسلكها.

ولكنهم جهلوا أن العلم شيء، والتعالم شيء آخر، وأنه ليس كل شيء أصفر لامع ذهباً، وأن الذهب لا يميِّزه إلّا الصيرفي الحاذِق الماهِر، حتى إن بعضهم يعرفه من رنينه على الأرض بأذنه المرهفة، فمن أين يأتي مُدَّعو العلم بهذه الأذن المرهفة الحساسة الخبيرة الناقدة ؟ إن للحديث صيارفة ناقدون كما للذهب، وإذا كان الإمام ابن الصلاح رحمه الله - وهُوَ مَن هُوَ في العلم - قد قال مقولته الشهيرة منذ ثمانية قرون، فماذا يقول لو وُجِدَ في زماننا، ورأى المُتعالمين، ومُدَّعِي العلم، الذين لا يعرفون للعلم قدراً، ولا لأنفسهم؟ و«**رحم الله امرأ عرف قدر نفسه**»، ومَن «**عرف نفسه فقد عرف ربّه**».

إنّ باب الاجتهاد في الدين لا يغلقه أحد، ولكنه ليس مفتوحاً على مصراعيه، بل ينبغي ألّا يدخل فيه إلا أهله، وهم من توافرت فيهم شروط الاجتهاد، وإلا لادّعى كلُّ جاهل أو مُغَرِّضِ العلمَ، ولأفسد دين الله، إما عن جهل، وإما عن علم.

ليس في ديننا أسرار، ولا طلاسم، وليس حِكْراً على أحد دون أحد، ولكن لكلّ إنسان حَدٌّ يجب معرفته والوقوف عنده، وعدم تجاوزه إن كان جاهلاً، وليطلب العلم، وليطمح، وليتقدّم في حفظ الأحاديث بأسانيدها قدر طاقته، وقد اختلف العلماء في لقب «**الحافظ**» فقيل هو الذي يحفظ ثلاثمائة ألف حديث بأسانيدها ومتونها، وقيل خمسمائة ألف، وقد كان الإمام أبو

زُرْعَة الرّازي (ت264هـ) يحفظ ستمائة ألف حديث. ويقول الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) (أحفظ ألف ألفِ حديث). وعندما يصبح الباحث حافظاً ومجتهداً وأهلاً لما يتكلّم فيه، وبقدر ما يجدّ ويجتهد في طلب العلم ويخلص النية فيه ويتقدّم ويرقى فليحكم على الحديث.

ومن الكتب المساعدة في تخريج الحديث والحكم عليه: «**أصول التخريج ودراسة الأسانيد**» لمحمود الطحّان، و«**لمحات موجزة من مناهج المحدّثين العامّة**» و«**أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**» كلاهما لنور الدين عتر، و«**تخريج الحديث الشريف**» و«**دراسة أسانيد الحديث الشريف**» كلاهما لعلي نايف بقاعي و«**علم تخريج الحديث ودراسة الأسانيد**» ليوسف المرعشلي.

3 - كيف يتعامل الباحث مع الحديث:

على الباحث والخطيب والمحاضر والمدرّس والكاتب ألّا يستدلّ في بحثه إلا بالحديث الصحيح والحسن، كي يكتسب كلامُه قيمة وتوثيقاً، وأن يجتنب الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كي لا يفقد كلامه قيمته العلمية، لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.

ومظانّ وجود الحديث الصحيح هي الصحيحان: للبخاري ومسلم، فإذا وجد الباحث حديثه فيهما أو في أحدهما اكتفى به، ولم يخرّجه من غيرهما، لأنه إن فعل ذلك فإن عمله سيكون حشواً، وتحصيلاً للحاصل، فضَوْء الشمس لا يحتاج إلى دليل، وهناك حالة واحدة يلجأ الباحث إلى تخريج حديثه من غير الصحيحين إذا وُجد عندهما، وهي: اختلاف راوي الحديث، أو لفظه، فيخرّجه في هذه الحالة من غيرهما ويقول (واللفظ لفلان) ويُقصد به اللفظ المذكور في البحث، بعد أن يكون قد ذكر أصل تخريجه من الصحيحين أو أحدهما.

ومِن مظانّ وجود الحديث الصحيح أيضاً الكتبُ التي أطلق عليها أصحابها اسمَ «**الصحيح**» أو التزموا ألّا يخرّجوا فيها إلا الصحيح فقط، ومنها «**صحيح ابن حبان**» و«**صحيح ابن خزيمة**» و«**صحيح ابن السكن**» و«**المستدرك على الصحيحين**» و«**المستخرج على صحيحي البخاري ومسلم**» لأبي نُعَيم، و«**المستخرج على صحيح مسلم**» لأبي عوانة، والمسمّى بـ«**مسند أبي عوانة**». وقد نقد العلماء أحاديث هذه الكتب واحداً واحداً وبيّنوا أن فيها الصحيح والحسن والضعيف، وشديد الضعف، فلا يغترّ الباحث بتسمية هذه الكتب، وعليه بعد التخريج منها البحث عن أقوال العلماء في تصحيحها، وإيراد أقوالهم عقب التخريج.

ومِن مظانّ وجود الحديث الصحيح أيضاً: السنن الأربعة، لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارمي، وسنن الدارقطني، ومسند الشافعي، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والمنتقى لابن الجارود وغيرها... وإذا خرّج الباحث منها وجب ذكر حكم العلماء عليها.

هذا وليعلم الباحث أن الحديث قد يرد من طريقين - أي بإسنادين - أحدهما صحيح، والآخر ضعيف، فإذا وُفّق لتخريج الصحيح منهما، فبها ونعمت، وإذا وجده في كتب الضعفاء أو الوضّاعين، فلا يُسقطه بالكليّة من باله، بل عليه أن يعلم أن مؤلّفي كتب الضعفاء أو الموضوعات قد أوردوا الطريق - أي السند - الضعيف، وأن لهذا الحديث طرقاً أخرى صحيحة، يدلُّه عليها البحث والتفتيش، فلا يتعجَّل بالحكم على الحديث بمجرّد عثوره عليه في أول كتاب يقع في يده، بل عليه متابعة البحث ومواصلته، والكشف عن آراء العلماء والحفَّاظ المتأخرين في هذا الحديث، الذين يذكرون الحديث بجميع وجوهه وطرقه، ويذكرون الحكم النهائيّ عليه.

ومن المعلوم - كما في علم مصطلح الحديث - أن الصحيح نوعان:

«**صحيح لذاته**»، وهو ما استجمع شروط الصحة، و«**صحيح لغيره**» وهو الحديث الحسن الذي تعدّدت طرقه وكثرت متابعاته وشواهده فتقوّى بها. و«**حسن لذاته**»، وهو ما خَفَّ ضَبْطُ رجاله عن رجال الصحيح، و«**حسن لغيره**»، وهو الحديث الضعيف الذي انجبر وكثرت شواهده ومتابعاته، فعلى الباحث أن يضع جميع هذه الاعتبارات في باله عند التعامل مع الحديث، فإن عجز عن ذلك لقلّة علمه بالحديث، فليستعن بأقوال الأئمة السابقين فقد قاموا بذلك أتم قيام، وبيّنوا وضع كل حديث في كتبهم، كما فعل الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتبه: «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**»، و«**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير**» و«**الدراية في تخريج أحاديث الهداية**» وغيره...

5 - الحكم على رجال الحديث:

يقوم الباحث بدراسة سند الحديث، ويتناول رجاله واحداً واحداً، ويكشف عن حالهم، وعن أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، ويجب أن يتحرى الباحث عن ثلاثة أمور: توثيق الرواة، وضبطهم، واتّصال السند.

ومن كُتُب العلماء الأقدمين المُسَاعِدة في ذلك: «**الطبقات الكبرى**» لابن سعد (ت230هـ)، و«**العلل**» و«**التاريخ**» كلاهما ليحيى بن معين (ت233هـ)، و«**الطبقات**» لخليفة بن خيّاط (ت240هـ)، و«**العلل**» للإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ)، و«**التاريخ الكبير**» و«**الضعفاء الصغير**» للبخاري (ت256هـ)، و«**أحوال الرجال**» للجوزجاني (ت259هـ)، و«**الثقات**» للعجلي (ت261هـ)، و«**الضعفاء الكبير**» للعقيلي (ت322هـ) و«**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم الرّازي (ت327هـ)، و«**المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين**» لابن حِبَّان البُسْتِي (ت354هـ)، و«**الكامل في الضعفاء**» لابن عَدِيٍّ الجُرْجاني (ت365هـ)، و«**الثقات**» لابن شاهين (ت385هـ)، و«**الضعفاء والمتروكين**»

للدراقطني (ت385هـ)، و«**الإرشاد في معرفة علماء البلاد**» للخليلي (ت446هـ). .

ومن الكتب المتأخرة الجامعة لأقوال العلماء المتقدّمين أصحاب الجرح والتعديل: «**الكمال في معرفة الرجال**» للمقدسي (ت600هـ)، و«**تهذيب الكمال**» للمِزّي (ت742هـ)، و«**طبقات علماء الحديث**» لابن عبد الهادي (ت744هـ)، و«**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة**» و«**تذكرة الحفّاظ**» و«**ميزان الاعتدال**» وثلاثتها للذهبي (ت748هـ)، و«**تقريب التهذيب**» و«**تقريب التقريب**» و«**تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة**» و«**لسان الميزان**» وأربعتها لابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

يجد الباحث في كُتب المتأخّرين أمْرَين: (الأول) أقوال العلماء السابقين حول راوٍ واحد مجموعة في مكان واحد، و(الثاني) مجموع شيوخه الذين حدّث عنهم، وتلاميذه الذين حدَّثوا عنه. ويعتبر كتاب «**تهذيب الكمال**» لِلمِزّي من أجمع هذه الكتب، لكنه خاصّ برجال الكتب الستّة. وفي حال كان الراوي من غير رجال الكتب الستة بحث في غيره كـ «**تذكرة الحفّاظ**» للذهبي، أو «**ميزان الاعتدال**» له أيضاً، أو«**تعجيل المنفعة**» لابن حجر، أو«**لسان الميزان**» له أيضاً. . .

وقد قام الحافظان: الذهبي وابن حجر العسقلاني بالحُكم على رواة الكتب الستة في كتابَيْهما «**الكاشف**» و«**تقريب التهذيب**»، فأغنوا الباحث عن الكشف في المصادر القديمة، والتوفيق بين أقوالها، كما أنهما حكما على رجال سائر الكتب في كتابيهما: «**ميزان الاعتدال**» و«**لسان الميزان**».

دراسة اتصال السند:

وتكون بالبحث في مصادر التراجم المذكورة سابقاً في شيوخ الراوي المطلوب، وتلاميذه، فيتأكد الباحث من اتصال سند الحديث الذي يدرس

سنده إذا وجد في ترجمته الرجل الذي قبله والذي بعده في السند الذي يدرسه.

كيفية كتابة تخريج الحديث في الهامش:

يُحدِّد الباحث في المتن حديثه الذي يريد تخريجه، وذلك بوضعه بين مزدوجين، ويضع تحته خطّاً، ليطبعه بحرف بارز، ويضع فوق المزدوج الأخير إلى جهة اليسار قليلاً رقم هامشه، على هذا النحو:

عن سَهْل بن سعد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إنّ في الجنَّةِ باباً يُقال له الرَّيَّانُ يَدْخُلُ منه الصائمون يوم القيامة، لا يدخُلُ منه أحدٌ غيرُهم، يُقالُ: أينَ الصائمون؟ فيقومون لا يدخُلُ منه أحدٌ غَيْرُهُم، فإذا دَخلوا أُغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُل منه أَحَدٌ**» (1).

ثم يخرّجه في الهامش على هذا النحو: يذكر شهرة المؤلف أولاً، ثم اسم مصدره، ثم اسم الكتاب من كتب العلم في المصدر الذي ورد فيه حديثه، ككتاب الطهارة أو كتاب الصلاة، أو الزكاة أو الحج... ثم اسم الباب، ثم رقم الحديث، ثم معلومات طبع الكتاب بين قوسين: اسم المحقق، والبلد الناشرة، والدار الناشرة، ورقم الطبعة وتاريخها، وعدد المجلدات والأجزاء على هذا النحو:

التخريج:

(1) الحديث مُتّفقٌ عليه، أخرجه البخاري في صحيحه 3/ 32، كتاب الصوم، باب الريان للصائمين (تقديم أحمد شاكر، بيروت، دار الجيل، ط. مصوّرة عن الطبعة السلطانية بإسطنبول 1313هـ، 9ج)، وأخرجه مسلم في صحيحه 2/ 808، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، الحديث: 166/ 1152(تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط. مصورة عن الطبعة المصرية، 5ج)، واللفظ للبخاري.

مثال آخر:

كان رسولُ الله ﷺ إذا غزا قال: **«اللهمَّ أنتَ عَضُدِي ونَصِيرِي، بكَ أحولُ وبِكَ أَصولُ، وبِكَ أقاتِل»** (2).

التخريج:

(2) أخرجه أبو داود في سننه 3/ 96، كتاب الجهاد، باب ما يُدْعَى عند اللقاء، الحديث: 2623 (تحقيق عزّت الدعاس وعادل السيد، حمص، نشر محمد علي السيّد، ط1، 1391هـ، 5مج)، وأخرجه الترمذي في جامعه 9/ 219، كتاب الدعوات، باب في الدعاء إذا غزا، الحديث: 3578 (تحـ. عزّت عبيد الدعاس، حمص، مطابع الفجر الحديث، ط1، 1387هـ، 9ج)، كلاهما من رواية أنس بن مالك ﷺ، والحديث سكت عنه أبو داود، واللفظ له، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب).

مثال آخر:

أخرج الإمام أحمد في «مسندِهِ»: حدّثنا سُرَيْجٌ، حدثنا فُلَيْحٌ، عن نافع، عن ابن عمر: **«أن رجُلاً لاعَنَ امرأتَهُ في زَمَن النبيّ ﷺ، وانْتَفَى مِن وَلَدِها، فَفَرَّق النبي ﷺ بينهما، وأَلْحَقَ الوَلَدَ بالمَرْأَةِ»** (1).

التخريج:

(1) أخرجه أحمد في مسنده 2/ 126 (القاهرة، المطبعة الميمنية، ط1، 1316هـ، 6ج) بسند حَسَن، رجاله ثِقاتٌ رجالُ الصحيح؛ سُرَيج هو ابن النعمان الجوهري، ونافع هو مولى ابن عمر، إلّا أن فُلَيْحاً، وهو ابن سليمان الخزاعي - وإن احتجّ به البخاري وأصحابُ السنن، وروى له مسلم حديثاً واحداً - ضعَّفه يحيى بن معين، والنسائي، وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصِدْقِ، وكان يَهِمُ. وقال الدارقطني: مُختلف فيه، ولا بأس به، وقال ابن عَدِيّ: له أحاديثُ صالحة مستقيمة وغرائب، وهو عندي لا بأس به.

3 - شرح الغريب من الألفاظ اللغوية والمصطلحات:

وممّا يعلّق عليه الباحث أيضاً في الهامش: شرحُ الكلمات اللغوية الغريبة، والمصطلحات الخاصة بكلّ عِلْم من العلوم، ويرجع تقدير ما يَحتاج إلى شرح إلى ثقافة الباحث نفسه، وعلَيه أن يفترض أنه يتوجّه ببحثهِ إلى القارئ المتوسِّط الثقافة، فيشرح ما غَمُضَ عليه هو ولم يفهمه، ولْيَجْعَل نفْسَهُ حَكَماً في اختيار الكلمات الواجب شرحها، لئلاّ يُثقل بحثه بكثرة التعليقات في الهوامش، أو يترك بحثه غامضاً لا يفهمه الناس.

أما الكلمات اللغوية، فيرجع في شرح معناها إلى المعاجم والقواميس العربية، ويُفَضَّل دائماً الرجوع للمصادر القديمة - إن توفّرت - وقد بدأ اللغويون العرب في أوائل عهدهم بالتأليف بجمع تصانيف مفردة في أجزاء يحمل كل جزء منها اسماً لشيء خاص كالنخل، والجمل، والسيف، والأسد، يجمعون فيه كل ما يتعلق به عند العرب، ومن هذه الكتب: «**كتاب الإبل**» و«**أسماء الوحوش وصفاتها**» أو «**كتاب النعم والبهائم والوحش والسباع والطير والهوامّ وحشرات الأرض**» و«**خلق الإنسان**» و«**الخيل**» و«**الدارات**» و«**الشاه**» و«**النبات والشجر**» و«**النخل والكرْم**» وكلّها لعبد الملك ابن سعيد الأصمعي (ت216هـ) ومنها: «**أسماء خيل العرب وفرسانها**» و«**كتاب البئر**» لمحمد بن زياد ابن الأعرابي (ت231هـ). . .

ثم ظهرت فكرة التأليف المعجمي الجامع لمعاني الكلمات العربية، وقد اختلفت مناهج الأئمة القُدامى في تأليف معاجمهم على ثلاثة أنظمة لترتيب الحروف:

أولاً النظام العَيْنِي: ويقوم على ترتيب الحروف حَسَبَ مخارجها، مِن أقصى الحلق إلى الشفتين، على النحو التالي: (ع - ح - هـ - خ - غ -ق - ك - ج - ش - ض - ص - س - ز - ط - د - ت - ظ - ذ - ث - ر -

ل - ن - ف - ب - م - ي - و- ا). وقد ابتكره الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-175هـ) مُؤَصِّل علوم اللغة العربية بِنَحْوِها وصَرْفِها وعَروضها، وهو أول مَن مَهَّد الطريق أمام المفهرسين بعده لاتّباع نظام ترتيب الكلمات على الحروف، والمسلمون هم أسبق الأُمم جميعاً في علم الفهرسة، فهم واضعوه ومبتكروه على غير مثال سابق، ولم يعرف الأوروبيون الفهرسة إلّا بعد المسلمين بنحو سبعة قرون كما يقول د. محمد أحمد الغمراوي في كتابه «**مرشد المتعلّم**» ص276. رتّب الخليل بن أحمد كتابه «**العين**» على النظام الذي ابتكره، وتبعه على هذا الترتيب: الأزهري (ت370هـ) في «**تهذيب اللغة**» وابن سيدَه (ت458هـ) في «**المُحْكَم**» والصاحب بن عبّاد (ت385هـ) في «**المحيط**» وأبو علي القالي (ت356هـ) في «**البارع**»...

ثانياً نظام التَّقْفِية: ويقوم على ترتيب المواد بحسب أواخر حروفها، تسهيلاً للشعراء في اختيار القوافي، وممّن ألّف معجمه على هذا النظام: الجوهري (ت398هـ) في «**الصحاح**» وابن منظور (ت711هـ) في «**لسان العرب**»، والفيروز آبادي (ت817هـ) في «**القاموس المحيط**»...

ثالثاً النظام الألفبائي: وقد بدأ أول أمره على مراعاة الحرف الأول فقط، دون مُراعاة للحرف الثاني فالثالث... وأول من اعتمده أبو عمرو الشيباني (ت206هـ) في معجمه «**الجيم**» وتبعه عليه ابن دُرَيْد (ت321هـ) في «**جمهرة اللغة**» وابن فارس (ت395هـ) في «**معجم مقاييس اللغة**» وفي «**المجمل**»...

ثم إن العلماء بعد ذلك راعو الحروف الثاني فالثالث في تأليف معاجمهم، كما فعل محمد ابن تميم البرمكي (حياً397هـ) الذي أعاد ترتيب «**الصحاح**» للجوهري، وكما فعل الزمخشري (ت538هـ) في «**أساس البلاغة**»، والرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت666هـ) في «**مختار الصحاح**»... وهو المعتمد مؤخراً في تأليف المعاجم والقواميس.

وأما تعريف المصطلحات فيُرْجَعُ في تعريفها للمصادر المختصّة في كل فن:

فيُرجع في المصطلحات القرآنية إلى الكتب المختصة المفردة في كل فن من علوم القرآن ككتب غريب القرآن، والتفاسير، وكتب القراءات، والتجويد، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ... أو الكتب الجامعة لعلوم القرآن كـ«**البرهان في علوم القرآن**» للزركشي (ت794هـ)، و«**الإتقان**» للسيوطي (ت911هـ)، و«**مناهل العرفان**» للزُرقاني، محمد عبد العظيم (ت1367هـ)، و«**معجم علوم القرآن**» لإبراهيم محمد الجرمي...

ويُرجع في المصطلحات الحديثية: إلى كتب غريب الحديث كـ «**غريب الحديث**» لابن قتيبة (ت276هـ) و«**النهاية في غريب الحديث**» لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت606هـ) وكتب شروح الحديث كـ«**فتح الباري في شرح صحيح البخاري**» ونحوه، وإلى كتب مصطلح الحديث القديمة كـ«**المحدّث الفاصل**» للهرامَهُرْمُزِي (ت360هـ) ومؤلفات الخطيب البغدادي (ت463هـ) كـ«**الرحلة في طلب الحديث**» و«**تقييد العلم**»... ومنها «**مقدمة ابن الصلاح**» (ت643هـ)، ومنظوماتها وشروحاتها ومختصراتها.

ويُرجع في المصطلحات الفقهية: إلى الكتب المفردة في ذلك كـ: «**النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذّب**» لمحمد بن أحمد بن بطال الركبي (ت633هـ)، و«**التحرير في شرح ألفاظ التنبيه**» و«**تهذيب الأسماء واللغات**» كلاهما لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، و«**المصباح المنير**» للفيّومي، أحمد بن محمد بن علي (ت770هـ) كما يُرجع للكتب المعتمدة في كل مذهب من المذاهب الأربعة لمعرفة التعريفات المختلفة للمصطلح الواحد وإلى «**معجم مصطلحات أصول الفقه**» لقطب سانو.

وهناك مصادر خاصّة جامعة لمصطلحات الفنون كلّها، منها كتاب **«التعريفات»** لعلي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) و**«كشاف اصطلاحات الفنون»** لمحمد بن علي التهانوي (ت1158هـ). كما أن معاجم اللغة الموسوعية تحتوي على تعريف المصطلحات المتنوعة، كـ"لسان العرب» لابن منظور. . .

إنّ على الباحث أن يختار مصادره بحيث تجمع صفتين:

أولاً: التخصّص: فيرجع في كل فنّ إلى مصادره الخاصّة.

ثانياً: القِدَم، فيرجع في كل فن إلى أقدم المصادر، وهكذا تكتسب معلوماته أصالة وتحقيقاً ودقّة.

عندما يرجع الباحث إلى مصادر التعريفات يجد أن لكل كلمة معنيان: معنى لغوي، وآخر اصطلاحي، وقد يجد للكلمة الواحدة معاني كثيرة، قد تبلغ خمساً وعشرين، فقد تكون الكلمة من الأضداد، أو المشترك لفظاً المختلف معناً، أو من المترادفات، ويُحكى أن للسيف عند العرب ثلاثمائة اسم، وللأسد مائة اسم. . . وهكذا.

وعندما يريد الباحث شرح كلمة ما، عليه الكشف عن معناها اللغوي أولاً ثم معناها الاصطلاحي المقصود في بحثه، كـ(الصلاة) مثلاً، فهي في اللغة: الدُعاء، وفي الاصطلاح الشرعي: العِبادَةُ المُفْتَتَحَةُ بالتكبير المُختتمة بالتسليم التي تتضمن الأركان والسنن والآداب المفصّلة في كتب الفقه.

تنبيه: إذا وجد الباحث للكلمة التي يبحث عنها عدّة معاني في المعاجم والقواميس، فيجب عليه اختيار وتحديد المعنى المطلوب في بحثه، الذي ينسجم والعلم الذي يكتب فيه وبيانه للقارئ، ومن الخطإ الفادح ما يقع به كثير من الباحثين بنقل معاني كلمات وتعريفات لا تمتّ لبحثه بصلة، ثم يوثّقها بذكر مصادرها، وليس الخطأ من المصادر وإنما هو خطأ الباحث في

اختياره لهذا المعنى دون ذاك، فيجب التأنّي والحذر، ومُراجعة ذوي الخبرة والاختصاص، والبحث الشديد قبل إثبات أيّة معلومة.

4 - التعريف بالأعلام:

وممّا يعلّق عليه الباحث في الهامش: تعريف الأعلام في سطرين. ويذهب بعض الباحثين إلى التعريف بكل الأعلام الواردة في المتن، وهذا يُثْقِلُ البحث بما لا طائل تحته، ويُسوّد صفحات البحث، ويكثّر أوراقها، وقد سألتُ باحثاً عرّف برسول الله ﷺ في بحثه في أربع صفحات!، وبالخلفاء الأربعة، والأئمة الفقهاء الأربعة، وأئمة الحديث المشهورين! فلما سألته عن ذلك قال: إن المشرف أمرني أن أعرّف بالأعلام جميعاً، ولا يليق برسول الله ﷺ أن أعرّف به باختصار!.

بينما يذهب فريق آخر إلى الاقتصار على التعريف بالمغمور من الأعلام وغير المشهور منهم، وهنا تنشأ مشكلة: مَن يحدِّد المغمور من الأعلام؟ والجواب على هذا - كما قلنا سابقاً في شرح الألفاظ اللغوية - أنَّ الباحِثَ هو الحَكَمُ الذي يجب أن يحدِّد الأعلام الواجب تعريفهم، فيعرّف بمن يجهله هو، ويترك من يعرفُه هو، وعليه أن يتوجَّه في بحثه للناس المتوسِّطي الثقافة.

ثم إنّ الأعلام الذين يَرِدون في البحث يكونون من ذوي اختصاصات متنوّعة، فمنهم الصحابة، ومنهم التابعون، ومنهم القُرّاء، والمفسِّرون، والمحدّثون، والفقهاء، والأصوليون، واللغويون، والأدباء، والمؤرّخون... فعلى الباحث أن يرجع في تعريف كل علم إلى المصادر المختصة بكل فئة، أو طبقة من الناس، وتَقَدَّم ذكر مصادر التعريف بالأعلام ص(67-74) من هذا البحث.

وعلى الباحث أن يختار مَصادِرَه بحيث يجمع بين أمرين:

أولاً: التخصّص، فيُعرِّف بالعلم الفقيه الشافعي مثلاً من كتب طبقات الشافعية، وبالمُفسِّر من كتب طبقات المفسّرين وهكذا...

ثانياً: القِدَم، فيختار من الكتب المختصّة بطبقة من الطبقات أَقْدَمَها، كطبقات الشافعية مثلاً، يختار منها الأقدم فالأقدم وهكذا...

وهناك مصادر عامَّة جامعة لكلّ طبقات الناس على اختلاف تخصُّصاتهم كـ: «**وفيات الأعيان**» لابن خلّكان (ت681هـ)، و«**سير أعلام النبلاء**» للذهبي (ت748هـ)، و«**الأعلام**» للزركلي (ت1396هـ) وهي تفيد الباحث في أمرين:

1 - إن كان العَلَم قديم الوفاة، يُذكر في هذه الكتب الجامعة عادةً مصادر الترجمة الأصول، وعلى الباحث الرجوع إلى المصادر القديمة المُبيَّنة في هوامش هذه المراجع ليأخذ منها ترجمته، فتكون كالدليل أو الكشاف بالنسبة له.

2 - إن كان العَلَمُ قريبَ الوفاة من أصحاب هذه المراجع، تصبح هذه المراجع مصدراً للترجمة وتُؤخذ منها.

مثال لترجمة علم:

عند ذكر تعريف بعلم في الهامش يكتفى بذكر سطرين أو ثلاثة يُضمّنها الباحث ما يلي:

1 - شُهْرَة العَلَم. 2 - كنيته. 3 - اسمه الثلاثي.
4 - نسبته. 5 - مذهبه. 6 - تاريخ ولادته ووفاته.
7 - مكان ولادته. 8 - تخصصه. 9 - شيخ أو شيخان من شيوخه.
10 - فضله. 11 - كتاب من تأليفه. 12 - أقدم مصدرين لترجمته.

وتكتب على هذا النحو:

1 - العراقي هو: الحافظ الكبير زين الدين أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمٰن العراقي الشافعي (725-806هـ) ولد في القاهرة،

وقرأ القراءات والفقه والحديث، أخذ عن التقي السبكي وغيره، حتى صار من كبار المحدّثين والفقهاء، كان كثير الوقار، له «**الألفية في الحديث**» (انظر: ابن حجر، المجمع المؤسس 2/ 176، والتقي الفاسي، ذيل التقييد 2/ 106).

ويلحق بالتعريف بالأعلام ضبط أسمائهم وكناهم وشهراتهم وأنسابهم بالحركات والحروف من مصادر تراجمهم، ومن كتب الأنساب، ومنها: «**الأنساب**» للسمعاني (ت562هـ)، و«**اللباب في تهذيب الأنساب**» لعز الدين أبي الحسن، علي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت630هـ)، و«**المشتبه**» للذهبي (ت748هـ)، و«**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، و«**لبّ اللباب في تحرير الأنساب**» للسيوطي (ت911هـ).

مثاله:

1 - السَّكْسَكِي - بفتح السين المهملة وسكون الكاف وفتح السين الثانية وفي آخرها كاف أخرى - هذه النسبة إلى السَّكَاسِك، وهو بطن من كِنْدَة (ابن الأثير، **اللباب** 2/ 123، وابن حَجر، **التبصير** 2/ 737).

5 - التعريف بالأماكن والأزمنة والوقائع والكتب:

وممّا يعلّق عليه الباحث في هامش بحثه أيضاً التعريف بالأماكن الغامضة دون المعروفة، فإذا مَرَّ معه في بحثه اسم بلدة، أو مدينة، أو منطقة، أو مدرسة، غير معروفة وجب عليه تعريفها بالرجوع للمصادر المختصة في ذلك، ومنها: «**معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**» لعبد الله بن عبد العزيز البكري (ت487هـ)، و«**معجم البلدان**» لياقوت الحموي (ت626هـ)، و«**مَراصِدُ الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**» لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت739هـ)، و«**خطط المقريزي**» المسمّى بـ«**المواعظ والاعتبار في ذكر الخِطَط والآثار**» لأحمد بن علي المقريزي (ت845هـ)، و«**خطط الشام**»

لمحمد كرد علي (ت1372هـ) في ستة مجلّدات، استخرجه من نحو (400) كتاب، و**«الدارس في تاريخ المدارس»** للنُعَيْمي، عبد القادر بن محمد (ت927هـ).

مثاله:

1 - أَتْقان - بفتح الهمزة وسكون التاء المُثنّاة من فوق وقاف وألف ونون - قصبة من قصبات فاراب، وهي ناحية وراء نهر سيحون في تخوم بلاد الترك، يُنْسَب إليها العلامة قوام الدين أمير كاتب أمير عمر الأتْقاني الحنفي، شارح **«الهداية»** (ياقوت، **معجم البلدان** 3/ 133).

مثال آخر:

2 - المدرسة الطَيْبَرْسِيَّة: تقع بمصر بجوار الجامع الأزهر، أنشأها الأمير علاء الدين طَيْبَرْس بن عبد الله الجندي الخازنداري (ت749هـ) وهي الآن بداخل باب الجامع الأزهر على يَمْنَة الداخل إليه من بابه الكبير البحري (المقريزي، **المواعظ والاعتبار** 2/ 383).

التعريف بالأزمنة والوقائع:

كالأيام المشهورة، والمعارك، والأحداث، ويُرجع في تعريفها لكتب التاريخ كـ **«تاريخ الطبري»** محمد بن جرير (ت311هـ)، و**«تاريخ بغداد»** للخطيب البغدادي (ت463هـ)، و**«تاريخ دمشق»** لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عساكر (ت571هـ)، و**«الكامل في التاريخ»** لعلي بن محمد بن الأثير (ت630هـ)، و**«تاريخ الإسلام»** و**«العِبَر في خبر من غَبَر»** و**«دول الإسلام»** وثلاثتها لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، و**«الدر المنتخب في ذيل تاريخ حلب»** لابن خطيب الناصرية (ت843هـ)، و**«السلوك لمعرفة دول الملوك»** لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت845هـ) و**«المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي»** و**«الدليل**

الشافي على المنهل الصافي» كلاهما لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت874هـ)، و«**ديوان الإسلام**» لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن ابن الغَزّي (ت1167هـ).

مثاله:

1 - الكائنة العظمى: هي سقوط البلاد الشامية بيد تيمور لنك سنة 803هـ، انظر تفاصيلها في **إنباء الغمر** لابن حجر 1/ 207-208.

التعريف بالكتب:

إذا ورد اسم كتاب غير مشهور في متن البحث، وجب على الباحث أن يُعرّف به، فيتكلّم عن مؤلّفِه، ومضمونه، ثم يبيّن وضعه إن كان لا يزال مخطوطاً، أم ظهر لعالم الطباعة، أم فُقِدَ ولم يصلنا.

وتقدم ذكر الكتب التي يُرجع إليها لبيان التعريف بالكتب ومعرفة مؤلفيها ص: 109-112، وأهمّها كتاب «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**» للمولى حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي التركي (ت1067هـ) وقد رتّب فيه أسماء الكتب على حروف المعجم، وذيله «**إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**» لإسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (ت1339هـ) ورتّبه كالأصل، وذيله الآخر: «**هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**» له أيضاً، وقد رتّبه على أسماء المؤلفين على ترتيب حروف المعجم، وجمع تحت اسم كل مؤلِّف أسماء مؤلّفاته.

أما بيان الكتب المطبوعة، فيُرجع فيه إلى المصادر المتقدّمة ص: 112-122، وأهمها: «**معجم المطبوعات العربية والمعرّبة**» ليوسف إليان سركيس (ت1351هـ) وذيله «**جامع التصانيف الحديثية**»، ومنها: «**ذخائر التراث العربي**» لعبد الجبار عبد الرحمٰن العراقي، وآخرها: «**المعجم الشامل للتراث**

العربي المطبوع» لمحمد عيسى صالحية، صدر عن معهد المخطوطات العربية في القاهرة عام 1412هـ في 5ج.

وأما بيان الكتب المخطوطة، فيرجع فيه إلى كتاب **«تاريخ الأدب العربي»** للمستشرق الألماني كارل بروكلمان (ت1376هـ) باللغة الألمانية

(Brockleman Carl: **Geschichte der Arabischen Litteratur**)

وقد رتّبه على العصور، ورتّب ضمن كل عصر الفنون، ورتّب ضمن كل فنّ علماءه، فيترجم لهم باختصار، ثم يذكر مؤلفاتهم المخطوطة ويبيّن أماكنها، ويبيّن ما طُبع منها.

ظهر الكتاب باللغة الألمانية في طبعتين، الأولى في ليدن عام 1316هـ/ 1898م في جزءين، ثم أصدر له ذيولاً ثلاثة عام 1363هـ/ 1943م، ثم أصدر له جزءين ذيّل بهما على الذيول، عام 1949م وظهرت للكتاب ترجمتان عربيّتان: الأولى بتعريب عبد الحليم نجار، والسيّد يعقوب بكر، عن دار المعارف بالقاهرة عام 1394هـ/ 1974م في 6ج وتعادل نصف الأصل الألماني. ثم ظهرت الترجمة العربية الثانية كاملة بإشراف أ.د. محمود فهمي حجازي، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، بمصر عام 1993م، في 15ج.

ومن الكتب المساعدة في معرفة أماكن وجود المخطوطات أيضاً: **«تاريخ التراث العربي»** للباحث المسلم التركي محمد فؤاد سزكين، وقد أصدره بالألمانية في 6 مجلدات كبار، واستدرك فيه كثيراً على كتاب المستشرق بروكلمان. وظهرت له ترجمتان عربيتان: (الأولى) قام بها د. محمود فهمي حجازي، وفهمي أبو الفضل، عن الهيئة المصرية العامة، عام 1397هـ، وظهر منها 2ج فقط. و(الثانية) قام بها د. محمود فهمي حجازي وراجعها د. عرفة مصطفى، ود. سعيد عبد الرحيم، عن جامعة الإمام محمد بن سعود، في الرياض عام 1403هـ، صدر منها 12ج.

ومنها: **«الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط»** الصادر عن

مؤسسة آل بيت، التابعة للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في عمّان - الأردن - منذ العام 1405هـ، وهو يَصدر تباعاً وفق الفنون، وقد صدر منه: علوم القرآن، وعلوم الحديث، والفقه، والسيرة، والمدائح النبوية، وهو من أشمل الفهارس وقد رُتِّبَت الكتب فيه على حروف المعجم.

طريقة كتابة هامش تعريف بكتاب:

للتعريف بكتاب مخطوط: ينبغي ذكر ما يلي:

أولاً: اسم الكتاب كاملاً صحيحاً حسبما ورد في المصدر، وليس كما يرد في البحث، لأن كثيراً من العلماء يتصرّفون في أسماء الكتب فيذكرونها حَسَب محفوظهم، أو حَسَب موضوعها، فعلى الباحث بيان الاسم الصحيح الكامل للكتاب من المصادر.

ثانياً: اسم المؤلف الثلاثي وكنيته وشهرته ونسبه ووفاته.

ثالثاً: بيان موضوعه إن كان في التفسير، أو الحديث، أو الفقه...

رابعاً: بيان مخطوطاته حسبما وردت في المصادر، فيذكر اسم المكتبة، ورقمه فيها، وعدد أوراقه، وتاريخ نسخه واسم الناسخ، وحالته إن كان كاملاً أو ناقصاً، وإن كان يوجد للكتاب أكثر من نسخة ذكرها واحدة واحدة كما أسلفنا.

خامساً: يختم بذكر مصادر معلوماته. على النحو التالي:

1 - «أسئلة» في الفقه الشافعي، لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت756هـ). مخطوط في مكتبة الدولة ببرلين برقم [1 و17 و125 Mq (5026/1)] في 173 ورقة، كُتب سنة 900هـ (انظر الأفلام المصوّرة بمكتبة الدولة ببرلين 4/ 368، والفهرس الشامل - الفقه 1/ 434-435).

وأما الكتاب المطبوع فينبغي ذكر المعلومات العشرة التالية:

أولاً: اسم الكتاب كاملاً صحيحاً كما جاء في المصادر.

ثانياً: موضوع الكتاب.

ثالثاً: اسم المؤلف الثلاثي وشهرته وكُنيته ونسبه وسنة وفاته.

رابعاً: اسم المحقق أو المترجم.

خامساً: بلد النشر.

سادساً: اسم الدار الناشرة أو المطبعة.

سابعاً: رقم الطبعة.

ثامناً: تاريخها.

تاسعاً: عدد المجلدات، أو الأجزاء، أو الصفحات.

عاشراً: مصدر المعلومة بين قوسين، على النحو التالي:

2 - «**كفاية الأخيار في حَلّ غاية الاختصار**» في الفقه الشافعي، لتقي الدين أبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحِصْني (ت829هـ)، وهو شرح لمتن «**غاية الاختصار**» لأبي شجاع، أحمد بن الحسين الإصبهاني (ت593هـ). طُبع الشرح في القاهرة، بإدارة الطباعة المنيرية، ط1، عام 1347هـ، في 2ج. وطبع أيضاً في القاهرة، بمط. مصطفى البابي الحلبي، ط1، عام 1350هـ في 2ج. وطبع أيضاً في القاهرة، بمط. محمد علي صبيح، ط1، عام 1350هـ في 2ج (انظر: عبد الجبار عبد الرحمٰن، **ذخائر التراث العربي** 1/ 414).

6 - تخريج الأمثال والأشعار:

وممّا يعلّق عليه الباحِث في هوامشِ بحثه أيضاً: تخريج الأمثال والأشعار.

فقد يستشهد في بحثه بمَثَلٍ من الأمثال العربية السائرة، كقولهم: «**رَجَعَ بِخُفَّيْ حُنَيْن**» أو ببيْتٍ مِن الشعر كقول الشاعر:

شَكَوْتُ إلى وَكِيعٍ سُوءَ حِفْظِي فَأَرْشَدَنِي إلى تَرْكِ المَعاصِي
وقالَ لي: إنَّ العِلْمَ نُورٌ ونورُ الله لا يُهْدَى لِعَاصِي

فيجب على الباحث أن يبين في هامشه قائل هذا المثل، ومناسبته، وصحّة نسبته، ومعناه، وبيان مصدره.

ومن الكتب المساعدة في معرفة الأمثال: «**الأمثال**» لأبي العباس، المفضّل بن محمد الضَّبِّي (ت178هـ)، و«**الأمثال**» لأبي فيد، مؤرج بن عمرو ابن الحارث السدوسي (ت195هـ)، و«**الأمثال**» لأبي زيد، سعيد بن أوس الأنصاري (ت215هـ)، و«**الأمثال**» للأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت216هـ)، و«**الأمثال**» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت223هـ) و«**الأمثال**» لابن السكّيت، أبي يوسف يعقوب بن اسحاق (ت244هـ)، و«**الأمثال**» لمحمد بن حبيب البغدادي (ت245هـ)، و«**الأمثال**» للجاحظ، أبي عثمان، عمرو بن بحر (ت255هـ)، و«**الأمثال**» لأبي عكرمة الضبِّي، عامر بن عمران بن زياد الضبّي (ت350هـ)، و«**جمهرة الأمثال**» لأبي هلال، الحسن ابن عبد الله بن سهل العسكري (ت395هـ)، و«**الأمثال**» لابن رفاعة زين بن عبد الله بن مسعود (بعد 400هـ)، و«**أمثال الثعالبي**» المسمّى «**الفرائد والقلائد**» لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت429هـ)، و«**الأمثال**» لأبي الفضل، عبد الله بن أحمد الميكالي (ت436هـ)، و«**الأمثال والحكم**» للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت450هـ)، و«**فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**» لأبي عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ)، و«**مجمع الأمثال**» لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت518هـ) وهو أجْمَعُها، وفيه شرح، و«**الأمثال**» لإسماعيل بن محمد التميمي (ت535هـ)، و«**الأمثال والحكم**» لأبي بكر الرازي، محمد بن أبي بكر (ت666هـ).

ومن الكتب المساعدة في معرفة الأشعار: دواوين الشعراء، وهي تجمع قصائد كل شاعر، وقد ظهر لعالم الطباعة دواوين لكثير من الشعراء تزيد على

مائتي ديوان، لكبار الشعراء العرب، ومنها **«ديوان النابغة الذبياني»** و**«ديوان كعب بن زهير»** و**«ديوان لبيد بن ربيعة العامري»** **«ديوان امرئ القيس»** و**«ديوان زهير بن أبي سلمى»** و**«ديوان عنترة»** و**«ديوان المتنبّي»** و**«ديوان حسّان بن ثابت»**. . .

كما وضع العلماء شروحاً لبعض الدواوين، ومنها: **«شرح ديوان المتنبّي»** للواحدي أبي الحسن، علي بن أحمد (ت468هـ)، و**«شرح ديوان امرئ القيس»** لأبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي (ت494هـ). . .

وقد وضع شيخ المحققين العرب المرحوم محيي الدين عبد الحميد المصري (ت1393هـ) **«معجم الشواهد الشعرية»** رتّبه على القوافي، وخرّج أبياته، وبيّن أوزانها.

مثاله: قال الشاعر:

بَكَى صاحِبي لمَّا رأى الدَّرْبَ دُونَه وأيْقَن أنّا لاحِقان بِقَيْصَرا

فقلتُ له لا تبكِ عَيْنُك إنّما نحاوِلُ مُلكاً أو نمُوتَ فَنُعْذَرا(١)

التخريج: (1) البيتان لامرئ القيس، وهما من البحر الطويل (انظر، **ديوان امرئ القيس** ص: 95، **ومعاني القرآن للفرّاء** 2/ 70).

7 - توثيق نقول العلماء:

وممّا يعلّقه الباحث في هوامش بحثه، ذكر مصادر نقولاته التي يستشهد بها في بحثه، وقد تقدم في التمهيد ص: 84 أن من شروط البحث العلمي دِقَّةَ المعلومات، وتوثيقها بذكر مصادرها، كما تقدم فيه ص: 86 أن من شروط الباحث الجيّد الأمانة العلمية، وهي التزام نقل النصوص كما هي من مصادرها بدون زيادة أو نقصان أو تحريف أو تبديل في نصوصها أو معانيها، والتجرُّد في فهمها، وتوثيقها بنسبتها إلى أصحابها، ومِن أجل هذا فإن تدوين المصادر والتعليقات في هوامش الأبحاث أمر جوهريّ في تقديرها، وإنّ

الإهمال أو الإخلال به يُعتبر خَدْشاً في أمانة البحث، وعَيْباً لا يُمكن التغاضي عنه، أو التهاون به.

وتتعدّد أساليب الإشارة إلى المصادر المُستفاد منها في البحوث والدراسات، إلّا أنها تهدف جميعاً إلى غاية واحدة هي: إفادة القارئ إفادة تامّة بمعلوماتٍ كاملة عن المصدر المأخوذ منه، سواء كان هذا المصدر كتاباً، أو مقالاً، أو رسالة جامعية لم تُنشَر، أو أوراقاً مقدمة لندوة أو مؤتمر، أو قرص (C. D) أو صفحة على الإنترنيت.

وفيما يلي بيان موجز لقواعد الإشارة إلى المصادر التي ينقل منها الباحث، وهذه النقولات إما أن تكون:

أولاً: نقلاً من كتاب مطبوع لأحد العلماء، مُحقَّق أو مُترجَم، فيحدِّد أوّله وآخره بوضعه ضمن قوسَين هكذا، قال النووي: (**يشترط في الضمان والكفالة لفظٌ يُشْعِر بالالتزام، كـ: ضَمِنْتُ دَيْنَكَ، أو تَحَمَّلْتُهُ، أو تَقَلَّدْتُه، أو تَكَفَّلْتُ بِبَدَنه..**)(1) ويُوثّق نقله في الهامش بذكر ما يلي: المؤلف بشهرته، ثم اسم المصدر، ثم الجزء والصفحة، ثم الكتاب، ثم الباب، ثم معلومات الطبع بين قوسين: اسم المحقّق أو المترجم، ثم البلد الناشر، ثم الدار الناشرة، ثم رقم الطبعة، ثم تاريخ الطبع بالسنين الهجرية ومعادلتها بالميلادية، ثم عدد المجلدات، أو الأجزاء أو الصفحات إن كان الكتاب مؤلفاً من جزء واحد، على النحو التالي:

1 - النووي، «**منهاج الطالبين 2/ 150**»، كتاب التفليس، باب الضمان (تحقيق أحمد عبد العزيز الحدّاد، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1421هـ/ 2001م، 3مج).

ثانياً: أو نقلاً من مقال منشور في مجلة، فيذكر كاتب المقال، وعنوان المقال، واسم المجلة، ورقم المجلّد، وتاريخ صدور المجلة، ورقم العدد، وعدد صفحات المقال، ورقم الصفحات المشار إليها، على هذا النحو:

2 - عمر يوسف حمزة، «**القراءات وأثرها في توجيه التفسير**»، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، السنة 14، ربيع الآخر 1420هـ، ع38، ص-ص: 15-60.

ثالثاً: أو بحثاً مقدّماً لمؤتمر أو ندوة: فيذكر اسم مقدّم البحث، وعنوان البحث، واسم المؤتمر أو الندوة، ومكان انعقاده، وتاريخه، وعنوان الكتاب، (إذا كان منشوراً) وبلد النشر، والناشر، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة على هذا النحو:

3 - السيد عتلم، عبد الحميد، «**الإمام السيوطي محدّثاً**» بحث ألقي في «**ندوة الإمام جلال الدين السيوطي**» التي أقامها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة عام 1396هـ/ 1976م، ونشر ضمن كتاب «**الإمام جلال الدين السيوطي**» ص-ص(291-274). القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1398هـ/ 1978م، 1ج.

رابعاً: أو بحثاً من كتاب أسهم فيه كثير من المؤلفين، أشرف عليه واحد، فيذكر المعلومات الآتية: كاتِبَ البحث أو الفصل، عنوان البحث، اسم المُحرِّر أو المشرف، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، على النحو التالي:

4 - محمد عبد السلام محمد، «**مقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي**» فصل من كتاب «**دراسات في الثقافة الإسلامية**» ص - ص (334-352) لمجموعة من الباحثين، إشراف د. علي أحمد السالوس، الكويت، مكتبة الفلاح، ط2، 1401هـ/ 1981م، 624ص.

خامساً: أو بحثاً أو مقالاً في كتاب دوري ساهم فيه عِدَّة كُتّاب، فيذكر المعلومات الآتية: كاتب البحث، أو المقال، عنوان البحث، عنوان الكتاب، رقم الكتاب - إذا كان دورياً -، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات على النحو التالي:

5 - الشرفي، عبد المجيد السوسوه، **«الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي»** ص: 24، كتاب الأُمَّة (62)، سلسلة دورية تصدر كلّ شهرين عن وزارة الأوقاف القطرية، قطر، ذو القعدة، 1418هـ، السنة 17، 148ص.

سادساً: أو بحثاً أو رسالة جامعية غير منشورة، فيذكر المعلومات الآتية: كاتب البحث، عنوان البحث، الصفحات، الدرجة التي قُدِّم البحث للحصول عليها (بحث تخرُّج، دبلوم، ماجستير، دكتوراه)، الجامعة، الكلية السنة التي قُدِّمت فيها، على النحو التالي:

6 - محمد زكي عبد السميع، **«الدلالات البيانية لفواتح السُوَر في القرآن الكريم»**، ص: 15، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، كلية الآداب، 1404هـ/ 1984م.

سابعاً: أو نقلاً من كتاب مخطوط لأحد العلماء لم يُطبَع بعد، فيذكر المعلومات الآتية: اسم المؤلف، اسم الكتاب، بيان أنه مخطوط، اسم البلد، اسم المكتبة التي يوجد فيها المخطوط، رقمه في المكتبة، (وقد يوجد رقمان عام وخاص، فليذكر الرقمين) عدد أوراقِه، تاريخ نسخه، اسم الناسخ، على النحو التالي:

7 - الأردبيلي، **«الأنوار لعمل الأبرار»** (مخطوط) ج2، ق15/أ، الهند، خدابخش، بنكيبور [1865] في 168و، نسخه إسماعيل بن حسن الغندجاني، سنة 776هـ.

ثامناً: أو قرصاً (C. D) من أقراص الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) وهي على نوعين:

1 - نوع يكون مصدراً للمعلومات الجديدة، فيصحّ النقل منه والإشارة إليه.

2 - نوع يُخزَّن فيه عدد من المصادر القديمة، فيُستعان به في استخراج

المعلومة المطلوبة بسهولة وسرعة، لكن هذا النوع لا يصّح الإشارة إليه، بل ينبغي الرجوع للمصادر التي أشار إليها - إن توفّرت - وذلك بسبب احتمال الخطأ فيه أثناء إدخال المعلومات.

وتكون الإشارة إلى هذه الأقراص بذكر: اسمها، وبيان أنها أقراص، وبيان الشركة المصدَّرة لها، وعنوانها، وتاريخها، على النحو التالي:

8 - **موسوعة الحديث الشريف،** (C. D) شركة البرامج الإسلامية الدولية (جيسكو)، القاهرة، المنطقة الحرّة العامة، مدينة نصر، (الإصدار الثاني 1419هـ/ 1997م).

تاسعاً: أو صفحة على الإنترنيت، فتكون الإشارة إليها بذكر عنوانها، على النحو التالي:

9 - http: // www.albadr-alkamel.com

قواعد ذكر المصادر في الهامش:

1 - يُبْدَأ بذكر اسم المؤلف حسب شهرته، ثم اسم الكتاب، ثم الجزء والصفحة، ثم الكتاب والباب، ثم معلومات طبع الكتاب بين قوسين (اسم المحقق، البلد الناشرة، ورقم الطبعة، وتاريخها، وعدد الأجزاء أو الصفحات).

2 - يُذكَر المصدر كاملاً في المرة الأولى التي يَرِدُ فيها مع ذكر معلومات الطبع وأما في المرة الثانية وما بعدها فيُذكَر اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الصفحة المُشار إليها، دون معلومات الطبع.

3 - إذا تعاقبت الإشارة للمصدر نفسه في هامشين متتاليين في الصفحة نفسها يُذكَر المصدر كاملاً في المرة الأولى، ويُشار إليه في المرة الثانية بعبارة: «**المصدر نفسه**» مع إثبات رقم الصفحة المغاير للمرَّة الأولى.

4 - إذا تعاقبت الإشارة للمصدر نفسه مرتين أو أكثر في الصفحة نفسها

لكن فُصِلَ بينهما بمصدر آخر، فيقال فيما بعد الأول: «**المصدر السابق**» مع إثبات رقم الصفحة المغاير.

5 - عندما يكون الاقتباس من صفحات متعدِّدة ومتفرِّقة من مصدر واحد يشار إلى كل صفحة برقمها مفصولاً بينهما بفاصلة.

6 - عندما يكون الاقتباس من صفحات متعاقبة وبشكل متصل، فإنه يُدوِّن رَقمي الصفحة الأولى والأخيرة مفصولاً بينهما بشرطة، ص - ص: 30-35.

7 - يُرمَز للكلمات كثيرة الاستعمال بالرموز، وهي:

ص = صفحة. ج = جزء. مج = مجلد. تح = تحقيق.
مط = مطبعة. ط = طبعة. ت = توفي. هـ = هجرية.
م = ميلادية. ع = عدد. س = سنة. خ = مخطوط.
ل = لوحة. و = ورقة د = دكتور أ.د. = أستاذ دكتور
د.ت = دون تاريخ د.ط = دون طبعة.
م.ن. = المصدر نفسه. م.س. = المصدر السابق.

اقتباس النصوص[1]:

إن الباحث لا يبدأ من فراغ، إذ لا بدّ أنه سُبِق بدراسات العلماء وتجارب الباحثين، والبحث العلمي أساساً عملية بناء متتابعة من الباحثين يضمُّ كلّ واحد منهم إلى العلم والمعرفة ما يتوصل إليه فكره، فكلّ منهم يضع لَبِنة في بناء وتكوين المعرفة الإنسانية، وبذلك تبني الأمم حضاراتها فيُكمِل الخلف ما أنجزه السلف.

والبحث العلمي يفرض الاطلاع على بحوث وأعمال الآخرين في نفس الحقل والتخصص، فليس غريباً أن تحتوي الكتابات العلمية في أيّ موضوع

(1) عبد الوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، ص: 86 (بتصرُّف).

أو مادة على اقتباسات منقولة من مؤلفات وكتابات العلماء والكتّاب السابقين.

ومن الضروري معرفة كيفية الاستفادة منها بشكلٍ ووضعٍ صحيح...

إن الاقتباس المناسب في المكان المناسب والإشارة إلى مصدره دليل على القراءة الواسعة للكاتب والمعرفة التامة بالأفكار والبحوث القديمة والحديثة حوله.

إذا اقتبس الباحث من المؤلفات والمقالات وضعها جنباً إلى جنب مع آرائه الخاصة ولكن عليه ألّا يَدَّعِيها لنفسه. إن اقتباس الآراء وعدم نسبتها إلى أصحابها عمل خاطئ، وتجنٍّ على الحقيقة، وربما كلف الواحد مستقبله، فيصبح وَصْمَةَ تلازمه مدى الحياة يتحدث بها الوسط العلمي في احتقار.

وللأسف فإنها شائعة بين الطلبة وهي أحيانا تكون غير مقصودة، نظراً لأن الطلبة لا يعرفون طريقة المزج والتوفيق بين آرائهم وبين آراء الغير.

وهذه غلطة علمية من الممكن تصحيحها، ولكن المشكلة الحقيقية أن تجد البعض يُطلِقون لأنفسهم العنان في السرقات المتعمدة، ناسخين قطعةً أو فصلاً كاملاً من كتابٍ أو مقالة، وفي النهاية ينسبونها إلى أنفسهم، إنها جناية كبيرة ومخادعة، بل إنه عمل غير شريف، ولو اكتشفت هذه الحقيقة فإنها ستكون لها نتائج وخيمة، وأي واحد له معرفة بأساليب العلماء والكتاب فإنه سيدرك مباشرة فيما إذا كانت تلك القطعة أو الفصل من عمله أو من عمل الآخرين، ومن أجل تفادي هذا النوع - أعني السطو على عمل الغير - أقدّم بعض الاقتراحات:

أ - نسبة الجزء المقتبس بكلماته وعباراته إلى صاحبه حتى ولو كان جملة واحدة نالت الإعجاب بجمال صياغتها، وذلك بوضعها بين قوسين «...» ثم الإشارة إلى مصدرها في هامش الصفحة أو البحث.

ب - ألّا يكون ترتيب الموضوع ولا تعبيراته مشابهة لترتيب وتعبيرات

الكتاب الذي استفيد منه، وإلا فسيكون هذا عنوان السطو على أعمال الآخرين، والطريقة المثلى لتجنب السرقات هو القيام بتلخيص الفكرة وصياغتها صياغة جديدة، ومع القيام بهذا التلخيص والصياغة الجديدة فلا بدّ من نسبتها لصاحبها والاعتراف له بها ولكن من دون كتابة علامة التنصيص «. . .».

ج - إن أيَّة فكرة أو تفسيرات للواقع جرى جمعها أو اقتباسها من مؤلف لا بدّ من الإشارة إليها في هامش الصفحة في الأسفل، أو في نهاية البحث.

هذه المبادئ الكتابية مطلوب الأخذ بها من كلّ باحث في أي عمل كتابي. إن الأمانة العلمية تعتبر من أوليات الفضائل التي يجب أن يتحلى بها العالم والمفكر. وستكون لك سمعة علمية عندما تستعمل هذه المصادر استعمالاً صحيحاً، حتى وعندما يكون نسبة المنسوب لك من البحث قليلاً بالنسبة للأجزاء الأخرى المقتبسة، فإن هذا أفضل بكثير من تشويه ومسخ أعمال الآخرين، إن الطرق والوسائل لمعرفة هذه السرقة لا تخفى خاصة إذا تذكرت أن الذي سيقرأ عملك هو أكثر منك علماً ومعرفة، وسيدرك لأول وهلة المصدر أو المصادر التي نسبت ذلك الجزء منه إلى نفسك بمنتهى السهولة والبساطة، إذ إنه سيشعر بوجود فجوة علمية وسيعرف الطريق إلى البحث والوقوف على الحقيقة.

كن أميناً مع نفسك ومشرفك وأميناً لدراستك، وبغير هذا يستحيل أن تكون عالماً أو مفكراً.

كيفية اقتباس النصوص:

لاقتباس النصوص من المصادر أربعة طرق:

أولاً:

نقل النص كاملاً، يفضل نقل النص كاملاً وبدون تغيير في الحالات التالية:

أ - إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.

ب - إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في سلامة ووضوح.

ج - الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان خصوصاً إذا كان موضوعاً ذا حساسية خاصة.

ثانياً: التلخيص:

وذلك بأن يعمد الباحث إلى تلخيص موضوع كامل، أو فكرة بأكملها قد شغلت حيّزاً كبيراً من الصفحات، فيصوغها بأسلوبه في عبارة مركزة، بحيث يحتوي الملخص على جوهر الفكرة، ولبّ الموضوع.

وهذا ليس بالعمل السهل إذ يستدعي قدرة علمية، وكفاءة تعبيرية دقيقة تكتسب بالمران القائم على أسس علمية يدرب عليها الطلاب.

وليس من العدل أخذ فكرة المؤلف ثم إعادة صياغتها بينما هي سليمة وكافية في أسلوبها الأصيل.

وفي مثل هذه الحالة يكتفي بتدوين كلمة «راجع» أو «انظر» بالهامش الأسفل أو في نهاية الفصل، ثم يدوّن اسم المؤلف فعنوان الكتاب ثم الصفحات كالطريقة المتبعة، فقد جرى الاصطلاح بأن تشير هذه الكلمة إلى تصرف الكاتب في النقل.

ثالثاً: الشرح والتحليل:

تناول الباحث فكرة أو موضوعاً تعرّض له أحد المؤلفين فيصوغه في عبارته وأسلوبه بطريقة مفصَّلة وتوضيح أوسع.

رابعاً: الجمع بين التلخيص أو الشرح وبين اقتباس النص:

وذلك بأن يتعرض لنقطة في أسلوبه تلخيصاً أو تحليلاً ثم يردفها بنصّ من نصوص المؤلف، أو يجعل من بعض النصوص الأصلية مقدمة لتلخيص أو شرح وتحليل من أسلوبه.

خامساً: إضافة تعليقات شخصية:

يستحسن في بعض الأحيان عمل بعض التعليقات الضرورية على النصوص التي يجري اقتباسها، وهنا لا بدّ من تمييز هذه التعليقات بحيث يكتشفها القارئ، وذلك بوضع الكلمة الأولى بين شرطتين، أو وضع خط تحتها لتكون بمثابة علامة للقارئ يدرك منها الفرق بين الكاتبين.

ويضبط هذه الأنواع من اقتباس النصوص قواعد عامة يلزم التقيد بها والسير على ضوئها في كتابة البحوث العلمية وهي:

1 - وضع الفقرات المقتبسة نصاً بين قوسين كبيرين (....). أو قوسين صغيرين «....».

2 - إذا كانت الفقرات المراد اقتباسها هي أيضاً مقتبسة من كتاب آخر فلا بدّ من استعمال قوسين صغيرين داخل القوسين الكبيرين للإشارة إلى أن المصدر نفسه قد اقتبسها من كتاب آخر (...«....»...). أو العكس وفق ما يناسب الكاتب.

3 - عند حذف أية عبارة أو جملة من الفقرة المقتبسة يشار إلى ذلك بوضع ثلاث نقط (...) مشيراً إلى حذف في ذلك الموضع.

4 - في حالة إضافة عبارة تفسيرية أو تعليق داخل الفقرة المقتبسة فإنها توضع بين قوسين معقوفين [ ] لتوضيح الفرق بين عبارة الكاتب والعبارة المقتبسة.

5 - تنقل الفقرة المقتبسة وإن تخللتها أخطاء - سواء كانت أخطاء تعبيرية أو فكرية أو إملائية - كما هي بخطئها ويكتب بعد الخطأ بين قوسين كلمة (هكذا) إشارة إلى أن الخطأ بالأصل.

6 - الدقة في استعمال العلامات الإملائية من نقط، أو فواصل، أو علامات استفهام، أو تعجب بنفس الكيفية والطريقة التي استعملها الأصل.

7 - التأكد من صحة نقل الفقرة المقتبسة بتفاصيلها نقلاً صحيحاً ومن دون خطأ، وأن اقتطاعها من المصدر وضمها إلى البحث لا يتسبب في تغيير أو تشويه الفكرة، فإنّ أخذ جملة معينة، أو عبارة قصيرة لها صلة بما قبلها وما بعدها غالباً ما يغير المعنى، او يؤدي إلى معنى غير الذي قصده المؤلف.

8 - وأخيراً ومن قبيل التأكيد لا بد من التصريح بأسماء الكتب والمؤلفين الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم اعترافاً بفضلهم فهذا عنوان الشرف والأمانة العلمية.

مناقشة الآراء والترجيح:

وممّا يجب أن يتنبّه إليه الباحث في بحثه هو أنه قد تصادفه آراء كثيرة في مسألة واحدة، فعليه أن يُحْسِنَ عرضها بتجرُّد، وينسب كل قول لقائله باحترام تام، ولا يترك القارئ يَحار في أصحّها وأصْوَبها، بل عليه أن يختار الأقوى دليلاً والأصحّ من بين جميع الآراء وليدعم به فكرته، وأن يُرَجِّح بين الآراء المتعارضة، ويدرسها ويوازن بينها، ليبيّن للقارئ صحيحها من سقيمها وأقربها للدليل.

وفي حال مناقشة رأي نقله في المتن لأحد العلماء، أو شَرْحه، أو الردّ عليه، أو التدليل لرأيه هو، أو الإشارة إلى مصادر للتوسع في البحث في مسألة ما، على الباحث أن يكون مُتَجرّداً ومُنصِفاً ومَوْضوعِيّاً، وألا يقوده التعصب والهوى أو الميل الشخصي في انتقاده للناس، وألا يُجَرِّحَ أحداً ولا يكيل بالشتائم والسباب لخصمه، بل يجعل الردَّ عِلْميًّا، فيناقش آراء خصمه بالحُجّة والبراهين والأدلة العلمية ويبيّن ضعفها وزيفها وفسادها، فتسقط أمام القارئ دونما حاجة للسّباب والتجريح الشخصي، وليستعن في هذا بكتاب «**أدب البحث والمناظرة**» لحسين والي (ت1354هـ).

إن الهدف من كتابة البحث هو إظهار الحق، والوصول للحقيقة، وليس

عرض القُدرات العلمية، فهذا الشأن ليس مكانه البحث العلمي، وقديماً قال الشافعي رحمه الله: «**ما ناقَشْتُ عالِماً إلّا غَلَبْتُه، وما ناقشتُ جاهلاً إلا غلبني**»، وما ذاك إلّا لأنه طالب حقّ وحقيقة، وليس طالب جَدَل ومناظرة، كما هو شأن كثير من الناس.

هذا وليعلم أن هوامش الأبحاث هي المكان المناسب، لما لا يريد الباحث أن يضعه في المتن، مما يشرد بذهن القارئ، أو يلفته عن الفكرة الرئيسة، إذا أراد الباحث أن يتوسع بشرح فكرة ما، أو يستدل لها، أو يردّ عليها، أو يعلق دونما إزعاج للقارئ وتشتيت لذهنه ؛ فلا يقطع عليه تسلسل الأفكار والمعاني.

الإشارة إلى مصادر أخرى:

مما يساعد الباحث على نجاح بحثه أيضاً إحالة القارئ في معلومةٍ ما إلى مصادر أخرى متخصّصة غنية بالمعلومات، ينصح القارئ الذي يريد التوسُّع بالرُّجوع إليها، إذا رأى الباحث بالتوسُّع فيها في بحثه خللاً أو خروجاً عن مقصده.

ترابط البحث وإحالة القارئ إلى نقطة سابقة أو لاحقة:

ومما يزيد البحث نجاحاً ترابط البحث، وتنبيه القارئ إلى نقطة سابقة أو لاحقة فيه مرتبطة بما يقرأه في الصفحة التي بين يديه، وفي هذه الحالة، وقبل البدء بطبع الكتاب سيكون مكانها فراغاً حتى الانتهاء من طبع البحث، ليتمّ تحديد الصفحات التي يُراد من القارئ الرجوع إليها، فيعود إليها في مكانها الصحيح.

تجنب التكرار:

ومما يزيد البحث قوّة ونجاحاً، عدم التكرار وتلافيه؛ لأنه مزعج

للقارئ، ولا فائدة من ذكره، ويزيد من الحشو والتطويل، وهما من عيوب البحث العلمي الرصين، فالقارئ يستمتع بكل نافع ومفيد وجديد.

سابعاً: الرسم الإملائي وعلامات الترقيم

إن البحوث العلمية هي مِرْآة العصر، أو الصورة التي تعكس تطوّره فِكراً وشكلاً، وإن الكتب التي تهتمّ بمناهج البحث العلمي تؤكّد على هذا الجانب، وتعلّق عليه أهميَّة كبيرة لإبرازه في المظهر المناسب.

علامات الترقيم:

هي العلامات التي يضعها الباحث في النص، لتُساعد القارئ على فهمه، وبيان مقصوده، بسهولة ويسر، كالنقطة والفاصلة وعلامات التعجُّب والاستفهام... وإن استعمال هذه العلامات استعمالاً صحيحاً أصبح من ضرورات البحث العلمي اليوم؛ لأنها تُزيل التعقيد والغموض الذي يكتنف النص بدونها، حيث تتّصل العبارات والجُمل بعضها ببعض، وتتداخل تداخُلاً تامّاً بحيث لا يُدرِك الفواصل بينها، ومَقاطعَ الوقفِ فيها إلّا عالِمٌ ذو ممارَسَة وَدُرْبَةٍ طويلة.

وفيما يلي عرض مُفصَّل لطرق استعمالها وبيان موضعها بالنسبة للبحث:

أولاً: النقطة (.) وتستعمل في الحالات التالية:

1 - في نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية مكملاتها اللفظية.

2 - عند انتهاء الكلام وانقضائه.

3 - بعد الكلمات المختصرة مثل (هـ.) و(م.)، اختصاراً للكلمتين **«هجرية» و«ميلادية»**.

4 - تحذف في حالة وجود التباس بينها وبين الصفر في الرقم فمثلاً:

ج. وص. اختصاراً لكلمة «جزء» و«صفحة» فوضع الصفر بعدها يوجد لبساً في زيادة الرقم الذي يليه من أجل ذلك وجب حذفها.

5 - بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر في قائمة المصادر (البيبلوجرافية).

ثانياً: الفاصلة (،) وتستعمل في الأحوال التالية:

1 - بين الجمل المتعاطفة.

2 - بين الكلمات المترادفة في الجملة.

3 - بين الشرط والجزاء، وبين القسم والجواب إذا طالت جملة الشرط أو القسم.

4 - بعد «نعم» و«لا» جواباً لسؤال تتبعه الجملة.

5 - بعد المنادى في الجملة، وبعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل، وبعد عبارة الختام التي تجيء قبل توقيع المرسل.

6 - بعد أرقام السنة حين يبتدأ بها في الجملة، أو بعد الشهر، واليوم.

7 - بين اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ومعلومات النشر أثناء تدوين المصادر في الهوامش.

8 - بعد جميع المختصرات في تدوين المصادر في الهوامش إلا بعد مختصر الصفحة منعاً للالتباس في الأرقام.

9 - بين شهرة المؤلف واسمه في الفهرسة، وبين معلومات النشر بعد البلدة.

ثالثاً: الفاصلة المنقوطة (؛) وتستعمل في الأحوال التالية:

1 - لتفصل بين أجزاء الجملة الواحدة حين تكون العبارة المتأخرة سبباً أو علة لما قبلها.

2 - بين الجملتين المرتبطتين في المعنى دون الإعراب مثل: إذا رأيتم الخير فخذوا به ؛ وإن رأيتم الشرَّ فدعوه.

3 - في تدوين المصادر في الهامش حين يعتمد المؤلف للفكرة الواحدة أكثر من مصدر واحد، توضع عندئذ الفاصلة المنقوطة بين المصادر تحت رقم واحد.

رابعاً: النقطتان (:) وتوضعان في المواضع التالية:

1 - بعد كلمة «قال» وما شابهها أو اشتق منها مثل «عبَّر»، و«بقوله» إلخ. وبعبارة أخرى بين القول والمقول.

2 - بين الشيء وأقسامه وأنواعه، مثل: الكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

3 - قبل الأمثلة التي توضح القاعدة.

4 - قبل الجملة أو الجمل المقتبسة.

5 - بعد البلدة في تدوين المصادر في الفهرسة، وفي الهوامش.

خامساً: الاستفهام (؟) وتستعمل في الأحوال التالية:

1 - بعد الجمل الاستفهامية، سواء كانت الأداة ظاهرة أم مقدرة.

2 - بين القوسين للدلالة على شك في رقم، أو كلمة، أو خبر.

سادساً: التعجب أو الانفعال (!) وتستعمل في الأحوال التالية:

1 - للتعبير عن شعورٍ قوي سخطاً كان أم رضاً، استنكاراً أم إعجاباً، وتساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.

2 - بعد الجملة المبتدئة بـ«ما» التعجبية إطلاقاً كان أم استقباحاً، وبعد الجملة المبتدئة بـ«نِعْمَ» و «بِئْسَ» وبعد الإغاثة.

سابعاً: الشرطة (-) وتستعمل في الأحوال الآتية:

1 - في أول السطر في حال المحاورة بين اثنين إذا استغني عن تكرار اسميهما مثل:

قال معاوية لعمرو بن العاص:

ما بلغ من عقلك ؟

- ما دخلت في شيء قط إلا خرجت منه.

- أما أنا فما دخلت في شيء قط وأردت الخروج منه.

2 - بين العدد والمعدود إذا وقعا في أول السطر.

3 - بين كلمات في جملة الدلالة على بطء النطق بها، إذ تساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.

4 - في أواخر الجمل غير التامة، دلالة على التردد في إنهائها لسبب ما.

5 - بعد الأرقام أو الحروف أو الكلمات دلالة على نقص فيها.

6 - بين الرقمين المتسلسلين بالنسبة لتدوين رقم الصفحات بالهامش مثل:

36-33

ثامناً: الشرطتان (-. . . -) وتستعمل في الأحوال التالية:

ليفصلا جملة أو كلمة معترضة، فيتصل ما قبلها بما بعدها.

تاسعاً: القوسان المزهّران ﴿...﴾:

وهما خاصان بآيات القرآن الكريم.

عاشراً: الشولتان المزدوجتان « »:

1 - يوضع بينهما الحديث النبوي الشريف.

2 - توضع حول أسماء الكتب، عناوين القصائد، والمقالات.

حادي عشر: القوسان ( ): يجري استعمالها في العبارات الآتية:

1 - توضع بينهما العبارات المقتبسة حرفياً من كلام الغير، والموضوعة في ثنايا كلام الناقل، ليتميز كلام الغير عن كلام الناقل.

2 - يوضع بينهما معاني العبارات والجمل التي يراد توضيحها.

3 - يوضعان حول الأرقام، وقعت في النص أم في الهامش دلالة على المصدر المعتمد.

4 - حول الأرقام الواردة في الجمل في النص.

5 - حول إشارة الاستفهام بعد خبر، أو كلمة، أو سنة دلالة الشكّ فيه.

6 - حول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النصّ على أن تكون بأحرفها الأجنبية.

7 - حول معلومات النشر المدونة بالهامش.

ثاني عشر: القوسان المعقوفان [ ]:

1 - يوضعان حول كل زيادة تقع في الاقتباس الحرفي، أو حول كل تقويم فيه، وهناك من يفضل الإشارة إلى التقويم والتصحيح في الهامش.

2 - يوضع بينهما تخريج الآيات القرآنية إذا وُضِع التخريج في المتن عقب الآية.

3 - يوضعان حول أي من بيانات النشر غير الموجودة في صفحة العنوان.

ثالث عشر: النقط الأفقية (. . . .):

1 - توضع بعد الجملة التي تحمل معاني أخرى لحثّ القارئ على التفكير.

2 - للاختصار وعدم التكرار بعد جملة أو جمل.

3 - للدلالة على أن هناك حذفاً في الاقتباس الحرفي.

4 - بدلاً من عبارة إلى آخره (إلخ) في سياق الحديث عن شيء ما.

الرسم الإملائي

هو كيفية كتابة الكلمات، ويقوم على أمرين:

1 - اعتماد نوع خطّ من أنواع الخطوط العربية الرئيسة الست: وهي الرُّقْعَةُ، والنَّسْخُ، والثُلُث، والكوفي، والديواني، والفارسي، على النحو التالي:

الرُّقْعَة: بسم الله الرحمن الرحيم

النَّسْخُ: بسم الله الرحمن الرحيم

الثُلُث: بسم الله الرحمن الرحيم

الكوفي: بسم الله الرحمن الرحيم

الديواني: بسم الله الرحمن الرحيم

الفارسي: بسم الله الرحمن الرحيم

كان الخطّ «الكوفي» الخالي من النقط والشكل هو المعتمد في أول ظهور الإسلام، وقد كُتِبتْ به المصاحف القديمة، ثم نشأ النقط عند العرب، وكان يعني أول أمره الشكل: الفتحه، والضمة، والكسرة، والسكون، ثم أدخل العلماء النقط المتعارف عليها اليوم للتمييز بين الحروف كالباء والياء، والتاء، والثاء، والنون. . . . ثم حلَّ خط النسخ محل خط الرقعة بعد ذلك.

وأما المعتمد اليوم في المدارس لتعليم الطلاب الخط فهو خط «الرقعة» لسهولته، كما أن المعتمد من الخطوط لطباعة الكتب والأبحاث هو خط «النسخ» لجماله ووضوحه وعدم تعقيده، وقد كُتِبَت معظم المصاحف الشريفة به، ويُستعمل خط «الثُلُث» لعناوين الكتب لجماله ووضوحه، أما سائر الخطوط فتُستعمل للتذويق والتنميق والتجميل والتنويع.

2 - اعتماد رسم الكلمات على قواعد معَيّنة لبعض الحروف، كالهمزة، والهاء، والحروف المنقوطة، والوصل والفصل، والمَدِّ والقَصْر، والزيادة والنقص، وسائر قواعد الكتابة العربية، والرسم الإملائي.

وقد تطوَّر الرسم الإملائي عند العرب مع مرور الزمن، وتغيّر كثيراً منذ نشأته حتى زماننا هذا ومن أمثلة ذلك رسم الكلمات التالية: إسمعيل، وإسحق، وإبرهيم، وساهم في تطويره أئمة اللغة في كل زمان، حتى وصل إلى أيامنا هذه مكتملاً ناضجاً، ووضعت له كتب تجمع قواعده.

وقد أصبح «**علم الإمْلاء**» مؤخراً عِلْماً مستقلاً من علوم اللغة العربية كالنحو والصرف، والإنشاء، والبلاغة، والعروض، يُدَرَّسُ إلى جانب الخطّ العربي في بعض المدارس المهتمّة باللغة العربية، لتنشِئة الطلاب منذ صغرهم على القراءة والكتابة السليمتين. ومن أهم المراجع في ذلك «**كتاب الإملاء**» و«**تمرين الإملاء**» كلاهما للشيخ حسين بن حسين بن إبراهيم والي الحسيني الشافعي المصري (ت1354هـ) المفتش الأول للأزهر والمعاهد الدينية بمصر، وقد طبعا بمصر عام 1326هـ/ 1908م، وظهرت لهما طبعات كثيرة بعد ذلك، منها طبعة دار القَلَم في بيروت عام 1405هـ/ 1985م.

وفيما يلي عرض لقواعد الإملاء المعاصرة:

اللام الشمسية واللام القمرية:

اللام الشمسية هي: أل التعريف التي تأتي في مقدمة الأسماء ويأتي بعدها الحرف الثاني مشدَّداً في اللفظ. ومن مميزاتها أنها تُكتَب دون أن تُلفظ.

حروفها: إن الحروف التي تكتب بعد أل الشمسية هي أربعة عشر حرفاً، وتكون كلها مشدّدة (أي تخرج من الفم بشدّة). وقد جُمعت هذه الحروف في أول حروف الكلمات الآتية:

طِبْ ثُمَّ صِلْ رَحْماً تَفُزْ ضِفْ ذَا نِعَمْ دَعْ سوء ظَنٍّ زُرْ شريفاً للكرم

مثاله: الناس، الضَّيم، الشمس.

اللام القمرية: هي عبارة عن «**أل التعريف**» التي تأتي في بداية الاسم ويكون ما بعدها حرفاً متحركاً خالياً من الشد.

مميّزاتها: هي التي تلفظ قبل أن تكتب.

حروفها: إن الحروف التي تأتي بعد «**أل القمرية**» هي أربعة عشر حرفاً وتوجد في حروف الكلمات الآتية: ابْغِ حَجَّك وخَفْ عَقيمَهُ.

مثاله: المؤمنون، الكتاب، الحجاج.

بعض الحروف الزائدة التي تتقدم الكلمة:

من الحروف الزائدة المهمة التي تتعرض لمقدمة الاسم: «**الواو، الفاء، الكاف، اللام، والباء**».

التعريف: الحرف الزائد هو الحرف الذي إذا نَزَعْتَهُ من الكلمة لم يتغيَّر معناها.

التوضيح: كثيراً من الأحيان يحدث التباس وشكٌّ عند البعض في كتابة الكلمة عندما تكون مبدوءة بحرف من الحروف السابقة هل يوجد بعدها ألف أم لا ؟ هل يوجد بعدها أل الشمسية أم لا ؟ وحتى نزيل الغموض ونخرج منتصرين من هذا المأزق ؛ نلفظ الكلمة خالية من هذا الحرف، فيظهر الحرف الذي يوجد فيه التباس واضحاً كل الوضوح وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

لاصطيادها: فتصل الكلمة إلى أُذُن البعض خالية من الألف، فلو لفظنا الكلمة خالية من الحرف الأول الزائد لأصبحت «اصطيادها» وبعد ذلك نرْجِعُ الحرف الزائد إليها مباشرة فتكتب «لاصطيادها». وكذلك نُعمل هذه الطريقة في جميع الحروف الزائدة التي بدورها تعمل التباساً في كتابة بعض الحروف من الكلمة.

أمثلة: والطوارىء، لاصطيادها، فالثاني.

التنوين في آخر الكلمة:

أقسامه: ينقسم التنوين إلى ثلاثة أقسام:

1 - تنوين الضم ويُكتب ضمتين فوق الحرف الأخير من الكلمة مثل: كتابٌ.

2 - تنوين الكسر ويكتب كسرتين تحت الحرف الأخير من الكلمة مثل: كتابٍ.

3 - تنوين النصب ويكتب فتحتين فوق الحرف الأخير من الكلمة مثل: كتاباً.

التعريف: تنوين النصب عبارة عن فتحتين توضعان على ألف بعد آخر حرف من حروف الاسم في بعض الحالات مثل: رأيت غُلاماً. أو فتحتين توضعان على آخر حرف من حروف الاسم بدون زيادة ألف مثل: اشتريت مسطرةً.

الحالات التي لا تزاد فيها الألف عند النصب:

1 - الاسم الذي ينتهي بتاء مربوطة مثل: عائشة، فاطمة.

2 - الاسم المنتهي بألف ليّنة سواء كانت ألفاً ممدودة أو ألفاً مقصورة مثل: عصا، فتى.

3 - الاسم الذي ينتهي بهمزة متطرفة على ألف مثل: ملجأ، مخبأ.

4 - الاسم المنتهي بهمزة متطرفة بعد ألف مثل: سماء، شتاء.

الحالات التي تزاد فيها الألف عند تنوين النصب:

1 - إذا انتهى الاسم بحرف صحيح مثل: كتاباً، قلماً.

2 - الاسم المُنتهي بتاء مفتوحة مثل: بنتاً، وقتاً.

3 - الاسم المنتهي بهمزة متطرفة قبلها صحيح ساكن مثل: جزءاً، ردءاً.

4 - الاسم المنتهي بهمزة متطرفة قبلها واو مثل: سوءاً، مملوءاً.

5 - الاسم المنتهي بهمزة متطرفة قبلها ياء أو حرف صحيح مكسورٌ تكتب فيها الهمزة على نبرة وتزاد ألف فوقها فتحتان مثل: شيءٌ - شيئاً، مجيء - مجيئاً.

التاء المفتوحة والتاء المربوطة:

التاء المفتوحة: هي التاء التي إذا لفظت مُسَكَّنة فإنها تُنْطَقُ تاءً وتبقى على حالها مفتوحة.

الحالات التي تأتي فيها التاء مفتوحة:

1 - تاء التأنيث والتاء المتحركة في آخر الفعل مثل: شَرِبَتْ، أكَلْتُ.

2 - التاء الأصلية في آخر الفعل مثل: باتَ، ماتَ، فاتَ.

3 - التاء التي ينتهي بها جمع المؤنث السالم مثل: مسلمات، مؤمنات.

4 - تاء الاسم الثلاثي الساكن الوسط مثل: بنت، زيت، مقت.

5 - تاء جمع التكسير الذي يحتوي مفرده على تاء مفتوحة مثل: أوقات، أموات.

6 - تاء الاسم العلم المفرد المذكَّر مثل: شوكت، عصمت، نشأت.

التاء المربوطة: هي التاء التي إذا سُكِّنت لُفِظَت هاءً.

الحالات التي تأتي فيها التاء مربوطة:

1 - تاء الاسم المفرد المؤنث غير الثلاثي الساكن الوسط سواءً كان في الأعلام أم غير الأعلام مثل: فاطمة، سَبُّورة، شجرة.

2 - تاء جمع التكسير الذي لا يوجد في مفرده تاءً مفتوحة مثل: قاضي، جمعها قضاة، حافي حفاة، عاري عراة.

الهمزات في وسط الكلمة:

كتابة الهمزة المتوسطة على ألف:

1 - إذا كانت الهمزة مفتوحة والحرف الذي قبلها مفتوحاً مثل: سَأل.

2 - إذا كانت الهمزة مفتوحة والحرف الذي قبلها ساكناً مثل: مَسْأَمَة.

3 - إذا كانت الهمزة ساكنة والحرف الذي قبلها مفتوحاً مثل: فأْر.

أحكام الهمزة المتوسطة:

كتابة الهمزة المتوسطة على السطر:

1 - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها ألفاً ساكنة مثل: جَاْءَت، عباءَة.

2 - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها واو ساكنة مثل: مُرُوءَة، سَوْءَه.

3 - إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها حرفُ واوٍ مشدّداً مثل: مُتَبَوَّءَهُمْ.

كتابة الهمزة المتوسطة على واو:

1 - إذا جاءت الهمزة مضمومة والحرف الذي قبلها مباشرة مضموماً أو مفتوحاً أو ساكناً مثل: رُؤوس، كؤوس، لَؤُمَ، رَؤوم، تثاؤُب، التَّشَاؤُمْ.

2 - إذا جاءت الهمزة مفتوحةً والحرف الذي قبلها مباشرة مضموماً مثل: لُؤَيْ.

3 - إذا جاءت الهمزة ساكنة والحرف الذي قبلها مباشرة مضموماً مثل: مُؤْلم.

كتابة الهمزة المتوسطة على نبرة:

1 - إذا جاءت الهمزة مكسورة والحرف الذي قبلها مباشرة مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً أو ساكناً مثل: يَئِسَ، سُئِلَ، أفْئِدة، وائِل.

2 - إذا جاءت الهمزة مضمومة وما قبلها مكسوراً مثل: مِئون (جمع مِئة).

3 - إذا جاءت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسوراً مثل: فِئَةْ، رئَة.

4 - إذا جاءت الهمزة ساكنة وما قبلها مكسوراً مثل: بِئر، زِئر.

أحكام الهمزة المتطرفة:

1 - تكتب الهمزة المتطرفة على ألف إذا جاء ما قبل الهمزة حرفٌ مفتوح مثل: ملجأ، خطأ، قرأ، يدرأُ.

2 - تكتب الهمزة المتطرفة على ياء إذا جاءَ ما قبل الهمزة حرف مكسور مثل: ملاجئ، طوارئ، مخابئ.

3 - تكتب الهمزة المتطرفة على واو إذا جاءَ ما قبل الهمزة مباشرة حرفٌ مضموم مثل: التباطُؤ، يجرُؤ.

4 - تكتب الهمزة المتطرفة على السطر في الحالات الآتية:

أ - إذا جاء قبل الهمزة حرف صحيح ساكن مثل: جُزْء، عِبْء.

ب - إذا جاء قبل الهمزة حرف واو مثل: سُوء، ضَوْء.

ج - إذا جاء قبل الهمزة حرف ألف مثل: سماء، بخلاء، سناء.

د - إذا جاء قبل الهمزة حرف ياء مثل: بطيء، مجيء، شيْء.

الألف اللينة:

وهي قسمين: الألف الممدودة، والألف المقصورة.

الألف الممدودة:

1 - تأتي في الأسماء المبنية مثل: الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام والشرط مثل: هذا، أنا، ذا، ماذا، إذا. وقد شذَّ منها خمس كلمات وهي: أنَّى، متى، لدى، أولى (اسم إشارة) ، والأُلى (اسم موصول).

2 - الفعل والاسم الثلاثيين اللذين انقلبت ألفهما اللينة عن واو، وحتى

تعرف ما هو أساس الألف في الأسماء الثلاثية تتبع الخطوات التالية:

أ - تجمعها جمع مؤنث سالم مثل: خطا، خطوات.

ب - تُثنِّيها مثل: عصا، عصوان.

فالألف في خطا وعصا عند الجمع أو التثنية لاحظنا أن أصلها واو، أما بالنسبة إلى الأفعال الثلاثية فإننا نتبع الخطوة التالية: إذا كان الفعل ماضياً فإننا نحوله إلى مضارع مثل: علا، يعلو، فأصل الألف واو إذا تكتب ألفاً ممدودة.

3 - الأسماء الأعجمية سواءً كانت ثلاثية أو فوق الثلاثية سواءً كانت أعلام أو غير أعلام مثل: أغا، يهوذا، ألمانيا، موسيقا.

وقد شذَّت عن هذه القاعدة الأسماء: موسى، عيسى، كسرى، بخارى.

4 - كل اسم أو فعل خُتم بألف قبلها حرف الياء وهو غير علم مثل: يحيا، الدنايا، الخطايا.

الحالات التي تكتب فيها الألف الليّنة ياءً (ألفاً مقصوره):

1 - إذا كانت ألف الاسم الثلاثي منقلبة عن ياء، ولكي نعرف كيف نقلب الألف الليّنة عن ياء نتّبع إحدى الطريقتين الآتيتين:

أ - نثنّي الاسم مثل: فتى، مُثنّاها فَتَيان (أي إن الحرف الثالث في فتى

وهو الألف عندما ثنينا الكلمة أصبح الحرف الثالث ياء) أي: تكتب الألف اللينة في «فتى» ألفاً مقصورة.

ب - نجمع الاسم جمعاً مؤنثاً سالماً مثل: فتى، فتاة، فتيات، رحى، رحاة، رحيات.

2 - إذا كانت الكلمة جمعاً وانتهت بألف فإننا نرجعها إلى مفردها، فإن كانت الألف منقلبة عن ياء كتبت ألفاً مقصورة دون أن تتغير، وإن كانت منقلبة

عن واو كتبت ألفاً ممدودة مثل: قرى مفردها قرية، أي: إن الحرف الثالث في الجمع جاءَ في المفرد ياءً.

3 - إذا كانت الكلمة فعلاً ثلاثياً منتهية بألف لينة فهنا نتبع إحدى الطرق التالية:

أ - إن كان الفعل ماضياً فإننا نحوله إلى مضارع مثل: رمى فعلها المضارع يرمي، فالألف في الفعل الماضي انقلبت ياءً في الفعل المضارع.

ب - أو نوصل الفعل بضمير من ضمائر الرفع المتصلة مثل: كوى، كويْتُ.

4 - كل الأسماء غير الأعلام والأفعال الرباعية فما فوق تكتب ألفها اللينة ياء ما عدا المسبوقة بياء فتكتب ألفها اللينة ألفاً ممدودة مثل: مستشفى، كبرى، صغرى، نجوى.

5 - تكتب الألف اللينة ياءً في أسماء الأعلام التي يجيءُ فيها الحرف الذي قبل الألف ياءً مثل يحيى بن عبد الله.

حذف همزة الوصل في كلمتي ابن وابنة وزيادتها في أواخر الأسماء والأفعال:

حذف همز الوصل في كلمتي ابن وابنة:

1 - إذا وقعتا بين اسمين علمين ضمن الشروط التالية:

أ - أن تكون كلمة ابن وكلمة ابنة مفردة، مثل: حفصة بنت عمر بن الخطاب، أما إذا ثُنيت أو جُمعت فإن الألف تثبت.

ب - أن يكون العلم الذي يسبق كلمة ابن أو كلمة ابنة غير منوّن ثبتت الألف مثل: خالدٌ ابن الوليد.

ج - ألّا تقعا في أول السطر فإن جاءَتا في أوَّله ثبتتا.

2 - إذا دخلت على ابن وابنة همزة الاستفهام فإنها تحذف مثل: أبن الوليد أنت؟

3 - إذا دخل على ابن وابنة حرف النداء: الياء، مثل: يا بن أمير المؤمنين.

زيادة الألف في آخر الكلمة:

1 - إذا اتصل بالفعل الماضي ضمير واو الجماعة مثل: كتبوا، شربوا.

2 - إذا اتصل بفعل الأمر ضمير واو الجماعة مثل: اذهبوا، اجتهدوا.

3 - الأفعال الخمسة المنصوبة أو المجزومة المتصلة بواو الجماعة مثل: لن تفعلوا ما أمرتم به، لم تكتبوا الدرس.

4 - تزاد الألف في آخر الاسم الذي علامة نصبه التنوين مثل: قرأتُ كتاباً.

المبحث الرابع
وضع المقدمة والخاتمة

مقدمة البحث:

بعد إتمام الكتابة الأولى للموضوع «**المسودة**»، والاستعراض التام له، واستيفاء الكتابة في جزئياته وكلياته تكون قد اتضحت صورة البحث تماماً، واكتمل بناؤه العلمي، وحينئذ يكون من السهل تحديد النقاط وحصر المعلومات التي يرغب في تدوينها في المقدمة، فمقدمة البحث هي مطلع الرسالة وواجهتها الأولى، فلا بدّ أن تبدأ قوية متسلسلة الأفكار، واضحة الأسلوب متماسكة المعاني.

يبدأ المقدمة بالبسملة والحمد لله والثناء عليه، والصلاة والسلام على

رسول الله محمد ﷺ فإن هذا أمر يندب البدء به في كل عمل، والأعمال العلمية خاصة، تحقيقاً للحديث النبوي القائل: «**كلّ عمل لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر**» أي: مقطوع البركة، فأصبح هذا شعار المؤلفين من علماء الإسلام في مختلف المجالات العلمية النظرية والتطبيقية على مرّ العصور والأجيال.

ويمكن أن تحتوي المقدمة على الأغراض والأفكار التالية:

أولاً : الإشارة إلى قيمة وأهمية البحث.

ثانياً : شرح الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بهذا الموضوع بالذات أو بجانب من جوانبه.

ثالثاً : التنويه للقارئ عن الآفاق المتعدده للبحث غير الجانب الذي جرى عليه البحث والدراسة

رابعاً : بيان خطة البحث وتقسيمه إلى أبواب وفصول ومباحث.

خامساً : تحديد المنهج الذي سلكه الباحث في معالجة موضوعات البحث.

سادساً : تحديد معاني الاصطلاحات التي جرى استعمالها خلال عرض البحث وبيان المقصود منها.

سابعاً : الدراسات والأعمال العلمية السابقة التي أسهمت في تطور الموضوع وخصائص كل لتتبين المقارنة من خلال ذلك بينها وبين الإضافة الجديدة التي أضافها البحث.

والمفروض في المقدمة أن تكون ذات صلة وثيقة بموضوع الرسالة، لأنها تعتبر البداية الحقيقية للبحث، وأن تحرر في أسلوب علمي متين بحيث تكسب اهتمام القارئ، كما ينبغي أن تكون توضيحاً لأفكار البحث وإعطاء صورة مصغَّرة عنه بذكر التقسيمات الأساسية لمباحثه وترتيبها ترتيباً منطقياً يتذوقه القارئ من خلال استعراضه لها.

خاتمة البحث:

خاتمة البحث أهمّ جزء فيه، والبحث كله لا يعني للقارئ شيئاً حتى تقدم له النتيجة أو النتائج التي توصل إليها من البحث، والتي يجري عرضها في الخاتمة، في هذا الجزء من البحث يجري التعرض لموضوعاته بصورة مختصرة وكأنها مقدمات يقصد منها أن تقود إلى النتيجة أو النتائج في شكل طبيعي، وفي سبيل هذه الغاية يتطلب الأمر الكثير من التحليل والتركيز على أهمية بعض النقاط الرئيسة بحيث تلامس تفكير واهتمامات القراء. بالإضافة إلى أنه لا بدّ من وقفة تأمل بالنسبة لتفريعات الموضوع والأفكار العامة ذات الصلة الوثيقة بنتيجة البحث أو خاتمته.

نتيجة البحث هي لا شكّ المساهمة الأصيلة والإضافة العلمية التي تنسب للباحث بلا مزاحمة أو منافسة. إنها الدليل الواضح الملموس على قيمة البحث والدراسة، ليس هذا فحسب بل إنه المرآة الحقيقية لمستوى الباحث ومقدار فهمه للمادة العلمية التي يعرضها على القراء. وهي أيضاً آخر ما يلامس نظر القرآء فلا بدّ من إحكامها فكراً، وأسلوباً، وصياغةً، وترتيباً، حتى يكون الانطباع الأخير ذا أثر بالغ في نفس القارئ.

الملاحق والذيول:

يمكن للباحث أن يكتب بحثاً علمياً يشتمل على جداول بيانية، أو إحصائيات، أو صور، أو خرائط، أو بيانات. . . وهذه الأمور مكانها بعد انتهاء البحث، في ملاحق خاصة.

بينما يفضل بعض الباحثين المتأخّرين وضعها في مكانها من البحث عند الكلام عنها ودراستها، وذلك كي لا يتشتّت ذهن القارئ بالبحث عنها، فإذا وُضِعت في مكانها من البحث عند الكلام عنها يجدها الباحث أمامه دونما عناء وبحث وتفتيش، ممّا يؤدي الغرض المطلوب بصورة أفضل.

مراجعة البحث قبل دفعه للطبع:

هي مرحلة تنقيح البحث وتهذيبه، وبداية الانتهاء منه ووضعه في الصورة المناسبة المرغوبة، وبنظرة واقعية إلى هذه المرحلة من البحث نجد أنها تأتي في أعقاب جهد متتابع وصبر طويل على معاناة البحث ومشاكله لفترة تعدّ بالسنين أحياناً، والحديث الشريف يقول: «**إن النفوس إذا كلت عميت**» فليس غريباً أن يعتري الباحث عند خطوة من خطوات البحث شيء من الكلل، فمن ثم ينبغي أن يعطي لنفسه فرصة من الراحة والاستجمام بعد الانتهاء من مسودة الرسالة.

إن هذه الفترة سيكون لها أثرها الطيب ومردودها الحميد في البحث وإخراجه في الشكل العلمي المطلوب، إذ تتجدد نفس الباحث وتبدو نتائج هذا على الدقة في مراجعة البحث وسرعة التنبه لاستدراك الأخطاء، وتلمس مواضع النقص أو الزيادة، فالاستمرار بدون توقف مدعاة إلى تجاوز الكثير من الأخطاء وعدم التنبه لها، وبطبيعة الحال يصبح الخلل واضحاً في البحث فيكون سبباً في تقليل أهميته والانخفاض بمستواه العلمي.

ومن الجوانب التي ينبغي التأكد من وجودها وتأملها بدقة أثناء هذه المرحلة:

أولاً : سلامة الجمل والعبارات من الأخطاء النحوية واللغوية، ولا مانع من الاستعانة ببعض المتخصصين في هذا المجال لتصحيحه وتنقيحه.

ثانياً : وضوح الأفكار والمعاني ومراعاة الترابط والتلاحم بينها، وهذا بدوره يعني أيضاً البحث عن الغامض والمشكل منها سواء كان بسبب الأسلوب أو استعمال العلامات الإملائية استعمالاً خاطئاً.

ثالثاً : كفاءة المقدمة وعرضها للموضوع عرضاً واضحاً سليماً، وبيان الهدف منه، والطريقة التي جرى السير على ضوئها في معالجة مباحثه ومشكلاته.

رابعاً : صياغة العناوين الرئيسة ووضعها في أماكنها المناسبة، إذ المفروض في العناوين الإيجاز مع استيفاء المعنى المقصود.

خامساً : تدرُّج الأفكار وتطوُّرها من مبحث إلى آخر ومن نقطة إلى أخرى بحيث تقود كلّها مجتمعة إلى نتيجة البحث.

سادساً : البدء من أول السطر عند تدوين فكرة معينة أو نقطة مهمة ليبدو البحث أكثر تنسيقاً.

سابعاً : استعمال العلامات الإملائية استعمالاً صحيحاً.

ثامناً : إعطاء عناية كافية لنقل الآيات القرآنية ورسمها مطابقاً للرسم العثماني، كما ينبغي العناية بنقل الأحاديث النبوية الشريفة.

تاسعاً : تجنب التكرار والإعادة سواء في العبارات أم في الأفكار، فالتكرار باعث على السآمة والملل.

عاشراً : التأكد من أن كل ما حوته الرسالة مهم، وذو علاقة وثيقة بالبحث.

وأخيراً ليعلم أن البحث الجيد يحتاج إلى اهتمام كبير ودقة تامة، وسيدرك القارئ هذا الجهد من خلال التعبيرات والعرض للموضوع.

الفصل الثالث

المرحلة النهائية للبحث

بعد أن يفرغ الباحث مِن المرحلتين الإعدادية والعملية في إعداد بحثه وكتابته ومراجعته ينتقل إلى المرحلة النهائية، وهي طبعه وتصحيحه، ووضع فهارسه، ثم تجليده، وأخيراً مناقشته. وقد قسمنا الكلام فيه ضمن أربعة مباحث.

المبحث الأول

طباعة البحث

مواصفات طباعة البحث:

يتقدّم الباحث إلى إدارة الجامعة بطلب الموافقة على طبع بحثه، ويُمنع من طباعته قبل أخذ الموافقة الرسمية من أستاذه المشرف وإدارة الجامعة.

بعد أخذ الموافقة على الطبع، على الباحث أن يختار مَكْتَباً تجارياً لطباعة الأبحاث الجامعية، فيتعاقد معه على طبع بحثه وفق الشروط التي تزوّده بها إدارة الجامعة، وهي (حسب المواصفات الأخيرة لطباعة الكمبيوتر):

حجم الورق: (21×30) سنتم، ويسمى (A4) في عُرف الطباعة.

حجم الحرف: (18) للمتن، و(16) للهامش.

حجم الصفحة المطبوعة: (15×25) سنتم.

عدد الأسطر في الصفحة الواحدة: من 25 إلى 27 سطراً.

عدد الكلمات في السطر الواحد: من 13 إلى 15 كلمة.

عدد الصفحات في البحث: (5 - 10) لطلاب المرحلة الإبتدائية.

(10 - 15) لطلاب المرحلة الثانوية.

(25 -50) لطلاب المرحلة الجامعية.

(200 - 300) لطلاب الدبلوم أو الماجستير.

(300 - 500) لطلاب الدكتوراه.

إذا دفع الباحث بحثه للطابع يتّفق معه على هذه المواصفات، دونما إخلال بها، لأن إدارة الجامعة قد ترفض البحث فاقد هذه الشروط، أو أحدها، لأن بعض المكاتب التجارية يتلاعب بهذه الموصفات لمصلحته في تكثير صفحات البحث، ليجني أرباحاً أكثر، فيكبّر حجم الحرف مثلاً، أو يقصّر طول السطر، أو يزيد المسافة بين الأسطر ليُوسّع بينها، أو يقلّل عدد الأسطر في الصفحة الواحدة، أو يُصَغّر حجم الصفحة المطبوعة، ويمكنه أن يطبع بحثاً من (50) صفحة في (100) صفحة، فليتنبّه الباحث لهذا !...

تصحيح البحث:

إن تصحيح البحث يعني قراءته قراءة متأنّية، والإشارة بقلم أحمر إلى كل خطإ طباعي وقع فيه الطابع، فيُشير إليه بإحاطته بدائرة ثم يسحب خطًّا منه إلى هامش الصفحة حيث يكتب تصويبه.

وقد أخبرني أكثر من طابع أن معظم الأخطاء ينشأ من سوء خط الباحث أثناء كتابة بحثه، فعلى الباحث أن يتنبّه لهذا الأمر ويكتب بحثه بخط واضح حتى لايُشْكِل على الطابع، كما عليه أن يدفع إليه بحثه متسلسلاً مرقّم الصفحات، دون تشويش أو اضطراب في داخل الصفحات، وليعلم أنه لا مجال لتعديل معلومات البحث بعد دفعه للطبع، فليعدّل ما شاء قبل دفعه.

وبعد الفراغ من القراءة والتصحيح يردّه للطابع لينفّذ تصحيح الأخطاء،

ويسحب للبحث صورة جديدة مصحّحة، يسلّمها لصاحب البحث لمراجعة تنفيذ التصويبات، وهذا يسمى «**بالتصحيح الأول**» وللباحث ثلاثة تصحيحات يُصَحِّح فيها بحثه حتى يصبح صحيحاً، خالياً من أي خطإٍ طباعي يُشين البحث.

المبحث الثاني
وضع الفهارس الفنية

أهمية الفهارس:

بعد الفراغ من كتابة البحث وطبعه يبقى أمام الباحث وضع الفهارس الفنية له، إذْ أصبح بإمكانه إحالة القارئ إلى أرقام الصفحات المطبوعة الثابته، ويخطئ كثير من الباحثين حين يضعون الفهارس قبل طباعة البحث، ذلك أنهم سيضطرون إلى إعادة الإحالة إلى أرقام الصفحات بعد أن تأخذ وضعاً نهائياً بعد الطبع والتصحيح، فمن المنطقي وضع الفهارس بعد الطبع لهذا السبب..

إن الأبحاث الناجحة هي التي تشتمل على فهارس في آخرها تسهل على القارئ مهمّة التفتيش والحصول على مسائله من الكتاب بسهولة ويُسر، فتوفّر عليه الجهد والوقت وهما عاملان مهمّان في حياة الباحث.

إن العلم في البحث كالجواهر الثمينة المحفوظة في صندوق، والفهارس بمثابة المفاتيح لهذا الصندوق، ولن يستطيع الحصول على الجواهر إلا من امتلك المفاتيح.

طريقة إعداد الفهارس:

يبدأ الباحث بتقطيع أوراق صغيره (بطاقات) مَقاسُها (١٠,٥×٧) سنتم

ويُفَضَّل أن تكون ملوّنه، ويكون عدد ألوانها بعدد فهارس البحث، ويخصّص لكل فهرس لون، فالأحمر مثلاً للآيات، والأخضر للأحاديث وهكذا. . . ، ثم يقرأ الباحث بحثه صفحة صفحة وسطراً سطراً وكلمة كلمة قراءة متأنية ويستخرج من كل صفحة ما فيها من آيات، وأحاديث، وأعلام، ومصادر، ومراجع. . . كل معلومة على بطاقتها الخاصة، فيتجمّع لديه مجموعات عند نهاية قراءة البحث، واحدة للآيات، وأخرى للأحاديث، وهكذا. . . ثم يقوم بترتيبها، ثم نسخها في حجم أوراق إلى البحث، ويدفعها للطبع والتصحيح، ليلحقها بالبحث.

أما عن الفهارس التي توضع في البحث فهناك فهارس أساسية توضع في كل بحث، وأخرى ثانوية تعود لموضوع وتخصُّص البحث.

أولاً: الفهارس الأساسية

إن الفهارس الأساسية لكل بحث خمسةٌ، وهي: فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأعلام، وثَبْت المصادر والمراجع، ومحتويات البحث. وسنتكلم عن كل واحد منها، وعن أهميته وكيفية إعداده.

1 - فهرس الآيات القرآنية:

إن فهرس الآيات القرآنية يعني قراءة البحث كاملاً، واستخراج آياته كلها واحدة واحدة، وترتيبها حسب تسلسل السور والآيات في القرآن الكريم.

طريقة الإعداد:

حينما يريد الباحث تسجيل الآيات القرآنية على البطاقات الخاصة بها، يجعل لكل آية بطاقة يسجّل فيها المعلومات الآتية: اسم السورة، ورقم الآية، وطرف الآية، ورقم الصفحة على النظام الآتي:

يجعل من اسم السورة عنواناً للبطاقة، ويضع قبل اسم السورة رقمها، فسورة الفاتحة مثلاً رقم (1)، وثم البقرة (2)، وآل عمران (3)، ثم يكتب طرف الآية، بحدود (7-8) كلمات، ويضع عن يمينها رقم الآية، وعن يسارها رقم الصفحة.

عند استمام قراءة البحث وبعد الفراغ من تسجيل البطاقات، يتجمّع لدى الباحث مجموعة الآيات بشكل غير مرتّب، فيبدأ بترتيب البطاقات حسب تسلسل السُوَر في القرآن الكريم، فيبدأ بالفاتحة ذات الرقم (1)، ثم البقرة ذات الرقم (2)، ثم آل عمران ذات الرقم (3). . . ويرتّب الآيات الخاصّة بالسورة الواحدة حسب تسلسلها، وبذلك ينتهي من إعداد هذا الفهرس، فيبيّضه.

2 - فهرس الأحاديث:

يشمل هذا الفهرس أقوال النبي ﷺ ولو كانت كلمة واحدة كـ: (نعم) أو (لا)، وأفعاله، وصفاته، وتقريراته، ويشمل الآثار وأقوال الصحابة، ويفضّل بعض الباحثين إفراد آثار الصحابة في فهرس خاص.

كيفية إعداده وترتيبه:

يسجّل الباحث على البطاقة طرف الحديث الأول (7-8) كلمات، ثم راوي الحديث من الصحابة، ثم رقم الصفحة على يسار الحديث. وفي حال اشتمال الحديث على حكاية وقول للنبي ﷺ، يدوّن الباحث بطاقتين: واحدة للحكاية، وأخرى لقول النبي ﷺ. بعد الفراغ من قراءة البحث يتجمّع لدى الباحث مجموعة بطاقات الأحاديث جميعها غير مُرَتَّبة، فيقوم بترتيبها على حروف المعجم، حَسَب الحرف الأول، فالثاني، فالثالث مراعياً القواعد التالية:

1 - هناك نظامان للترتيب: أحدهما «كَلِمي»، والآخر «حَرْفي»، مثاله

الكلمتان: (إذا مَسَّ) و(أذابَ) ، ففِي النظام الكَلِمِي تأتي الأولى قبل الثانية، وفي النظام الحرفي تأتي الثانية قبل الأولى، والمفضَّل منهما هو النظام الكَلِمي، بسبب مُراعاة قانون الخالي أوّلاً.

2 - للهمزة والألف مسائل كثيرة، منها أن بعض اللغويين اعتبرهما حرفين مستقليّن، وجعل مكان الهمزة في الترتيب أول حروف الهجاء (ء) وجعل الألف حرفاً آخر، فارتأى وضعها على (اللام) وسماها (اللام ألف) ووضعها قبل (الياء) آخر الحروف، وأصبح عدد الحروف على هذا عنده (29) حرفاً.

بينما ذهب البعض الآخر إلى وضع (الألف) أول الحروف، ورسم الهمزة فوقها هكذا (أ)، واعتبرها حرفاً واحداً، ولم يميّز بينهما، فيكون عدد الحروف عنده (28) والمفَضَّل في الفهرسة هو الرأي الثاني. وعلى هذا توضع الكلمات المبدوءة بالألف مهموزة كانت أم غير مهموزة في أول الألف، والكلمات المبدوءة بـ(لا) في أوّل اللام.

ومن مسائل الهمزة حرف المد (آ) وهي في الأصل همزة تلاها حرف المد (ا) فإذا فككناهما كان رسمها هكذا (ء ا) ولكن العلماء رسموها (آ)، وعلى هذا توضع الكلمات التي تبدأ بها في أول الهمزة، مثاله: (آمين) توضع قبل (أبانا).

ومن مسائل الهمزة رسمها على الواو، مثل (سؤر)، أو الياء مثل (بئر)، فتُعتبران (واواً) و(ياءً) دون اعتبار للهمزة، هكذا: (سور) (بير)، (عايشة)...

ومن مسائل الهمزة والألف، همزتا الوصل والقطع، ولا تمييز بينهما في الفهرسة، مثاله: (أقام)، و(اتّبع).

ومن مسائلهما (أل) التعريف التي تُزاد في أول الأسماء، ولا اعتبار لها، ويعتبرها الباحث غير موجودة، وينظر إلى الحرف التالي لها مثاله: (البيت)، و(أمَّنا) توضع الثانية قبل الأولى، وأما اسم الجلالة (الله) و(اللهم) والأسماء

الموصولة (الذي) (التي)... فأل التعريف فيها أصلية وليست مزيدة. وكذلك إذا سُبِقَت (أل) التعريف بحرف مثل (بالبيت) لا تُحذف من الاعتبار.

3 - لا اعتبار للحركات وقوّتها في الفهرسة، فعلى هذا لا تمييز بين (إن) و(أن) وتوضعان حَسَب الحرف الذي يليها.

4 - لا اعتبار للشّدَّة فوق الحروف، وتوضع الكلمات المرسومة بها حسب الحرف الذي يليها.

5 - التاء المربوطة (ـة) و(ة) تُعتبر هاء، مثاله (الصلاة) ، (القيامة).

6 - الألف المقصورة (ى) تُعتبر حسب رسمها: (ياءً).

فهرس الأعلام:

عندما يقرأ الباحث بحثه لوضع فهارسه، تُواجِهُه مشكلة ورود الأعلام في بحثه بأشكال كثيرة فتارةً يَرِدُ العلم بكُنيته كـ: (أبو داود) فقط دون اسمه وتارة منسوباً لأبيه كـ: (ابن عباس) وتارة بشهرته كـ: (إمام الحرمين) أو نسبته كـ: (البخاري) ونادراً ما يأتي اسمه كاملاً، فما هو موقف الباحث إزاء هذه المشكلة ؟

على الباحث أن يبحث في مصادر التعريف بالأعلام، ككتاب **«الأعلام»** للزركلي، و**«معجم المؤلفين»** لعمر رضا كحالة، أو غيرهما، عن الاسم الثلاثي الكامل مع الكنية والشهرة والنسب لكل عَلَم لم يرد باسمه، ثم يكتب بطاقتان للعَلَم الواحد: **الأولى**: للكُنْيَة التي ورد فيها في البحث مع التعريف باسمه كاملاً مع كنيته هكذا: أبو داود = سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني. وتسمّى بطاقة إحالة، **والثانية**: بطاقة لاسمه كاملاً مع كنيته وأرقام الصفحات التي ورد فيها في البحث هكذا: سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني: 3، 7، 9، 12، 25...

وهكذا يفعل مع كل علم لم يرد باسمه الصريح، كـ: (ابن عباس) و(إمام

الحرمين) و(البخاري) يكتب لكل واحد بطاقتين، **الأولى**: تسمّى بطاقة إحالة وفيها التعريف بالعَلَم فقط دون أرقام الصفحات، **والثانية**: بطاقة الاسم، وفيها أرقام الصفحات الموجود فيها.

وقد يكتب الباحث ثلاث بطاقات لِلعَلَم الواحد، وذلك حينما يرد الباحث في البحث أكثر من مرّة، ويأتي على أكثر من شكل واحد، ك: (إمام الحرمين) و(الجويني) ففي هذه الحالة يَكتب له الباحث بطاقتي إحالة، وبطاقة اسم.

بعد تجميع بطاقات الأعلام، بقي على الباحث ترتيبها على حروف المعجم، وهنا اختلفت مناهج الباحثين، فمنهم من يضع خمسة فهارس مستقلة، تشكّل بمجموعها الأعلام، وهي: فهرس الأسماء، فهرس الكنى، فهرس الأبناء، وفهرس الأنساب، وفهرس الشهرات، ثم يفرد النساء بخمسة فهارس أيضاً، وممّن اتبع هذه الطريقة الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) في كتبه لاسيَّما «**تقريب التهذيب**».

لكن المفضل في الأزمنة المتأخرة دمج الجميع في فهرس موحّد على الترتيب الألفبائي وفي هذه الحالة يُحذف من الاعتبار الكلمات (أبو) و(ابن) و(أم) ويوضع العَلَم حسب الحرف الذي يليها، إضافة إلى حذف (أل) التعريف من أول الأسماء كما سبق وتقدَّم، وممن اتّبع هذه الطريقة: الشيخ شعيب الأرنؤوط في فهارس كتاب «**سير أعلام النبلاء**» للذهبي (ت748هـ) وهي طريقة سهلة جداً تساعد الباحث في العثور على العَلَم منه بأسرع وقت دونما جهد كبير، وكشف في أكثر من موضع.

4 - ثَبَتُ المصادر والمراجع:

اختلف الباحثون في مكان هذا الثَبَت، فمنهم من يُفضِّل وضعه في آخر البحث قبل الفهارس، ولا يعتبره منها، ومنهم مَن يفضّل وضعه في آخر الفهارس قبل فهرس المحتويات، والرأي الثاني هو المُفضّل.

ويشتمل هذا الفهرس على أسماء جميع المصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث على اختلاف أنواعها، كتباً مطبوعة كانت أم مخطوطة، أو مجلاّت، أو دوريات، أو منشورات، أو وثائق، أو صفحات إنترنيت، أو أقراص الحاسوب (C. D.)، ويفضّل بعض الباحثين، إفراد كل نوع من هذه المصادر ضمن مجموعة مستقلّة، بينما يفضّل البعض الآخر دمج الكلّ في فهرس واحد على الترتيب الألفبائي.

وهناك ثلاثة أنظمة لترتيب هذا الفهرس: (الأول) ترتيبه حسب أسماء المؤلِّفين، (والثاني) ترتيبه حسب أسماء الكتب، (والثالث) ترتيبه حسب الموضوعات، مبتدأ بعلوم القرآن ثم الحديث، ثم العقيدة، ثم الفقه وأصوله... والمُفَضَّل هو الترتيب على أسماء المؤلفين، لعدّة أسباب:

أولها: انسجامه مع ذكر المصادر في داخل البحث، لأنها تبدأ هناك بذكر المؤلف.

ثانيها: إمكانية تعدُّد مصادر المؤلف الواحد، فلا يتكرّر ذكر اسمه، وتُجمع جميع كتبه في مكان واحد تحت اسمه.

لكن ما هي المعلومات التي يذكرها الباحث لكل مصدر؟ وكيف يكتبها؟

هناك عشرة معلومات ينبغي ذكرها لكل مصدر، على النحو التالي: شهرة المؤلف، ثم اسمه الثلاثي، ثم سنة وفاته بين مزدوجين، ثم اسم الكتاب، ثم اسم المحقق أو المُتَرجِم، ثم البلد الناشرة، ثم اسم دار النشر، ثم رقم الطبعة، ثم تاريخها بالسنين الهجرية، ومعادلتها بالميلادية، وأخيراً عدد المجلّدات أو الأجزاء أو الصفحات على النحو التالي:

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تقديم د. يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1406هـ/ 1986م، 4مج + فهارس.

5 - فهرس المحتويات:

وهو يشتمل على جميع عناوين البحث الرئيسة، من كتب، وأبواب، وفصول، ومباحث، ومسائل... ويوضع رقم الصفحات على يسار الصفحة، ومن المفضَّل وضع العناوين الرئيسة في وسط الصفحة لإبرازها.

ويُفَضّل بعضُ الباحثين وضع هذا الفهرس في أوّل البحث، بعد المقدّمة، ليكون القارئ على علم بمحتوياته قبل الدخول بقراءته، بينما يفضّل البعض الآخر وضعه في آخر البحث، وهو المفضّل الذي جرى عليه المتأخّرون.

هذه هي أهم الفهارس الرئيسة التي لا غنى عنها لكل بحث، وننتقل للكلام عن الفهارس المتخصصة.

ثانياً: الفهارس المتخصِّصة

هناك أنواع من الفهارس الخاصَّة بكل بحث ينبغي وضعها، وتساعد القارئ أيضاً على استخراج مسائله من الكتاب بسهولة وسرعة، ويعود تقدير هذه الفهارس لموضوع البحث، فالبحث النحوي يحتاج لذكر فهرس الأدوات والمواضيع النحوية، والموضوع التاريخي يحتاج لوضع فهرس الأمكنة والأزمنة والأيام والتواريخ المشهورة، إما على حروف الهجاء، أو على السنين، والبحث الفقهي الواسع يحتاج إلى فهرس يكشف عن مسائله الفقهية بسهولة، والبحث الأدبي يحتاج إلى فهرس للأشعار والأمثال، والبحث الببليوغرافي الغني بذكر الكتب والرسائل، يحتاج إلى فهرس بأسماء الكتب والرسائل على ترتيب حروف المعجم... وهكذا تفرض طبيعة كل بحث نوعاً متخصصاً من الفهارس لا تتطلّبه الأبحاث الأخرى.

صفحة العنوان

إن صفحة عنوان البحث هي أهم صفحة فيه، ويجب أن تحتوي على المعلومات التالية: اسم الجامعة، والقسم، وعنوان البحث، والدرجة العلمية، واسم الطالب، واسم المشرف، وبلد التقديم، وسَنَته، على النحو التالي:

جامعة بيروت الإسلامية
كلية الشريعة
قسم الدراسات الإسلامية

الصَّـــلَاحُ
في القرآن الكريم

(رسالة ماجستير)

إعداد

أحمد شيخ صالح

إشراف

د. يوسف المرعشلي

بيروت

1423هـ - 2003م

المبحث الثالث

تجليد البحث

بعد طباعة البحث وتصحيحه، ووضع الفهارس العلمية اللازمة له، وموافقة الإدارة على الطبع يقوم الباحث بتصوير 10 نسخ من بحثه بصورته النهائية، ويراقب تسلسل صفحاتها واكتمالها، وعدم وجود أية مشكلة فيه من تقديم أو تأخير، أو نقص، ثم يدفعها للتجليد، ويفضل أن يكون الجلد أسودا، ويكتب على صفحة العنوان بالحرف المذهّب ما كتبه في صفحة العنوان الداخلية.

ويفضل البعض كتابة اسم البحث، واسم الباحث واسم الجامعة على الكعب الأيمن للكتاب أيضاً.

ثم يسلّم الطالب ثماني نسخ لإدارة الجامعة، لتسلّمها بدورها إلى قُرَّاء البحث الذين يختارهم القسم لمناقشة الرسالة، ويمهلهم مدة أقصاها ثلاثة أشهر لكتابة تقاريرهم حولها، ويكون عدد قُرّاء رسالة الدبلوم أو الماجستير اثنين، ورسالة الدكتوراة ثلاثة - سوى المشرف - وهذه التقارير إما أن تكون إيجابية أو سلبية، وفي حال كونها سَلبية يطلب من الطالب إجراء التعديلات المطلوبة في بحثه قبل المناقشة.

تحدِّد إدارة الجامعة بعد ذلك موعد المناقشة بعد استشارة الأستاذ المشرف وقُرّاء البحث، وتبلّغ الطالب بموعد المناقشة بقرار رسمي، ويُعلن عن موعد المناقشة، ويعلّق على لوحة الإعلانات، ويطبع من القرار عدّة نسخ، ويمكن نشر الإعلان في الصحف والوسائل الإعلامية وفي جامعات أخرى لدعوة الجمهور من الأهل والأساتذة والطلاب ومن يهمّه الأمر لحضور المناقشة.

يُحَضّر الطالب نفسه للمناقشة، ويستحسن له حضور مناقشات رسائل جامعية لتلاميذ قبله ليتعرّف على أسلوب المناقشة وطريقتها.

المبحث الرابع

مناقشة البحث

وهي المرحلة النهائية للبحث، وخاتمة العمل فيه، ويُطلب من الطالب فيها هُدوء الأعصاب، والتحلّي بالأدب والأخلاق وسعة الصدر لما سيسمعه من انتقادات وملاحظات من الأساتذة المُناقشين، وهذه الأمور تدخل في تقويم الرسالة ودرجتها، إضافة لمادّتها العلمية.

تجتمع اللجنة برئاسة المشرف على البحث الذي يمهّد بكلمة عن موضوع البحث وأهمّيته، وعن جهد الطالب فيه، وموقفه منه، ورضاه عنه وعن عمله، ثم يطلب منه عرضاً موجزاً لبحثه في غضون 10-15 دقيقة.

فعلى الطالب تحضير هذا العرض الموجز لبحثه قبل المناقشة، لقراءته وإملائه على اللجنة والحضور، ويحتوي هذا العرض على تحية اللجنة، وأسباب اختيار بحثه، وأهميته، وخطّته في تقسيمه، وشكراً وتقديراً لأعضاء اللجنة وخاصة لأستاذه المشرف.

تبدأ المناقشة بعد فراغ الطالب من قراءة عرضه، وتكليف رئيس اللجنة أحد المناقشين الذي يكون قد سجّل ملاحظاته على البحث حين قراءته له قبل المناقشة، خلال مهلة الثلاثة أشهر، ويبدأ المناقِش الأول باستعراض جميع ملاحظاته على المضمون والشكل واحدة واحدة، حتى الفراغ منها، وقد يَطْلُب من الطالب إجابَتَهُ عن بعض المسائل، فيجب عليه أن يكون جاهزاً وحاضراً للإجابة على جميع تساؤلات المناقشين بهدوء وأدب ووقار وبرهان.

وبعد أن ينتهي جميع أعضاء اللجنة من عرض ملاحظاتهم، يُطلب الاختلاء لتقويم الرسالة وتقدير علامتها، ثم يُعلن رئيس اللجنة النتيجة بقراءة القرار الصادر عن اللجنة والمُوقَّع منهم جميعاً.

تُعلن النتيجة بعد ذلك وتُعمَّم في لوحات الجامعة، ويُبَلَّغ الطالب قراره رسمياً. وبذلك ينتهي الباحث من بحثه ويصبح صالحاً لنشره وطبعه إذا رغب بذلك.

بعد أن استعرضنا أصول وقواعد كتابة الأبحاث ننتقل إلى بيان القواعد الخاصة بتحقيق المخطوطات وهو ما سنتكلم عنه في الباب الثاني بالتفصيل.

الباب الثاني

مصادر الدراسات الإسلامية[1]

وفيه تمهيد وعشرة فصول:

التمهيد: تصنيف العلوم الإسلامية.

الفصل الأول: أهم مصادر الدراسات القرآنية

الفصل الثاني: أهم مصادر الدراسات الحديثية.

الفصل الثالث: التوحيد والعقائد والفِرَق.

الفصل الرابع: مصادرالفقه الإسلامي وأصوله.

الفصل الخامس: التصوّف والزهد والتزكية والأخلاق.

الفصل السادس: السيرة النبوية.

الفصل السابع: مصادر التاريخ الإسلامي.

الفصل الثامن: التراجم العامّة.

الفصل التاسع: جغرافيا البلدان الإسلامية.

الفصل العاشر: الحضارة والفكر الإسلامي.

---

(1) انظر: المصادر العربي والمعرّبة، لمحمد ماهر حمادة، وكتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، لعبد الوهاب أبو سليمان، ولمحات في المكتبة والبحث والمصادر، لمحمد عجّاج الخطيب، ومصادر الدراسات الإسلامية، ليوسف المرعشلي.



تمهيد في تصنيف العلوم

العلوم الإسلامية:

اختار الله لدينه الخاتم «الإسلام» جزيرة العرب بسبب عُزْلتها عن أمم الأرض السابقة من يهود ونصارى، ولأنّ أهلها كانوا لا يزالون على بقية من دين إبراهيم وإسماعيل وعلى الخِلقة السويّة والفِطْرَة السليمة، والعقول الراجحة التي لم تتشوّه بفلسفات اليونان والإغريق، ولا ماني وزرداشت، بل كانوا يتفاخرون بالفصاحة ومَكارِم الأخلاق، كالكرم، والإيثار، والأباء، والوفاء، والشجاعة، والنجدة، والشهامة، والصدق - على انحراف في العقيدة تسرب إليهم من الشام - .

فأرادهم الله أن يكونوا حَملة دينه للأمم في الأرض، وأصحاب نبيّه وحوارييه، فأنزل عليهم وَحْيَه وشرعه، وبعث منهم رسوله محمداً ﷺ، فصحّح عقيدتهم، وقوّم إعوجاجهم، فاستقاموا له، وانقادوا معه بإذن الله، وانطلق بهم فرسان النهار، رُهبان الليل، ينشرون دين الله، وهكذا أشرقت شمس الإسلام وشعّ ضياؤه ونوره من هذه البُقعة المباركة من الأرض، وعلى أيدي هذه الفئة المختارة.

لم يكن للعرب في جاهليتهم قبل نزول القرآن فلسفات ومتاهات عقلية كسائر الأمم المجاورة، بل كان جُلّ نشاطهم الفكري يتمثّل في القصائد الشعرية، والخُطَب التي تُلقَى في المناسبات، وكانوا أُمّيين لا يعرفون القراءة والكتابة. يحكي لنا البلاذري في «فتوح البلدان» أن الإسلام لما ظهر لم يكن

بين المكّيين من يكتب إلا سبعة أنفار، وعدّ بعضهم أقلّ من هذا العدد في المدينة المنوّرة.

وبعد أن نزل عليهم القرآن الكريم وبُعث فيهم النبي محمد ﷺ معلّماً وهادياً ومُرشِداً أصبحوا خلال عقد واحد من الزمن أكثر الأمم حضارة ورقيًّا وعلماً، ونشطت الحركة العلمية نشاطاً قوياً بارزاً، ذلك أن القرآن حضّهم على العلم والتعلّم، فأقبل المسلمون على تعلم القراءة والكتابة، وحِفظ كتاب الله تعالى، والتفقه من رسول الله ﷺ.

وبدأت حركة التدوين حين سجّل المسلمون حديث رسول الله ﷺ، وكانت المدينة المنورة أهم مركز للحياة العقلية في القرن الأول الهجري، فقد كانت عاصمة الدولة الإسلامية التي أسّسها النبي ﷺ، وبها أقام معظم الصحابة الذين تلقوا علومهم عنه، ثم تفرّق الصحابة في الأمصار الإسلامية بعد فتحها، وأسسوا مدارس علمية في كل بلد، وكانت المساجد هي مراكز الحياة العلمية، فكانت حلقات العلم المتنوعة تُعقد في كل مسجد، فهذه حلقة للقرآن، وتلك للتفسير، وأخرى للحديث، وأخرى للفقه... إلخ.

وما إن أطلّ القرن الهجري الثاني إلا والعلوم الإسلامية كانت في أوج ازدهارها، والعلماء يُدَوّنون العلوم المختلفة، ويُؤصّلون المبادىء، ويضعون القواعد، وقد بلغت العلوم الإسلامية نضجها في القرن الرابع الهجري حتى كثرت المؤلفات في كل العلوم.

وهكذا كان القرآنُ الكريم سبباً لأقوى نهضة فكرية علمية عرفها تاريخ البشرية، سبقت سنن التطوُّر التدريجي، وكسرت حواجز الزمن.

وكان من نتيجة هذه الحركة العلمية أن وُجدت علوم إسلامية جديدة نشأت في البداية لخدمة القرآن الكريم، ثم بدأت تأخذ شخصيتها المستقلّة، ومن أهم هذه العلوم: القراءات القرآنية، والتفسير، والحديث الشريف ومصطلحه، وأصول الدين (الكلام)، والفقه وأصوله، والتاريخ، والتراجم

ومنه السيرة النبوية الشريفة، واللغة العربية بنحوها وصرفها، والأدب العربي بشعره ونثره. . .

وقد راكب حركة تدوين العلوم الإسلامية الجديدة هذه حركة ترجمة العلوم التطبيقية التي كانت لدى الأمم الأخرى كالفرس واليونان، مِنْ: فلسفة، وطب، وكيمياء، ورياضيات، ثم أثمرت هذه الحركة حين هضم المسلمون هذه العلوم، وتجاوزوا مرحلة الترجمة إلى مرحلة التأصيل، فنبغ منهم فلاسفة، وأطباء، وكيميائيون، وعلماء فلك. . . إلخ، أضافوا للحضارة الإنسانية تراثاً ضخماً في هذه العلوم، بما أسهموا فيه، فالمسلمون هم الذين ابتكروا المنهج التجريبي، وإن تراثهم العلمي هو الذي مهد لظهور الحضارة الغربية الحديثة، ولولاهم لما كانت اليوم.

وإن البحث العلمي الناجح هو الذي تعدّدت مصادره وتنوّعت، وإن الباحث المجيّد هو المُلِمّ بما كُتِبَ قبله في موضوع تخصّصه، وهو الذي يمتاز بالروح العلمية، وكثرة المطالعة، والاستفادة من كتابات السابقين؛ لأن طريق بناء الشخصية العلمية هو التزوّد الدائم بزاد العقل والروح، والتطلُّع إلى المزيد من الاطلاع والمعرفة، والتعمُّق في البحث، وسَبْر أغوارِه وأعْماقِهِ، وأصولِه وجوانبه، والوقوف على كل جديد.

وإن على الباحث الذي يريد أن يكتب بحثاً أو دراسة من الدراسات الإسلامية اليوم أن يتعرّف على المصادر والمراجع التي يستعين بها في بحثه؛ ليصبح ناجحاً، عميقاً، وشاملاً، فهي تضمّ المادّة التي يبحث عنها، ويتكوّن منها بحثه، ويعتمد عليها، وهي مَعِينُ الباحث ويُنبُوعُه الذي يروي منه، وهذا طبعاً بالإضافة إلى جهد الباحث وتفكيره وحسن ابتكاره وأسلوبه.

ثم إن السعي إلى التخصّص هو السِمَةُ البارزةُ لهذا العصر، كما كان سِمَةً بارزةً للعلماء المسلمين في عصور الإسلام الذهبية، وإن المكتبة الإسلامية

تزخر بالعديد من المصادر في كل فن وعلم، فما على الباحث إلا معرفة ما كُتب في العِلْم الذي يريد أن يكتب فيه، ليُحسن الاستفادة منه.

إن نهضة الإسلام والمسلمين اليوم متوقّفة على جيل الشباب المؤمن الصاعد، لذا يجب تربية هذا الجيل على التزوّد بالمعرفة العلمية المنهجية، وتوجيه وترشيد طاقات الشباب نحو المنهج الأمثل في تلقي العلوم، وربطه بثقافته الإسلامية، وأخلاقِه، ودينه، وعلومه، وماضيه المجيد، ليقيم حضارة الإسلام، ويعيد دور أمته في ريادة الإنسانية نحو الإيمان والعلم، فتشرق على يديه شمس الإسلام من جديد.

وهذا الباب يجمع أهم المصادر التي يحتاج إليها طالب العلم في علوم الإسلام والعربية، وتاريخ الإسلام وحضارته، وما يلحق بهذا من الموسوعات والمعاجم، و الأقراص المُدْمَجَة للحاسوب (.C.D)، وصفحات الإنترنيت، لتكون بين يديه مفتاحاً للمعرفة، وطريقاً إلى البحث العلمي المثمر، وقد رتّبتُه ضمن تمهيد وعشرة فصول حسب الموضوعات، وذكرت تحت كل موضوع أشهر مصادره مع وصفها وذكر محتواها وقيمتها وحرصت على اختيار المطبوع منها.

1 - أهم كتب تصنيف العلوم

اتّبع الذين ألفوا في تصنيف العلوم واحداً من ثلاثة مناهج:

الأول: منهج التصنيف على العلوم. مثل ابن النديم (ت 385هـ) في «**الفهرست**»، وطاش كبري زاده (ت 968هـ) في «**مفتاح السعادة**»، في «**معجم المطبوعات**»، وبروكلمان (ت 1376هـ) في «**تاريخ الأدب**»، وسزكين في «**تاريخ التراث**».

والثاني: منهج التصنيف على أسماء المؤلفين. مثل البغدادي (ت 1333هـ) في «**هدية العارفين**»، وسركيس (ت 1351هـ) في «**معجم**

المطبوعات»، وكحالة (ت 1408هـ) في **«معجم المؤلفين»**، وصالحية في **«المعجم الشامل»**.

الثالث: منهج التصنيف على أسماء الكتب. مثل حاجي خليفة (ت 1067هـ) في «كشف الظنون»، والبغدادي (ت 1333هـ) في **«إيضاح المكنون»**، ومؤسسة آل البيت في «الفهرس الشامل».

وسنذكر أهم التآليف في تصنيف العلوم حسب أسبقيتها في الزمن، ونبين منهج كل كتاب:

1 - فهرست ابن النَّديم (في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين، وأسماء ما صنفوه من الكتب):

تأليف أبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم (ت 385هـ). اعتمد ابن النديم منهج التصنيف حَسَب العلوم والفنون، ومِنْ خِلالها يَنْفُذُ إلى التعرف بعلماء كل علمٍ في فنه، وكلّ مؤلف في موضوعه، هدفه من الفهرست استيعاب جميع الكتب الموجودة في زمانه. قسم كتابه إلى عشر مقالات، كل مقالة منها اشتملت على عديد من العلوم، وإليك عرض لمحتوى تلك المقالات كما عرضها ابن النديم نفسه:

(**المقالة الأولى**: وتحتوي على ثلاث فنون:

1 - وصف اللغات.

2 - أسماء الشرائع المنزلة.

3 - نعت الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وأسماء الكتب المصنفة في علومه.

المقالة الثانية: وهي ثلاث فنون في النحويين واللغويين وأسماء كتبهم.

المقالة الثالثة: وهي ثلاثة فنون في الأخبار والآداب والسير والأنساب وأسماء المؤلفين فيها.

المقالة الرابعة: في أخبار العلماء وأسماء ما صنفوه من الكتب وتحتوي على الشعر والشعراء.

المقالة الخامسة: في الكلام والمتكلمين وأخبار العلماء وأسماء ما صنفوه من الكتب.

المقالة السادسة: وهي ثمانية فنون في الفقه والفقهاء والمُحدّثين وأسماء ما صنفوه من الكتب.

المقالة السابعة: وتحتوي على أخبار الفلاسفة والعلوم القديمة والكتب المصنفة في ذلك.

المقالة الثامنة: في أخبار العلماء في سائر العلوم القديمة والمحدثة وأسماء ما صنفوه من الكتب.

المقالة التاسعة: في المذاهب والاعتقادات وأخبار العلماء وأسماء ما صنفوه من الكتب.

المقالة العاشرة: وتحتوي على أخبار الكيمائيين والصنعويين من الفلاسفة القدماء والمحدثين وأسماء الكتب التي ألفها الحكماء).

وهذا الكتاب يزوّد الباحث بأسماء وعناوين الكتب في العلوم المتقدمة إلى ما قبل نهاية القرن الرابع الهجري. والبحث فيه لا يحتاج إلى عناء إذ يكفي تحديد العلم والتخصص ليقف الباحث على القسم الذي يريده فيستعرض أسماء المؤلفين والمؤلفات في ذلك القسم ليقف على بغيته.

2 - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: تأليف أحمد ابن مصطفى الشهير بـ «طاش كبري زاده» (ت 968هـ).

(ذكر في أوله المقدّمات في فضيلة العلم والتعليم والتعلم وشرائطها، ثم بين العلوم الخطية وابتدأ بها في الدوحة الأولى كما فعل ابن النديم في فهرسته، وذكر في الدوحة الثانية العلوم المتعلقة بالألفاظ وأسماء الكتب

المدونة فيها وتراجم المصنفين والشعراء والعروضيين والمترسلين واللغويين والنحويين والقراء، وذكر علم التاريخ في هذه الدوحة وأتى بأسماء المؤرخين وتراجمهم، وأسماء الكتب المدونة فيه.

وذكر في الدوحة الثالثة علم المنطق، وعلم آداب الدرس وعلم الجدل والخلاف وأسماء المؤلفين فيه.

وفي الرابعة بين العلوم الحكمية وعلم الكلام ومقالات الفرق والطب والفلاحة وغير ذلك، وأسماء الكتب المصنفة وأسماء المصنفين فيها وتراجمهم.

وفي الخامسة ذكر العلوم العملية مثل الأخلاق وتدبير المنزل، والعلوم الشرعية مثل القراءة والتفسير والحديث والفقه والأصلين، وبين تراجم العلماء والكتب المصنفة في هذه العلوم.

وفي السادسة ذكر علوم الباطن وبها تم الكتاب[1] ويردف كل علم بالمُؤلّفين والمؤلفات فيه.

3 - كشف الظنون عن أسامي العلوم والفنون: تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت 1067هـ).

دون فيه زهاء خمسة عشر ألفاً من أسماء الكتب والرسائل، وما ينيف على تسعة آلاف وخمسمائة من أسماء المؤلفين، وتكلّم فيه على نحو ثلاثمائة علمٍ، وفنّ، رتّب كتابه على مقدمة في أحوال العلوم، وأبواب، وخاتمة، شرح المنهج الذي سار عليه في خطبة الكتاب بقوله:

(رَتَّبْتُه على الحروف المُعْجَمَة «كالمُغْرِب»[2] «والأَسَاس»[3]، حذراً عن

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون، الطبعة الثالثة تصدير محمد شرف الدين بالتقايا (طهران: المكتبة الإسلامية، 1378م1957 ج1، ص: 8.

(2) يعني به «المَغْرِب في اللغة» لأبي الفتح ناصر بن عبد السيّد المطرّزي (ت 610هـ).

(3) يعني به «أساس البلاغة» للزمخشري، محمود بن عمر (ت 538هـ).

التكرار والالتباس، وراعَيْتُ في حروف الأسماء إلى الثالث والرابع ترتيباً. فكل ما له اسم ذكرته في محله مع مُصَنّفه، وتاريخه، ومتعلّقاته، ووصفه تفصيلاً، وتبويباً، وربما أشرتُ إلى ما رُوِيَ عن الفُحول من الردّ والقبول، وأوردتُ أيضاً أسماء الشروح والحواشي لدفع الشبهة والغواشي، مع التصريح بأنه شرح كتاب فلاني وأنه سبق أو سيأتي في فصله، بناء على أن المتن أصل، والفرع أولى أن يُذْكَرَ عُقَيْبَ أَصْلِه. وما لا اسم له ذكرته باعتبار الإضافة إلى الفن أو إلى مصنّفه في باب التاء والدال والراء والكاف برعاية الترتيب في حروف المضاف إليه؛ كتاريخ ابن الأثير، وتفسير ابن جرير، وديوان المتنبي، ورسالة ابن زيدون، وكتاب سيبويه، وأوردت القصائد في القاف، وشروح الأسماء الحسنى في الشين. وما ذكرته من كتب الفروع قيّدتُه بمذهب مُصنّفه على اليقين...

وأما أسماء العلوم فذكرتُها باعتبار المضاف إليه فعلم الفقه مثلاً في الفاء، وما يليه كما نبّهت عليه مع سرد أسماء كتبه على الترتيب المعلوم)[1].

وهو يذكر الكتب ولكنه لا يذكر مخطوطاتها ولا مطبوعاتها.

4 - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: تأليف اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (1339هـ).

هذا الكتاب تكملة لكتاب «**كشف الظنون**» السابق ذكره حيث أكمل تدوين ما فات تدوينه على حاجي خليفة، أو أُلّف بعده.

ذكر فيه حوالي تسعة عشر ألف كتاب مرتَّبة على حروف المعجم.

وهو لا يذكر مخطوطات الكتب ولا طبعاتها.

5 - هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: تأليف إسماعيل

---

(1) كشف الظنون ج1، ص: 2.

باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت 1339هـ).

سلك فيه منهجاً مختلفاً عن كتابه «**إيضاح المكنون**» حيث اتخذ من أسماء المؤلفين أساس السير في عرض المعلومات، فرتّب أسماء المؤلفين حسب حروف المعجم فيذكر الاسم أولاً حسب ترتيبه ويسرد نسب المؤلف وسنة الولادة والوفاة، ما أمكن ومؤلّفاته. وهو لا يذكر طبعات الكتب ولا مخطوطاتها.

6 - معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: تأليف يوسف إليان سركيس (اللبناني) (1272 - 1351هـ) جمع فيه ما طبع باللغة العربية منذ ظهور الطباعة إلى عام 1343هـ - 1925م، ضمّنه الجهود السابقة عليه في حصر المطبوعات العربية، وقد جعل أساس تصنيفه أسماء المؤلفين ألفبائياً حسب شهراتهم، يذكر المؤلف ويسوق له ترجمة مختصرة، ثم يسوق ما طبع من كتبه ألفبائياً مع ذكر بيانات الطبع، من ذكر اسم المطبعة، وتاريخ الطبع، وعدد الأجزاء، والصفحات، ويذكر الطبعات المتعدّدة للكتاب الواحد. وقد أصدر له ذيلاً سمّاه: «**جامع التصانيف الحديثة**» استدرك فيه ما لم يذكره في الأصل، وما طبع بعد ظهوره خلال خمس سنوات. طبع الكتاب والذيل بمط - سركيس، وأعادت تصويره دار صادر في بيروت.

7 - تاريخ الأدب العربي: تأليف المستشرق كارل بروكلمان (ت 1376هـ): وهو أول كتاب يجمع الكتب الإسلامية ويذكر مخطوطاتها وما طبع منها.

قصد المؤلف من كلمة «الأدب» معناها الواسع وهي العناية بفهم ما كتبه شعب من الشعوب على أنه حلقة من حضارة ذلك الشعب بصرف النظر عن العلم أو الموضوع، فعكف على دراسة الكتب وتفهمها والمؤثرات التي أحاطت بمؤلفيها، ثم شرع في تناول الحياة العقلية كافة بالوصف والنشر والتحليل، وأخذ يعرض صورة متكاملة لتطور جميع العلوم والفنون وتراجم

مشاهير العلماء والكتّاب والأدباء في دراسة مفصلة مقارنة مصحوبة بكل ما وقف عليه من آثار العلم والعلماء في مكتبات المشرق والمغرب مشفوعة بكلّ ما عرفه من وجوه التأثير المختلفة لهذه الآثار في ثقافة العالم وحضارته، وما عمل لها من ترجمات، وما أثير حولها من بحوثٍ ودراسات، وما أسهمت به قديماً وحديثاً في تربية العقول، وتنمية المعارف وتوليد الأفكار.

عرض في الجزء الأول إلى أدب اللغة العربية بالمفهوم السابق من أوليته إلى سقوط الأمويين سنة 132هـ/ 750م.

وعرض في الجزء الثاني إلى عصر النهضة العربية من سنة 750م، إلى سنة 1000م وخصه بالبحث في الشعر والشعراء في الأمصار الإسلامية، ثم بحث بعد ذلك النثر الفني، وعلم العربية على اختلاف مدارسها.

عرض في الجزء الثالث بدراسة التاريخ على اختلاف موضوعاته والمؤلفين فيه. ثم بحث أدب السمر وكتب الثقافة العامة. ثم علم الحديث وطبقات المحدثين، وفي الباب الثامن بحث علم الفقه وتطوره وأئمة المذاهب والمؤلفين فيه.

والكتاب جهد علمي كبير، موثق المصادر، واضح التخطيط والمعالم، دُوّنت معلوماته بدقة وعناية، ولا يضيره كما لا يضير أي عمل علمي جليل أن تعدّ أخطاؤه، وقد ظهرت بعد طباعته مخطوطات كثيرة أضعاف ما ذكره، فاستدرك عليه تلميذه سزكين في كتابيه **«تاريخ التراث الإسلامي»** و **«الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوطات»**.

8 - تاريخ التراث العربي: تأليف فؤاد سزكين:

يضمّ بين دفتيه أشتات التراث المخطوط في كل مكتبات العالم التي زارها المؤلّف، واطّلَعَ على فهارسها وقوائم كتبها، واختار منها ما أمكن اختياره.

ويعتبر هذا الكتاب من آخر المراحل المتطوّرة في تصنيف العلوم العربية وطبقات مؤلفيها.

وطريقة المؤلّف أن يُعَنْوِنَ لكلّ علم، ويذكر نبذةً تاريخيةً عن نشأته وتطوره حتى العصر الذي حدده لذلك، كالتفسير مثلاً من حين نشأته حتى العصر الأموي، ثم يُتَرْجِم بعد ذلك لأعلامه في ذلك العصر بما يتضمّن جهود المترجم له العلمية فيما يتصل بذلك العلم بعد عرضٍ تاريخيّ موجز لحياته، ثم يذكر بعد ذلك مصادر ترجمته، ثم آثاره ومؤلفاته المطبوعة والمخطوطة ومكانها من مكتبات العالم، وضمن ذلك يذكر تاريخ المخطوطة وعدد أوراقها أو صفحاتها، وكذلك عدد أجزائها، كما يعرف أحياناً بمحتوياتها إذا ان اسمها غامضاً.

وقد اشتمل هذا الكتاب على المخطوطات التي ذكرها (بروكلمان) فيذكرها أولاً، ثم يضع هذه العلامة (+) ويُتْبِعُها بالمخطوطات الجديدة التي جمعها من الفهارس والقوائم التي ظهرت بعد (بروكلمان)، وقد ظهرت بعد طبعه مخطوطات كثير أيضاً، استدرك سزكين نفسه كثيراً منها في «**الفهرس الشامل**».

قدّم المؤلفُ بين يَدَيُّ كتابه بما أسماه «القسم العام»، وقد اشتمل على فقرتين:

(أ) وفيها عرض لأسماء مكتبات المخطوطات التي زارها المؤلف وفحص فهارسها، فقد زار حوالي أربعين دولة في الشرق والغرب وزار في مدنها التي بها مكتبات.

(ب) قوائم المراجع العربية والأجنبية، والرموز التي أشار بها إليها أثناء الكتاب.

خصّ المؤلّف الجزء الأول بالعلوم الإسلامية التالية:

علوم القرآن (القراءات والتفسير)، الحديث، التاريخ، الفقه، العقيدة، التصوُّف.

كما يتضمّن المجلّد الثاني: الشعر، والنثر، اللغة، الأدب.

وأما المجلّد الثالث فإنه يشمل الموضوعات التالية: الترجمة، الفلسفة، العلوم الطبيعية.

والكتاب يتحدّث عن هذه العلوم حسب المنهج السابق في العصر الأموي أولاً، ثم العصر العباسي ثانياً حوالي سنة 430 هـ.

9 - معجم المُؤلّفين، تراجم مصنفي الكتب العربية: تأليف عمر رضا كَحَّالة (ت 1408هـ).

قدَّم المؤلّف لكتابه بمقدمة موجزة شرح فيها منهجه في الكتاب، والجوانب التي ركّز عليها في عرض حياة المترجم له. وهنا نقتبس المقدمة كما جاءت في الكتاب:

هذا معجم لمصنفي الكتب العربية من عرب وعجم ممن سبقوا إلى رحمة الله، منذ بدء تكوين الكتب العربية حتى العصر الحاضر، وقد ألحقتُ بهم من كان شاعراً أو راوياً، وجمعت آثاره بعد وفاته، كما اقتصرت على ترجمة من عرفت ولادته ووفاته، أو الزمن الذي كان حياً فيه.

بدأتُ بذكر اسم المُتَرْجَم، وشُهْرَتِه، وبِجانِبِه ولادَتُهُ ووفاتُه، أو الزمن الذي كان حيّاً فيه بالتاريخ الهجري والميلاد، ثم نِسْبَتُه وكُنْيَتُه ولَقَبُه، ثم اختصاصُه في العلم إن كان له اختصاص، أو مشاركة في كثير من العلوم أو بعضها بدون تعظيمٍ وتفخيم، وقد يكون المترجم أكثر اختصاصاً أو مشاركة مما ذكر - كأكثر القدامى - بسبب ضياع كثيرٍ من آثاره أو إهمال المصادر ذكر ذلك.

ثم مكان ولادته وزمنها ونشأته ورحلته ومن أخذ عنهم إن كانوا من

المشهورين، ثم المناصب التي تولاها كالقضاء والفتيا والتدريس، والوزارة والكتابة إلخ. . . ثم مكان وفاته وزمنها:

ثم مؤلّفاته، وأكتفي بذكر خمسة كتب للذين أكثروا التصنيف، ولتبيان نوع علمه عمدت إلى انتخاب هذه الكتب، من علوم منوعة، دلالةً على مشاركته في العلم، بدون أن ينظر إلى قيمتها العلمية، وكثرتها أو قلتها، وببيان مخطوطها ومطبوعها، وأماكن وجودها، فيستطيع الطالب أن يعرف ذلك من مصادر الترجمة.

وقد ذكرتُ في ذيل الصفحة الروايات المختلفة في الأسماء والنسب، والولادات، والوفيات، والكتب، ثم ذيلت كل ترجمة بالمصادر التي اعتمدت عليها، فبدأت بالمصادر المخطوطة أشرت بـ (خ)، والمطبوعة بـ (ط)، والمجلات بـ (م)، والجرائد بـ (ج)، والسنة أو المجلد بـ (س)، والعدد أو الجزء بـ (ع).

رتَبَ الأسماءَ المُتَرْجَمَ لها حسب حروف المعجم مبتدئاً بالألف حتى النهاية.

لكنه لا يذكر مخطوطات الكتب ولا طبعاتها.

10 - الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط:

يصدر تباعاً عن المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بعمّان - الأردن منذ العام 1405هـ = 1985م.

وهو كتاب يجمع المخطوطات الإسلامية، ويستدرك نواقص المحاولات السابقة عليه لبروكلمان وسزكين، وقد صدرت منه أقسام متنوعة في أجزاء خاصة حسب الموضوعات، فصدر منه: علوم القرآن - والقراءات - والرسم القرآني - والتفسير - وعلوم الحديث - والفقه وأصوله - والسيرة - والخصائص والمدائح النبوية، وقد رُتّبت فيه أسماء الكتب على ترتيب حروف

المعجم، فيذكر اسم الكتاب، واسم مؤلفه، ومخطوطاته جميعها موزعة في مكتبات العالم حسب أقدميتها، مع بياناتها، ولا يتعرّض لذكر المطبوع منها.

11 - المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع: لمحمد عيسى صالحية (معاصر)

وهو يحصر ما طُبع من المخطوطات الإسلامية، حاول مؤلفه استيعاب جميع المحاولات السابقة قبله، جعل أساس تصنيفه أسماء المؤلفين حسب شهراتهم. فيكتفي بذكر أسمائهم وتواريخ وفياتهم فقط، دون تراجمهم، ثم يسرد ما طبع من كتبهم ألفبائياً، بذكر طبعات الكتاب الواحد جميعها وبيانات الطبع. وقد بدأ بطبعه عام 1412هـ = 1992م، وطبع منه الجزء الخامس عام 1415هـ = 1995م. ولكنه ينقص الجزء الرابع المتضمن الحروف (ع - غ - ف - ق - ك - ل) بسبب ضياع أصوله عند الطبع وقد ظهرت منذ طباعته قبل عشرين عاماً إلى الآن كتب كثيرة بحاجة للاستدراك.

الفصل الأول

أهم مصادر الدراسات القرآنية[1]

1 - المصاحف الشريفة
2 - علوم القرآن
3 - أسباب النزول
4 - المكي والمدني
5 - غريب القرآن
6 - القراءات القرآنية
7 - التجويد
8 - التفسير
9 - آيات الأحكام
10 - الناسخ والمنسوخ
11 - إعراب القرآن
12 - إعجاز القرآن
13 - الرسم القرآني
14 - المحكم والمتشابه في القرآن
15 - الوقف والابتداء
16 - فهارس الكلمات والموضوعات القرآنية

---

(1) للتوسُّع في الدراسات القرآنية انظر: **الفهرست** للنديم، ص: 57، **والبرهان في علوم القرآن** للزركشي، **والإتقان في علوم القرآن** للسيوطي، **ومعجم الدراسات القرآنية** لعلي شوّاخ، **ومعجم الدراسات القرآنية** للصفّار، **وعلوم القرآن** ليوسف المرعشلي.



1 - المصاحف الشريفة

كان القرآن الكريم منذ نزوله يُكتب مخطوطاً بأقلام الخطّاطين على الرسم العثماني، إلى أن ظهرت الطباعة، وطُبع أول مصحف شريف في البندقية في إيطاليا عام 937هـ/ 1530م. ثم ظهرت طبعات كثيرة للقرآن الكريم على الحجر مُصوَّرة بخطوط الخطاطين الماهرين.

1 - «**مصحف الخطّاط عثمان طه**» الدمشقي الذي كتبه بخط يده بدمشق، مع مطلع القرن الخامس عشر الهجري، وهو من آخر المصاحف المنتشرة المشهورة، وساعد على انتشاره عدّة عوامل منها: جمال خطّه، وروعته وانسيابه، والتزامه بمميّزات من حيث الرسم والضبط وعلامات الوقف والابتداء، علاوة على ميزة أخذها من «**مصحف الإمام بديع الزمان سعيد النورسي**» التركي (ت 1387هـ) وهي كونه مصحفاً للحفّاظ تبتدىء كل صفحة منه بأول آية، وتختم بنهاية آية، وهذا ما جعل هذه الطبعة تكسف سابقتها، لذلك فقد اعتُمدت في المدينة المنوّرة، حينما أنشىء «**مُجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف**» عام 1405هـ، ومنذ ذلك التاريخ و«**مصحف المدينة النبوية**» هو الشائع في العالم الإسلامي.

وينبغي للباحث أن يكون بين يديه مصحف جيّد الطبع، واضح الحروف، مُرَقَّم الآيات، ليسهل الرجوع إليه، والنهل منه، والإحالة إلى سوره وآياته.

2 - علوم القرآن[1]

علوم القرآن هي مجموعة العلوم التي تخدم القرآن الكريم أو تستند إليه، كعلم أصول التفسير، وعلم القراءات، وعلم الرسم القرآني، وعلم إعجاز

(1) للتوسُّع انظر مقدمة البرهان للزركشي، ص: 31 - 69.

القرآن، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وإعراب القرآن... وقد ظهر كلّ علم من هذه العلوم مستقلًّا، ووُضِعت فيه التصانيف، ثم ظهرت فكرة جمع مبادىء وتعاريف هذه العلوم وأشتاتها في تصنيف واحد، فبلغت عند الزركشي في «**البرهان**» (47) نوعاً، وعند السيوطي في «**الإتقان**» (80) نوعاً، وفي «**التحبير**» (102) نوعاً.

*** وممّا وُضع في علوم القرآن:**

1 - **البرهان في علوم القرآن**: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (745 - 794هـ): وهذا الكتاب من أجمع ما صنف في علوم القرآن، جمع فيه زبدة ما صنف قبله وأضاف عليها وحقق مسائل كثيرة، ووضَّح ما أغلق، وبيَّن ما أشكل في مختلف العلوم التي نشأت حول القرآن الكريم، وجعلها في سبعة وأربعين نوعاً، أعطى كل نوع حقه من البحث والدرس والبيان، فغدا كتابه من أجمع الكتب ومن أكثرها فائدة. طبع هذا الكتاب طبعة جيدة في أربع مجلدات كبيرة بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم سنة (1376هـ/ 1957م) بمصر، وطبع بتحقيق يوسف المرعشلي بدار المعرفة في بيروت عام 1410هـ/ 1990م في أربع مجلدات.

2 - **الإتقان في علوم القرآن**: للإمام الحافظ أبي بكر جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (849 - 911هـ): وهو من أجمع ما صنف في هذا الباب، استفاد من مؤلفات السابقين وخاصة «**البرهان**» وزاد عليها، وتناول علوم القرآن الكريم وما يلحق بها في ثمانين نوعاً، أولها معرفة المكي والمدني وآخرها طبقات المفسرين، وأشبع كل نوع بحثاً وبياناً، جزاه الله عن المسلمين خير الجزاء. وقد طبع كتابه عدة مرات في مجلدين كبيرين، منها ما طبع في المكتبة التجارية، وعلى هامشه كتاب «إعجاز القرآن» لأبي بكر الباقلاني، ومع هذا لا يزال هذا الكتاب بحاجة إلى تحقيق وعناية وحسن إخراج ليسهل على القراء تناوله والاستفادة منه.

3 - مناهل العرفان في علوم القرآن: للشيخ محمد عبد العظيم الزُّرقاني أحد علماء الأزهر المعاصرين (ت 1367هـ): تناول في هذا الكتاب تاريخ علوم القرآن، ثم بسط هذه العلوم فتكلم في تنزل القرآن وأسباب النزول، وبيَّن معنى نزول القرآن على سبعة أحرف، كما بيَّن المكي والمدني وضوابط كل منهما، وتكلّم في جمع القرآن الكريم في عهده ﷺ وفي عهد الصديق وعثمان رضي الله عنهما، وناقش شبهات حول ذلك وفنّدها بالأدلة القوية، وتكلّم في ترتيب السور والآيات، وفي كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه، كما تكلَّم في القراءات والقُرَّاء وفي التفسير والمفسّرين ومناهج المفسّرين وكتبهم، وفي ترجمة القرآن وحكمها، وبيّن مذاهب العلماء فيها، ثم تكلّم عن النسخ، وأردفه بمحكم القرآن ومتشابهه، وناقش بعض الشبهات وفندها بالحجج القوية الدامغة، ثم تكلّم في أسلوب القرآن الكريم وخصائصه وإعجازه وما يلحق به، وردّ بعض الشبهات حول ذلك. فجاء الكتاب جامعاً يفي بحاجة طلاب الدراسات العالية في كليات الشريعة. طبع عدة مرات بمصر، في جزأين متوسطين كانت الثالثة منها سنة 1372هـ/ 1973م.

4 - علوم القرآن: ليوسف المرعشلي (كاتبه): ألّفه بأسلوب عصري مبسَّط، وموثق، ويُناقش الشبهات المعاصرة، كقضايا النسخ، والمحكم والمتشابه، والإعجاز... طبع بدار المعرفة في بيروت عام 1431هـ/ 2010م.

3 - أسباب النزول[1]

قال الواحدي: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصّتها، وبيان سبب نزولها. وقال ابن دقيق العيد: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن. وأوّل من ألف فيه علي بن عبد الله المديني البصري

(1) للتوسّع انظر: **الفهرست** للنديم، ص: 57، **والبرهان** للزركشي 1/ 115، **والإتقان** للسيوطي 1/ 82، **ومعجم الدراسات القرآنية** لشوّاخ 1/ 125.

(ت234هـ) وله «**أسباب النزول**» ذكره ابن النديم في «**الفهرست**» ص: 153، وحاجي خليفة في «**كشف الظنون**» 1/ 76.

* ومن أهم الكتب في أسباب النزول:

1 - **أسباب النزول: للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابُوري (ت 468هـ)**: من أقدم ما صنف في أسباب النزول ذكر فيه أسباب نزول الآيات الكريمة، مسندة إلى الصحابة (رضوان الله عليهم أجمعين) أو من دونهم، طبع الكتاب في جزء وسط سنة (1379هـ) بمصر. ثم طبع بتحقيق سيّد أحمد صقر بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة عام 1383هـ/ 1963م. وذكر السيوطي في «**الإتقان**» 3/ 82 أن البرهان إبراهيم بن عمر الجعبري (ت732هـ) قد اختصر كتاب الواحدي.

2 - **لباب النقول في أسباب النزول: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن ابن أبي بكر السيوطي (849 - 911هـ)**، لخّص كتابه من جوامع الحديث والأصول، ومن تفاسير أهل النقول - كما قال في مقدمته - طبع في جزء لطيف أكثر من مرة.

3 - **العُجَاب في بيان الأسباب: للحافظ الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)**: نقح فيه رواياته حسب منهج النقد عند المحدثين، واختار أصح الروايات، طبع.

4 - المكّي والمدني[1]

(المكّي) ما نزل من القرآن الكريم بمكة، و(المدني) ما نزل بالمدينة المنورة. ومن فوائده: معرفة الناسخ والمنسوخ. والمكّي أكثر من المدني.

(1) للتوسُّع انظر: فنون الأفنان لابن الجوزي، ص: 335، والبرهان للزركشي 1/ 273، والإتقان للسيوطي 1/ 22.

*** ومن الكتب المؤلّفة فيه:**

1 - تنزيل القرآن بمكة والمدينة: لمحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت 124هـ): طبع بتحقيق صلاح الدين المُنَجِّد، بدار الكتاب الجديد في بيروت عام 1383هـ/ 1963م، في (16 ص). وحقّقه حاتم صالح الضامن ونشره بمجلة المجمع العلمي العراقي، مج 8، ج 2 - 3.

2 - منظومة في المكي والمدني: للبرهان، إبراهيم بن عمر الجَعْبَري (ت732هـ). طبعت مع كتاب «**التيسير في علم التفسير**» للعزّ عبد العزيز بن أحمد بن سعيد الديريني المصري الشافعي (ت 694هـ) بمط. محمد أبي زيد بمصر، عام 1310هـ/ 1893م. (انظر: معجم المطبوعات لسركيس 1/ 901).

5 - غريب القرآن[1]

هو تفسير الألفاظ والمفردات القرآنية بما جاء في لغة العرب، فهو كالقاموس القرآني.

*** ومن الكتب المؤلفة فيه:**

1 - مجاز القرآن: لأبي عبيدة، معمر بن المثنى البصري (ت 209هـ) الإمام اللغوي، طبع بمطبعة السعادة في القاهرة بتحقيق فؤاد سزكين، ونشرته مكتبة الخانجي عام 1375هـ/ 1954م في مجلّدين، وصُوِّر بمؤسسة الرسالة في بيروت عام 1404هـ/ 1984م.

2 - تفسير غريب القرآن: لعبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت

(1) انظر: الفهرست للنديم، ص: 37، والبرهان للزركشي 1/ 388، والإتقان للسيوطي 2/ 3، ومعجم مصنفات القرآن الكريم لشوّاخ 4/ 290، وعلم غريب القرآن نشأته وتطوره. لكاتب هذه الأسطر، رسالة دكتوراه، بيروت 1410هـ -/ 1991م.

276هـ) الإمام اللغوي، وقد بدأه بتفسير أسماء الله الحسنى، ثم افتتح السور وشرح غريب كلماتها معتمداً على أقوال الصحابة والتابعين، والمفسّرين، وأئمة اللغة. طبع بتحقيق سيد أحمد صقر، بمط. عيسى الحلبي، في القاهرة عام 1378هـ/ 1958م، في 1 ج.

3 - نزهة القلوب في تفسير غريب كلام علاّم الغيوب: لأبي بكر، محمد ابن عزيز السجستاني (ت 330هـ) وكان أديباً فاضلاً متواضعاً، أخذ عن أبي بكر بن الأنباري. قال ابن النجّار في ترجمته: (كان عبداً صالحاً، من مصنّفاته: «**غريب القرآن**» المشهور، يُقال بأنّه صنفه في خمس عشرة سنة يحرّره هو وشيخُه). وقد رتّب كلماته كما جاءت في القرآن على حروف المعجم أ - ب - ت، دون أن يجرّدها من زوائدها، أو يردّها إلى أصولها الاشتقاقية كما يفعل أهل المعاجم. طُبع طبعات كثيرة، آخرها بتحقيق كاتب هذه الأسطر، بدار المعرفة، في بيروت عام 1410هـ/ 1990م في 1ج، (608ص).

6 - القراءات القرآنية[1]

قال الزركشي في «**البُرهان**» 1/ 465: «اعلم أن «**القرآن**» و«**القراءات**» حقيقتان متغايرتان؛ «**القرآن**»: هو الوَحْيُ المُنْزَلُ على محمد ﷺ للبيان والإعجاز. و«**القراءات**»: هي اختلافُ الوَحْيِ المذكور في كَتْبَةِ الحروف أو كيفيَّة نطقها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما). والقراءات ثلاثة أنواع: «**صحيحة**» وهي عشرة، «**وآحادية**» وهي أربعة، «**وشواذ**» وهي كثيرة، لا يجوز

---

(1) للتوسّع انظر: **الفهرست** للنديم، ص: 38، **والبرهان** للزركشي 1/ 428، **والإتقان** للسيوطي 1/ 210، **وتعدّد قراءات القرآن** مقال لعبد الرحمٰن الجزيري في مجلة الأزهر، مج9، ع6، س1357هـ/ 1937م.

أن يُقرأ بها. فـ «**القراءات الصحيحة**» هي التي استجمعت ثلاثة شروط: تواتُر الإسناد، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة اللغة العربية ولو بوجه من الوجوه، وأول من أفرد القراءات الصحيحة بتأليف: ابنُ مُجاهد، أحمد بن موسى (ت324هـ) في كتابه: «**في القراءات السبعة**» وتبعه الناسُ على تسبيعها، ثم جاء الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ) وألف كتابه «**التيسير في القراءات السبع**» فصار المُعوَّل عليه عند القُرّاء، ثم نظمه الإمام القاسم بن فيُّروه الشاطبي (ت 596هـ).

*** ومن الكتب:**

1 - التيسير في القراءات السبع: تأليف أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت 444هـ). جعله في مقدمة ضمّنها التعريف بأصحاب القراءات السبع، والرواة عنهم، ثم ذكر قواعد كل قراءة وما امتازت به، ثم عرض تطبيق هذه القواعد على فرش السورة، فبدأ بالفاتحة فالبقرة فآل عمران، يستعرض القراءات فيها كلمة كلمة ويبيّن وجوهها، وأصحاب كل وجه. طبع الكتاب بتحقيق المستشرق أوتو برتزل، بمط. الدولة بإسطنبول 1350هـ / 1930م. وطبع بتحقيق كاتب هذه الأسطر على خمس نسخ خطية، بدار اللواء في الرياض، 1410هـ / 1990م، في 1ج، وقد نظمه القاسم بن فيرّوه الشاطبي (ت 596هـ) في «**حرز الأماني**» التي تسمى بـ «**الشاطبية**» وتأتي.

2 - الشاطبية: أو حرز الأماني ووجه التهاني: تأليف أبي محمد القاسم بن فِيرُّه الشاطبي (ت 596هـ): منظومة لامية في القراءات السبع، نظم بها «**التيسير**» للداني مشهورة لدى المتخصصين، تبلغ أبياتها نحو ألف ومائة وسبعين، أبدع فيها كل الإبداع حتى صارت عمدة الفن تتابعت جهود العلماء درساً وتحليلاً. وأول من شرحها علم الدين السخاوي تلقاها عن ناظمها وتابعه الناس على ذلك فشرحوها فمنهم من اقتصر، ومنهم من علّل وأطال.

3 - النشر في القراءات العشر: تأليف أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت 833هـ): يتحدث المؤلف في مقدمة الكتاب عن مراحل نقل القرآن وفضل حملته ومكانتهم بين الأمة الإسلامية، وأسباب جمع القرآن على خلافة عثمان بن عفان ﷺ، والمنهج الذي سلكه الخليفة في جمعه ثم توزيعه على الأمصار، وقراءة كل أهل مصر بما في مصحفهم وتلقيهم ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من فيِّ الرسول ﷺ، فأصبح في كل مصر من الأمصار الإسلامية قراء بعدهم كثروا وتفرقوا، ثم يذكر أنه **(لما كثر الاختلاف وقلّ الضبط وكاد الباطل يلتبس بالحق قام جهابذة علماء الأمة وصناديد الأئمة فبالغوا في الاجتهاد وبينوا الحقّ المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ بأصول أصّلوها، وأركان فصّلوها).**

وقد اتخذ من منهجهم وبحوثهم منهجاً يسير عليه في مؤلفه هذا فيقول: **(وها نحن نشير إليها، ونعوّل كما عولوا عليها).** ثم بدأ كلامه عن القراءة الصحيحة المقبولة التي لا يجوز ردها فيقول: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن» طبع في جزءين بمصر.

4 - غاية النهاية في طبقات القراء: تأليف شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت 833هـ): مِنْ أَجْمَع وأَشْمَل دواوين طبقات القُرّاء، وقد أتاح له هذا الجمع اطلاعه على ما سبقه من أعمال واستفادته منها. رتبه على حسب حروف الهجاء وختم كل حرف بالترجمة لمن اشتهروا بكناهم أولاً ثم بأنسابهم وألقابهم ثانياً، ثم بالابن ثالثاً لمن ابتدأت أسماؤهم بحرف مجانس للحرف الذي عنون له.

ويتحدّث المؤلف عن أصل مادة هذا الكتاب بما يدل على أهميته بقوله: (فهذا كتاب (غاية النهاية) من حصله أرجو أن يجمع بين الرواية والدراية. اختصرت فيه كتاب طبقات القراء الكبير الذي سميته: نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات: وأتيت فيه على جميع ما في كتابي الحافظين أبي عمرو الداني وأبي عبد الله الذهبي رحمهما الله، وزدت عليها نحو الضعف) طبع بمكتبة الخانجي في مصر، عام 1351هـ / 1933م، في 2ج.

7 - تجويد القرآن

(التجويد) هو إعطاء الحروف حقَّها ومستحقها من المخارج والصفات أثناء التلاوة، وهو فرضٌ من فروض الكفاية، وذهب الأئمة القراء: مكّي، والداني، وابن الجزري، والسيوطي، والقسطلاني إلى أنّ العمل به فرضُ عَيْنٍ على كل مسلم ومسلمة من المُكلّفين، لقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: 4].

*** ومن الكتب المؤلَّفة في التجويد:**

1 - المقدمة الجزرية: للإمام شيخ القرّاء الشمس أبي الحيز محمد بن محمد ابن الجزري الشافعي (ت 833هـ). وهي قصيدة في (109) أبيات، نظم فيها مبادىء هذا العلم، وقسمها إلى فصول، وقد لاقت ذيوعاً ورواجاً كبيرين، واهتم بحفظها وشرحها الناس إلى أيامنا هذه.

2 - شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السنيكي المصري الشافعي (826 - 926هـ) وسمى شرحه **«الدقائق المحكمة في شرح المقدمة»**. طبع طبعات كثيرة، منها بتحقيق محمد غياث صبّاغ، بمكتبة الغزالي في دمشق، ط2، عام 1411هـ / 1990م، في (160ص).

3 - المُلّا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت 1014هـ) وسمي

شرحه: «**المِنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية**» طبع مع «**الدقائق المحكمة**» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت 925هـ) في مصر عام 1302هـ / 1884م.

8 – التفسير(1)

(التفسير) في اللغة هو البيان والإيضاح، من مادة (فَسَرَ) من فَسَر الشيء يَفْسِرُه: إذا أبانَهُ، والتفسيرُ مثل الفَسْر. وقد عَرَّف العلماءُ التفسير في الاصطلاح بتعاريف كثيرة، قال أبو حيان محمد بن يوسف النحوي الأندلسي (ت 745هـ) في تفسيره «**البحر المحيط**» (هو عِلمٌ يبحث عن كيفية النُطْقِ بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبيّة ومعانيها التي تُحْمَل عليها حالة التركيب، وتَتِمّات لذلك).

* وقد تنوّعت مناهج المفسرين إلى نوعين كبيرين: التفسير بالمأثور (المنقول)، والتفسير بالرأي (المعقول)، ويندرج تحت كلِّ نوع أنواعٌ فرعيّة:

أولاً: التفسير بالمأثور (المنقول):

ويُقصدُ به كلُّ ما ثبت بالنقل من بيان لآيات الله تعالى بآيات أخرى، وهو تفسير القرآن بالقرآن، أو ما ورد عن الرسول ﷺ، أو الصحابة، أو التابعين من بيان وإيضاح، على طريقة المحدّثين بذكر الأقوال مُسْنَدَةً لأصحابها.

---

(1) للتوسُّع انظر: **الفهرست** للنديم، ص: 36، **فنون الأفنان** لابن الجوزي، ص: 373، ومقدمة تفسيره **زاد المسير** 1/ 4 (ط. المكتب الإسلامي) مقدمة تفسير القرطبي **الجامع لأحكام القرآن** 1/ 3 – 86، **والبرهان في علوم القرآن** للزركشي 2/ 276، و **التيسير في قواعد علم التفسير** للكافيجي، **وأصول التفسير** (مجرّداً عن النقاية)، **والتحبير في علم التفسير** و **الإتقان في علوم القرآن** 4/ 167، وثلاثتها للسيوطي؛ **والتفسير والمفسّرون** لمحمد حسين الذهبي، **ومعجم مصنّفات القرآن الكريم** لعلي شواخ 2/ 95.

*** ومن أشهر التفاسير بالمأثور:**

1 - جامع البيان في تفسير القرآن: تأليف أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري (ت 310هـ):

يعتبر المرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير النقلي، وإن كان في الوقت نفسه يعتبر مرجعاً غير قليل الأهمية من مراجع التفسير العقلي نظراً لما فيه من الاستنباط وتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض ترجيحاً يعتمد على النظر العقلي، والبحث الحر الدقيق. طبع بالمط. الكبرى الأميرية ببولاق، في القاهرة عام 1323هـ / 1905م ويقع في ثلاثين جزءًا من الحجم الكبير.

2 - معالم التنزيل: تأليف أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء والبغوي (ت 516هـ):

كتاب وسط، نقل فيه عن مفسري الصحابة والتابعين ومن بعدهم دون ذكر الأسانيد، تعبيره سهل موجز. وتفسيره مختصر من الثعلبي لكنه صانه من الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة، طبع في بومباي بالهند عام 1296هـ/ 1878م. وطبع بهامش «**لباب التأويل في معاني التنزيل**» للخازن، في مصر عام 1331هـ/ 1912م. وطبع بهامش «**تفسير ابن كثير**» وبآخره «**فضائل القرآن**» لابن كثير، في مط. المنار، بالقاهرة عام 1347هـ/ 1928م. وطبع بتصحيح خالد العك، ومروان سوار، بدار المعرفة في بيروت، عام 1405هـ/ 1985م في 4ج.

3 - المُحَرَّر الوَجِيز في تفسير الكتاب العزيز: تأليف أبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي الغرناطي الحافظ القاضي (ت 546هـ):

سهل العبارة يورد من التفسير المأثور ويختار منه في غير إكثار. وينقل عن ابن جرير كثيراً كما ينقل عن غيره من المناقشة، كثير الاستشهاد بالشعر

العربي، معنيّ بالشواهد الأدبية، يحتكم إلى اللغة العربية لدى توجيه بعض المعاني، كثير الاهتمام بالصناعة النحوية.

وعند المقارنة بين تفسير ابن عطية وتفسير الزمخشري نجد أنَّ: تفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصحّ نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير. وهو مطبوع.

4 - تفسير القرآن العظيم: تأليف الحافظ عماد الدين ابي الفداء إسماعيل ابن عمرو بن كثير البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ):

اعتنى فيه مؤلفه بالرواية عن مفسِّري السلف وتفسير القرآن بالقرآن فكثيراً ما يسرد الآيات المتناسبة في المعنى الواحد. كما لا يترك الروايات والأقوال بلا ترجيح أو تصحيح. ومما يمتاز به تفسير ابن كثير أنه ينبه إلى ما في التفسير المأثور من منكرات الإسرائيليات، ويحذِّر منها على وجه الإجمال تارة وعلى وجه التعيين والبيان لبعض منكراتها تارة أخرى. ولا يفوته أن يتعرَّض للمسائل الفقهية وبسط النقاش حولها بذكر أقوال العلماء وأدلتهم عندما يشرح آية من آيات الأحكام ولكنه مع هذا مقتصد مقل لا يسرف كما أسرف غيره من فقهاء المفسرين، طُبع بتقديم وتصحيح يوسف المرعشلي، بدار المعرفة في بيروت عام 1405هـ / 1985م، في 4ج.

5 - الدر المنثور في التفسير بالمأثور: تأليف الحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي (ت 911هـ):

اخْتَصَر تَفْسِيرَه هذا مِنْ تَفْسيرِه الكبير: «ترجمان القرآن»، فحذف الأسانيد، وعزا كل رواية إلى الكتاب الذي أخذها منه، وهو كتاب جامع لما يُروَى عن السلف في التفسير. وهذا الكتاب الوحيد الذي اقتصر على التفسير المأثور فلم يخلط الروايات التي نقلها بشيء من عمل الرأي كما فعل غيره،

طبع بتصحيح محمد زهري الغمراوي، بالمط. الميمنية في القاهرة عام 1314هـ / 1896م في 6ج.

ثانياً: التفسير بالرأي (المعقول):

استقلَّ تدوين التفسير عن منهج المحدّثين، ورواية المأثور استقلالاً تاماً إلى حشد العلوم من فقه، وعربية، وأخبار تاريخية، وقراءات، وبيان عقائد وفلسفات منذ القرن الخامس الهجري واشتهر فيه رجاله وفُرسانه، وعُرِفت مناهجهم وألوان تفاسيرهم، ووُجد ما يسمّى بالتفسير بالرأي، فالفقيه الذي يُؤلف تفسيراً يكون تفسيره فِقهياً بالدرجة الأولى، وتطغى عليه أحكام الفقه إلى جانب اشتماله على أمور أخرى، ومن هذا النوع تفسير القرطبي المسمّى بـ «**الجامع لأحكام القرآن**»، و«**تفسير الخطيب الشربيني**». والإمام اللغوي الذي يفسِّر القرآن يطغى عليه جانب اللغة والنحو والصرف والبلاغة والأدب والشعر، ومن هذا النوع «**البحر المحيط**» لأبي حيان، ومختصره «**النهر الماد**». والإمام الفيلسوف المُتكلِّم الذي يؤلف تفسيراً يطغى عليه جانب الكلام، والمناقشات الكلامية والفلسفية، ومن هذا النوع: «**الفتح الكبير**» للرازي، و «**الكشاف**» للزمخشري المعتزلي...

*** ومن أشهر التفاسير بالرأي:**

1 - الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الحنفي المعتزلي، الملقّب بجار الله الزمخشري (ت 538هـ).

أبان فيه مؤلِّفُه عن وجوه الإعجاز، وأظهر جمال القرآن وبلاغته مما لم يسبقه إليه أحد، وكان كل من جاء بعده من المفسرين عالة عليه في هذا الباب. ولا يألو جهداً في تفسيره بالانتصار لمذهب المعتزلة وتأييده، والسخرية والاستهزاء بخصومه، ورغم كل هذا فقد اعترف الجميع بأهمية هذا

الأثر الجليل اللغوية، وقيمته العلمية، بل أبدوا إعجابهم به وتقديرهم له. تعرَّض للمسائل الفقهية، والروايات الإسرائيلية بصورة محدودة مقتصرة، ولم يقع في ما وقع فيه غيره من المفسرين من الاغترار بالقصص الإسرائيلي والأخبار المختلفة المصنوعة.

2 - مفاتيح الغيب: تأليف أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبرستاني الرازي، الملقّب بفخر الدين الرازي والمعروف بابن الخطيب الشافعي (ت 606هـ):

يهتمّ الرازي في تفسيره بذكر الصلة بين الآية والآية، وبين السور بعضها مع البعض الآخر، ويكثر من الاستطراد في العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها، كما يعرض كثيراً لأقوال الفلاسفة بالردّ والتفنيد، ولا يكاد يمرّ بآية من آيات الأحكام إلا ويذكر مذاهب الفقهاء فيها مع ترويجه لمذهب الشافعي، ويستطرد في ذكر المسائل الأصولية، والمسائل النحوية والبلاغية. والكتاب أشبه ما يكون بموسوعة في علم الكلام، وفي علوم الكون والطبيعة.

3 - الجامع لأحكام القرآن: للإمام المفسِّر أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الأندلسي القرطبي (ت 671هـ).

هذا الكتاب من أجمع ما صُنّف في تفسير آيات الأحكام، فقد سلك أسباب النزول والقراءات ووجوه الإعراب وتخريج الأحاديث وبيان غريب الألفاظ القرآنية وما يحتاج إلى بيانه بالاستشهاد بأشعار العرب وغير ذلك مما يزيد في إيضاح واستنباط الأحكام؛ سلك ذلك في عقد متناسق، وضم إليه كثيراً من أقوال السلف، ونقل عن بعض من سبقه، وعزا كلّ قول إلى صاحبه، وأفاد في آيات الأحكام بوجه خاص من كتاب أحكام القرآن لابن عربي، وذكر المذاهب الفقهية في آيات الأحكام، وألحق بها الأدلة، حتى استوفى ما أراد من تفسيره، من غير أن يحشوه بغرائب القصص وضعيف

الأخبار من الإسرائيليات وغيرها، ومُطالِع هذا التفسير يقف على إمامة القرطبي وإنصافه وعدم تعصُّبه، كما يقف على مناقشاته العلمية الدقيقة وردوده القوية. وقد طبع هذا الكتاب في عشرين جزءًا كبيراً في مطابع دار الكتب المصرية بالقاهرة الطبعة الأولى سنة (1935 - 1950م) وطبع فيها مرة ثانية، وطبع أخيراً في مصر بإشراف الدار القومية للطباعة والنشر.

4 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل: تأليف القاضي ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشافعي (ت 691هـ):

استمدَّ البيضاوي تفسيره من التفسير الكبير المسمّى بـ «**مفاتيح الغيب**» للفخر الرازي، ومن «**تفسير الراغب**» الأصفهاني، وضمّ لذلك بعض الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، وضمّنه نكتاً بارعة واستنباطات دقيقة، في أسلوب رائع موجز، وتعرّض للقراءات والصناعة النحوية وبعض المسائل الفقهية بلا توسّع أو إسهاب، وكثيراً ما يقرر مذهب أهل السنّة ومذهب المعتزلة، ويُقلّ جداً من ذكر الروايات الإسرائيلية، وإذا عرض للآيات الكونية فإنه لا يتركها بدون أن يخوض في مباحث الكون وطبيعته. والكتاب يعتبر من أمهات كتب التفسير التي لا يستغنى عنها. وهو مطبوع أكثر من طبعة.

5 - مدارك التنزيل وحقائق التأويل: تأليف أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي (ت 701هـ):

مختصر من «**تفسير البيضاوي**» ومن «**الكشاف**» للزمخشري، غير أنه ترك ما في «**الكشاف**» من الاعتزالات وجرى فيه على مذهب أهل السنة والجماعة. جمع فيه بين وجوه الإعراب والقراءات، وعرض للمذاهب الفقهية التي لها تعلُّق وارتباط بالآية مع انتصار للمذهب الحنفي. وهو تفسير وسط، مقلّ جداً في ذكره للإسرائيليات.

6 - لباب التأويل في معاني التنزيل: تأليف علاء الدين أبي الحسين علي

بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن خليل الشيحي المعروف بالخازن (ت 741هـ):

اختصره مؤلفه من «**معالم التنزيل**» للبغوي، وضمّ إليه ما نقله ولخّصه من تفاسير من تقدم عليه. يتوسّع مؤلفه في ذكر القصص الإسرائيلي دون تعقيب، ويفيض في ذكر الغزوات النبوية كما يعنى كثيراً بالناحية الفقهية، ويتعرّض للمواعظ والرقاق.

7 - البحر المحيط: تأليف أبي عبد الله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت 745هـ):

يعتبر المرجع الأول في معرفة وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم، كما يهتم بالقراءات وبالناحية البلاغية والأحكام الفقهية. وينقل في تفسيره كثيراً من «**تفسير الزمخشري**» و«**تفسير ابن عطية**» خصوصاً ما كان من مسائل النحو، متعقّباً آراءهما بالنقد لما قالاه.

8 - تفسير الجلالين: اشترك في تأليف هذا التفسير جلال الدين المَحَلّي محمد بن أحمد (ت 864هـ) وجلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ):

ابتدأ المحلّي تفسيره من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس، ثم ابتدأ بتفسير الفاتحة وبعد إتمامها اخترمته المنية، وجاء جلال الدين السيوطي بعده فكمّل تفسيره. وهذا التفسير غاية في الاختصار والإيجاز على قدر ما يفهم به كلام الله، واعتماده من الأقوال أرجحها، وإعراب ما يحتاج إليه، والتنبيه على القراءات المختلفة المشهورة. كما لا يخلو من الإسرائيليات وبعض الأخبار التي يجب التنبه لها طبع طبعات كثيرة.

9 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: تأليف أبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي (ت 982هـ):

كشف فيه عن أسرار البلاغة القرآنية والإعجاز، وإبداء المعاني الدقيقة

التي تحملها التراكيب القرآنية بين طيّاتها، كما يعرض أحياناً للناحية النحوية إذا كانت الآية تحتمل أوجهاً من الإعراب مع ترجيح واحدٍ منها. واهتمّ أيضاً بإبداء وجوه المناسبات بين الآيات، ومن ناحية أخرى فإنّه مقلّ في سرد الإسرائيليات، وعَزُفٌ عن الدخول في المناقشات الفقهية. وقيل في الثناء عليه **«إن تفسير أحدٍ سواء بعده «الكشاف» و«القاضي البيضاوي» لم يبلغ إلى ما بلغه من رتبة الاعتبار»**.

10 - روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المعاني: تأليف شهاب الدين السيد محمود أفندي الآلوسي البغدادي (ت 1270هـ):

جمع فيه خلاصة ما سبقه من التفاسير مع النقد والتدقيق والترجيح بينها، عرف تفسيره بالاستطراد في الكلام في الأمور الكونية، والصناعة النحوية، كما أنه لا يمرّ بمسألةٍ فقهيةٍ إلا استوفى مذاهب الفقهاء وأدلّتهم، ويعرض أيضاً لذكر القراءات، ويعنى بإظهار وجه المناسبات بين السُّوَر والآيات، وأسباب النزول، ولم يفت الآلوسي أن يتكلم عن التفسير الإشاري بعد أن يفرغ من الكلام عن كل ما يتعلق بظاهر الآيات، وهو شديد النقد للإسرائيليات والأخبار المكذوبة.

وجملة القول، فروح المعاني موسوعة تفسيرية قيّمة جمعت جل ما قاله علماء التفسير الذين تقدّموا عليه مع النقد والترجيح.

9 - تفسير آيات الأحكام[1]

يشتمل القرآن على (6236) آية موزعة على ثلاثة مواضيع رئيسة: التوحيد، وآياته نحو الألف، والتشريع وآياته نحو (500)، والتهذيب وآياته نحو أربعة آلاف وسبعمائة آية.

---

(1) للتوسّع في آيات الأحكام انظر: **الفهرست** للنديم، ص: 40، **والبرهان** للزركشي 2/ 126، **والإتقان** للسيوطي 4/ 35، **ومعجم مصنفات القرآن** لعلي شوّاخ 1/ 92.

وقد أفرد بعض المفسرين من الفقهاء آيات التشريع والأحكام في القرآن بالتفسير دون سائر الآيات.

*** ومن أهم هذه الكتب:**

1 - أحكام القرآن: تأليف أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (204هـ):

«جمعه الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي النيسابوري من نصوص الإمام الشافعي في كتبه وكتب أصحابه أمثال المُزَني والبُوَيطي وأبي ثور... ونقلها وأيّدها بالسُنّة الواردة، فيذكر الآية ويبيّن ما يُستنبط منها من الأحكام، وما رُوي عن الشافعي فيها، يعرض ذلك في أسلوب واضح، وقد يتعرّض لمناقشة أدلّة المخالفين برفق وإنصاف. فجاء الكتاب جامعاً لما روي من الأحكام في جُلّ أبواب الفقه على مذهب الشافعي رحمه الله خلال آيات الأحكام «وهو مطبوع».

2 - أحكام القرآن: تأليف أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت 370هـ):

عالج آيات الأحكام في القرآن الكريم على أسس أصولية وقواعد فقهية، وقد عرض لهذه في كتابه «**أصول الفقه**» إذ جعله مقدمة لهذا الكتاب. وكثيراً ما يعيل عليه عندما يعرض لموضوع أصولي كالنسخ مثلاً والخلاف فيه. يناقش آيات الأحكام من وجهة النظر الفقهية بعد تحليلها بيانياً، ويشبع القول والخلاف فيها حسبما يروى عن الفقهاء والاستدلال لكل مع الميل الشديد لمذهب الأحناف ومنهجه هو تناول آيات الأحكام من كل سورة حسب ترتيبها في المصحف الشريف وإذا تناول آية يستشهد لها بما يماثلها موضوعاً من الآيات والأحاديث. ولتغلّب الجانب الفقهي على المؤلف فهو - وإن كان يسير على ترتيب سور القرآن - «**مبوّب كتبويب كتب الفقه، وكل باب من**

أبواب معنون بعنوان تندرج فيه المسائل التي يتعرض لها المؤلف في هذا الباب» وهو مطبوع.

3 - أحكام القرآن: تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي الطبري المشهور بإلكِيَا الهَرَّاسِي الشافعي (ت 504هـ):

يعتبر هذا التفسير من أهمّ المؤلفات في التفسير الفقهي عند الشافعية... وإن المؤلف - رحمه الله - ليبيّن لنا في مقدمة تفسيره الحامل له على تأليفه، ومنهجه الذي سلكه، وتقديره لكتابه فيقول: (ولما رأيت الأمر كذلك - يريد رجحان مذهب الشافعي على غيره - أردت أن أصنف كتاباً في أحكام القرآن، أشرح ما ابتدعه الشافعي ﷺ من أخذ الدلائل في غوامض المسائل، وضممت إليه ما نسبتُه على منواله، واحتذيت فيه على مثاله، على قدر طاقتي وجهدي، ومبلغ وسعي وجهدي، ولا يعرف قدر هذا الكتاب، وما فيه من العجب العجاب، ولباب الألباب إلا من وفر حظه من علوم المعقول والمنقول، وتبحّر في الفروع والأصول، ثم انكبّ على مطالعة هذه الفصول بمسكة صحيحة، وقريحة وهمة غير قريحة).

ثم إن المؤلف يتعرّض لآيات الأحكام فقط، مع استيفاء ما في جميع السُّوَر، وهو مطبوع.

4 - أحكام القرآن: تأليف أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي (ت 543هـ):

يعدّ من أمهات الكتب التي تبيّن أسرار القرآن ومآخذ الأحكام، عرض فيه المؤلف آيات الأحكام مرتبة على حسب ورودها في السور، وعقّب على كل آية يستخلص منها من أحكام.

وفي العبارة التالية يوضح منهجه بقوله: (فنذكر الآية ثم نعطف على كلماتها بل حروفها، فنأخذ بمعرفتها مُفردة، ثم نركّبها على أخواتها مضافة، لنحفظ في ذلك قسم البلاغة، ونتحرّز عن المناقضة في الأحكام والمعارضة،

لنحتاط على جانب اللغة، ونقابلها في القرآن بما جاء في السنة الصحيحة لنتحرى وجه الجميع، إذ الكل من عند الله وإنما بعث محمد ﷺ ليبيّن للناس ما نزّل إليهم، ونعقب ذلك بتوابع لا بدّ من تحصيل العلم منها، حرصاً على أن يأتي القول مستقلاً بنفسه، إلا أن يخرج عن الباب فنحيل عليه في موضوعه، مجانبين للتقصير والإكثار، وبمشيئة الله نستهدي، فمن يهد الله فهو المهتدي لا رب غيره). وهو مطبوع.

5 - تفسير آيات الحكام: للشيخ محمد علي السايس، من علماء الأزهر الشريف (ت 1396هـ): جمع كتابه هذا من كتب السابقين، بأسلوب عصري، ودرّسه على طلابه في الأزهر، موزّعاً على السنوات، ثم طبعه مجموعاً في مط. محمد علي صبيح، بالقاهرة، عام 374هـ / 1955م. في جزءين وتُصوّره دار الجيل في بيروت.

6 - تفسير آيات الأحكام أو روائع البيان في تفسير آيات الأحكام: للشيخ محمد علي الصابوني (ت 1429هـ)، من علماء سوريا المعاصرين، جمعه من كتب السابقين ودرّسه لطلاّبه في كلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة بشكل محاضرات، وأسلوبه مبسّط وعصري، يعرض لفقه القرآن على المذاهب الأربعة، دونما تعصّب لمذهب دون آخر.

10 - الناسخ والمنسوخ[1]

قال الزركشي في «البرهان» 2/ 58: (لا يجوز لأحد أن يُفَسِّر كلام الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ). ويأتي بمعنى التبديل كقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: 101]. . . ولا

(1) للتوسع في الناسخ والمنسوخ في القرآن انظر: **الفهرست** لابن النديم، ص: 40، **وفنون الأفنان في عيون القرآن** لابن الجوزي، ص: 373، **والبرهان** للزركشي 1/ 151، **والإتقان** للسيوطي 3/ 59.

خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب، قال الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: 106].

1 - الناسخ والمنسوخ في القرآن: للإمام اللغوي أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس المُرادي المصري (ت 338هـ): رحل إلى العراق وسمع من الزجّاج، وأخذ عنه النحو، وأخذ عن علي بن سليمان الأخفش وغيرهما، واشتغل بالتصنيف في علوم القرآن. وكتابه نشره محمد أمين خانجي، في مط. السعادة، بمصر، عام 1323هـ/ 1905م، وأعيد طبعه في القاهرة 1357هـ/ 1938م. وحقّقه سليمان بن إبراهيم اللاحم، كرسالة دكتوراه، في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض عام 1404هـ/ 1984م.

2 - عمدة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ: للإمام المحدّث الحافظ المُفَسِّر الفقيه الواعظ المؤرّخ المشارك أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن الجوزي البغدادي الحنبلي (510 - 597هـ): حقّقه محمد أشرف علي المليباري، وطبعه المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام 1404هـ / 1984م بعنوان «**نواسخ القرآن**». ولابن الجوزي كتاب آخر في هذا الموضوع سمّاه: «**المصفّى بأكُفّ أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ**» وهو مختصر من كتابه الأول. نشره حاتم صالح الضامن، في مجلة المورد البغدادية، مج3، ع1، س1398هـ/ 1977م. ثم نشره مستقلاً بمؤسسة الرسالة، في بيروت عام 1405هـ / 1984م.

11 - إعراب القرآن[1]

قال الزركشي في «**البرهان**» 1/ 405: (ويؤخذ ذلك من علم النحو. . . والإعراب يُبيِّن المعنى، وهو الذي يُميِّز المعاني، ويُوقِف على أغراض

(1) للتوسُّع في إعراب القرآن انظر: **الفهرست** لابن النديم، ص: 37 و58 و60 و65 و86 و92، والبرهان للزركشي 1/ 405، والإتقان للسيوطي 2/ 260.

المتكلمين. وعلى الناظِر في كتاب الله، الكاشِف عن أسراره، النَظَرُ في هيئةِ الكلمة وصيغتِها ومَحَلِّها، ككونها مبتدأ أو خبراً، أو فاعلة أو مفعولة، أو في مبادىء الكلام، أو في جواب، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمعَ قلَّة أو كثرة، إلى غير ذلك.

*** ومما أُلف في إعراب القرآن:**

1 - معاني القرآن وإعرابه: للإمام النحوي اللغوي أبي إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الملقّب بالزَّجّاج - لأنه كان يخرط الزُجّاج ثم مال إلى النحو - البغدادي (241 - 311هـ): لزمَ المبرِّد وأخذ عنه. توفي في بغداد، وأما كتابه فيوجد منه (4) أجزاء، من سورة يّس حتى نهاية القرآن الكريم، بالمكتبة السليمانية بإسطنبول، برقم (189) في (201) ق. وجزء من سورة الزُمَر إلى نهاية القرآن بمكتبة نور عثمانية برقم (320). طبع بتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بدار إحياء التراث الإسلامي، في القاهرة عام 1394هـ / 1974م. وطبعه في عالم الكتب، في بيروت، طبعه جديدة عام 1408هـ / 1988م في 5 مج.

2 - إعراب القرآن: للإمام اللغوي المفسّر أبي جعفر النحّاس (ت338هـ): طُبع بتحقيق زهير غازي زاهد، بوزارة الأوقاف العراقية عام 1399هـ/ 1979م، وأعاد طبعه في عالم الكتب ببيروت عام 1406هـ/ 1986م، في 4ج.

3 - البيان في غريب إعراب القرآن: للإمام اللغوي النحوي كمال الدين أبي البركات عبد الرحمٰن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (513 - 577هـ): كان من الأئمة المشار إليهم في النحو، سكن بغداد من صِباه إلى أن مات، وصنَّف في النحو، وكتبه كلّها نافعة. وأما كتابه فطبع بتحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، بدار الكاتب العربي، في القاهرة. والهيئة المصرية عام 1389 - 1390هـ / 1969 - 1970م.

12 - إعجاز القرآن[1]

هو علم جليل عظيم القدر؛ لأن نبوة النبي ﷺ معجزتُها الباقيةُ: القرآنُ، وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز. . .

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَاتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَاتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: 50-51]، فأخبر أن الكتاب آيةٌ من آياته، وأنه كافٍ في الدلالة، قائمٌ مقامَ مُعجزاتِ غيرِه، وآياتِ سِوَاهُ من الأنبياء.

ولمّا جاء به إليهم، وكانوا أفصحَ الفُصَحاء ومَصاقِعَ الخُطباء، تحدّاهم على أن يأتوا بمثله، وأمهلهم طول السنين، فلم يقدِرُوا. يُقال: تحدّى فلانٌ فُلاناً إذا دعاهُ إلى أمْرٍ ليُظهر عَجْزَه فيه، ونازعه الغَلَبَة في قِتالٍ أو كلامٍ غيره.

وقد كثر التأليف في إعجاز القرآن قديماً، وكانت مواضيع القدماء حول الإعجاز تتناول أخبار الأمم السابقة والآتية، والإعجاز اللغوي بمجملها، وذلك لأن اهتمام الناس في زمن نزول القرآن كان بالفصاحة والبلاغة، فنزل القرآن معجزاً لهم، كما كانت معجزة كل نبي حسب أهل زمانه. ولكن كتابات المعاصرين حول إعجاز القرآن تدور بمجملها حول الإعجاز العلمي، لميل البَشَر منذ القرن العشرين إلى العلوم الكونية والطبيعية، فانبرى العلماء المسلمون لبيان إعجاز القرآن من هذه الناحية.

---

(1) للتوسُّع في إعجاز القرآن انظر: البرهان للزركشي 2/ 218، والإتقان للسيوطي، ومفتاح السعادة لطاشكبري 2/ 482، وكشف الظنون لحاجي خليفة 1/ 120، ومعجم الدراسات القرآنية للصفّار.

*** ومما ألفه قدماء المسلمين حول الإعجاز:**

1 - النُكت في إعجاز القرآن: للإمام النحوي أبي الحسن علي بن عيسى بن علي الرُّمَّاني (296 - 384هـ): حدّث عن أبي بكر بن دريد، وأبي بكر ابن السَّراج، روى عنه: التنوخي، والجوهري. كان من أهل المعرفة، مُتْقناً في علوم كثيرة.

وكتابه أقدم كتاب مطبوع في إعجاز القرآن، لكنه مَسْبوق في التأليف فيه، طُبع في القاهرة بتحقيق محمد خَلَف الله، وزغلول سلام، ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) بدار المعارف، في القاهرة، سنة 1374هـ / 1955م.

2 - بيان إعجاز القرآن: للإمام الفقيه المحدّث أبي سليمان، حَمَد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (319 - 388هـ): نسبة إلى وَلَد زيد، أخي عمر بن الخطاب - كان حجّة صدوقاً. رحل في طلب الحديث وطوَّف، وألَّف في فنون العلم، أخذ الفقه عن أبي بكر القفَّال الشاشي، وكتابه طبع بتحقيق محمد خَلَفَ الله، ومحمد زغلول سلام، بدار المعارف في القاهرة، عام 1374هـ / 1955م ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن).

3 - إعجاز القرآن: للقاضي الأصولي المتكلّم أبي بكر، محمد بن الطيّب بن محمد بن جعفر البصري المالكي، المعروف بالباقِلاَّني (338 - 403هـ): أخذ علم النظر عن أبي عبد الله بن مجاهد الطائي صاحب الأشعري، قال عنه ابن الأهدل: (سيف السُنَّة، القاضي أبي بكر، مجدّد الدين على رأس المائة الرابعة). كان وَرِعاً، لم تُحْفَظ عنه زلَّة ولا نقيصة. وكتابُه من أهم الكتب في بابه، طُبع بتحقيق سيد أحمد صقر، في مط. دار المعارف، بالقاهرة عام 1384هـ / 1964م في 393ص، وعام 1400هـ / 1979م.

4 - دلائل الإعجاز في المعاني والبيان، أو إعجاز القرآن: لشيخ العربية أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمٰن الجُرْجَاني الشافعي الأشعري (. . . - 471هـ): أخذ النحو بجُرْجان عن أبي الحسن، محمد بن حسن ابن أخت الأستاذ

أبي علي الفارسي، صنّف شرحاً حافلاً لـ «**الإيضاح في النحو**» لأبي علي الفارسي. كان ذا نُسُك ودين، آيةً في النحو. وكتابه طبع بتحقيق محمد رضوان الداية، ومحمد فايز الداية، بدار قتيبة في دمشق، عام 1402هـ/ 1982م.

الإعجاز العلمي في القرآن

1 - **معجزة القرآن في وصف الكائنات**: في الخلق العام للسمٰوات والأرض. لحنفي أحمد. طبع بمط. لجنة البيان العربي، في القاهرة، 1374هـ / 1954م.

2 - **الطب محرابٌ للإيمان**: للدكتور خالص جلبي. طبع بمؤسسة الرسالة في بيروت عام 1397هـ / 1977م، في 2ج.

3 - **الإعجاز العلمي في القرآن**: لمحمد زغلول النجار. سلسلة من ثلاثة أجزاء الأول بعنوان: «**السماء في القرآن**»، والجزء الثاني بعنوان: «**البحار في القرآن**» والثالث بعنوان «**الأرض في القرآن**». طبع بدار المعرفة في بيروت عام 1424هـ / 2003م.

13 - الرسم القرآني[1]

قال الزركشي في «**البرهان**» 2/ 5: (ولما كان خطّ المصحف هو الإمام الذي يعتمده القارىء في الوقف والتمام، ولا يعدو رُسومَه، ولا يتجاوَز

(1) للتوسُّع في هذا العلم انظر: **الفهرست** لابن النديم، ص: 38، **والمصاحف** لابن أبي داود، ص: 103-107، **وفنون الأفنان** لابن الجوزي، ص: 320 - 332، ومقدمة **تفسير القرطبي** 1/ 80، **والبرهان** للزركشي 2/ 5، **والإتقان** للسيوطي 4/ 145، **وإيقاظ الأعلام بوجوب اتباع رسم المصحف الإمام** لمحمد حبيب الله الشنقيطي (ت 1363هـ) مط. المعاهد القاهرة 1345هـ/ 1926م.

مَرْسُومَه، فقد خالف خطُّ الإمام في كثير من الحروف والأعلام، ولم يكن ذلك منهم كيف اتفق، بل على أمرٍ عندهم قد تحقَّق، وجب الاعتناءُ به والوقوفُ على سببه. ولما كتب الصحابةُ المصحف زمن عثمان ﵁ اختلفوا في كتابة ﴿ٱلتَّابُوتُ﴾ [البَقَرَة: 248] فقال زيدٌ: «التابُوه» وقال النفر القرشيّون: «التابوت» وتَرافعوا إلى عثمان فقال: اكتبوا: «التابوت» فإنما أُنزِل القرآن على لسان قُرَيش.

قال ابن درستويه: «خطّان لا يُقاس عليهما: خَطّ المُصحَف، وخط تقطع العروض». والذي تقوله: إنَّ الخَطّ تَوْقِيفِيٌّ؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: 4-5] وقال تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القَلَم: 1].

قال أَشْهَبُ: (سُئِل مالك ﵀: هل تكتب المصحف على ما أخذته الناس من الهِجَاء؟ فقال: لا، إلا على الكِتْبَةِ الأولى). رواه أبو عمرو الداني في «المُقْنِع» ثم قال: ولا مخالِفَ له من عُلَماء الأُمَّة. وقال الإمام أحمد ﵀: «**تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك**»... قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «**لا تجوز كتابة المصحف إلا على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمّة، لئلاّ يوقع في تغيير من الجهّال**». وقد جعَل القُرَّاءُ موافقة رسم المصحف الإمام أحمد شروط القراءة الصحيحة.

*** وممّا ألف في الرسم القرآني:**

1 - المُقْنِع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: لشيخ القُرّاء أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (371 - 444هـ): قرأ بالروايات على عبد العزيز بن جعفر بن خواستي، وغيره، وسمع الحديث من أبي مسلم، وأحمد بن فراس العبقسي وغيرهما. قال ابن بشكوال: كان أبو عمرو الداني أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه وكتابه طبع

بتحقيق أوتو برتزل بإسطنبول عام 1351هـ / 1932م ومعه كتاب **«المحكم في النقط»**.

2 - عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، المشهورة بـ «الرائية في الرسم»: للإمام المقرىء أبي محمد القاسم بن فيرُّه بن خلف الشاطِبي الأندلسي (538 - 655هـ). قرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي، وسمع الحديث من أبي الحسن ابن هذيل، وأبي محمد ابن عاشر وغيرهم. كان إماماً ذكياً علّامةً، كثير الفنون، رأساً في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، واسع العِلْم. وقد نَظَمَ كتاب **«التيسير في القراءات السبع»** للداني (ت 444هـ) بقصيدته **«حِرْز الأماني»** المشهورة **«بالشاطبية»**، ونظم كتابه **«المُقْنِع في معرفة مرسوم المصاحف»** في كتابنا هذا وسارت الرُكبانُ بقصيدتيه، وأقبل الناسُ عليهما حفظاً، واستذكاراً، وشرحاً.

3 - مورد الظمآن في حكم رسم أحرف القرآن: للإمام المقرىء أبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الخرّاز[1] الشريشي الفاسي المالكي (.... - 718هـ). قال ابن الجزري في **«غاية النهاية»** 2/ 237: (نظم ذلك في أرجوزة لطيفة أتى فيها بزوائد على **«الرائية»**، و**«المقنع»**، ومن **«التنزيل»** لأبي داود سليمان في تونس، عام 1326هـ / 1908م في (365ص) ومعها ثلاثة كتب: **«دليل الحيران»** و **«الإعلان»** و **«تنبيه الخلان»** وهي شروح للأرجوزة. وطبعت في القاهرة عام 1365هـ / 1946م. وصوّرتها مكتبة النجاح في ليبيا عن طبعة تونس، ولها شروح كثيرة.

---

(1) ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القُرّاء** 2/ 237.

14 - المحكم والمتشابه في القرآن[1]

قال الله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: 7].

فأما (المُحْكَمُ) فأصلهُ لُغةً: المَنْعُ... وأما في الاصطلاح فهو ما أحْكَمَهُ في الأمر والنهي وبيان الحلال والحرام. مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: 43].

وأما (المُتَشابَه) فأصْلُه أن يَشْتَبِهَ اللفظُ في الظاهر مع اختلاف المعاني، ويُقال للغامِضِ: متشابه... واختلفوا فيه: فقيل هو المنسوخ، وقيلَ: ما أُمِرْتَ أن تؤمِنَ به وتكِلَ عِلْمَهُ إلى الله، وقيلَ: فواتح السُوَر، وقيل: ما لا يُدْرَى إلا بالتأويل، ولا بُدَّ من صَرْفه إليه، كقوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القَمَر: 14]، و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: 56]، وقيل: ما يحتمل وُجوهاً، والمُحكم ما يحتمل وجهاً واحداً، وقيل: ما لا يستقل بنفسه إلا بردّه لغيره، وكلُّها متقارب.

فيجب ردُّ المتشابهات في الذات والصفات إلى مُحْكَم كـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: 11] وردُّ المتشابهات في الأفعَال إلى قوله: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعَام: 149].

وذمَّ سبحانه الذين في قلوبهم زَيْغ بأنهم ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عِمرَان: 7]، افْتِتاناً وتضليلاً.

---

(1) للتوسُّع في هذا النوع انظر: الفهرست لابن النديم 2/ 400، والبرهان للزركشي 2/ 197، والإتقان للسيوطي 3/ 3، ومفتاح السعادة لطاشكبري 2/ 400، وكشف الظنون لحاجي خليفة 2/ 1616.

*** ومن الكتب المؤلفة فيه:**

البرهان في متشابه القرآن: للإمام أبي المعالي، عزيزي بن عبد الملك (ت 494هـ): حقّقه ناصر بن سليمان العمر، كرسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض - السعودية عام 1405هـ / 1985م.

15 - الوقف والابتداء[1]

هو فن جَليل يُعْرَف به كيفية أداء قراءة القرآن بالوقف على المواضع التي كان يقف عليها النبي ﷺ والصحابةُ الكرام، ونَصَّ عليها القُرّاء في كتبهم لإتمام المعاني وعدم الإخلال بها، والابتداء بمواضع مُحَدَّدة. فلا يصحّ الوقف مثلاً عند قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: 4]، لئلا يتوهَّم السامع أن الله يتوعَّدهم، بل يجب وصله بما بعده ليُفهم المقصود بالتهديد، وبذلك لا يتغير المعنى، ورُوِيَ عن الخليفة الراشد علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: 4]، قال: «الترتيلُ تجويدُ الحُروف، ومعرفة الوقوف».

*** ومن الكتب المؤلَّفَة فيه:**

1 - الإيضاح في الوقف والابتداء: للإمام اللغوي المُفَسّر أبي بكر محمد ابن القاسم ابن بشّار الأنباري (328هـ): وكتابه من أشهر الكتب في هذا الفن، وهو مسبوق، قال الداني: (سمعتُ بعض أصحابنا يقول عن شيخ له: إن ابنَ الأنباري لما صنّف كتابه في الوقف والابتداء، جيء به إلى ابن

(1) للتوسُّع فيه انظر: **الفهرست** لابن النديم، ص: 38، **وفنون الأفنان** لابن الجوزي، ص: 353، **والنشر** لابن الجزري 1/ 224، **والبرهان** للزركشي 1/ 493، **والإتقان** للسيوطي 1/ 230، **ومقدمة المكتفى في الوقف والابتداء** للداني، ليوسف المرعشلي.

مجاهد، فنظر فيه وقال: لقد كان في نفسي أن أعمل في هذا المعنى كتاباً، وما ترك هذا الشابُّ لمصنّف ما يُصنّف) وقال ابن الجزري: (وكتاب ابن الأنباري في الوقف والابتداء أول ما أُلّف فيه وأحسن) ولعلّ قوله «أوّل» أي أفضل وأرفع، وإلا فهو مسبوق، وقد أحصيتُ (32) كتاباً قبله للأئمة. طُبع كتابه بتحقيق محيي الدين رمضان، ضمن منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق عام 1391هـ / 1971م، وأعيد طبعه بمؤسسة الرسالة في بيروت عام 1402هـ / 1981م.

2 - القطع والائتناف: للإمام النحوي أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بابن النحّاس (ت 338هـ): وكتابه مشهور، ضمن فيه أقوال السابقين، فحفظ أقوالهم ورجّح بينها. وأصبح مصدراً لمن بعده يُعتمد عليه. طبع بتحقيق أحمد خطاب العمر، ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقية، (سلسلة إحياء التراث الإسلامي - رقم 38) بمط. العاني في بغداد، ط1، 1398هـ / 1978م، في 1ج.

2 - المكتفى في الوقف والابتداء: للإمام المقرىء أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت 444هـ): استفاد من الأئمة السابقين، ورجّح بين أقوالهم، وقد اعتمد عليه القُرّاء فيما بعد في تحديد مواقع الوقف والابتداء في المصاحف. طبع بتحقيق يوسف المرعشلي (كاتبه) بمؤسسة الرسالة في بيروت 1404هـ / 1984م، في 1ج، 704ص.

16 - فهارس القرآن

ظهرت علوم قرآنية ومؤلّفات في كل علم منها، منذ بداية التأليف عند المسلمين، ولكن لم يظهر تأليف في فهرسة القرآن الكريم إلا في القرن الحادي عشر الهجري!! وقد اتبع المؤلّفون فيه إحدى ثلاث طرق:

الأولى: فهرست الآيات حَسَب أوائلها، وهو أقدمها ظهوراً.

الثانية: فهرس المواضيع.

الثالثة: فهرس الألفاظ.

وسنتكلم عن أهم الكتب المؤلّفة في فهارس القرآن حسب ظهورها في الزمن.

1 - معجم آيات القرآن الكريم: لزهدي بن شريف يكن الطرابلسي اللبناني (1325 - 1393هـ): من علماء طرابلس لبنان. وفيه ترتيب الآيات حسب أوائلها، طبع في لبنان.

2 - المرشد إلى آيات القرآن الكريم وكلماته: لمحمد فارس بركات الدمشقي (ت 1386هـ): طبع بالمط. الهاشمية في دمشق.

3 - الجامع لمواضيع آيات القرآن الكريم: لمحمد فارس بركات الدمشقي (ت 1386هـ): قرَّب في كتابه المنال على من يُعنون بالجمع بين الآيات الكريمة في موضوعات القرآن العظيم، فرتَّبها على أُمَّهات المباحث والمقاصد، وجمع الآيات التي تتناول جانباً من جوانب الموضوع تحت بحث عنون له في المقصد أو الموضوع، فمثلاً في باب الإيمان جمع آيات في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر... وآيات في أن ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: 257]، وذكر رقم الآية والسورة إلى جانبها، وتجنب التكرار حين تتصل الآية ببابين، فيكتفي من ذلك ببيان الآية رقماً وسورة مع ذكر كلمات منها تدل عليها وتميزها عما يشابهها، فجاء الكتاب حافلاً جيّد التبويب والتصنيف والترتيب طبع في مجلد كبير في المطبعة الهاشمية بدمشق سنة (1379هـ - 1959م).

ونُدرج في ما يلي فهرس أبواب الجامع لمواضيع آيات القرآن الكريم:

1 - الإلٰهيات

2 - العبادات

3 - الإيمان

4 - الجهاد والهجرة

5 - الرسالة

6 - يوم القيامة

7 - المحرمات

8 - الأحكام والحدود

9 - القصص والتاريخ

10 - بنو إسرائيل

11 - النصارى

12 - الاجتماعيات

13 - الكفر

14 - الفساد والإجرام والفسق

15 - النفاق

16 - الشرك والمشركون

17 - الأمثال

18 - العلم

19 - الإنسان

20 - إبليس أو الشيطان

21 - الجن

22 - الشعراء

23 - الأخلاق الحميدة والترغيب فيها

24 - الأخلاق الذميمة والنهي عنها وعن السيئات

4 - المُعْجَمُ المُفَهْرس لألفاظ القرآن الكريم: وضع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي المصري (ت 1388هـ): فهرس في هذا المعجم جميع ألفاظ القرآن الكريم. وأشار إلى رقم الآية من السورة. فمثلاً قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [النَّاس: 1] نجدها في مادة (قول)، تحت لفظ (قل)، وفي مادة (عوذ) تحت لفظ (أعوذ)، وفي مادة (رب ب) تحت لفظ (ربّ)، وفي مادة (نوس) تحت لفظ (الناس)، فتجد هذه الآية في أي مادة من هذه المواد اللغوية الأربع، وقد ذكر اسم السورة ورقم الآية إلى جانب كل آية. وهذا المعجم ممتاز، لا يستغني عنه مشتغل بالعلوم الشرعية أو الأدبية وما يلحق بها، طبع في مجلد كبير سنة (1364هـ) وبعدها في مصر، ثم صُوِّر حديثاً في لبنان.



الفصل الثاني

أهم مصادر الدراسات الحديثية[1]

1 - مصادر متون الحديث

2 - علم مصطلح الحديث

3 - شروح الحديث

4 - غريب الحديث

5 - الأحاديث الضعيفة والموضوعة

6 - ناسخ الحديث ومنسوخه

7 - عِلَلُ الحديث

8 - مجاميع الحديث

9 - أحاديث الأحكام

10 - الدلائل والشمائل والخصائص النبوية

11 - أسباب ورود الحديث

12 - تخريج الحديث

13 - أطراف الحديث

14 - زوائد الحديث

15 - رجال الحديث وكتب الجرح والتعديل

---

(1) للتوسُّع انظر: الرسالة المُستطرفة في بيان مشهور كتب السُنَّة المشرفة للكتاني، والحديث والمحدّثون لأبي زهو، والفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط - الحديث الصادر عن مؤسسة آل البيت في عمّان في 3 ج. ودليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة لمحيي الدين عطية وزملائه، ومعجم ما طبع من كتب السنة لمصطفى عمّار منلا.

تمهيد

لمحة تاريخية في تدوين الحديث

تُعْتَبر السنّة النبوية المصدر الثاني للتشريع عند المسلمين، لذلك لَقِيَ حديثُ رسولِ الله ﷺ عندهم اهتماماً بالغاً، تَعَلُّماً وتَعْليماً وعَمَلاً، فَحَفِظُوه في صُدورهم أوّل أمرهم؛ لأن النبي ﷺ نهاهم عن كتابة شيء عنه سِوَى القرآن، ضماناً لسلامة النص القرآني من الاختلاط بحديثه، إلى أن استتمّ نزول الوحي.

*** مصادر الحديث**

وهكذا ظلّ الحديث يُرْوَى مشافهةً، ويُحفظ في الصدور، مضبوطاً أشدّ الضبط، خشية الكذب على الرسول ﷺ؛ لأن النبي حذّرهم من الكذب عليه أشدّ التحذير فقال: «مَن كذب عليّ مُتعمّداً فَلْيتبوَّأ مقعده من النار» إلى أن جاء عصر التدوين، فقاموا بتدوينه في الكتب.

ولما وَقَعَت فتنَة مقتل الخليفة الراشد عثمان - رحمه الله - على يد اليهودي ابن سبأ، ظهر الوَضْع في الحديث، وفشا الكذب على رسول الله ﷺ من أعداء الإسلام وأهل الفِرَق الضالَّة، فقاومَ العلماءُ حركة الوضع هذه، ووضعوا علم (مصطلح الحديث)، وفيه قواعد وضوابط لتمييز الرواية الصحيحة من غيرها، واشترطوا شروطاً بالغة في الدِّقَّة لقبول الحديث، ومحّصوا الأحاديث، ومَيّزوا صحيحها من سقيمها وأفردوا الحديث الصحيح بالتأليف، كما جمعوا الضعيف والموضوع المكذوب في تآليف خاصّة.

وكان من أهم ما ابتكروه أيضاً علم (الجرح والتعديل) لمعرفة مَن تُقبل روايته من الرُواة ومَن تُرَدّ، وجمعوا أسماء الرواة في الكتب، فأفردوا

«**الثقات**» و«**الضعفاء والمجروحين**» و«**المراسيل**» و«**المدلّسين**». . . واشترطوا شروطاً دقيقة للتوثيق ونقل الأخبار، لم تعرفها أمَّة من الأمم السابقة كاليهود والنصارى في نقل كتبهم وأخبار أنبيائهم.

بدأت عمليّة تدوين الحديث بالأسانيد المتصلة إلى رسول الله ﷺ منذ نهاية القرن الأول الهجري، واستمرّت إلى نهاية القرن الخامس، ولم يَعُدِ العُلماءُ بعد ذلك يَقْبَلُون روايةَ أحد بالأسانيد، إن لم يوجد حديثُه في كتب الأئمّة السابقين. وهكذا تمَّ جَمْعُ الحديث من صدور الحفّاظ في الكتب (المصادر) أو (الأصول) ووفق قواعد علم مصطلح الحديث.

*** مراجع الحديث:**

بعد القرن الخامس الهجري قام المحدّثون بوضع أهم (المراجع) فيه خدمة للمصادر، فظهرت شروح الكتب الأصول، وظهرت الكتبُ الجامعةُ لرجال الحديث، وبيان أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، وظهرت كتبُ تخريجِ الحديث، ونَقْدِ الأحاديث الواردة في الكتب الأصول، والحُكْمِ عليها تصحيحاً وتضعيفاً واحداً واحداً، واستخراجِ فقه الحديث في كتب (أَحاديث الأحكام).

ثم تفنّنوا في التأليف حول كتب السابقين في الحديث، فظهرت كتب «**الجوامع**» و«**المجاميع**» و«**الزوائد**» و«**الأطراف**» و«**الترتيب**» و«**الأوائل**» و«**الأربعونات**» و«**المعاجم**». . .

كما أفردوا كل مجموعة من الأحاديث ذات الصفة المشتركة بتآليف، فظهرت كتب «**الأحاديث المشتهرة**» و«**الموضوعات**» و«**الأحاديث القدسية**» و«**المسلسلات**» و«**الضعيفة**». . .

وأفردوا بالتأليف الأحاديث ذات الموضوع الواحد، كـ «**الشمائل**»، و«**الفضائل والمناقب**»، و«**أحاديث التفسير**»، و«**أحاديث الأحكام**»،

و«**الترغيب والترهيب**»، و«**الأذكار**»، و«**عمل اليوم والليلة**»، و«**الزهد**»، و«**الطب**». . .

ومنذ مطلع القرن الرابع عشر الهجري العشرين الميلادي، وبعد إزالة الخلافة الإسلامية من الوجود، وسقوط دُوَلها بيد الصليبيين عقب الحرب العالمية الأولى، اشتدّت الهجمة على الإسلام، فقام المستشرقون وأعوانهم بتشكيك المسلمين بدينهم وقرآنهم ونبيّهم وسنتهم وتشريعهم، فتعرّضت السُنة النبويّة لحملة تشكيك واسعة النطاق، وانبرى العلماء المسلمون لمقاومة هذه الحملة التي تستهدف الأصل الثاني من أصول دينهم، ووضعوا الرُّدُود والتآليف في سبيل ذلك، وسنذكر أهم المصادر الحديثية موزّعة على موضوعاتها.

أولاً - مصادر متون الحديث

1 - الصُّحُفُ والأجزاء الحديثية
2 - الموطّآت
3 - المصنّفات
4 - المسانيد
5 - الصحاح
6 - السنن
7 - المعاجم
8 - المستدركات
9 - المستخرجات
10 - الأجزاء المختصَّة بموضوع واحد

* مناهج المحدّثين:

لما بدأ المسلمون جمع **«الحديث النبوي الشريف»** من صدور الحفّاظ في الكتب، تعدّدت أشكال ومناهج مؤلّفيها، فبدأوا أول الأمر بجمع أحاديث كل صَحَابِيّ عن رسول الله ﷺ دونما ترتيب أو تبويب، في تآليف صغيرة سمّوها **«الصحف»** ومنها: **«الصحيفة الصادقة»** للصحابي عبد الله بن عمرو بن العاص (ت 65هـ)، ثم أفردوا رواية كل تابعي عن صحابي، أو عن تابعي آخر، وسمّوها «النُسخ» ومنها: **«نسخة وكيع عن الأعمش»**، و**«الأجزاء»**، ومنها **«جزء ابن جريج»** (ت 150هـ)، و**«الأحاديث»** ومنها: **«حديث سفيان بن**

عُيَيْنَة» (ت 198هـ)، و«**الفوائد**» ومنها: «**فوائد تمّام**» (ت 414هـ)، و«**العوالي**» ومنها: «**عوالي الحارث بن أبي أسامة**» (ت 282هـ)، و«**الأمالي والمجالس**» ومنها: «**أمالي المحامِلي**» (ت 330هـ).

إلى أن جاء الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ) فكان أول من صنّف الأحاديث على الأبواب، في كتاب سمّاه: «**الموَطّأ**». وظهرت بعده «**موطآت**» أخرى كثيرة. كما جمعوا الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ إضافة إلى الآثار الموقوفة على الصحابة والمقطوعة على التابعين، ورتّبُوها على الأبواب، وسمّوها «**المصنّفات**» ومنها: «**مصنّف عبد الرزّاق**» (ت 211هـ).

ثم ظهرت فكرة جمع الأحاديث المرفوعة فقط لأكثر من صحابي في مصنف واحد سمّوه بـ «**المسند**»، ومنها «**مسند الإمام أحمد**» (ت 241هـ) وقد رتّب أسماء الصحابة فيه على سابقتهم في الإسلام، فبدأ بالعشرة المبشَّرين ثم المهاجرين... ومنهم من جمع مسانيد الصحابة ورتّب أسمائهم على حروف المعجم، وسمّوا كتبهم بـ «**المعاجم**» ومنها: «**المعجم الكبير**» للطبراني (ت 360هـ)، أو جمع الأحاديث التي رواها عن شيوخه، ورتّب أسماءهم على حروف المعجم، وسموها أيضاً «**المعاجم**» ومنها: «**المعجم الصغير**» للطبراني، كما أفردوا أحاديث الأحكام الفقهية فقط على الأبواب وسمُّوها بـ «**السنن**» ومنها «**سنن أبي داود**» (ت 275هـ).

وجمعوا الأحاديث في الكتب الجامعة لكل أبواب الدين وسمّوها بـ «**الجوامع**» ومنها «**جامع ابن وهب**» (ت 197هـ) وأفردوا الصحيح دون غيره في كتب سمّوها «**الصحاح**» ومنها «**الجامع الصحيح**» للبخاري (ت 256هـ).

واستدركوا على بعض المصنّفات السابقة بـ «**المستدركات**» ومنها: «**المستدرك على الصحيحين**» للحاكم النيسابوري (ت 405هـ).

كما رَوَى بعضهم أحاديث كتب مُعْتَبَرة عند الناس مثل «**صحيح مسلم**»،

بأسانيدهم إلى شيوخ مصنّفيها، ومنها «**المستخرج على صحيح مسلم**» لأبي عوانة الإسفرائيني (ت 316هـ).

وجمعوا كل مجموعة من الأحاديث تتعلق بموضوع واحد بتأليف مستقل وسمّوها «**الأجزاء**»، ومنها «**جزء رفع اليدين في الصلاة**» للبخاري (ت 256هـ).

وهكذا تنوّعت مناهجهم في وضع التآليف الحديثية الجامعة للحديث خلال القرون الخمسة الأولى، والتي أصبحت مصادر للحديث، اعتمد عليها من جاء بعدهم من العلماء في استنباط العلوم منها، كما أقبلوا عليها دراسة وشرحاً، ويُقدِّر بعض الدارسين (مصادر الحديث) التي وضعت خلال عملية تدوين الحديث في القرون الخمسة الأولى بحوالي ثلاثة آلاف مصدر. وسنذكرأهمّ المصادر مرتبة حسب مناهجها:

1 - الصحف والأجزاء الحديثية[1]

1 - الصحيفة الصحيحة: صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه (ت 131هـ): عن الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه، جمع أبي نُعَيْم الإصبهاني (ت 430هـ): وردت الصحيفة كاملة في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» 2/ 312 - 319. طبعت بتحقيق محمد حميد الله.

2 - الصحيفة الصادقة: للصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص (ت 65هـ): وهو الذي أذِن له رسول الله ﷺ بكتابة حديثه في حياته، فكتب هذه الصحيفة وسمّاها بالصادقة.

أخرج الإمام أحمد في مسنده 2/ 162 بسند صحيح إليه قال: (كنتُ

---

(1) جَمَعَ بَكْرُ بنُ عبد الله أبو زيد، كتاباً سمّاه «**معرفة النُسَخ والصحف الحديثية**» وطبعه بدار الراية في الرياض عام 1412هـ -/ 1992م، 1ج.

أكتبُ كلَّ شيء سَمِعتُه من رسول الله ﷺ أُريدُ حِفْظَه فَنَهَتْني قُريشٌ فقالوا: إنك تكتبُ كُلَّ شيء تَسْمَعُه من رسول الله ﷺ، ورسولُ الله ﷺ بَشَرٌ، يَتَكَلَّم في الغَضَبِ والرضا، فَأَمْسَكْتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسولِ الله ﷺ فقال: **«اكتُب، فوالذي نفسي بيده ما خَرَج مِنّي إلا حقٌّ»**. وأخرج البخاري في كتاب العلم من **«صحيحه»**، الحديث (113) بسنده أبي هريرة قال: **«ما مِن أصحاب النبي ﷺ أحَدٌ أكْثَرُ حديثاً مِنّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتبُ ولا أكتبُ»**.

وقد روى هذه الصحيفة أولاده وأحفاده بهذا الإسناد: (عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه) واختلف العُلماء في الاحتجاج بهذه الصحيفة، بسبب الاختلاف حول كلمة (جدّه) في السند، فقال بعضهم هو عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال بعضهم بل هو ولده محمد. فإذا كان الثاني فهي منقطعة، والعبارة فيها تدليس، وإن كان الأول فهي موصولة، وانتهى الأئمة الحفّاظ إلى الاحتجاج بهذه الصحيفة إذا جاء التصريح فيها بالتحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ومنهم الإمامان البخاري والترمذي، واحتجّوا بهذه الصحيفة، وضمّنوها في كتبهم وهي عند الإمام أحمد كاملة في مسنده 2/ 174 - 189. وهذه الصحيفة هي أقدم وثيقة خطية - غير القرآن - مكتوبة وصلتنا. وهي من أصحّ الحديث، وعدّة أحاديثها نحو (130) حديثاً.

3 - جزء الأنصَاري: أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن المثنّى البصري (ت 215هـ): قال الذهبي في «السير» 9/ 537: (وكان أسند أهل زمانه، وله «جزء» مشهور من العَوالي... وما في شيوخ البخاري أحدٌ أكبرُ منه، ولا أعلى رواية). طبع بتحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، بمكتبة أضواء السلف، في الرياض عام 1418هـ / 1998م، في 78ص. ومعه **«فوائد ابن ماسي»**.

4 - جزء الحسن بن عَرَفة العبدي (ت 257هـ): رواية أبي علي،

إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفّار. طبع بتحقيق عبد الرحمٰن عبد الجبّار الفريوائي، بمكتبة دار الأقصى، في الكويت عام 1406هـ / 1986م، في 101ص.

2 - الموطّآت[1]

1 - موطأ الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ): ألّف الإمام مالك كتابه الذي اشتهر بين أهل العلم «**بالموطأ**» على الأبواب. وقد توخّى فيه القويّ من أحاديث أهل الحجاز، ولم يقتصر فيه على الحديث النبوي المرفوع إلى الرسول ﷺ، بل ذكر فيه أقوال الصحابة والتابعين، وقد بناه على نحو عشرة آلاف حديث، من مائة ألف حديث كان يحفظها، فكان ينظر فيه وينقّحه حتى أصبح على ما هو عليه الآن، وفيه خمسمائة وعشرون حديثاً مرفوعاً للنبي ﷺ، وثلاثة آلاف أثر عن الصحابة وأقوال التابعين، وبلاغات مالك وأقواله، على ما ذكره أبو عمرو الداني (**الرسالة المستطرفة**، للكتاني ص: 14)، وقد استغرق في تصنيفه وتنقيحه وتحريره زمناً طويلاً، فقد عرض عمر بن عبد الواحد - صاحب الأوزاعي - الموطأ على مالك في أربعين يوماً، فقال: كتابٌ أَلَّفتُه في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوماً!؟ ما أقلَّ ما تفقهون.

وقد ذكر الإمام مالك أنه عرض كتابه الموطأ على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلّهم واطأه عليه، قال: فكلّهم «واطأني عليه» فسميته «**الموطأ**».

3 - المصنّفات

مصنَّف عبد الرزّاق: أبي بكر عبد الرزّاق بن همّام بن نافع الحميري

(1) انظر الرسالة المستطرفة للكتّاني، ص: 13.

الصنعاني (126 - 21هـ)، طلب العلم وهو ابن عشرينن سنة. كان يحفظ سبعة عشر ألف حديث، أصيب في بصره في أواخر حياته، من سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع، قال الإمام الذهبي: (سائر الحفاظ وأئمة العلم يحتجون به، إلا في تلك المناكير المعدودة - أي بعض الأخبار - في سعة ما روى). توفي رحمه الله في شوال سنة (211هـ).

كان عبد الرزّاق ممن جمع وحفظ وذاكر وصنف، وقال الإمام أحمد: كان يتعاهد كتبه وينظر فيها باليمن. قال الإمام الذهبي: (وصنف الجامع الكبير وهو خزانة علم).

رتَّب الحافظ عبد الرزّاق كتابه المصنف على أبواب العلم فكان أولها كتاب (الطهارة) فكتاب (الحيض) فكتاب (الصلاة) وآخرها **«الجامع»** لمعمر بن راشد الصنعاني (ت 154هـ) الذي يلي هذا المصنف، وتحت كل كتاب أبواب كثيرة، وفي كل باب أحاديث مسندة مرفوعة إلى الرسول ﷺ، وأخبار موقوفة على الصحابة من فعلهم أو قولهم. وتجد أحياناً أقوال بعض التابعين أو أفعالهم بأسانيدها إلى عبد الرزّاق، والحق أنه كتاب جامع مفيد، بحر زاخر بالأحاديث والآثار. فيه (19418) حديثاً وأثراً، طبع في أحد عشر مجلداً، وقد عني بتحقيق نصوصه، وتخريج أحاديثه والتعليق عليه الشيخ المحدث حبيب الرحمٰن الأعظمي، في منشورات المجلس العلمي، وكان بدء الطبعة الثانية (1390هـ / 1970م) وانتهى طبع الجزء الحادي عشر سنة (1392هـ / 1972م) في بيروت، هذا سوى مجلد خاص يتضمن دراسة مفصلة عن الكتاب ومخطوطاته.

2 - مصنّف ابن أبي شيْبَة: أبي بكر عبد الله محمد بن أبي شيبة إبراهيم ابن عثمان الواسطي الأصل، الكوفي (ت (235هـ): قال الكتاني: (جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدّثين بالأسانيد، وفتاوى التابعين وأقوال الصحابة،

مرتّباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه. طبع في إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، عام 1406هـ / 1986م، في 16ج.

4 - المسانيد[1]

(المسند) هو الكتاب الذي يجمع الأحاديث المسندة المتصلة إلى النبي ﷺ ويكون ترتيبها في الكتاب على أسماء الصحابة رواتها، وتُرتَّب أسماءُ الصحابة فيها حسب أفضليتهم أو سابقيتهم في الإسلام، فإن رُتّبوا على حروف الهجاء سمّي (معجماً). وهناك مسانيد تجمع أحاديث صحابي واحد كـ **«مسند عمر بن الخطاب»** لأبي بكر، أحمد بن سلمان النجّاد (ت 348هـ)، وأخرى تجمع أكثر من صحابي كـ **«مسند الإمام أحمد»** ابن حنبل (ت 241هـ) ويُقدَّر العلماء عدد **(المسانيد)** بـ (120) مسنداً، أهمها:

1 - مسند أبي حنيفة النعمان (ت 150هـ): ابن ثابت الفارسي الكوفي، فقيه العراق، المتوفى ببغداد: وله خمسة عشر مسنداً، وأوصلها الإمام أبو الصبر، أيوب الخلوتي في «ثبته» إلى سبعة عشر مسنداً، كلّها تُنْسَب إليه لكونها من حديثه، وإن لم تكن من تأليفه.

وقد جمع بين خمسة عشر منها، أبو المؤيد، محمد بن محمود بن محمد ابن الحسن الخطيب (الخوارزمي) نسبة إلى خُوَارِزم - بضم الخاء وكسر الراء - ناحية معلومة، المتوفى سنة خمس وخمسين وستمائة، في كتاب سماه **«جامع المسانيد»**، رتّبه على ترتيب أبواب الفقه بحذف المُعاد وترك تكرير الإسناد. طبع في لاهور بالهند سنة 1307هـ / 1889م في 296ص.

2 - مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود البصري (ت

---

(1) انظر: **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، لابن حجر العسقلاني، **والرسالة المستطرفة** للكتّاني، ص: 16 - 19.

203هـ): سمع سفيان الثوري، ومنه الإمام أحمد بن حنبل (الطبقات الكبرى، لابن سعد 7/ 298) لم يصلنا كاملاً، وإنما وصلنا منه القدر الذي جمعه بعض الإصبهانيين من رواية يونس بن حبيب، وقد طبع في حيدر آباد بالهند عام 1321هـ / 1903م.

3 - مسند الشافعي (ت 204هـ): قال الكتاني في الرسالة المستطرقة ص17: (هو عالم قريش ومجدّد الدين على رأس السالفتين، أحد أقطاب الدنيا وأوتادها، أبي عبد الله، محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن شافع (الشافعي) القرشي المطلبي المكي نزيل مصر، المتوفى بها سنة أربع ومائتين. وليس هو من تصنيفه أيضاً، وإنما هو عبارة عن الأحاديث التي أسندها مرفوعها وموقوفها، ووقعت في مسموع أبي العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأصم الأموي مولاهم، المعقلي النيسابوري (ت 346هـ)، عن الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولاهم، المؤذن المصري (ت 270هـ)، صاحب الشافعي، ورَاوِيَة كتبه من كتابي «**الأم**» و«**المبسوط**» للشافعي، إلا أربعة أحاديث رواها الربيع عن البويطي عن لشافعي، التقطها بعض النيسابوريين، وهو أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر المطري العدال النيسابوري الحافظ (ت 360هـ)، من شيوخ الحاكم النيسابوري (ت 405هـ)، من الأبواب لأبي العباس الأصم المذكور لحصول الرواية له بها عن الربيع. وقيل: جمعها الأصم لنفسه فسمَّى ذلك: «**مسند الشافعي**». ولم يُرتّبه، فلذا وقع التكرار فيه في غير ما وضع، انظر «**فهرست الأمير**». وقد رتّبه محمد عابد السندي (ت 1257هـ) في «**ترتيب مسند الشافعي**»، قال في «**حصر الشارد**»: (ولم يرتّب الذي جمع أحاديثه على المسانيد ولا على الأبواب، بل اكتفى بالتقاطها كيف ما اتفق، فلذلك وقع فيها التكرار في كثير من المواضع، وقد وفقني الله فرتّبته على الأبواب الفقهية، وحذفتُ منه ما كان مكرراً لفظاً ومعنىً ووقع إتمامه سنة 1230هـ).

طبع «ترتيب مسند الشافعي» بتحقيق يوسف علي الزواوي، وعزت العطار الحسيني، بالقاهرة، عام 1370هـ / 1951م، في 2ج. وطبع «مسند الشافعي» غير مُرتَّب مُلحقاً بكتاب «الأم» في مطبعة بولاق بمصر 1321هـ / 1903م. ثم طبع مفرداً بعد ذلك بدار الكتب العلمية في بيروت 1403هـ / 1983م. وقد طبع مؤخراً بتحقيق وتخريج د. رفعت فوزي عبد المطلب مع «ترتيبه» للأمير سنجر الجاولي، بدار البشائر الإسلامية في بيروت سنة 1426هـ / 2005م، في 3مج.

4 - مسند ابن الجَعْد (ت 230هـ): أبي الحسن، علي بن الجَعْد بن عبيد الهاشمي الجوهري البغدادي، تخريج أبي القاسم، عبد الله بن محمد البغوي (ت 317هـ) ويسمّى أيضاً «الجعديات». طبع بتحقيق عبد المهدي عبد القادر، بمكتبة الفلاح، في الكويت، عام 1405هـ / 1985م، في 2ج.

5 - مسند إسحاق بن راهويه (ت 238هـ): لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي شيخ البخاري. طبع بتحقيق عبد الغفور البلوشي، بمكتبة الإيمان في المدينة المنورة عام 1410هـ / 1990م.

6 - مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ): وهذا الكتاب من أعظم ما دوّن في الإسلام، ومن أجمع كتب الحديث، رتَّب كتابه على أسماء الصحابة - كما هو الشأن في جميع المسانيد - وذكر لكل صحابي أحاديثه مسندة، وقد اختار مسنده من نحو سبعمائة وخمسين ألف حديث، وليس المقصود بهذه الألوف عددها من الأحاديث عن الرسول ﷺ، وإنما هي طرق متعدّدة، إذ قد يروي الحديث الواحد من عدّة طرق - أي بأسانيد مختلفة - قد تتجاوز ثلاثين طريقاً، فتُعدّ هذه الطرق أحاديث، فيختار منها المصنف أصحَّها وأقواها حسب ما ينتهي إليه تمحيصه واجتهاده. ويبلغ عدد ما جمعه في مسنده (27647) حديثاً، أخرجها عن قرابة ثمانمائة من الصحابة (رضوان الله عليهم أجمعين). ومما تجدر الإشارة إليه أنه لم يذكر فيه شيئاً من فقه

الصحابة والتابعين ومن فقهه كما فعل الإمام مالك في موطئه. وأحاديث «المسند» تدور بين الصحيح والحسن والضعيف، ففيه أحاديث صحيحة مما أخرجه أصحاب الكتب الستة، ومما لم يخرجوه. وفيه الحسن والضعيف المحتج به، حتى إن الإمام السيوطي قال: (وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب الحسن، واختلف بعض العلماء في وجود بعض الموضوعات في المسند ولو بندرة وفي عدم وجوده، **وخلاصة القول**: إن المختلف فيه لا يعدو أصابع اليد.

7 - مسند عبد بن حَميد (ت 249هـ): أبي محمد، عبد بن حَمِيد بن نصر الكِشِّي - نسبة إلى كِش من بلاد السِنْد - قيل: اسمه عبد الحميد، وخُفِّف. طبع منه **«المنتخب من مسند عبد بن حَمِيد»** بتحقيق مصطفى به العدوي، بدار الأرقم في الكويت، ودار ابن حجر في مكّة المكرمة، عام 1405هـ / 1985م، في 3ج.

8 - مسند البزَّار، ويسمّى «البحر الزخّار»: لأبي بكر، أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق (ت 292هـ). طبع بتحقيق محفوظ الرحمٰن زين الله، بمؤسسة علوم القرآن في بيروت عام 1409هـ / 1989م.

9 - مسند أبي يَعْلَى المَوْصِلِي (ت 307هـ): الحافظ مُحدّث الجزيرة، أحمد بن علي بن المُثَنَّى التميمي، أخرج الذهبي في تذكرة الحُفّاظ 2/ 707 عن السمعاني قال: (سمعتُ إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ (ت 535هـ) يقول: قرأتُ المسانيد كـ **«مسند العَدَنِي»** (ت 243هـ) و**«مسند ابن مَنِيع»** (ت 244هـ) وهي كالأنهار، و**«مسند أبي يَعْلَى»** كالبحر يكون مجتمع الأنهار). بتحقيق حسين سليم أسد الداراني (مِن داريًّا بسوريا) بدار المأمون في دمشق عام 1404 - 1410هـ / 1984 - 1990م، في 13ج + 3ج للفهارس. وقد جمع زوائده على الكتب الستة، الحافظُ عليُّ بن أبي بكر الهيثمي (ت 807هـ) في **«المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»** وهو مطبوع، ويأتي في **«الزوائد»**.

5 - الصِّحَاحُ[1]

وهي الكتب التي التزم أصحابها فيها الصحَّة، وهي كثيرة، ولكن لم يستقم هذا بحسب واقع الحال إلا للشيخين البخاري ومسلم، وأما سِوَاهُما فقد وقع في تصانيفهم الحسن والضعيف، ومن أشهر هذه الكتب:

1 - صحيح البخاري (ت 256هـ): واسمه «**الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**» للإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري. وصحيح البخاري أول ما صُنِّف في الحديث الصحيح، صنَّفه على أبواب الفقه، وافتنّ في الصناعة الحديثية، وفي الترجمة للأبواب، كما أحسن الاستنباطات الكثيرة والفوائد الجليلة وغير ذلك مما يدل على غزارة علمه، وعمق فهمه، هذا إلى جانب تحريه في الرجال والأستانيد، وبهذا احتل صحيح البخاري المكان الأول بعد القرآن الكريم، فعكف الناس على دراسته وحفظه، كما اشتغل كثير من الأئمة في شرحه وبيان ما تضمنه من علوم وفوائد، فكان كتاب البخاري محلَّ حفظ وعناية ودراسة وتقدير الأمة الإسلامية على مر الزمان. طُبع طبعات كثيرة جداً، أقدمها في بومبي بالهند عام 1269هـ / 1852م، في 8ج، وأصحّ طبعاته «**الطبعة السلطانية**» التي طبعت بأمر من السُلطان عبد الحميد (ت 1336هـ) رحمه الله، وتصحيح لجنة من علماء الأزهر الشريف مكوّنه من (16) شيخاً على رأسهم شيخ الأزهر حَسُّونة النواوي (ت 1343هـ)، بمطبعة مصر الأميرية عام 1313هـ / 1895م، في 9ج. وله شروحات كثيرة تأتي في «**الشروح**».

---

(1) للتوسُّع انظر: **المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس** لابن حجر العسقلاني، **والرسالة المستطرفة** لمحمد بن جعفر الكتاني، **والفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط - الحديث**، **ودليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة** لمحيي الدين عطية.

2 - صحيح مسلم (ت 261هـ): وهو الجامع الصحيح لحجة الإسلام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. صنَّف الإمام مسلم صحيحه على أبواب الفقه وقد اختار أحاديث كتابه من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وتحرَّى في الرجال والمتون، وجمع طرق الحديث الواحد في مكان واحد من كتابه مما يسهل الرجوع إليها واستنباط الأحكام منها. وقد احتل صحيح مسلم المنزلة الثانية بعد صحيح البخاري، وأجمع العلماء على أن جميع ما في الصحيحين من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأنهما أصح كتب الحديث. طبع صحيح مسلم أكثر من مرة، ومن أحسن الطبعات طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة 1375 - 1956م بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في خمس مجلدات، خصص الخامس منها لفهارس الكتاب، حيث سهل تناوله والرجوع إليه.

3 - صحيح ابن خُزَيْمَة (ت 311هـ): إمام الأئمة أبي بكر، محمد بن إسحاق ابن خُزَيْمَة بن المُغيرة السُلَمِي النيسابوري الشافعي، شيخ ابن حِبّان، قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 21: (وقد قيل: إن أَصَحَّ مَن صَنَّف في الصحيح بعد الشيخين: ابنُ خُزَيْمَة، فابنُ حِبّان). ولم يصلنا كاملاً، وقد طُبع ما وصلنا منه وهو من أوله إلى أوائل كتاب الحج بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بالمكتب الإسلامي في بيروت، عام 1391هـ / 1971م، في 4ج.

4 - صحيح ابن حِبَّان (ت 354هـ)، أو التقاسيم والأنواع: لأبي حاتم محمد بن حِبّان بن أحمد بن معاذ التميمي الدارِمي البُسْتِي، أحد كبار الحفّاظ، قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 20: (وترتيبه مُخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد، والكشف منه عَسِرٌ جداً. وقد رتّبه بعض المتأخّرين على الأبواب ترتيباً حسناً، وهو الأمير علاء الدين أبو الحسن، علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي الفقيه النحوي (ت 739هـ) وسمّاه: «**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**» كما أنه رتب «**معجم الطبراني الكبير**»

على الأبواب أيضاً. «**وصحيح ابن حبان**» هذا موجود الآن بتمامه بخلاف «**صحيح ابن خُزَيْمَة**» فقد عَدِم أكثره، كما قال السخاوي، وقد قيل: إن أصحّ من صنّف في الصحيح بعد الشيخين: ابنُ خزيمة، فابنُ حِبّان). طبع من «**الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**» المجلد الأول بتحقيق أحمد محمد شاكر، بدار المعارف في القاهرة عام 1372هـ / 1952م، وطُبع منه ثلاثة أجزاء بتحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية في المدينة المنورة عام 1390 هـ / 1970م. وطبع كاملاً بتحقيق شعيب الأرنؤوط، بمؤسسة الرسالة، في بيروت عام 1402هـ / 1982م، في 18ج، وطبع بتحقيق كمال الحوت، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام 1407هـ / 1987م، في 9ج.

6 - السُنَن[1]

قال الكَتَّاني في الرسالة المستطرفة ص: 32: (وهي في اصطلاحهم الكتب المُرتَّبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة، إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأن الموقوف لا يُسَمَّى في اصطلاحهم سُنَّة، ويُسَمَّى حديثاً) ومن كتب السنن:

1 - سنن أبي داود (ت 275هـ): الإمام الثبت سيّد الحُفّاظ، سليمان بن الأشعث السجستاني، صنف أبو داود كتابه على أبواب الفقه واقتصر فيه على السنن والأحكام، فلم يذكر فيه القصص والمواعظ والأخبار والرقائق وفضائل الأعمال، فكتابه خاص بأحاديث الأحكام، ولم يقصد فيه تخريج الحديث الصحيح فقط بل أخرج فيه الصحيح والحسن وما دون ذلك، وكثيراً ما يشير إلى ما فيه نكارة أو ضعف شديد. قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة

---

(1) انظر: المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني، والرسالة المستطرفة للكتاني ص: 11 و 32 - 37، والفهرس الشامل للتراث العربي - الحديث، ودليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة.

يصف «سننه»: (هذا كتاب أودعت فيه الصحيح وما يقاربه - يعني الحسن - ممّا يصلح للاحتجاج، وما كان فيه من ضعيف شديد الضعف أو منكر لا يصلح للاحتجاج فقد بيّنته) وقد أجمع العلماء على الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود. طبع بعناية الأستاذ عزت الدعاس في حمص في خمس مجلدات سنة 1394هـ / 1974م، وبآخره فهرس للأحاديث.

2 - **سنن التِّرْمِذِي (ت 279هـ)**، أو الجامع الصحيح: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، صنَّفَهُ على أبواب الفقه، وهذا المصنَّف من أجمع كتب الحديث وأغزرها علماً وصناعة حديثية، فقد أخرج الترمذي في كتابه: الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وكشف عن علته، كما ذكر المنكر وبيَّن وجه النكارة فيه، وتكلَّم في فقه الأحاديث ومذاهب السلف وفي الرواة، وغير ذلك مما له صلة بالحديث وبعلومه. طبع الكتاب مراراً وكان المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر قد بدأ بتحقيق سنن الترمذي تحقيقاً ممتازاً ولكن المنيّة اخترمته بعد أن طبع منه جزأين كبيرين. وتابع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي عمله فطبع الجزء الثالث ولم يتمّ بقية الكتاب. وآخر طبعاته بتحقيق الأستاذ عزت الدعاس في حمص سنة 1387هـ / 1967م، في 10ج + 1ج فهارس.

3 - **سنن النَّسَائِي (ت 303هـ)**: للإمام الحافظ أبي عبد الرحمٰن أحمد ابن شعيب النَّسَائِيّ - بفتح النون والسين نسبة إلى بلده نساء بخراسان - . صنف النسائي سننه ولم يخرّج فيها عن راوٍ أجمع النُقَّادُ على تركه، وقد رتَّب كتابه على أبواب الفقه، و«**سنن النسائي**» أقل السنن حديثاً ضعيفاً، وكان الإمام النسائي قد ألف سننه الكبرى وقدمها إلى أمير الرملة بفلسطين فقال له الأمير: أكلّ ما فيها صحيح؟ فقال: فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما، فقال: فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً، فاستخلص النسائي من «**السنن الكبرى**» السنن الصغرى وسماها «**المجتبى**» وهي التي يشير إليها العلماء، وتولَّوا

شرحها ومن هنا أطلق السيوطي على حاشيته على سنن النسائي اسم «زَهْرُ الرُّبيَ على المُجْتَبَى» وقد طبع في ثمانية أجزاء كبيرة مع «**حاشية السندي على النسائي**»، وهو في مرتبة سنن أبي داود قريبة منه. طبع هذا الكتاب في المكتبة التجارية الكبرى، بمصر عام 1348هـ / 1929م، في 8 أجزاء، وقد أخرج الكتاب واعتنى به تصحيحاً وترقيماً وفق ترقيم «**تحفة الأشراف**» للمزي: فضيلة شيخنا عبد الفتاح أبو غدة (ت 1417هـ) معتمداً على الطبعة المصرية، وذيَّلها بجزء للفهارس. وصدرت للكتاب طبعات أخرى كثيرة بعدها.

4 - سنن ابن ماجَه (ت 273هـ): للإمام الحافظ أبي عبد الله، محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه. هذا الكتاب في جزئين صنّفه، ابن ماجه على أبواب الفقه، ولم يلتزم في إخراج الصحيح، ففيه الصحيح والحسن والضعيف، وفي هذا الكتاب أحاديث لم تُخرَّج في الصحيحين والسنن، ولهذا الميزة ضمّه العلماء إلى الكتب الستّة. طبع هذا الكتاب مراراً، ومن أجود طبعاته المحققة طبعة دار إحياء الكتب العربية، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي عام 1372هـ / 1952م، وقد جعل له عدة فهارس تسهل الاستفادة منه والرجوع إليه.

وأوّلُ من ضمّ «**سنن ابن ماجه**» إلى الكتب الخمسة هو: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (448 - 507هـ) في كتابه «**أطراف الكتب الستة**»، وبهذا أصبحت كتب الحديث المعتمدة ستّة، وهي صحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي والنسائي وابن ماجه، وتابعه على هذا أهل العلم من بعده.

وكان العلماء قبل ذلك، وبعضهم بعد ذلك، يَعُدَّون الأصل السادس: كتاب «**الموطأ**» للإمام مالك؛ لأنه أصح من «**سنن ابن ماجه**».

وإنما قدَّم العلماء «**سنن ابن ماجه**» على «**الموطأ**» - مع أنه أصحّ منها - لما في «**السنن**» من زوائد على الكتب الخمسة، بخلاف «**الموطأ**» فَجُلُّ ما فيه

موجود في الكتب الخمسة، إلا القليل منه، فلم يُقدَّم كتاب ابن ماجه على «**الموطأ**» لأنه أصحّ منه، بل لكثرة الزيادات التي فيه.

5 - سنن سعيد بن منصور (ت 227هـ): وهو ابن شعبة المروزي، ويقال الطالقاني، ثم البلخي، ثم الخراساني، المتوفى بمكة، وبها صنف السنن، سنة سبع وعشرين ومائتين، وهي من مظان المعضل والمنقطع والمرسل كمؤلفات ابن أبي الدنيا. طبع القسم 1 و2 من مج3 منه، وهي قطعة من الفرائض، والنكاح، والطلاق، والجهاد بتحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي (ت 1413هـ) بدار السلفية في الهند، عام 1403هـ / 1983م. في 410ص، وأعيد طبعه بدار الكتب العلمية في بيروت عام 1405هـ / 1985م عن الطبعة الهندية. وطبع جزء آخر من الكتاب، ويشتمل على كتاب التفسير وفضائل القرآن إلى نهاية سورة المائدة، بتحقيق سعد بن عبد الله آل حميد، بدار الصميعي، في الرياض، عام 1415هـ / 1985م، في 4ج + 1ج فهارس (والأصل رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض).

6 - سنن الدارمي (ت 255هـ): أبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بَهْرام التميمي السمرقندي. قال الكَتَّاني في الرسالة المستطرفة ص 32: (وله أسانيد عالية وثُلاثيّات، وثُلاثِياته أكثر من ثُلاثِيّات البخاري). وعدد أحاديثه (3504). طُبع في كانبور بالهند عام 1293هـ / 1876م، في 467ص، وطبع بتحقيق محمد أحمد دهمان، بمطبعة الاعتدال، في القاهرة، عام 1349هـ / 1930م، في 2ج. وطبع بتحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني، في فيصل آباد، حديث أكادمي، عام 1404هـ / 1984م، في 2ج. وطبع بتحقيق مصطفى ديب البُغا، بدار القلم، في دمشق عام 1412هـ / 1992م، في 2ج. وطبع بتحقيق فضيلة شيخنا الدكتور محمود أحمد عبد المحسن، بدار المعرفة في بيروت، عام 1421هـ / 2000م، في 1088ص.

7 - سنن الدارقطني (ت 385هـ): أبي الحسن، علي بن عمر، جمع فيه

غرائب السنن. طبع بتحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني، بشركة الطباعة الفنيّة المتحدة، بالمدينة المنورة عام 1386هـ / 1966م، في 4ج، 2مج، ومعه: «**التعليق المغني على الدارقطني**» لأبي الطيّب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت 1329هـ). (قلتُ): وقد وضعتُ له «**فهرس أحاديث**» يشمل فهرس أوائل أحاديثه ومسانيد الصحابة ومروياتهم، كما وضعت له: «**المعجم المفهرس لألفاظ الحديث**» فيه، على طريقة الكتاب الذي وضعه المستشرقون للكتب التسعة، وجعلته ذيلاً له.

8 - السنن الكبرى للبيهقي: قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 33: (ويُقال له السنن الكبير، وهي عشرة مجلدات، وهي على ترتيب مختصر المزني، لم يصنف في الإسلام مثلها، وهي مستوعبة لأكثر أحاديث الأحكام. وعليها حاشية للشيخ علاء الدين علي بن فخر الدين عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني الحنفي المعروف بابن التركماني المتوفى سنة خمسين وسبعمائة سماها «**الجوهر النقي في الردّ على البيهقي**» في سِفْر كبير، أكثرها اعتراضات عليه، ومناقشات له ومباحثات معه). ويلحظ القارىء في الحاشية كثيراً من الأخطاء العلمية الفاحشة، من توثيق الرواة المجرّحين، وتجريح الموثّقين، وتطويع للأدلّة لنُصرة مذهبه، أفسد فيها الكتاب وأَذْهَبَ رَوْنَقَه وبهاءه، وصفاءه، وبهجته، دلّت على جهله وتعصّبه وتحامُله، وليته لم يضعها. طُبعت «**السنن الكبرى**» مع الحاشية بدائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد في الهند عام 1343 - 1355هـ / 1924 - 1936م، في 1ج، وقد وضعتُ فهرساً لأحاديثه، طبع بدار المعرفة في بيروت عام 1406هـ / 1986م، في 1ج.

7 - المعاجم الحديثية[1]

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 135: (المعجم في اصطلاحهم ما تُذكَر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك. والغالب أن يكونوا مُرَتّبين على حروف الهجاء)، ومن أهم المعاجم:

1 - معجم أبي يعلى المَوْصِلِي (ت 307هـ): أحمد بن علي بن المُثَنَّى التميمي، صاحب «**المسند**». ارتحل في حداثته ولقي الكبار، فسمع أحمد بن منيع، وخليفة بن خيّاط، وأبي خيثمة زهير بن حرب وخلقاً كثيرين ذكرهم في «**معجمه**». قال عنه الدارقطني: (ثقة مأمون). حدّث عنه النسائي، وابن حبان، والطبراني. قال أبو حاتم البُسْتِي: بينه وبين رسول الله ﷺ ثلاثةُ أنفُس (السير للذهبي 14/ 174). ومعجمه روى فيه عن (335) شيخاً، عن كل واحد بضعة أحاديث أقلها واحد، رتّبهم على حروف المعجم، وقدّم من اسمه محمد تبرُّكاً. ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس 81/ب. طبع بتحقيق إرشاد الحق الأثري، بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد، بباكستان، عام 1407هـ / 1987م، في 319ص. وطبع بتحقيق حسين أسد الداراني، وعبده كوشك، بدار المأمون، في دمشق، عام 1410هـ / 1990م، في 424ص.

2 - معجم ابن الأعرابي (ت 341هـ): أبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد البصري، نزيل مكة، الصوفي شيخ الحرم. رحل إلى الأقاليم، وجمع وصنّف، وجمع المشايخ، وحمل «**السنن**» عن أبي داود، وله فيه «**زيادات**» وصحب الجُنَيد، وسمع من الزعفراني، والمُخَرِّمِي، والدُّوري، وخَلْق كثير

(1) انظر: **المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرِس** لابن حجر العسقلاني، **والرسالة المستطرفة** لمحمد جعفر الكتّاني، ص: 135 - 136، **وفهرس الفهارس** لمحمد عبد الحي الكتاني، **ومعجم المعاجم** ليوسف المرعشلي.

خرَّج عنهم في معجمه. وألَّف «**مناقب الصوفية**» (حلية الأولياء، لأبي نعيم أحاديث قد تبلغ (90) أحياناً، ورتب فيه شيوخه على حروف المعجم باعتبار الحرف الأول فقط، وقدَّمَ من اسمه محمد تَبَرُّكاً. طبع منه جزآن بتحقيق الشهيد أحمد مير البُلوشِي، بمكتبة الكوثر، في الرياض عام 1412هـ / 1992م. ثم ظهرت له طبعة كاملة مؤخراً.

3 - المعجم الكبير، للطبراني (ت 360هـ): أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، مُحدِّث الإسلام، الحافظ الثقة. ولد بمدينة عكّا. وأول سماعه كان سنة 273هـ وعمره 13سنة. وارتحل به أبوه، وحَرِصَ عليه، فإنه كان صاحبَ حديث، وبقي في الرحلة 16 عاماً، وكتب عن كثيرين، وهم قريب من أَلْفَي رجل. وجمع وصنّف وبرع، وعُمِّر طويلاً، وازدحم عليه المحدّثون، ورحلوا إليه من كل الأقطار (السير، للذهبي 16/ 119). وله ثلاثة معاجم: كبير، وأوسط، وصغير، قال الكتَّاني في الرسالة المستطرفة ص 135: (رتب الكبير على أسماء الصحابة على حروف المعجم، عدا مسند أبي هريرة، فإنّه أفرده في مصنّف. يُقال إنه أورد فيه ستّين ألف حديث في اثني عشر مجلَّداً وقال فيه ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أُطْلِقَ في كلامهم: «**المعجم**» فهو المراد، وإذا أُريد غيره قُيِّد). طبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، بوزارة الأوقاف العراقية، ضمن سلسلة «**إحياء التراث الإسلامي**» عام 1398هـ / 1987م، في 25ج، وينقص الأجزاء (13 - 16) و(21). وطبع فيها ثانية عام 1404هـ / 1984م بمطبعة الزهراء الحديثة.

4 - المعجم الأوسط، للطبراني أيضاً: قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 135: (ألفه في أسماء شيوخه، وهم قريب من ألفي رجل، حتى إنه روى عمّن عاش بعده، لسعة روايته وكثرة شيوخه، وأَكْثَرَ مِن غرائب حديثهم). وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ 3/ 912: (فهو نظير كتاب

«**الأفراد**» للدارقطني، بيَّن فيه فصيلَته وسعة روايته، ويُقال إن فيه ثلاثين ألف حديث، وهو في ست مجلّدات كبار، وكان يقول فيه: هذا الكتاب روحي، فإنه تعب فيه. وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر). وعدد الأحاديث في مطبوعته (9485) حديثاً، وهي ناقصة. طبع بتحقيق محمود الطحّان، بمكتبة العارف في الرياض، عام 1405 - 1415هـ / 1985 - 1995م، في 10ج. وطبع بتحقيق طارق عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، بدار الحرمين في القاهرة، عام 1415هـ / 1995م، في 10ج.

5 - المعجم الصغير، للطبراني أيضاً: روى فيه عن ألف شيخ، عن كل واحد حديثاً أو حديثين، فبلغ مجموع أحاديثه (1200) حديثاً، وأكثَرَ فيه من الغرائب. طبع بدلهي في الهند عام 1311هـ / 1893م. وطبع بتصحيح عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السلفية في المدينة المنورة عام 1388هـ / 1968م. وطبع بتحقيق محمد سليم سمارة، بدار إحياء التراث العربي في بيروت عام 1411هـ / 1991م.

8 - المستدركات[1]

المستدرك هو الكتاب الذي يجمع فيه مؤلفه أحاديث يستدركها على كتاب آخر وتكون على شرط ذلك الكتاب. ومنها:

1 - المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت 405هـ): قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 21: (وصحيح أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه (الحاكم) الضبي الطهماني النيسابوري،

(1) للتوسُّع انظر: المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني، والرسالة المستطرفة للكتاني، والفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط - الحديث، ودليل مؤلّفات الحديث الشريف المطبوعة لمحيي الدين عطية.

المعروف بابن البيّع - بوزن قيّم - صاحب التصانيف التي لم يُسْبَق إلى مثلها، ككتاب الإكليل، وكتاب المدخل إليه، وتاريخ نيسابور، وفضائل الشافعي وغير ذلك، المتوفى بنيسابور سنة خمس وأربعمائة، وهو المعروف «بالمستدرك على كتاب الصحيحين مما لم يذكراه وهو على شرطهما أو شرط أحدهما أو لا على شرط واحد منهما»، وهو متساهل في التصحيح، واتفق الحُفَّاظ على أن تلميذه البيهقي أشد تحرِّياً منه.

وقد لخَّص مستدركه هذا، الحافظُ شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان ابن قيْماز التركماني، الفارقي الأصل، (الذهبي) نسبة إلى الذهب كما في التبصير، الدمشقي الشافعي، المتوفى بدمشق سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وتعقب كثيراً منه بالضعف والنكارة أو الوضع، وقال في بعض كلامه: إن العلماء لا يَعْتدُّون بتصحيح الترمذي ولا الحاكم، وذكر له ابن الجوزي في «**موضوعاته**» ستّين حديثاً أو نحوها، ولكن انتصر له الحُفّاظ في أكثرها، وفي «**التعقُّبات**»: أنه جرد بعضُ الحفّاظ منه مائة حديث موضوعة في «**جزء**»، ولجلال الدين السيوطي: «**توضيح المدرك في تصحيح المستدرك**»، لم يكمل. ولخّصه أيضاً - أعني المستدرك - برهان الدين الحلبي، وزعم أبو سعد الماليني أنه ليس فيه حديث على شرطهما، وردَّه الذهبيُّ بأنه غُلُوٌّ وإسرافٌ، بل فيه جُملةٌ وافِرة على شرطهما، وأخرى كبيرة على شرط أحدهما، ولعلّ مجموعُ ذلك نحوَ نصف الكتاب، وفيه نحوُ الرُبعِ مما صحّ سندُه وإن كان فيه علة، وما بقي، وهو نحو الربع، فهو مناكير وواهيات لا تصح، وفي بعض ذلك موضوعات، ويقال إن السبب في التساهل الواقع فيه أنهُ صنَّفهُ أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغيُّر، أو أنهُ لم يتيسَّر له تحريره وتنقيحه، ويدلّ له أن تساهله في قدر الخمس الأول منهُ قليل جداً بالنسبة لباقيه، وقد قال الحافظ: وجدت قريباً من نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: (إلى هنا انتهى إملاء الحاكم) قال: وما

عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنهُ إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المُمْلَى قليل جداً بالنسبة غلى ما بعده، وقد قال الحازميّ: ابنُ حبان أمكنُ في الحديث من الحاكم، وقال العماد ابن كثير: قد التزم ابنُ خُزَيمة وابنُ حِبّان الصحَّة، وهما خير من «المستدرك» بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً؛ وقال غيرهما: «صحيحُ ابن خُزَيْمَة» أعلى مزية من «صحيح ابن حِبّان»، و«صحيح ابن حِبّان» أعلى من الحاكِم، وهو مقارب للحاكِم في التساهل لأنهُ غير متقيّد بالمعدّلين، بل ربما يُخَرّج للمجهولين لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح، لكن هذا كله اصطلاح له ولا مشاحّة فيه، على أن في «صحيح ابن خزيمة» أيضاً أحاديث محكوماً منه بصحتها، وهي لا ترتقي عن درجة الحسن، بل وفيما صحّحه الترمذي من ذلك أيضاً جملة مع أنهُ ممن يُفرِّق بين الصحيح والحسن، وحينئذٍ فلا بدَّ من النظر في أحاديث كل ليحكم على كل واحد منها بما يليق به، والله أعلم) انتهى ما ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة.

طبع «المستدرك» للحاكم في حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية بالهند، عام 1334هـ / 1915م، في 4ج. وقد وضعتُ فهرساً لأحاديثه وفق طبعة حيدر آباد، طبع - مع الكتاب - بدار المعرفة في بيروت عام 1406هـ / 1986م، في 4ج + 1ج 632ص للفهرس.

2 - المستدرك على الصحيحين، لأبي ذر الهروي (ت 434هـ): قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 23: (وكتاب المستدرك عليهما أيضاً للحافظ أبي ذر عبد - بغير إضافة - ابن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عُفَيْر الأنصاري (الهروي)، نسبة إلى هراة، إحدى كراسي مملكة خراسان، فإنها مملكة عظيمة، وكراسيها أربع، نيسابور ومرو وبلخ وهراة، المالكي، نزيل مكة، ذي التصانيف الكثيرة والزهد والورع والعبادة، وهو كالمستخرج على كتب الدارقطني في مجلد لطيف أيضاً).

3 - الإلزامات، للدارقطني (ت 385هـ): قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 23: (وهو أيضاً كالمستدرك على الصحيحين، جمع فيه ما وجده على شرطهما من الأحاديث، وليس بمذكور في كتابَيْهما، وألزَمَهُما ذكره، وهو مرتّب على المسانيد في مجلّد لطيف). طُبع بتحقيق مُقبل بن هادي الوادعي، بالمكتبة السلفية في المدينة المنورة عام 1399هـ / 1979م. في (534) ص ومعه «كتاب التَّتَبُّع» للدارقطني أيضاً.

9 - المُسْتَخْرَجات[1]

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 31: (المستخرج عندهم أن يأتي المُصنّف إلى الكتاب، فيُخَرِّج أحاديثَه بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو في مَن فوقه، ولو في الصحابي، مع رعاية ترتيبه ومُتونه وطُرُق أسانيده، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يَفقِدَ سنداً يوصِلُه إلى الأقْرب، إلا لِعُذرٍ من عُلُوٍّ أو زيادة مهمّة، وربَّما أسقطَ المُسْتَخْرِجُ أحاديثَ لم يَجِدْ له بها سَنَداً يَرْتَضِيهِ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب). ولها فوائد جمَّة منها: بيان المُهْمَل والمُبْهم في السند أو المتن، والتصريح بالمدلِّس بالسماع، والزيادة في الألفاظ، والمُدْرَج في الحديث، والتصريح برفع الحديث الذي له صورة الموقوف في الأصل، وزيادة طرق الحديث، والترجيح بينها عند التعارض، وبيان العالي من النازل، وبيان العلّة القادحة.

---

(1) للتوسّع انظر: **المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس** لابن حجر العسقلاني، و**تدريب الراوي** للسيوطي 1/ 114، و**توضيح الأفكار** للصنعاني 1/ 71، و**الرسالة المستطرفة** للكتاني، و**الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط - الحديث**، و**دليل مؤلّفات الحديث الشريف المطبوعة** لمحيي الدين عطية.

*** ومن أشهر المستخرجات:**

1 - المستخرج على صحيح البخاري، لأبي نُعَيْم (ت 430هـ): الإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد الإصبهاني صاحب «**حِلْيَة الأولياء**»، رواه ابن حجر العسقلاني في المعجم المفهرس ص 44 بإسناده إليه.

2 - المستخرج على صحيح مسلم، لأبي عَوَانَة الأسفرائيني (ت 316هـ): ويُسمّى بـ «**صحيح أبي عوانة**» و«**مُسند أبي عوانة**» و«**المسند المستخرج على صحيح مسلم**»، وهو للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأسفرائيني النيسابوري الشافعي، ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في المعجم المفهرس ص 44 بعنوان «**صحيح أبي عوانة**» وقال: (وهو مستخرج على صحيح مسلم لكن زاد فيه طُرُقاً في الأسانيد، وقليلاً من المتون). طبع في حيدر آباد الدكن، بدائرة المعارف العثمانية عام 1362هـ / 1943م، في 1مج، 2ج.

10 - الأجزاء المختصّة بموضوع واحد[1]

وهي الأجزاء التي يجمع فيها أصحابها أحاديث موضوع معيّن، أو يجمعون طرق حديث واحد لبيان أسانيده وألفاظه وإمكانية الاحتجاج به، قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص 86: (وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع مطلباً جزئياً يصنّفون فيه مَبْسُوطاً). ومن أهمها:

1 - الزهد والرقائق، لعبد الله بن المبارك (ت 181هـ): طبع بتحقيق

(1) للتوسع انظر: **المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس** لابن حجر، **وكشف الظنون** لحاجي خليفة، **والرسالة المستطرفة** للكتاني، **والفهرس الشامل للكتاب الإسلامي المخطوط** - الحديث، **ودليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة**، لمحيي الدين عطية.

حبيب الرحمٰن الأعظمي (ت 1413هـ) بمجلس إحياء المعارف، في الهند، عام 1386هـ / 1966م، في 819ص.

2 - جزء القراءة خلف الإمام، للبخاري (ت 256هـ): طبع في دلهي بالهند عام 1299هـ / 1881م بعنوان «**خير الكلام في القراءة خلف الإمام**».

3 - الأدب المفرد، للبخاري (ت 256هـ): طبع طبعات كثيرة أقدمها في الهند عام 1306هـ / 1888م، وأفضلها بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بالمط. السلفية في القاهرة عام 1375هـ / 1956م، في 351ص. وقد وضع لها زميلنا المرحوم رمزي دمشقية (ت 1423هـ) فهرساً لأحاديثها، وطبع بآخر الكتاب بدار البشائر الإسلامية في بيرت عام 1409 هـ / 1989م، في 532ص.

4 - الشمائل المحمدية، للترمذي (ت 279هـ): طبع طبعات كثيرة أقدمها في كلكته بالهند عام 1262هـ / 1845م. وأفضلها بتحقيق عزت عبيد الدعّاس، بمؤسسة الزُعبي، ودار الحديث في حمص عام 1288هـ / 1968م.

ثانياً - مصطلح الحديث[1]

ويسمى أيضاً: «**علوم الحديث**»، أو «**علم أصول الحديث**»، أو «**علم الحديث دراية**» وهو الذي يجمع قواعد المحدّثين لمعرفة ما يُحتج به من الحديث، وتمييز صحيحه من غيره، وقد جمع منها الحافظ ابن الصلاح (65) نوعاً في «**مقدمته**». ومن أمثلة علوم الحديث: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، والموصول، والمرسل، والمعضل، والآحاد، والشاذ، والمشهور، والمتواتر... وسنذكر أشهر مصادره:

1 - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامَهُرْمُزي (ت 360هـ): قال الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس 1/ 186: (وهو أوّل كتاب صُنّف في علوم الحديث في غالب الظن، وإن كان يوجد قبله مصنّفات مفردة في أشياء من فنونه، لكن هذا أجمع ما جُمِع في ذلك في زمانه). طبع بتحقيق محمد عجّاج الخطيب، بدار الفكر في بيروت، عام 1391هـ / 1971م، في 686 ص.

2 - الكفاية في قوانين الرواية، للخطيب البغدادي (ت 463هـ): قال ابن حجر في نزهة النظر ص 3: (صنّف في قوانين الرواية كتاباً سماه «**الكفاية**» وفي آدابها كتاباً سمّاه: «**الجامع لآداب الشيخ والسامع**» وقلَّ فَنٌّ من فُنون الحديث إلا وقد صنّف فيه كتاباً مُفرداً، فكان كما قال الحافظ ابنُ نُقْطَة: كلُّ من أنْصَف علم أن المحدّثين بعد الخطيب عِيالٌ على كتبه). طبع بدائرة

---

(1) الرسالة المستطرفة للكتاني، والاستزادة والتَمَلّي بأسانيد محمود الشُمَيْطِلّي ليوسف المرعشلي.

المعارف العثمانية، في حيدر آباد بالهند عام 1357هـ / 1938م، في 451ص. وطبع بعد ذلك.

وللخطيب كتب أخرى تتعلق بعلوم الحديث منها: **«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»**، و**«إجازة المجهول والمعدوم»**، و**«الأسماء المُبْهَمَة في الأنباء المُحْكَمَة»**، و**«اقتضاء العلم العمل»**، و**«تقييد العلم»**، و**«تلخيص المتشابه في الرسم»**، و**«رواية الآباء عن الأبناء»**، و**«الرحلة في طلب العلم»**، و**«السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد»**، و**«شرف أصحاب الحديث»**، و**«غُنْيَة المُلْتَمِس وإيضاح المُلْتَبِس»**، و**«الفَصْل للوَصْل المُدْرَج في النقل»**، و**«المُكمَل في بيان المُهْمَل»**، و**«المؤتلف والمختلف»** أكمل به كتاب الدارقطني، و**«الموضح لأوهام الجمع والتفريق»**، و**«نصيحة أهل الحديث»**...

3 - معرفة أنواع علوم الحديث، أو المقدّمة لابن الصلاح (ت 643هـ):
قال الحافظ ابن حجر الحافظ ابن حجر في نزهة النظر ص 5: (جمع لمّا ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذّب فنونه، وأملاه شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرّقة فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نُخَب وفوائد، فاجتمع في كتابه ما تفرّق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يُحْصَى كم ناظمٍ له ومُخْتصِرٍ، ومُسْتَدْرِكٍ عليه ومقتصر، ومُعارِضٍ له ومُنْتَصِر). وقد ذكر فيه خمسة وستين نوعاً.

(مختصراته) اختصره النووي محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف (ت 676هـ) بعنوان: **«الإرشاد»**، ثم اختصره في **«التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»** ويأتيان. واختصره الأبْهَري، عبد الرحمٰن بن عمر (حيًّا 730هـ) في **«مشكاة الأنوار في أنواع علوم السنن والآثار»**. واختصره البدر ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله (ت 733هـ) في **«مختصر معرفة أنواع

علوم الحديث». واختصره الشهاب أبو العباس الأندرشي، أحمد بن سعد بن عبد الله العسكري الأندلسي ثم الدمشقي (ت 750هـ)، ذكره البقاعي. واختصره علاء الدين المارديني، علي بن عثمان (ت 750هـ) في «**مختصر معرفة أنواع علوم الحديث**». واختصره الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774هـ) في «**الباعث الحثيث**». واختصره الأبناسي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت 802هـ) في «**الشذا الفيّاح**». واختصره السراج البُلْقِيني، عمر بن رسلان (ت 805هـ) في «**محاسن الاصطلاح**». واختصره الزين العراقي، أبوالفضل عبد الرحيم بن الحسين(ت 806هـ). واختصره ابن جماعة، أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله (ت 861هـ) في «**الاقتراح على علوم الحديث لابن الصلاح**».

(النكت عليه) نكّت عليه البدر الزركشي، محمد بن بهادر (ت 794هـ) بعنوان «**تعليق على معرفة أنواع علوم الحديث**». ونكّت عليه الزين العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ) بعنوان «**التقييد والإيضاح**». ونكّت عليه ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت 852هـ) بعنوان: «**الإفصاح عن نكت ابن الصلاح**».

(شروحه) شرحه العلاء ابن التركماني، علي بن عثمان بن إبراهيم (ت 750هـ) في «**مختصر معرفة أنواع علوم الحديث**». وشرحه الزين العراقي (ت 806هـ) في «**التقييد والإيضاح**» وشرحه البرشنسي، الشمس أبو عبد الله محمد ابن عبد الرحمٰن (ت 808هـ) في «**المورد الأصفى**». وشرحه الشرف الطيبي، حسن بن محمد (ت 816هـ) في «**الخلاصة في معرفة الحديث**». وشرحه العزّ ابن جماعة، محمد بن أبي بكر (ت 819هـ) في «**شرح معرفة أنواع علوم الحديث**».

(منظوماته) نظمه الشهاب الخويي، أحمد بن خليل بن سعادة (ت 693هـ) في «**مختصر تأليف ابن الصلاح**». ونظمه الزين العراقي، أبو الفضل

عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ) في «**ألفية العراقي**». ونظمه البرشنسي، محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الخالق (ت 808هـ) في «**المورد الأصفى في علوم حديث المصطفى**».

طبع بتحقيق نور الدين عتر. بالمك. العلمية في المدينة المنورة عام 1386هـ في 432ص.

4 - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، للنووي (ت 676هـ): وهو مختصر «**الإرشاد**» للمؤلف نفسه. طبع بالمط. المصرية في القاهرة عام 1351هـ / 1932م، في 48ص.

- شرحه الزين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ) في «**شرح التقريب**».

- وشرحه البرهان، إبراهيم بن محمد القباقبي (حياً 901هـ) في «**شرح التقريب**».

- وشرحه الشمس محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت 902هـ) في «**شرح التقريب**».

- وشرحه الجلال عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) في «**تدريب الراوي**» وله أيضاً: «**التذنيب في الزوائد على التقريب**».

5 - منظومة غرامي صحيح في مصطلح الحديث، لابن فَرح الإشبيلي (ت 699هـ): وهي قصيدة لامية في ثلاثين بيتاً مطلعها:

غرامي صحيحٌ والرَّجا فيكَ مُعْضَلٌ وَحُزْنِي ودمعي مُرْسَلٌ ومُسَلْسَلٌ

ولها شروحات كثيرة تنوف على العشرين، أهمها: «**زوال التَّرْح بشرح منظومة ابن فَرْح**» لعزّ الدين أبي عبد الله، محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد ابن جماعة (ت 819هـ).

6 - ألفية العراقي في مصطلح الحديث، للعراقي أيضاً. وتسمّى: «**تَبْصِرَةُ**

المُبتدي وتذكرة المنتهي» أو **«نظم الدُرر في علم الأثر»** قال الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس 2/ 180: (نظم بها **«علوم الحديث»** لابن الصلاح في ألف بيت، فرغ من تأليفها بطيبة في جمادى الآخرة سنة 768هـ). طُبعت قديماً في الهند بدون تاريخ، وطبعت مع شروحها الكثيرة، وأهمها:

- **«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»** للناظم، وهو الشرح المتوسط، وكان شرع بشرح مطول كتب منه ستة كراريس ثم تركه.

- **«النكت على ابن الصلاح»** لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ).

- **«النكت الوفية على الألفية»** للبرهان، عمر بن إبراهيم البقاعي (ت 885هـ).

- **«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»** للشمس محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت 902هـ).

- **«قطر الدرر في شرح ألفية العراقي في الأثر»** للسيوطي (ت 911هـ).

- **«فتح الباقي بشرح ألفية العراقي»** للشيخ زكريا الأنصاري (ت 926هـ).

7 - نُخْبَة الفِكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر (ت 852هـ): ذكرها الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس 3/ 302، طبعت قديماً في مط. محمد سعيد، بتركيا عام 1260هـ / 1844م، وظهرت لها طبعات أخرى كثيرة. ولها مختصرات، وعليها ردود، وشروح كثيرة أهمها:

- **«نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر»** للمؤلّف.

- **«نتيجة النظر شرح نخبة الفكر»** للكمال محمد بن حسن الشُمُنّي (ت 826هـ).

- **«مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر»** للمُلا علي القاري (ت 1014هـ).

- **«الرُتْبَة في نظم النُخبة»** للكمال الشُمُنّي.

- «قصب السُّكّر نظم نخبة الفكر» لمحمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني (ت 1182هـ).

8 - ألفيّة السيوطي (ت 911هـ)، أو «نظم الدرر في علم الأثر»: وهي قصيدة لاقت رواجاً كبيراً. طبعت بتصحيح أحمد محمد شاكر، بمط. عيسى البابي الحلبي، بمصر عام 1354هـ / 1935م، في 291ص. وطبعت بتح -. محمد محيي الدين عبد الحميد، بالمك - . التجارية في القاهرة عام 1365هـ / 1946م، في 368ص. وطبعت بدار البصائر في دمشق عام 1400هـ / 1980م في 88ص، ضمن (رسائل مفيدة)، ولها شروحات كثيرة أهمها:

- «البَحْر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للناظم.

- «منهج ذوي النظر» لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي (ت 1338هـ).

9 - المنظومة البَيْقونيَّة في مصطلح الحديث: لطٰه بن محمد بن فتوح البَيْقُوني (حياً 1080هـ). وهي أرجوزة في (34) بيتاً مطلعها:

أبدأ بالحمد مُصَلِّياً على ... محمدٍ خيْرِ نَبيٍّ أُرْسِلا
وذي مِنْ أقسامِ الحديث عِدَّة ... وكلُّ واحِدٍ أتى وحَدَّه

10 - مَنْهَجُ النَّقْد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عِتْر، وهو من أفضل ما كتبه المتأخّرون في هذا العلم لحسن تقسيمه، وسهولة عبارته، ووضوحه، وهو يذكر ما أُلف في كل فن من فنون الحديث. طبع في مجلد وسط سنة 1392هـ / 1972م بدار الفكر في سورية.

ثالثاً - شروح الحديث

اهتم العلماء بشرح الحديث النبوي في فترة مُبكّرة تعود للقرن الرابع، فشرحوا غريب ألفاظه، وبيّنوا معانيه، وتكلّموا على أسانيده من حيث الصناعة الحديثية، وبيّنوا ما يستنبط منه من أحكام وما يُستفاد منه، ومنهم من التزم شرح أحاديث كتاب معيّن من مشاهير كتب الحديث كـ «**صحيح البخاري**»[1] ومنهم من ألّف كتابه استقلالاً لشرح الحديث دون التقيد بكتاب معيّن كما فعل البغوي في «**شرح السُّنَّة**»، ومنهم من شرح غريب ألفاظ الحديث فقط وأطلقوا على كتبهم «**غريب الحديث**» وسيأتي الكلام عن النوع الأخير في الفصل التالي. أما أشهر الشروح التي التزمت بكتاب معين. فنذكر منها:

1 - فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): أحمد بن علي بن محمد بن حجر المصري الشافعي، قال حاجي خليفة في كشف الظنون 1/ 547: (مِن أعظم شروح البخاري، وهو في عشرة أجزاء، ومقدّمتُه في جزء سمّاها: «**هَدْيُ الساري مقدّمة فتح الباري**» على عشرة فصول، وشُهْرَتُه وإفرادُه بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية والنُكات الأدبية، والفرائد الفقهية، تُغْنِي عن وَصْفِه، سيما وقد امتاز بِجَمع طُرُق الحديث التي ربّما يتبيَّن من بعضها تَرَجُّح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً. وطريقته في الأحاديث المكرّرة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلّق بمقصد

---

(1) جمعها حاجي خليفة في كشف الظنون 1/ 541، ومحمد عصام عرار الدمشقي في «**إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري**» طبع بدار اليمامة، في بيروت عام 1407هـ/ 1987م في 510ص، جمع فيه نحو (370) ترجمة لعالِم ممّن اعتنوا به.

البخاري يذكر فيه، ويُحيل بباقي شرحه على المكان المشروح فيه، وكذا ربّما يقع له ترجيح أحد الأوجه في الإعراب أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضع، وفي موضع آخر غيره، إلى غير ذلك ممّا لا طَعْنَ عليه بسببه، بل هذا أمْرٌ لا ينفكُّ عنه أحدٌ من الأئمة، وكان ابتداء تأليفه في أوائل سنة 817هـ على طريق الإملاء بعد أن كملت مقدّمته في مجلّد ضخم سنة 813هـ ، وسبق منه الوعدُ للشرح، ثم صار يكتب بخطّه شيئاً فشيئاً. . . إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة 842هـ . . فطلبه ملوك الأطراف بالاستكتاب، واشتُرِيَ بنحو ثلاثمائة دينار، وانتشر في الآفاق). طبع في بولاق بمصر عام 1300هـ / 1882م. وطبع بعد ذلك.

2 - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للبدر العَيْني (ت 856هـ): محمود بن محمد الحنفي. قال حاجي خليفة في كشف الظنون 1/ 548: (وهو شرح كبير في عشرة أجزاء وأَزْيَد، أوله: «**الحمد لله الذي أوضح وجوه معالم الدين. . .**» ذكر فيه أنه لما رحَل إلى البلاد الشامية قبل الثمانمائة مستصحباً فيه هذا الكتاب - صحيح البخاري - ظفر هناك من بعض مشايخه بغرائب النوادر المتعلّقة بذلك الكتاب، ثم لمّا عاد إلى مصر شرحه. . . وشرح في تأليفه في أواخر شهر رجب سنة 821هـ ، وفرغ منه في آخر الثلث الأول من جمادى الأولى سنة 847هـ ، واستمدّ فيه من «**فتح الباري**» لابن حجر العسقلاني، بحيث ينقل منه الورقة بكمالها وكان يستعيره من البرهان ابن خضر بإذن مصنّفه له، وتعقّبه في مواضع، وطوَّله بما تعمَّد الحافظ ابن حجر حذفه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كلٍ من تراجم الرواة بالكلام، وبيان الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث، والأسئلة والأجوبة. . . وبالجملة فإن شرحه حافِل كامِل في معناه، لكن لم ينتشر كانتشار «**فتح الباري**» في حياة مؤلّفه). طُبع في الآستانة عام 1308هـ/ 1890م، في 11ج. وطبع بعد ذلك.

3 - المِنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (ت 676هـ): محيي الدين أبي زكريا، يحيى بن شرف الدمشقي الشافعي. قال حاجي خليفة في كشف الظنون 1/ 558: (وهو شرح متوسِّط مفيد، قال فيه النووي: ولولا ضعفُ الهِمَم، وقِلَّةُ الراغبين لَبَسطتُه، فَبَلَغْتُ به ما يزيدُ على مائةٍ من المجلّدات، لكنّي اقتصرت على التوسّط). طبع بالمط. المصرية في القاهرة عام 1347هـ/ 1928م، في 6مج، 8ج، مع «**صحيح مسلم**». واختصره الشمس محمد بن يوسف القونوي (ت 788هـ).

4 - عَوْن المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي (ت 1329هـ): أبي الطيّب محمد شمس الحق الهندي. اختصر به كتابَه المُوَسَّع «**غاية المقصود**» الذي ظهر منه ثلاث مجلدات، وطبعت عام 1417هـ / 1997م. وأما «**العون**» فهو شرح فقهي حديثي طبع في دلهي بالهند عام 1323هـ / 1905م، في 4مج من القطع الكبير، ثم طبع بتحقيق عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمك. السلفية، في المدينة المنورة عام 1389هـ / 1969م، في 13مج.

5 - تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، للمباركفوري (ت 1353هـ): محمد بن عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم الهندي. وهو شرح فقهي. طبع في الهند في 4 مجلدات كبار. وأعيد طبعه بتحقيق عبد الوهّاب عبد اللطيف، وعبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمك. السلفية، في المدينة المنورة عام 1383 - 1387هـ / 1963 - 1967م، في 12مج.

6 - زهر الرُبَى على المُجْتَبَى، للجلال السيوطي (ت 911هـ): قال حاجي خليفة في «**كشف الظنون**» 2/ 1006: (وعلى سنن النسائي تعليقة لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي أولها: «الحمد لله الذي لا تُحْصَى مِنَنُه... إلخ، قال السيوطي: هي على نمط ما علَّقْتُه على الصحيحين وغيرهما مِن السنن، إذْ له مُنذُ صُنِّفَ أكثر من ستمائة سنة ولم يشتهر عليه من

شرح ولا تعليق. وفرغ من تأليفه في ربيع الأول سنة 904هـ). طُبع بالقاهرة عام 1312هـ / 1894م.

7 - مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه، للسيوطي (ت 911هـ): الجلال عبد الرحمٰن بن أبي بكر. طبع في دلهي بالهند عام 1282هـ / 1865م، على هامش «**السنن**». واختصره علي سليمان الدِمناتي البوجمعوي (ت 1306هـ) في «**نور المصباح**».

8 - التمهيد لِما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البَرّ (ت 463هـ): الحافظ يوسف بن عبد الله النِمْري القرطبي المالكي. قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 113: (تَرْجُم فيه لرُواة مالك في الموطأ، على حروف المعجم، مع الكلام على متونها وإخراج الأحاديث المتعلقة بها بأسانيده، وهو كتاب كبير الجُرْم، في سبعين جزءًا، غزير العِلم، لم يتقدّمه أحد إلى مثله، وقد قال ابن حزم: لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً، فكيف أحسن منه). طبع بتحقيق مصطفى أحمد العلوي وآخرين، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط المغرب عام 1387 - 1406هـ / 1967 - 1986م، في 20مج + 5ج فهارس. واختصره المؤلف في «**تجريد التمهيد**» أو «**التقصّي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك**».

9 - بلوغ الأماني من الفتح الربّاني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، للبنّا الساعاتي (ت 1371هـ): أحمد بن عبد الرحمٰن المصري. شرح فيه ترتيبه لمسند الإمام أحمد على الأبواب المسمّى «**الفتح الربّاني**» شرح فيه بعض ما يحتاج إلى الشرح والبيان، وخرّج أحاديثه، وأشار إلى زوائد ابنه عبد الله. طبع مع «**الفتح الربّاني**» بدار الشهاب في القاهرة عام 1353 - 1358هـ / 1934م في 24ج، 12مج.

رابعاً - غريب الحديث

هو العلم المختص بتفسير ألفاظ الحديث الغريبة، دون التعرّض لشرح معاني الحديث واستنباطاته الفقهية، والصناعة الحديثية فيه. ومن أشهر كتبه:

1 - **غريب الحديث، لابن قتيبة (ت 276هـ)**: أبي محمد، عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، الإمام اللغوي. طبع بتحقيق عبد الله الجبوري، بوزارة الأوقاف العراقية، في بغداد، عام 1397هـ / 1977م، في 3ج (والأصل رسالة دكتوراه من كلية الآداب بجامعة بغداد عام 1396هـ / 1976م).

2 - **النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (ت 606هـ)**: مجد الدين أبي السعادات، المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري. طبع بتح. طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بمط. عيسى البابي الحلبي، في القاهرة 1383 - 1386هـ / 1963 - 1966م، في 5ج.

خامساً - مصادر الأحاديث الضعيفة والموضوعة

1 - العِلَلُ المُتناهِيَة في الأحاديث الواهِيَة، لابن الجَوْزي (ت 597هـ): أبي الفَرَج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي، طبع بتحقيق إرشاد الحق الأثري، بإدارة العلوم الأثرية، في فيصل آباد بباكستان عام 1399هـ / 1979م، في 2 مج.

2 - الموضوعات الكبرى، لابن الجَوْزي (ت 597هـ): أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي ابن الجَوْزي البغدادي. قال الكتاني في **الرسالة المستطرفة** ص 149: (إلا أنه تساهل فيه كثيراً، بحيث أورد فيه الضعيف، بل والحسن والصحيح ممّا هو في سنن: أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، و«**مستدرك**» الحاكم، وغيرها من الكتب المعتمدة، بل فيه حديث في «**صحيح مسلم**»، بل وآخر في «**صحيح البخاري**»، فلذلك كثر الانتقاد عليه، ومن العجب أنه أورد في كتابه «**العلل المتناهية**» كثيراً مما أورد في الموضوعات، كما أنه أورد في «**الموضوعات**» كثيراً من الأحاديث الواهية، مع أنّ موضوعهما مختلف، وذلك تناقض، وقد عابه عليه الحُفَّاظ، قال الحافظ ابن حجر: «**وفاته من نَوعي الموضوع والواهي في الكتابَيْن قدر ما كتب**». بل أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه، والكمال لله سبحانه.

سادساً - ناسخ الحديث ومنسوخه

إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث، لابن الجوزي أبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي (ت 597هـ). طبع بتح. طه عبد الرؤوف سعد، بمك. الكليات الأزهرية، في القاهرة عام 1391هـ / 1971م، في 15ص.

سابعاً - مصادر عِلَلِ الحديث

قال ابن الصلاح في «مقدمته» ص 84: (العِلَّةُ في اصطلاح المحدِّثين: سَبَبٌ خَفِيٌّ يَقْدَحُ في صِحَّة الحديث، وظاهِرُهُ السلامَةُ منه). وقال الجلال السيوطي في «تدريب الراوي» ص 355: (ومِن أحْسَنِه - أي علوم الحديث - تصنيفُه - أي الحديث - مُعَللاً، بأن يجمع في كل حديث، أو كل باب طُرُقَهُ، واختلافَ رُوَاتِه، فإن معرفةَ العِلَلِ من أَجَلِّ أنواعِ الحديث). وقال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» 2/ 805: (قد صُنِّفَتْ فيه كتب كثيرة مُفْرَدَةٌ، بعضُها غيرُ مُرَتَّبة كـ «العِلَل» المنقولة عن يحيى القَطّان (ت 198هـ) وعلي ابن المديني (ت 234هـ) وأحمد بن حنبل (ت 241هـ) وغيرهم. وبعضها مُرَتَّبة. ثم منها رُتِّبَ على المسانيد كـ «عِلَل الدارقطني» (ت 385هـ) وكذلك «مسند علي بن المديني» (ت 234هـ). و«مسند يعقوب بن شَيْبَة» (ت 262هـ) هما في الحقيقة موضوعان لعِلَل الحديث، ومنها ما هو مُرَتَّب على الأبواب كـ «علل ابن أبي حاتم» (ت 327هـ) و«العِلل» لأبي بكر الخَلاّل الحنبلي (ت 311هـ) وكتاب «العلل» للترمذي (ت 279هـ). ومن أشهر الكتب فيه:

1 - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (ت 385هـ): الحافظ أبي الحسن علي بن عمر البغدادي. قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 148: (وهو أجمع كتاب في العلل مُرتّب على المسانيد، في اثني عشر مجلداً، وليس من جمعه، بل الجامع له: تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني). طبع بتح. محفوظ الرحمٰن زين الله، بدار طيبة في الرياض، عام 1405هـ / 1985م. وكتب الزميل عبد الله دمفو، «**مرويات الإمام الزُهري المُعَلَّة في كتاب العلل للدارقطني**» كرسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد في الرياض.

ثامناً - مَجاميع الحديث

منذ القرن الرابع الهجري ظهرت فكرة جمع أحاديث أكثر من كتاب في تصنيف واحد، واتخذت مناهج شتى، فمنها ما هو مرتب على الأبواب كـ «**مجمع الزوائد**» للهيثمي (ت 807هـ)، ومنها ما هو مرتب على حروف المعجم كـ«**الجامع الصغير**» للسيوطي (ت 911هـ)، ومنها ما هو جامع بين المنهجين كـ«**جامع الأصول**» لابن الأثير (ت 606هـ)، و«**كنز العمال**» للمتقي الهندي (ت 975هـ)، ومنها ما هو مرتّب على أسماء الصحابة على ترتيب المعجم، يجمع أحاديث كل صحابي على حدة، ويفرّع تحت اسم الصحابي أسماء الرواة عنه من التابعين على حروف المعجم أيضاً، ويذكر مروياتهم كـ«**تحفة الأشراف**» للمِزّي (ت 742هـ). ومن أشهر هذه الكتب:

1 - جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير (ت 606هـ): مجد الدين أبي السعادات، المبارك بن محمد بن محمد الشيباني، وهو منسوب إلى «**جزيرة ابن عمر**» ثم انتقل إلى الموصل. قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 174: (على وضْع كتاب رَزِين، إلا أن فيه زيادات كثيرة عليه). جمع فيه الكتب الأصول في الحديث النبوي، وهي الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن الترمذي، ولم يضم إليها سنن ابن ماجه. وجرَّد الأحاديث من الأسانيد واكتفى بذكر الصحابي راوي الحديث، وصنف هذه الأحاديث على أبواب الفقه تقريباً، وصنَّف هذه الأبواب على حروف المعجم، وجعل تحت كل حرف عدة كتب، ففي حرف الهمزة عشرة كتب أولها الإيمان والإسلام وآخرها كتاب الأمل والأجل، وقسم الكتب إلى أبواب، والأبواب إلى فصول، ففي كتاب الإيمان والإسلام - مثلاً - ثلاثة

أبواب، الباب الأول في تعريفهما حقيقة ومجازاً وفيه فصلان... وهكذا حتى يسهل على المطالع البحث. وذكر في كل فصل الأحاديث التي تنطوي تحته من حيث وحدة الموضوع، ورَمَزَ إلى مخرجيها، وقد يذكر أحياناً أقوال بعض الصحابة والتابعين، وبعد أن تنتهي كتب كل حرف يشرح غريب ألفاظه على ترتيب الكتب التي في كل حرف، مراعياً سياق الأحاديث التي في كل باب. وقد طبع الكتاب سنة (1368 - 1374هـ / 1949 - 1955م) في اثني عشر جزءًا كبيراً بمصر، ضمت (9483) تسعة آلاف وأربعمائة وثمانين وثلاثة أحاديث.

2 - الجامع الصغير، للسيوطي (ت 911هـ): الجلال أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر المصري الشافعي. مِنْ أجمع ما صنف في معاجم الحديث، رتبه السيوطي على حروف الهجاء وراعى في هذا أول الحديث فما بعده، وجمع فيه الأحاديث من ثلاثين كتاباً، حتى بلغ عدد ما فيه عشرة آلاف حديث، وأشار إلى درجة كل حديث ورمز إلى المخرّجين. وكان السيوطي قد ألَّف كتاباً كبيراً في الحديث النبوي مرتباً على حروف المعجم سماه «**جمع الجوامع**» أو «**الجامع الكبير**» ثم اقتضب منه «**الجامع الصغير**»، ثم جعل لـ «**الجامع الصغير**» ذيلاً سمّاه «**زيادة الجامع**»، وعدة أحاديث الزيادة أربعة آلاف وأربعون حديثاً. والكتاب مشهور، سهل التناول لا يستغني عنه عالم أو طالب علم. وقد طُبع «**الجامعُ الصغير**» في مجلدين كبيرين أكثر من مرة وقد ضمَّ الشيخ يوسف النبهاني الزيادة إلى «**الجامع الصغير**» وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّى المجموع «**الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة إلى الجامع الصغير**»، وطُبعَ الكتاب طبعة جيدة في ثلاث مجلدات، في دار الكتاب العربي في بيروت عام 1395هـ / 1975م، وتصدى لشرح «**الجامع الصغير**» أكثر من عالم. ومن أشهر شروحه «**فيض القدير شرح الجامع الصغير**» للشيخ زين الدين محمد عبد الرؤوف ابن تاج العارفين المناوي القاهري أحد كبار

العلماء (952 - 1031هـ) شرح الجامع شرحاً وافياً واستدرك على السيوطي في بعض الأحاديث وذكر فوائد جليلة، طبع الكتاب في ست مجلدات كبيرة سنة 1356هـ / 1938م، بالمطبعة التجارية بمصر وعدة ما فيه من الأحاديث (10031) عشرة آلاف حديث وواحد وثلاثين حديثاً.

3 - كنز العُمّال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتّقي الهندي (ت 975هـ): جمع المؤلف «**الجامع الصغير**» و«**زياداته**» ورتبه على أبواب الفقه، وسمى هذا المؤلف «**منهج العمال في سنن الأقوال**» ثم بوَّب ما بقي من قسم الأقوال من «**الجامع الكبير**» على أبواب الفقه وسماه «**الإكمال لمنهج العمال**»، ثم مزج بين هذين المؤلَّفَيْن، وميّز بين أحاديث الإكمال؛ لأن أحاديث «**الجامع الصغير**» و«**زياداته**» أصح وأخصر وأبعد من التكرار وسمَّى الكتاب «**غاية العمال في سنن الأقوال**». ثم بوّب قسم الأفعال على أبواب الفقه وجمع بين أحاديث الأقوال والأفعال وسمى مجموع ذلك «**كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**» قال المؤف: (فمن ظفر بهذا التأليف قد ظفر بـ «**جمع الجوامع**» مبوباً مع أحاديث كثيرة ليست في «**جمع الجوامع**» لأن المؤلف رحمه الله زاد في الجامع الصغير وذيله أحاديث لم تكن في «**جمع الجوامع**». في 16 مج. طبع طبعة محققة بالمكتبة العربية الإسلامية، في حلب، 1395هـ / 1975م.

4 - موسوعات الحديث النبوي الشريف، وهي أقراص مُدْمَجة (C.D.) يمكن تشغيلها على الحاسوب الآلي (الكمبيوتر)، يمكن للباحث العثور على طلبه منها بسرعة وسهولة، وهي لم تأخذ الشكل النهائي بعد، وما زال واضعوها من جهات متعددة يطوِّرون فيها سنوياً، ويزيدون عدد مصادرها.

هذا ولم يصدر حتى الآن مصدر يمكن القول إنه يجمع الأحاديث النبوية كلّها على الإطلاق، وإنما ظهرت محاولات تتفاوت في حجمها واستيعابها، ينقل الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص: 182 - 183 عن السيوطي في

مقدمته «**للجامع الكبير**» المسمى «**بجوامع الجوامع**» أنه قصد فيه جمع الأحاديث النبوية بأَسْرِها قال الكتاني: (والمُشاهَدَة تمنع ذلك، على أنه توفي قبل إكماله). وأكبر كتاب جامع لها هو «**كنز العمال**» فقد اشتمل على (46624) حديثاً. ويليه «**الجامع الأزهر**» للمناوي ويشتمل على (30000) حديث، ويليه «**مسند الإمام أحمد**» ويشتمل على (27647) حديثاً ويليه «**تحفة الأشراف**» للمزي، يشتمل على (19595)، ويليه «**الفتح الكبير بضم الزيادة إلى الجامع الصغير**» للشيخ يوسف النبهاني، ويشتمل على (14471) حديثاً، ويليه «**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» للروداني، ويشتمل على (10121) حديثاً ثم «**الجامع الصغير**» للسيوطي، ويشتمل على (10031) حديثاً...

تاسعاً - أحاديث الأحكام

وهي التي تشتمل على التشريع (الفقه) بأبوابه، وقد بلغت عند الحافظ ابن حجر المقلاني (ت 852هـ) في «**بلوغ المرام**» (1500) حديثاً ممّا يُحتجّ به، جمعها من كتب الحديث المعتبرة، وجمع منها الحافظ عبد الغني المقدسي (ت 600هـ) في «**عمدة الأحكام**» (500) حديثاً متفقاً عليه عند الشيخين البخاري ومسلم. وكان السابقون الذين يدوّنون الحديث بأسانيدهم في المصنفات من صدور الرجال يُفردون الأحاديث المختصة بالتشريع ويسمّونها «**السنن**»، ومنهم أبو داود السجستاني (ت 275هـ) وأبو عيسى الترمذي (ت 279هـ). . . لكن بعد القرن الخامس قام المتأخرون بالتقاطها من المصادر وأفرادها بالتصنيف وأطلقوا عليها «**أحاديث الأحكام**» ومن اشهر كتب أحاديث الأحكام:

1 - **عمدة الأحكام عن سيد الأنام**: لتقيّ الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الحنبلي (600هـ)، جمع فيه (500) حديثاً ممّا اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم. قال الكتاني في الرسالة المستطرفة: 135 (ويقع في جزءين). طبع طبعات كثيرة. وقد شرحه الحافظ المجتهد شيخ الإسلام ابن دقيق العيد (702هـ) في كتابه «**إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**» وهو مطبوع، في مجلدين في المطبعة المنيرية بدمشق. وشرحه أيضاً سراج الدين ابن الملقن الشافعي (ت 804هـ). وشرحه المجد الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ).

2 - **بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)**: يقول الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» 135: (وبلوغ المرام كتاب

جمع فيه الحافظ ابن حجر الأحاديث التي استنبط الفقهاء منها الأحكام الفقهية، مبيِّناً عقب كل منها من أخرجه من أئمة الحديث، كالبخاري ومسلم ومالك وأبي داود وغيرهم، موضحاً درجة الحديث من صحة أو حسن أو ضعف، مُرَتِّباً له على أبواب الفقه، وضم إلى ذلك في آخر الكتاب قِسْماً مُهِمًّا في الآداب والأخلاق والذكر والدعاء). طُبع بتصحيح محمد حامد الفقي في المك. التجارية الكبرى في القاهرة عام 1347هـ / 1929م، في 383ص. وظهرت له طبعات أخرى كثيرة. يقول الكتاني: (فجاء محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني (ت 1182هـ)، وشرح ذلك الكتاب فبيّن لغته وسبب الضعف فيما ضعفه الحافظ ابن حجر أو أنكره أو وهَّمَهُ أو أعَلَّهُ إلخ. وذكر ما يدل عليه الحديث من الأحكام الفقهية ومن قال بها من كبار المجتهدين صحابة وتابعين وأئمة المذاهب (رضوان الله عليهم أجمعين)، ومن خالفها مبيناً نوع المخالفة ودليلها). وسمّى شرحه «**سُبُل السلام شرح بلوغ المرام**». طبع في دلهي بالهند عام 1302هـ / 1884م، في 2ج. وظهرت له بعد ذلك طبعات كثيرة.

عاشراً - الدلائل والشمائل والخصائص النبوية

1 - الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية: لأبي عيسى محمد ابن عيسى بن سورة الترمذي (209 - 279هـ) من أجمع ما صُنّف في صفاته ﷺ وهَدْيه. طُبع في جزء وسط في دار الطباعة العامرة. وقد صنف محمود سامي (المختصر في الشمائل المحمدية وشرحها) على (شمائل الترمذي) طبع سنة (1369هـ - 1950م) بالقاهرة.

2 - أخلاق النبي ﷺ وآدابه: للحافظ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصفهاني المعروف بأبي الشيخ (369هـ) جمع فيه جميع صفات الرسول ﷺ في خلقه وأخلاقه وهديه وحاجاته، وجل ما يتصل به طبع الكتاب في مجلد وسط بتحقيق عبد الله محمد الصديق الغماري الطبعة الأولى سنة (1378هـ - 1959م) بالقاهرة.

3 - دلائل النبوة: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (430هـ) طبع في مجلد كبير الطبعة الثانية سنة (1369هـ - 1950م) بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد الدكن بالهند.

4 - الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عِيَاض (ت 544هـ): أبي الفضل، عياض بن موسى بن عِياض اليَحْصِبي - نسبة إلى «**يَحْصِب بن مالك**» قبيلة من حِمْيَر - السَبْتِي المغربي الأندلسي المالكي. قال الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 106: ولم يُنْصِف الذهبي في قوله: «**إنه محشو بالأحاديث الموضوعة والتأويلات الواهية الدالّة على قِلّة نَقْدِه، ممّا لا يحتاج قَدْرُ النبوة له**» ا.هـ . فإنه تحامُلٌ منه لا ينبغي، كما قال غيرُ واحد، بل هو كتابٌ عظيمُ

النفع، وكثيرُ الفائدة لم يؤلَّف مثلُه في الإسلام، وقد جُرِّبَتْ قراءَتُه لشفاء الأمراض المُزْمِنَة، وتفريج الكُرُوبِ، ودَفْعِ الخُطُوبِ، شَكَرَ الله سَعْيَ مُؤلِّفه وجازاه عليه بأتمّ جزاء وأعظمه آمين. وقد أفرد بعضَهم الأحاديث المُسْنَدة فيه، وهي ستّون حديثاً في جزء). قلتُ: وقد خرّج السيوطي (ت 911هـ) أحاديثه في: «**مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشِفا**» طُبع على الحجر في القاهرة عام 1275هـ / 1858م، 2ج، في 1مج. كما خرّج أحاديثه الحافظ قاسم بن قُطلُوبُغا (ت 879هـ)، وأبو العلاء، إدريس بن محمد الحسيني العراقي الفاسي (ت 1183هـ)، سمّاه: «**موارد أهل السداد والوفا في تكميل مناهل الصفا**»، وذكرهما الكتاني في «**الرسالة المستطرفة**» ص 187. وله أربعون شرحاً لكبار الأئمة، أهمّها: «**نسيم الرِياض في شرح الشفا للقاضي عياض**» للشهاب الخَفَاجي (ت 1069هـ) وهو مطبوع. وطبع «**الشفا**» طبعات كثيرة.

حادي عشر - أسباب ورود الحديث

إن معرفة أسباب ورود الحديث كمعرفة أسباب نزول آيات القرآن، يفيد في معرفة المتقدّم من الأحكام والمتأخر، فيُعرَف بذلك الناسخ من المنسوخ، ويُعرف سبب الحكم وعلّته، وقصة نزوله، فيستفيد الفقيه منها في استنباط الحكم على وجهه الصحيح، ومن اشهر الكتب المدوَّنة فيه:

1 - أسباب ورود الحديث الشريف، أو اللمَع في أسباب الحديث للسيوطي (ت 911هـ): الجلال أبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر المصري الشافعي. حقّقه عبد العزيز سعد النفيعي، كرسالة ماجستير من جامعة أم القرى، بمكة المكرمة عام 1398هـ / 1978م. وطبع بتحقيق يحيى إسماعيل أحمد، بدار الكتب العلمية، في بيروت عام 1404هـ / 1984م، في 363ص. وطبعه بدار الوفاء في المنصورة بمصر عام 1408هـ / 1988م، في 383ص.

ثاني عشر - تخريج الحديث[1]

منذ القرن الخامس، قام علماء الحديث بخدمة بعض كتب المصنفين التي تحتوي على أحاديث، فخرّجوا أحاديثها وقاموا ببيان أمرين: (الأول) مصادرها من كتب الحديث المعتبرة التي وضعت خلال القرون الخمسة الأولى كالكتب الستة وأمثالها، و(الثاني) الحكم عليها ببيان صحتها أو ضعفها. يقول الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 185: (ومنها كتب في تخريج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنّفين، من أهل العقائد، ومن المفسّرين، والمحدّثين، والأصوليين، والفقهاء، والصوفية، واللغويين) ومن أشهر هذه الكتب:

1 - نصب الراية لأحاديث «الهداية»، للزيلعي (ت 762هـ): جمال الدين أبي محمد، عبد الله بن يوسف، وهو منسوب إلى «زَيْلَع» موضع محط السُفُن على ساحل بحر الحبشة - الصومال. قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 188: (خرج به أحاديث الهداية في الفقه الحنفي لعلي بن أبي بكر المرغيناني، وهو تخريج نافع جداً، استمدّ منه مَنْ جاء بعده مِنْ شُرَّاح الهداية، بل استمدَّ منه كثيراً الحافظ ابن حجر في تخاريجه، وهو شاهد على تَبَحُّرِه في فنّ الحديث وأسماء الرجال، وسِعَة نظره في فروع الحديث إلى الكمال). طبع بتصحيح أعضاء المجلس العلمي بدابهيل في الهند، عام 1357هـ / 1948م، في 4مج، ومعه: «**بُغيَة الألمعي في تخريج الزيلعي**».

---

(1) انظر: حصول التفريج بأصول التخريج لأحمد الغماري، وأصول التخريج ودراسة الأسانيد لمحمود الطحان، والتأصيل لأصول التخريج لبكر بن عبد الله أبو زيد، وعلم تخريج الحديث ليوسف المرعشلي.

2 - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث «الرافعي الكبير» لابن حجر أيضاً: خرّجَ فيه أحاديث الشرح الكبير لعبد الكريم بن محمد الرافعي (ت 623هـ) على الوجيز للغزالي اختصره من تخريج العزّ ابن جماعة (ت 767هـ) ومن تخريج البدر الزركشي (ت 794هـ) ومن «البدر المنير» لابن الملقن (ت 804هـ). طبع على الحجر في الهند عام 1303هـ / 1885م، في 416ص، وطبع بتح. عبد الله هاشم اليماني بدار الطباعة الفنية الحديثة، في القاهرة عام 1384هـ / 1964م، في 4ج، 2مج. وطبع بتح. شعبان محمد إسماعيل، بمك. الكليات الأزهرية، في القاهرة، عام 1399هـ / 1979م، 4ج، 2مج.

ثالث عشر - أطراف الحديث

منذ القرن الخامس الهجري بدأ الناس يجمعون أحاديث الصحابة على طريقة مبتكرة، فيأتون إلى كتاب مُرتّب على الأبواب ويجمعون أحاديث كل صحابي على حِدَة، ويرتّبون أسماء الصحابة على ترتيب حروف المعجم، ويجمعون تحت كل صحابي أحاديثه مع الجمع لأسانيده، وإذا كان مُكْثِراً ذكروا الرُواة عنه على ترتيب حروف المعجم أيضاً وجمعوا الأحاديث التي رواها عن الصحابي، ويذكرون من الحديث طرفه الأول الدالّ على بقيّته، ولذلك سمُّوها بكتب الأطراف. وأهمّها:

1 - **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمِزّي (ت 742هـ)**: الجمال أبي الحجاج، يوسف ابن الزكي عبد الرحمٰن الدمشقي. جمع الكتب السِتّة على أسماء الصحابة على حروف المعجم، يجمع تحت اسم كل صحابي أحاديثه كلها الموجودة في الكتب الستة، وإن كانت أحاديثه كثيرة، وزّعها على الرواة عن هذا الصحابي من التابعين على حروف المعجم، ويذكر من الحديث طرفه الأول فقط، ولا يذكر الأحاديث كاملة، ولذلك سمّي هذا النوع من الكتب بـ: «**الأطراف**»، جمع فيه (19959) حديثاً. طبع بتح. عبد الصمد شرف الدين، بالدار القيّمة في بومباي بالهند، عام 1384هـ / 1964م، في 14مج. ومعه: «**النكت الظِراف على الأطراف**» لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، و«**الإشراف على الجمع بين النكت وتحفة الأشراف**» لمحمد ابن فهد المكي القرشي (ت 871هـ) وبآخره: «**الكشاف عن أبواب أصول تحفة الأشراف**» لعبد الصمد شرف الدين.

2 - **إتحاف السادة المهرة بأطراف الكتب الحديثية العشرة، لابن حجر**

العسقلاني أيضاً: جمع فيه زوائد كتب حديثية عشرة هي مظنّة الحديث الصحيح تلي الكتب الستة المشهورة، وهي: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، ومسند أبي عوانة الإسفرائيني، والمستدرك للحاكم، وسنن الدارسي، وسنن الدارقطني، وصحيح ابن حبان. وصحيح ابن خزيمة. طبع بتح. مجموعة من العلماء، منهم كاتب هذه الأسطر، وقد حقّق ج7 و17 و18، بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية في المدينة المنورة، عام 1415هـ / 1995م. في 20ج.

رابع عشر - زوائد الحديث

قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» ص170: (ومنها كتب الزوائد، أي الأحاديث التي يزيد بها بعضُ كتب الحديث على بعض آخر مُعَيَّن)، ومنها:

1 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (ت 807هـ): الحافظ نور الدين أبي الحسن، علي بن أبي بكر بن سليمان، المصري الشافعي. جمع فيه زوائد كتب ستة، كان قد أفردها وهي: مسند أحمد، والبزار، وأبي يعلى، والمعجم الكبير، والأوسط، والصغير، الثلاثة للطبراني، قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص 171 - 172: (ثم جمع الزوائد الستة في كتاب واحد محذوف الأسانيد، مع الكلام عليها بالصحة والحُسْن والضَعْف، وما في بعض رُواتِها من الجرح والتعديل... وهو من أنفع كتب الحديث، بل لم يوجد مثلُه، ولا صُنِّف نظيره في هذا الباب، وللسيوطي: «**بغية الرائد في الذيل على مجمع الزوائد**» ولكنه لم يتمّ) طبع بمك. القدسي في القاهرة عام 1351هـ / 1932م، في 10ج.

2 - إتحاف الخِيَرَة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (ت 840هـ): أحمد بن أبي بكر المصري الشافعي. أفرد فيه زوائد مسانيد: أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسدد بن مسرهد، وابن أبي عمرو، وإسحٰق بن راهويه، وابن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي، أي ما زاد من أحاديثها على الكتب الستة، وهو مرتب على مائة كتاب. حققه مجموعة من طلاب الجامعة الإسلامية كرسائل جامعية عام 1407هـ / 1987م. وطبع بعد ذلك طبعة كاملة بدار الكتب العلمية في بيروت.

3 - المطالِبُ العاليَة بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد المصري الحافظ. جمع فيه زوائد ثمان مسانيد على الكتب الستة وهي: مسند محمد بن يحيى ابن أبي عمر العَدَني (ت 243هـ) وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحَميدي (ت 291هـ) ومُسدَّدِ بن مسرهد (ت 228هـ) وأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت 203هـ)، وأحمد بن مَنيع (ت 244هـ)، وأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت 235هـ)، وعَبْد بن حَمِيد (ت 249هـ)، والحارث بن محمد بن أبي أسامة (ت 282هـ). قال السخاوي: (وفيه أيضاً الأحاديث الزوائد من المسانيد التي لم يقف عليها مصنّفة - أعني شيخنا ابن حجر - تامّة، كإسحاق بن راهويه (ت 238هـ)، والحسن بن سفيان (ت 303هـ)، ومحمد ابن هشام السدوسي (ت 251هـ)، ومحمد بن هارون الروياني (ت 307هـ)، والهيثم بن كُلَيب (ت 335هـ) وغيرها). طبع بتح. حبيب الرحمٰن الأعظمي (ت 1313هـ) بوزارة الحج الكويتية، إدارة الشؤون الدينية، عام 1390 - 1393هـ / 1970 - 1973م، 4ج. وصوّرته دار المعرفة في بيروت، وهذه الطبعة محذوفة الأسانيد، وأعاد المُحقّق طبعه سنة وفاته على نسخة خطية مُسْنَدَة.

خامس عشر - رجال الحديث

1 - طبقات الصحابة

قام العلماء بجمع الصحابة في تصانيف خاصة بهم لتمييزهم عن غيرهم، فبلغوا عشرة آلاف صحابي، وهؤلاء هم الذين رووا عن رسول الله ﷺ، وأما عددهم على الإجمال فهو أكثر من مائة ألف. ومن أشهر الكتب المؤلفة فيهم:

1 - الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ): الحافظ الشهاب أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد المصري الشافعي. قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 204: (جمع فيه ما في **«الاستيعاب»** لابن عبد البر وذيولاته، و**«أُسْدُ الغابة»** لابن الأثير وزاد عليهم كثيراً، لكنه مات قبل عمل المبهمات، طبع في كلكته بالهند عام 1270هـ / 1853م، في 8ج، وطبع بعد ذلك. وقد اختصره السيوطي وسمّاه: **«عين الإصابة في معرفة الصحابة»**، وكتب شاكر محمود عبد المنعم: **«ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتاب الإصابة»** طبع بوزارة الأوقاف العراقية في بغداد عام 1398هـ / 1978م، في 813ص. وأعاد طبعه بمؤسسة الرسالة في بيروت.

2 - كتب الجرح والتعديل[1]

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» 1/ 582: (علم الجَرْح والتعديل هو علمٌ يُبْحَثُ فيه عن جرح الرُواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة).

وقال اللكنوي في «**الرَّفعِ والتَّكْمِيل في الجَرْحِ والتَّعْدِيل**» ص 44: (هو من أخطر وأهمّ العلوم، فيه يتميّز الغَثُّ من السمين، والكَاذِب من الصادِق، عند مَن نقل العِلْمَ النبويَّ، وحمل الآثار، ولولاه لدخل الدينَ التضليلُ والتبديلُ، والخلطُ والتحريف، وهو ما أصاب دين من قبلنا، لكنها حكمة الله في خلقه أن يُسَخِّرَ منهم عباداً أئمة، ونُقّاداً يُدقِّقون ويتحرُّون ويتبصّرون في حفظ آثار نبيّهم أتم التبصير، فينخلون بواسطة هذا العلم الآثار، ويتكلّمون في مراتب الجرح والتعديل. الهمهم الله كيفية رواية الأحاديث وحملها، والبحث عن وصلها وفصلها، وعن حسنها وصحّتها، وضعفها وقوّتها، وعن نقد أسانيدها بحسن التأهيل. فصارت الأحاديث المصطفية، والآثار الشرعيّة مُنقّاة ومُصفّاة من كل مفسدة وتجهيل).

والمتكلّمون في الرجال كثيرون، وقد ترد أقوالهم في مؤلفاتهم الجامعة للحديث كالمسانيد ونحوها، ومنهم من أفرد «**الثقات**» أو «**الضعفاء**» أو «**الوضاعين**» بالتأليف وهذا منهم جرح وتعديل، ومنهم من يحكم على الرجال في كتب «**العلل**» وقد تقدّمت. وقد جمع المتأخّرون أقوال أئمة الجرح والتعديل الذين كانوا في القرون الخمسة الأولى في تآليف جامعة، كما فعل عبد الغني المقدسي (ت 600هـ)، في «**الكمال في أسماء الرجال**»، والمزّي

---

(1) انظر: ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي، المتكلّمون في الرجال للسخاوي، ومنهج علماء المسلمين في الجرح والتعديل، لفاروق حمادة، وعلم الجرح والتعديل ليوسف المرعشلي.

في «**تهذيب الكمال**» والذهبي (ت 748هـ) في تآليفه الكثيرة في الرجال، ومنها «**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**» و«**تذهيب تهذيب الكمال**»، و«**تذكرة الحُفَّاظ**» و«**سِيَرُ أعلام النبلاء**» و«**تاريخ الإسلام**»، و«**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**»، وابن حمزة الحُسيني (ت 765هـ) في «**التذكرة بمعرفة رجال العشرة**»، وابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) في «**تهذيب تهذيب الكمال**» و«**تقريب التهذيب**» وفي «**تعجيل المنفعة برجال الأربعة**» وغيرهم الكثير... ونذكر منهم هنا من وَصَلنا عنه كتابٌ مستقل في الجرح أو التعديل، فمنهم:

1 - **الطبقات الكبرى**: لابن سعد، محمد بن سعد البصري ثم البغدادي (ت 230هـ)، كاتب الواقدي. ترجم فيه للرسول ﷺ وللصحابة والتابعين والمشاهير الأعلام ممّن جاء بعدهم إلى قبيل وفاة المؤلّف رحمه الله، كما ترجم للنساء في آخر مجلد من كتابه. طبع الكتاب قديماً بتح. سخاو، وهوروفتش، وليبرت، وستراستين، وبروكلمان، بليدن في بريل، عام 1322 - 1359هـ / 1904 - 1940م، في 9مج، 15 قسم (المجلد التاسع فهارس من صنع سخاو). وطبع بعد ذلك.

2 - **التاريخ والعلل**: لأبي زكريا، يحيى بن معين البغدادي (ت 233هـ) رواية عبّاس الدوري عنه. طبع بتح. أحمد محمد نور سيف، بمركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في مكة المكرمة، 1399هـ / 1979م، في 4ج. (الأصل رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر 1396هـ / 1976م).

3 - **التاريخ الكبير، للبخاري**: أمير المؤمنين الإمام عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صاحب «**الصحيح**» (ت 256هـ). وهو أول من صنف في الرواة على ترتيب حروف المعجم، ضمنه نحو أربعين ألف ترجمة. طبع بتصحيح عبد الرحمٰن المعلمي، في حيدر آباد في الهند 1361هـ / 1942م، في 8ج.

4 - **الثقات من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين**: لابن حِبّان: أبي حاتم، محمد بن حبّان البُسْتي التميمي (ت 354هـ)، قال الكتاني في لرسالة المستطرفة ص 146: (إلا أنه ذكر فيه عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذي لا يعرف هؤلاء غيره أحوالهم، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يُعرف حاله، فينبغي أن يُتَنَبَّه لهذا، ويُعرَفُ أنّ توثيقه للرجل بمجرّد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق، وقد قال هو في أثناء كلامه: والعَدْلُ من لم يُعرف منه الجَرح، إذ الجرح ضدّ العدل فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبيّن ضده. ا.هـ. هذه طريقته في التفرقة بين العدل وغيره، ووافقه عليه بعضهم، وخالفه الأكثرون، على أنه قد ذكر في كتابه هذا خلقاً كثيراً ثم أعاد ذكرهم في كتاب «**الضعفاء والمجروحين**» وبيّن ضعفهم، وذلك من تناقضه وغفلته، أو من تغيّر اجتهاده، وللحافظ نور الدين الهيثمي «**ترتيب كتاب الثقات**» هذا بإشارة من شيخه ورفيقه زين الدين العراقي وولده أبي زُرْعَة). طبع بتح. عبد الخالق الأفغاني، بالمجمع العلمي في حيدر آباد عام 1388هـ / 1968م، وله طبعات أخرى.

5 - **الكامل في ضعفاء الرجال**: لابن عَدِيّ، أبي أحمد، عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (ت 365هـ)، قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 145: (أحد الجهابذة المرجوع إليهم في العلل والرجال ومعرفة الضعفاء، المتوفى سنة خمس وستين وثلاثمائة، وكتابه هذا هو المعروف بالكامل، ذكر فيه كل من تُكُلِّمَ فيه ولو كان من رجال الصحيحين، وذكر في ترجمة كل واحد حديثاً، فأكثر من غرائبه ومناكيره، وهو في مقدار ستين جزءًا في اثني عشر مجلداً، وفي أول شرح القاموس لمرتضى: في ثمان مجلدات، وهو أكمل كتب الجرح وعليه الاعتماد فيها، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون، وقد جمع ابن طاهر - المقدسي (ت 507هـ) - أحاديثه ورتبها على حروف المعجم، وذيّل عليه أعني على «**الكامل**» أبو العباس، أحمد بن

محمد بن مفرج الأموي مولاهم، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الرومية، المتوفى سنة سبع وثلاثين وستمائة، وذلك في مجلد كبير سماه **«الحافل في تكملة الكامل»**. طبعت مقدمته فقط بتح. صبحي البدري السامرّائي، بمط. الأعظمي في بغداد، عام 1397هـ / 1977م، في 266ص. وطبع كاملاً بتح. سليم يوسف، ويوسف البقاعي، وسهيل زكّار، بدار الفكر في بيروت عام 1405هـ / 1985م، في 7ج + 1ج فهارس. وللمؤلف: **«علل الحديث»** تقدم في العلل ص 203.

6 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي أيضاً. قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 145 - 146: (سلك فيه مسلك ابن عدي في ذكر كل من تُكُلِّمَ فيه وإن كان ثقة، وأتى في بعض تراجمه أيضاً بحديث أو أكثر من غرائب صاحب الترجمة ومناكيره، وفاته جماعة ذيّلهم عليه الحافظ زين الدين العراقي (ت 806هـ) في مجلد، واختصره البرهان الحلبي وسمّى مختصره: **«نثر الهميان في معيار الميزان»**، وعَمِلَ شيخ الإسلام ابن حجر: **«لسان الميزان»** ضمّنه الميزان وزوائده في مجلّدين أو ثلاثة). طبع بتح. محمد بدر الدين النعساني الحلبي، بمك. أحمد ناجي الجمال، ومك. الخانجي في القاهرة، 1325هـ / 1907م، في 3مج. وطبع بتح. علي محمد البجاوي، بدار إحياء الكتب العربية، في القاهرة، 1382هـ / 1962م، في 4ج، وتصوّره دار المعرفة في بيروت.

7 - لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل، أحمد ابن علي بن محمد المصري الشافعي (ت 852هـ). قال الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 146: (ضَمَّنه **«الميزان»** - للذهبي - وزوائده - للعراقي - في مجلدين أو ثلاثة. واختصر **«اللسان»** في مجلد كبير أبو زيد عبد الرحمٰن بن أبي العلاء إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي (ت 1234هـ). طبع بتصحيح أمير الحسن النعماني، وأبي بكر الحضرمي، بدائرة المعارف

العثمانية، بحيدر آباد الدكن في الهند، عام 1329 - 1331هـ / 1991 - 1994م في 7ج. وله طبعات أخرى.

8 - الكمال في أسماء الرجال: للحافظ التقي أبي محمد، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت 600هـ)، وطريقته فيه أنه يرتب أسماء الرّواة في الكتب الستّة على ترتيب حروف المعجم، ويرمز للكتب التي روى فيها، قال حاجي خليفة في كشف الظنون 2/ 1509: (وهذّبه الحافظ أبو الحجاج المزي وسمّاه: «**تهذيب الكمال**» وهو كتاب كبير لم يُؤلَّف مثله، ولا يظن أن يُسْتَطاع، طُبع في 35 مُجلّداً. وله مختصرات منها: «**التذهيب**» و«**الكاشف**» للذهبي (ت 748هـ) و«**ذيله**» لأبي زُرْعَة أحمد بن عبد الرحيم (ت 826هـ). وكلّها مطبوعة.

واختصره شمس الدين محمد بن علي الحسيني الدمشقي (ت 765هـ) مع ضم رجال «**الموطأ**» وغيره - وهو مسند أحمد، ومسند الشافعي، ومسند أبي حنيفة - وسمّاه «**التذكرة في رجال العشرة**» وهو مطبوع.

و«**تهذيب تهذيب الكمال**» للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) وهو كبير في سِتَّة مجلدات، أوّله... ثم اختصره ثانياً وسماه: «**تقريب التهذيب**» وهما مطبوعان.



الفصل الثالث

مصادر العقيدة والفلسَفَة والمنطِق

1 - مصادر العقيدة.

2 - مصادر الفلسفة وعلم الكلام.

3 - مصادر علم المنطق.

4 - مصادر الفِرَق الإسلامية.

1 - مصادر العقيدة

1 - الإبانة عن أصول الديانة: تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت 330هـ): كشف أبو الحسن فيه عن عقائد المعتزلة وأهل القدر فحصر أولاً شبههم وعقائدهم التي خالفوا بها أهل السنة، ثم تحدث عن موقف أهل الحقّ والسنة نحو تلك العقائد الزائفة، بين منهجه ووجهته في عرض العقيدة الصحيحة واعتناقها بقوله:

«فإن قال قائل قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية، والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟ قيل له:

قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل نضَّر الله وجهه ورفع درجته، وأجزل مثوبته قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون. . .».

جعل موضوعات الكتاب في أبواب، من أهمها:

باب الكلام في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة.

باب الكلام في أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

باب ذكر الاستواء.

باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين.

باب الردّ على الجهمية في نفيهم علم الله تعالى وقدرته وجميع صفاته.

باب الكلام في الإرادة. مسألة في الاستطاعة. مسألة في إيلام الأطفال.

باب ذكر الروايات في القدر.

باب الكلام في الشفاعة والخروج من النار.

باب الكلام في إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

2 - كتاب التوحيد: تأليف أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي (ت 333هـ): يعتبر المصدر الأول لأتباع المدرسة الماتريدية.

يستهل الماتريدي كتاب التوحيد بفصل في إبطال التقليد، ويعرض إلى نظرية المعرفة ويناقش قيمة معارفنا ومعيار الحقّ في المعارف التي تصل إلينا عن طريق الحس والخبر والعقل، عرض للأدلة على حدوث الأجسام، وهي في نفسها دليل على وجود الله عز وجل مع أدلة أخرى.

ويعرض أيضاً لصفات الله دون تفرقة بين الصفات الذاتية أو الفعلية، وأنه لا يجوز أن نسميه إلا بما سمى به ذاته وجاء به الشرع، وبين أن رؤية الله واجبة سمعاً بلا كيف، وإثبات استوائه تعالى على العرش على ما جاء به التنزيل، وبالنسبة لأفعال العباد بأن العبد فاعل مختار على الحقيقة.

كما أفرد فصولاً عرض فيها لآراء المجوس والزنادقة من دهرية وثنوية. وله من الكتب في العقيدة أيضاً (كتاب المقالات) و(كتاب تأويلات القرآن).

3 - كتاب التمهيد: تأليف أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني (ت 403هـ): قصد منه المؤلف وضع كتاب جامع مختصر مشتمل على أهم مسائل علم الكلام وقضاياه من ذكر الأدلة على حدوث العالم، وإثبات وجود الله ووحدانيته وصفاته، وجواز إرسال الرسل إلى خلقه، وأنه قد فعل ذلك وقطع العذر في إيجاب تصديقهم بما أبانهم به من البينات والمعجزات، ثم أردف هذا بذكر جمل من الكلام على سائر أهل الملل المخالفين لملة الإسلام.

أعقب ذلك بذكر أبواب الخلاف بين أهل الحقّ وأهل التجسيم والتشبيه

وأهل القدر والاعتزال والروافض والخوارج، وذكر جملاً من مناقب الصحابة وفضائل الخلفاء الأربعة وإثبات إمامتهم ووجه التأويل فيما شجر بينهم، ووجوب موالاتهم. وقد أخذ المؤلف نفسه بتحري الاختصار وتحرير المعاني والألفاظ.

4 - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: تأليف القاضي أبي بكر محمد ابن الطيب الباقلاني البصري (ت 403هـ): ذكر المؤلف المبادىء التي نجب معرفتها مما لا يتمّ النظر في معرفة الله وصفاته إلا بها، ثم قسم العلم إلى قسمين: علم الله سبحانه وتعالى، وعلم الخلق، ثم بيّن انحصار العلوم في الموجود والمعدوم، وانقسام الموجود إلى قديم ومحدث، وانقسام المحدث إلى جسم وجوهر - فرد وعرض - وأوضح حدوث ما سوى الله تعالى. ثم ذكر أن للعالم محدثاً وبيَّن صفاته، وسرد جملاً من نعم الله على المكلفين مما يستوجب شكره جلت قدرته. وأوضح ثبوت دعوى النبوة بالمعجزات، وبيَّن أن شرع نبينا ناسخ للشرائع كلها، وذكر خلافة أبي بكر الصديق وخلافة باقي الخلفاء الراشدين، وشروط الإمامة. كما أوضح مسألة الخلق والكسب إيضاحاً شاملاً.

5 - كتاب أصول الدين: تأليف أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (ت 429هـ): وضح منهجه والموضوعات التي تعرض لبحثها بقوله:

«هذا كتاب ذكرنا فيه خمسة عشر أصلاً من أصول الدين وشرحنا كل أصل منها بخمس عشرة مسألة من مسائل العدل والتوحيد والوعد والوعيد، وما يليق بها من مسائل النبوات والمعجزات وشروط الإمامة والزعامة من الأولياء وأهل الكرامة، وأشرنا في كل مسألة منها إلى أصولها بالتحصيل دون التطويل ليكون مجموعها للعالم تذكرة، وللمتعلم تبصرة بعون الله وتوفيقه».

له مؤلفات أخرى في العقيدة والفرق منها: فضائح المعتزلة، فضائح القدرية، تأويل المتشابهات في الأخبار والآيات، الإيمان وأصوله، نفي خلق

القرآن، الصفات، فضائح الكرامية، إبطال القول بالتولد، الملل والنحل، الفرق بين الفرق وسيأتي الكلام عنه.

6 - التبصير في الدين، وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: تأليف أبي المظفر طاهر بن محمد الإسفرايني (ت 471هـ): اشتمل على خمسة عشر باباً[1].

7 - الشامل في أصول الدين: تأليف عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت 478هـ): يقول المحققون لهذا الكتاب: «يضمّ ثلاثة كتب رئيسة ومهمة وتمثل معاً الجزء الأول من كتاب الشامل في أصول الدين وهذه الكتب الثلاثة على التوالي هي: كتاب النظر، وكتاب التوحيد، ثم كتاب العلل. وفي الكتاب الأول يبدأ الجويني سؤالاً كمقدمة للنظر بوجه عام هو:

هل يصحّ اجتماع فكرين في حالة واحدة أم لا؟ ومنه ينتقل إلى بيان النظر الصحيح والفاسد، ومنه إلى القول في حدوث العالم، ويعرض أثناء ذلك إلى أقوال المعتزلة والمخالفين بدقة وأمانة علمية ثم ينتقل إلى كتاب التوحيد فتكلم في حقيقة الواحد ومعناه ومعنى التوحيد وتعدد صفات الباري. ثم تكلم عن الجسم ومعناه وذكر شبه المجسمة والردّ عليها والأكوان التي تلحق الأجسام. كما خصص فصلين في ذكر بعض تمويهات النظام. ثم تكلم مباشرة في باب الاعتمادات وحقائقها وذكر وجوه الاختلاف فيها وأعقب هذا بباب القول في إيضاح الدليل على تقدس الرب سبحانه وتعالى عن الجهات والمحاذيات، ثم ذكر تأويل جمل من ظواهر الكتاب والسنة وأنهى هذا الكتاب بباب الصفات.

أما الكتاب الثالث فهو كتاب العلل فتكلم عن حقيقة العلة والمعلول وأحكام العلل وأنهاه بفصل في أن الشرط علة في تصحيح الحكم وشروط في تحققه».

---

(1) كشف الظنون ج1، ص: 340.

ثم يذكر المحققون بأنه بالاطلاع على «الكامل في اختصار الشامل» الذي يقع 272 ورقة تحقق أنه يشتمل إلى جانب الكتب السابقة على كتاب الصفات، كتاب الإرادة، كتاب القدر، كتاب النبوات، كتاب إبطال القول بالتولد، كتاب الردّ على الطبائعيين، كتاب التعديل والتجوير. ونصل من هذا إلى أن المفقود حوالي ثلاثة أجزاء[1].

8 - كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: تأليف عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت 478هـ): «قصد منه مؤلفه بيان العقائد الدينية والاستدلال لها، ثم الدفاع عنها ومناهضة أصحاب المقالات والمذاهب المخالفة للدين التي كان العالم الإسلامي في زمنه يموج بها موجاً، في أسلوب قوي واضح ومركز في غير تعقيد، فليس بالمطول الذي يدعو للملل والسآمة ولا بالموجز في مبالغة فيكون عنه لبس أو إبهام»[2].

قسم الكتاب إلى أبواب ثم قسم كل باب إلى فصول: عرض أولاً للإلهيات، فبدأ بأحكام النظر، وحقيقة العلم، حدوث العالم، إثبات العلم بالصانع وصفاته، جواز الرؤية، خلق الأعمال، الاستطاعة وحكمها، التعديل والتجوير، الصلاح والأصلح، ثم القول في إثبات النبوات ثانياً. ثم ذكر جملاً من أحكام الآخرة، وختم الكتاب بالكلام على الإمامة وما جرى لبعض الصحابة وأحكام ذلك. وله أيضاً كتاب «**العقيدة النظامية**».

9 - الاقتصاد في الاعتقاد: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ): كتاب وسط فوق الاختصار ودون منزلة الاستقصاء، ذكر في المقدمة بأنه جمع فيه قواعد عقائد أهل السنة. رتبه على أربعة تمهيدات تجري مجرى التوطئة والمقدمات، وعلى أربعة أقطاب تجري مجرى المقاصد والغايات، ثم قسم كل قطب إلى مسائل أو دعاوى.

---

(1) الجويني، **الشامل في أصول الدين**، تحقيق علي سامي النشار وآخرين (مصر: منشأة المعارف، 1969)، ص: 79، 87.

(2) الجويني، **الإرشاد**، بتحقيق محمد يوسف موسى وزميله، الرقم ص.

أما التمهيدات: ففي بيان أن هذا العلم من المهمات في الدين وأنه من فروض الكفاية ثم أنهاها بذكر مناهج الأدلة التي أوردها في الكتاب.

أما الأقطاب الأربعة فقد اشتملت على الموضوعات التالية: النظر في ذات الله تعالى، في صفات الله تعالى، في أفعال الله تعالى، في رسل الله.

10 - العقائد النسفية: تأليف أبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت 537هـ): كتاب جامع في العقيدة على مذهب الخلف ويعتبر من المصادر المهمة فيها. اعتنى به العلماء تدريساً وشرحاً وتحليلاً. يقول أحد شراحه العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني في مقدمته منوهاً بأهمية هذا المتن: (وإن المختصر المسمى بالعقائد للإمام الهمام، قدوة علماء الإسلام نجم الملة والدين عمر النسفي أعلى الله تعالى درجته في دار السلام، يشتمل من هذا الفن على غرر الفرائد، ودرر الفوائد، في ضمن فصول، هي للدين قواعد وأصول، وأثناء نصوص هي لليقين جواهر وفصوص، مع غاية من التنقيح والتهذيب، ونهاية من حسن التنظيم والترتيب).

بدأها بالكلام عن حقائق الأشياء وأنها ثابتة، ثم بيَّن أسباب العلم ثلاثة: الحواس السليمة والخبر الصادق والعقل، وفصَّل القول فيها. ثم تكلم عن الإلهام وأنه ليس من أسباب المعرفة. ثم بحث الموضوعات التالية:

حدوث العالم، والمحدث له وهو الله تعالى، وبحث صفاته، جواز رؤية الله عزّ وجلّ عقلاً ووجوبها نقلاً. خلق أفعال العباد، الحسن والقبح، معنى الاستطاعة، التكليف بما لا يطاق، الرزق، عذاب القبر ونعيمه، البعث وما فيه، الكبيرة وحكم مرتكبها، الشفاعة، الإيمان، رسالات الأنبياء ومعجزاتهم، والملائكة، والكتب، والمعراج، وكرامات الأولياء، الإمامة، علامات القيامة، وغير ذلك من الموضوعات العقدية المهمة.

11 - بَدْء الأمالي: الأوشي الفرغاني سراج الدين أبو الحسن علي بن عثمان الأوشي الفرغاني الحنفي الماتريدي.

وتُعرف «**بالقصيدة اللامية**» أو «**قصيدة يقول العبد**» (في التوحيد) وهي ستة وستون بيتاً أولها:

يقول العبد في بدء الأمالي   لتوحيد بنظم كاللآلي

فرغ من نظمها سنة 569هـ . وهي تشتمل على قواعد عقائد أهل الإسلام والدين في المسائل الدينية. طبعت في كونفسبرج 1825 وفي مجموع من مهمات المتون وغيره من المجاميع في مصر 1273 و1276 و1297 و1303 و1304 و1306 و1323 وطبع حجر بجاوه 1318 وطبع حجر بالآستانة (دون تاريخ) وقد شرحها المؤلّف في «**تحفة الأعالي على شرح بدء الأمالي**» - طبعت بالمط الميمنية 1309.

12 - جوهرة التوحيد: اللقاني (ت 1041هـ) الإمام أبي الإمداد برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي بن عبد القدوس بن الولي الشهير محمد بن هارون اللقاني المالكي - واللقاني نسبة إلى لقانة قرية من قرى مصر. أحد الأعلام المشار إليهم بسعة الاطلاع في علم الحديث، والدراية والتبحُّر في الكلام. وكان إليه المرجع في المشكلات والفتاوى في وقته بالقاهرة. له نِسْبَةٌ هو وقبيلته إلى الشرف لكنه لا يظهره تواضُعاً منه. وكان جامِعاً بين الشريعة والحقيقة. كانت وفاته وهو راجع من الحجّ ودُفِن بالقرب من عقبة أيلة بطريق الركب المصري. و«**جوهرة التوحيد**» منظمة أولها:

الحمد لله على صلاته   ثم سلام الله مع صلاته

قيل أنه أنشأها في ليلة واحدة طبعت في بولاق 1241هـ ، ومعها شروح بالمط الميمنية 1309هـ في 75ص.

13 - العقيدة الإسلامية وأسسها: للأستاذ عبد الرحمٰن حبنكة الميداني من المعاصرين، كتاب جامع طُبع في جزأين سنة (1385هـ - 1966م) بدمشق.

14 - **كبرى اليقينيات الكونية**: للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي من المعاصرين، تناول أمهات مسائل العقيدة وعرضها عرضاً علمياً دقيقاً، وفند بعض الشبهات بالأدلة النقلية والعقلية. طبع الكتاب سنة (1969م).

15 - **البراهين العلمية على وجود الخالق**: لمحمد فؤاد برازي.

16 - **الوجود الحق**: للدكتور حسن هويدي طبع أكثر من مرة في دمشق وبيروت.

2 - الفلسفة الإسلامية

1 - رسائل الكندي: تأليف يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي (ت 260هـ): وتحتوي كل رسالة موضوعاً مستقلاً وهي كالآتي:

رسالة في الفاعل الحق الأول التام، والفاعل الناقص الذي هو بالمجاز.

رسالة في حدود الأشياء ورسومها.

رسالة في وحدانية الله وتناهي جرم العالم.

رسالة في الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة للكون والفساد.

رسالة في الإبانة عن سجود الجرم الأقصى.

رسالة في الجواهر الخمسة.

2 - المدينة الفاضلة: تأليف أبي نصر محمد بن محمد بن أوزلفي بن طرخان الفارابي (ت 339هـ):

قصد الفارابي من كتابه هذا إلى تكوين مجتمع فاضل (يوتوبيا UTOPIE) من نوع المجتمعات التي فكر فيها من قبله طائفة من فلاسفة اليونان كجمهورية أفلاطون وبنشاي، وافهيمير، ومدينة الشمس لجمبول. وقد أراد مثلهم أن ينشىء مدينته وفقاً للمبادىء الرئيسة التي تقوم عليها فلسفته وآراؤه في السعادة، والأخلاق، والكون وخالقه، وما وراء الطبيعة.

قسم كتابه قسمين: قسم بدأ به ولخص فيه المبادىء الفلسفية التي يدين بها والتي سيراعيها إلى حدّ ما في إنشاء مدينته، وقسم ختم به كتابه وشرح فيه شؤون هذه المدينة، وما ينبغي أن تكون عليه في مختلف فروع حياتها.

3 - الإشارات والتنبيهات: تأليف أبي علي الحسين بن عبد الله بن

الحسن بن علي بن سينا (ت 428هـ): يقول محقق الكتاب الدكتور سليمان دنيا: (يسعدني أن أقدم إليك أهم كتاب للفيلسوف ابن سينا بل ربما أهم كتاب في الفلسفة الإسلامية. . . وقد قسمه إلى أنماط عشرة عالج فيها فلسفة الكون من إنسانية وغير إنسانية وعالج فيها فلسفة ما وراء الكون كذلك. ومهَّد لهذه الأنماط العشرة بعشرة «أنهج» عالجت مسائل المنطق. . .)[1].

خصّ القسم الأول بعلم المنطق. والقسم الثاني بالطبيعيات، والقسم الثالث بالإلٰهيات والتصوف.

أورد المنطق في عشر مناهج، والحكمة في عشرة أنماط:

الأول: في الأجسام، والثاني: في الجهات، والثالث: في النفوس، والرابع: في الوجود، والخامس: في الإبداع، والسادس: في الغايات والمبادىء، والسابع: في التجريد، والثامن: في السعادة، والتاسع: في مقامات العارفين، والعاشر: في أسرار الآيات، طبع بتحقيق سليمان دنيا، بدار المعارف، في مصر.

4 - كتاب مقاصد الفلاسفة: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ): عرض فيه الغزالي مذاهب الفلاسفة عرضاً محايداً من غير اشتغال بتمييز الغثّ من السمين والحقّ من الباطل، وغرضه من ذلك أن يوضح للقارىء آراء الفلاسفة وأفكارهم حتى يكون ذلك تمهيداً لنقدهم ومهاجمتهم في كتاب ألفه فيما بعد هو «كتاب تهافت الفلاسفة».

5 - كتاب تهافت الفلاسفة: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ): في هذا الكتاب يتناول الغزالي النظريات الفلسفية التي هي في نظره خاطئة فيبسطها بفصاحة ولباقة. . . ثم يسوق براهينها في وضوح وجلاء وأمانة، فإذا ما انتهى من ذلك كله ووضع النظريات موضع الملموسات أخذ

(1) الإشارات والتنبيهات، تحقيق د. سليمان دنيا (مصر دار المعارف) ص: 9.

يوجه إليها من سهام النقد ما يهدم به حججها أو يضعفها على أقلّ تقدير، وبهذا يتمّ له ما يريد من إبطالها أو نزع الثقة بها[1].

6 - المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ): ألفه الغزالي تلبية لسؤال طلب منه فيه الكشف عن غاية العلوم وأسرارها وحقائق المذاهب والأديان وأبعادها، ووصف حياته الفكرية وما قاساه في استخلاص الحقّ من بين اضطراب الفرق مع تباين المسالك والطرق، وكيفية ارتفاعه من حضيض التقليد إلى درجة الاستبصار. تحدَّث في البداية عن اختلاف الخلق في الأديان والملل واختلاف الأئمة في المذاهب، وذكر أنه كان مشغول البال بهذا الأمر منذ عنفوان شبابه قبل العشرين إلى أن ناف سنه على الخمسين، وسلك في الوصول إلى الوقوف على الحقيقة كلّ مسلك، فلم يغادر باطنياً ولا ظاهرياً ولا فلسفياً ولا متكلماً ولا صوفياً ولا متعبداً ولا زنديقاً معطلاً إلا واجتهد في الوقوف على معالم وأسرار مذهبه، فهو يصف رحلة حياة فكرية طويلة عاشها مع هذه الفرق انتهت به إلى القول: (فظهر لي أن العلم اليقيني هو الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافاً لا يبقى معه ريب، ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم لا يتسع القلب لتقدير ذلك، بل الأمان من الخطأ ينبغي أن يكون مقارناً لليقين مقارنة لو تحدى بإظهار بطلانه مثلاً من يقلب الحجر ذهباً والعصا ثعباناً لم يورث ذلك شكاً ولا إنكاراً.

---

(1) عوض الله حجازي، في الفلسفة الإسلامية الطبعة الثانية (مصر: دار الطباعة المحمدية)، ص: 296 - 297.

3 - علم المنطق

1 - كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق: تأليف أبي نصر محمد بن محمد بن أوزلفي بن طرخان الفارابي (ت 339هـ): هذا الكتاب يعتبر مقدمةً ومدخلاً لكتاب ألفه الفارابي في صناعة علم المنطق وهو ما يشير إليه في خاتمة هذا الكتاب بقوله: (فقد أتى هذا القول على الأقاويل التي بها يسهل الشروع في صناعة المنطق، فينبغي الآن أن نشرع فيها، ونبتدىء بالنظر في الكتاب الذي يشتمل على أول أجزاء هذه الصناعة وهو كتاب المقولات.

وقد قام محقق الكتاب محسن مهدي بتقسيم الكتاب إلى فصول وفقرات ووضع فهارس بعناوين الفصول، فجاءت العناوين الرئيسة في الفهرسة في عشرة فصول).

2 - مِعْيار العلم: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت 505هـ): هذا هو القسم الأخير من كتاب «**تهافت الفلاسفة**» وكما يسميه الغزالي معيار العلم يسميه أيضاً (كتاب النظر) و(كتاب الجدل) و(مدارك العقول) وهو يمثل قسم علم المنطق من الكتاب، فقد حوى مباحث منطقية جمعت إلى جانب الدقة الخصوبة فله خصائص كتب المنطق من الاستيعاب والدقة، كما يمتاز بطريقة العرض. . .

وضح في مقدمة الكتاب أن الباعث له على تحريره غرضان مهمان: **أحدهما**: تفهيم طرق الفكر والنظر، وتنوير مسالك الأقيسة والعبر. . .، **والباعث الثاني**: الاطلاع على ما أودعناه كتاب «**تهافت الفلاسفة**» فإنا ناظرناهم بلغتهم وخاطبناهم على حكم اصطلاحاتهم التي تواطؤوا عليها في المنطق. وفي هذا الكتاب تنكشف تلك الاصطلاحات. . .

كما أورد في مجال الحديث التمثيل بالقضايا الفقهية.

يقول محقق الكتاب سليمان دنيا: (إنه حافل بالمسائل التي إذا تأملها القارىء خرج من الكتاب بثروة علمية لا تقلّ قيمتها عن قيمة المنطق الذي كان الهدف الأصيل للمؤلف من تأليف الكتاب)[1].

3 - الشمسية في القواعد المنطقية: تأليف نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتِبي (ت 693هـ): متن مختصر في المنطق ألفه لخواجه شمس الدين محمد وسماه منسوباً إليه. رتبه المؤلف على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة. المقدمة في ماهية المنطق، وبيان الحاجة إليه وموضوعه.

والمقالات: أوّلها في المفردات، والثانية في القضايا وأحكامها، والثالثة في القياس. أما الخاتمة ففي مواد الأقيسة وأجزاء العلوم. وقد تناولها العلماء بالدرس والشرح والتحليل. ومن شروحها المشهورة شرح قطب الدين محمود بن محمد الرازي (ت 766هـ) المسمى بـ «**تحرير القواعد المنطقية**».

4 - لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار: تأليف قُطْبِ الدين محمد بن محمد الرازي (ت 766هـ): كتاب الأصل «**مطالع الأنوار**» من تأليف القاضي سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت 689هـ).

رتبه على طرفين: الأول في المنطق، والثاني: يشتمل على أربعة أقسام: الأول: في الأمور العامة، الثاني: في الجوهر، الثالث: في الأعراض، الرابع: في العلم الإلٰهي خاصة.

وقد وضّح القُطب الرازي الجهود التي بذلها في شرحه بقوله: (ولم أقتصر على حل تركيبه، والإفصاح عن نكت أساليبه، بل حققت أيضاً قواعد الفنّ وبينت مقاصد القوم، وبالغت في نقد الكلام، وإيراد ما سنح لي من الردّ

---

(1) الغزالي، معيار العلم، تحقيق سليمان دنيا، الطبعة الثانية (مصر: دار المعارف)، ص: 23.

والقبول، والنقض والإبرام، نعم قد أخرجت من بحر الفكر فرايد الجواهر، ونظمتها في سمط الغبارات الزواهر. . .).

5 - تهذيب المنطق والكلام: تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت 792هـ): من الكُتُب المُعْتَمَدَة وهو متن مختصر في علم المنطق والكلام فمن ثم جاء على قسمين: الأول: في المنطق، والثاني: في الكلام واختصر المقاصد في كلامه.

قال في كشف الظنون: (لما كان منطقه أحسن ما صنف في فنه اشتهر وانتشر في الآفاق فأكبَّ عليه المحققون بالدرس والإقراء فصنفوا له شروحاً)[1]. ثم عدّد الشروح وجهود العلماء نحوه.

---

(1) كشف الظنون: ج1، ص: 515.

4 - الفِرَق الإسلامية

1 - مَقالاَتُ الإسلاميّين واخْتِلاف المُصَلِّين: تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشْعَرِيّ (ت 330هـ): عرض فيه بدقة لمذاهب الفرق الإسلامية ومعتقداتهم وحصر أصولها في عشر فرق، ثم فرع عن كل فرقة منها ما يتفرع عنها من طوائف مختلفة يصل عدّها إلى ما ينوف على العشرين. دون التعرض لمذاهبهم بنقد أو ردّ. وقد شرح منهجه في المقدمة بقوله: (أما بعد: فإنه لا بدّ لمن أراد معرفة الديانات والتمييز بينها من معرفة المذاهب والمقالات، ورأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات ويصنفون في النحل والديانات من بين مقصر فيما يحكيه وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه، ومن بين معتمد للكذب في الحكاية إرادة التشنيع على من يخالفه، ومن بين تارك للتقصي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، ومن بين من يضيف إلى قول مخالفيه ما يظن أن الحجة تلزمهم به، وليس هذا سبيل الربانيين، ولا سبيل الفطناء المميزين، فحداني ما رأيت من ذلك على شرح ما التمست شرحه من أمر المقالات، واختصار ذلك وترك الإطالة والإكثار).

2 - الفَرْقُ بين الفِرَق، وَبَيان الفِرْقَة الناجِيَة: تأليف عبد القاهر بن طاهر ابن محمد البغدادي (ت 429هـ): بنى كتابه هذا أساساً على شرح وتحليل الحديث النبوي في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة، ومنه تطرق إلى الفرق بين الفرقة الناجية والفرق الضالة، وقسم مضمون الكتاب إلى خمسة أبواب، وهو ما تحدث عنه في مقدمة الكتاب بقوله:

(سألتم أسعدكم الله بمطلوبكم شرح معنى الخبر المأثور عن النبي ﷺ في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة منها واحدة ناجية، تصير إلى جنة عالية

وبواقيها عادية، تصير إلى الهاوية، والنار الحامية، وطلبتم الفرق بين الفرقة الناجية التي لا يزلّ بها القدم، ولا تزول عنها النعم، وبين فرق الضلال الذين يرون ظلام الظلام نوراً، واعتقاد الحقّ ثبوراً، وسيصلون سعيراً، ولا يجدون من الله نصيراً، فرأيت إسعافكم بمطلوبكم من الواجب في إبانة الدين القويم، والصراط المستقيم، وتمييزها من الأهواء المنكوسة، والآراء المعكوسة ليهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حيي عن بينة، فأودعت مطلوبكم مضمون هذا الكتاب، وقسمت مضمونه خمسة أبواب).

3 - الفِصَل في الملل والأهواء والنحل: تأليف أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري (ت 456هـ): نهج فيه ابن حزم منهجاً مستقلاً، وقدم له مقدمات في علم الكلام. وقد وضّح هذا في خطبة الكتاب بقوله:

(أما بعد: فإن كثيراً من الناس كتبوا في افتراق الناس في دياناتهم ومقالاتهم كتباً كثيرة جداً، فبعض أطال وأسهب وأكثر وهجر واستعمل الأغاليط والشغب فكان ذلك شاغلاً عن الفهم، قاطعاً دون العلم، وبعض حذف وقصر، وقلل واختصر، وأضرب عن كثير من قويّ معارضات أصحاب المقالات، فكان في ذلك غير منصفٍ في أن يرضى لها بالغبن في الإبانة وظالماً لخصمه في آنٍ لم يوفه حق اعتراضه، وباخساً حقّ من قرأ كتابه إذ لم يغنه عن غيره، وكلهم إلا تحلة القسم عقد كلامه تعقيداً يتعذر فهمه على كثير من أهل الفهم، وحلق على المعاني من بعد حتى صار ينسى آخر كلامه أوله... فجمعنا كتابنا هذا مع استخارتنا الله عز وجل في جمعه وقصدنا به قصد إيراد البراهين المنتجة عن المقدمات الحسية أو الراجعة إلى الحسّ من قرب أو من بعد على حسب قيام البراهين التي لا تخون أصلاً مخرجها إلى ما أخرجت له، وأن لا يصحّ منه إلا ما صححت البراهين المذكورة. فقط إذ ليس الحقّ إلا ذلك، وبالغنا في بيان اللفظ وترك التعقيد).

ثم تكلّم عن رؤوس الفِرَق المخالفة لدين الإسلام فقال: (رؤوس الفرق

المخالفة لدين الإسلام ست، ثم تتفرق كل فرقة من هذه الفرق الست على فرق وسأذكر جماهيرها إن شاء الله عز وجل).

4 - المِلَلُ والنِحَلُ: تأليف أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت 548هـ): يجمل المؤلف هدفه من تأليف الكتاب والطريقة التي سلكها في مقدمته بقوله: (لما وفقني الله تعالى إلى مطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل والوقوف على مصادرها ومواردها واقتناص أوانسها وشواردها أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوي جميع ما تدين به المتدينون وانتحله المنتحلون عبرة لمن استبصر واستبصاراً لمن اعتبر).

5 - اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين: تأليف أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المعروف بابن الخَطِيب (ت 606هـ): (ضمن الرازي رسالته بالرغم من حجمها الصغير أغلب الفرق الإسلامية وكثيراً من فرق المجوس واليهود والنصارى، وأفرد فصلاً خاصاً لأحوال الفلاسفة، وذكر فرق الصوفية وهو الوحيد - كما قال نفسهِ الذي عدّ الصوفية فرقة لأن الصوفية تمتاز بشيء في الأصول تختلف فيه عن بقية الفرق الإسلامية. . . إذ ترى أن الطريق لمعرفة الله هو التصفية والتجرد من العلائق البدنية. . .).

6 - المذاهب الإسلامية: للأستاذ محمد أبو زهرة (ت 1394هـ): تناول فيه أسبابَ الاختلافِ وتَشَعُّبَ المَذاهِبِ وأنواعَها، وحَصَرَها في ثلاثة مذاهب: سياسية، واعتقادية، وفقهية، وخصص الجزء الأول من كتابه للمذاهب السياسية والاعتقادية، وفصل القول فيها. وتناول في الجزء الثاني الاجتهاد في عصر النبي والصحابة والتابعين، والفقه في عصر الأئمة المجتهدين، ثم ذكر الفرق السياسية، وبين أسباب الاختلاف في المذاهب الفقهية ومداه، والاختلاف المذهبي وأثره، ومقاصد الأحكام، وبيّن حقيقة الاجتهاد ومراتبه ومراتب المجتهدين، ثم بسط القول في الأئمة الأربعة ومذاهبهم.



الفصل الرابع

مَصَادرُ الفقهُ الإسلامي وَأُصُوله

1 - المذهب الحنفي

2 - المذهب المالكي

3 - المذهب الشافعي

4 - المذهب الحنبلي

5 - أصول الفقه:

- عند الشافعية والمُتكلّمين. - عند الأحناف.

- أصول الفقه المُقارَن.

6 - تاريخ الفقه الإسلامي

7 - معاجم المصطلحات الفقهية

8 - القواعد الفقهية

- عند الأحناف. - عند المالكية.

- عند الشافعية. - عند الحنابلة.

9 - تخريج الفروع على الأصول

10 - أسباب اختلاف الفقهاء

11 - طبقات الفقهاء



1 - الفقه الحنفي

1 - كُتُبُ ظَاهِرِ الرواية: تأليف أبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت 189هـ):

وهي: **«الجامع الصغير»** و**«المَبْسُوط»** أو **«كتاب الأصْل في الفُروع»**، **«الجامع الكبير»**، و**«الزيادات»** و**«السِّيَرُ الكبير»**.

قال حاجي خليفة في **«كشف الظنون»** 2/ 1281: (وإنما سميت بذلك لأنها رويت عن محمد بن الحسن برواية الثقات، فهي إمّا مُتَواتِرة أو مَشْهُورة عنه). وفيما يأتي تعريف بطبيعة كل منها:

أ - **«الجامع الصغير»**: رَوَى فيه ما سَمِعَهُ عن أبي يُوسُفَ، روايةً عن أبي حنيفة.

ب - **«كتاب الأصل»**: سَرَدَ فيه الفروعَ على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، وأبَانَ رَأيَهُ في كلِّ مَسْالة.

جـ - **«الجامع الكبير»**: جَمَعَ أهمَّ المسائلَ في الفقه.

د - **«الزيادات»** و**«زيادة الزيادات»**: ألّفها بعد **«الجامع الكبير»**، استدراكاً لما فاته فيها من مسائل.

هـ - **«السِّيَرُ الكَبير»**: سيأتي التعريف به في صفحة 429.

وللإمام محمد بن الحسن الشيباني كتب فقهية أخرى منها:

«الحُجَجُ»: سَرَدَ فيه آراءَه في الاحتِجاج على أهل المدينة، وهذا الكتابُ مع أسانيد أبي حنيفة يُعَلِّمنا الأساسَ السُنِّي للمذهب العِراقي في عصر

الشيباني وما قبله، وهو أوّل مثال لما أُلّف في اختلاف المذاهب. لأنه عني بالخلافات بين أهل الكوفة وأهل المدينة.

«كتاب الآثار»: رَوَى فيه عن أبي حنيفة أحاديثَ مَرْفُوعة ومَوْقُوفة ومُرْسَلَة، وأكثرُها عن إبراهيم النَخْعِيّ.

«الرَّقِّيَّات»: وهي المسائل التي فرَّعها حينما كان قاضِياً في الرَّقَّة[1].

«المَبسوط»: جمع فيه ما فرعه الإمام أبو حنيفة، ولم يكن تأليفه جملة، بل ألّف في كل موضوع من الفقه بصورة مستقلة، فأوّل ما ألّف مسائل الصلاة، وسمّاه «كتاب الصلاة»، ومسائل البيوع وسماه «كتاب البيوع»، وهكذا «الأيمان» و«الإكراه»، ثم جُمِعَتْ فَصَارَت مَبْسُوطاً، وهو المراد عند الإطلاقِ.

قال السرخسي في مقدّمة **«المبسوط»**: (ومِمَّن فرّغ نفسه لتصنيف ما فَرَّعه أبو حنيفَة رحمة الله محمدُ بنُ الحسن الشيباني رحمه الله، فإنه جمع **«المبسوط»** لترغيب المُتعلِّمين والتيسير عليهم، ببسط الألفاظ، وتكرار المسائل في الكتاب ليحفظوها شاؤوا أو أبوا. . .)[2].

2 - مختصر القُدُورِي: في فروع الحنفية: تأليف أبي الحسين أحمد بن محمد القُدُورِي البغدادي الحنفي (ت 428هـ): أول الكتب الأربعة المعتمدة في المذهب الحنفي عند المتأخّرين، تداوله فقهاء المذهب بالدرس والشرح والتحليل، وكان موضع جهودهم العلمية، ولا تزال له مكانته بين مدونات المذهب الحنفي، وهو الذي يطلق عليه لفظ «الكتاب» في المذهب. تكلم عنه

(1) محمد بن أحمد السرخسي، شرح كتاب السير الكبير، تحقيق صلاح الدين المنجد (مصر: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية)، ج1، ص: 11.

(2) شمس الأئمة السرخسي، المبسوط الطبعة الأولى (مصر: مطبعة السعادة 1324هـ)، ج1، ص: 3.

المؤلّف بقوله: (هذا كتاب يجمع من فروع الحنفية ما لم يجمعه غيره، وقد كان أبو علي الشاشي يقول: «من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ أصحابنا، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا). وفي بعض شروحه: (أنه مشتمل على اثني عشر ألف مسألة)[1].

3 - كتاب المبسوط: تأليف شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت 483هـ): شرح لكتاب «الكافي» السابق، وقد وجَّهه إلى كتابة هذا الشرح الإعراض من الطالبين عن الفقه بسبب قصور هممهم واكتفائهم بالخلافيات، وتطويل بعض المدرسين عليهم بالنكات التي لا فقه تحتها، أو تطويل بعض المتكلمين بذكر ألفاظ الفلاسفة في شرح معاني الفقه، وخلط حدود كلامهم بها. ثم يذكر السرخسي منهجه في معالجة نصوص «الكافي» بقوله: (فرأيت الصواب في تأليف شرح المختصر، لا أزيد على المعنى المؤثر في بيان كل مسألة اكتفاء بما هو المعتمد في كلّ باب).

وأصبح مبسوط السرخسي عَلَماً في المذهب بل «أصبح هو المراد عند الإطلاق في شروح الهداية وغيرها».

4 - تُحفة الفقهاء في الفروع: تأليف علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي (ت 539هـ): يعتبر هذا الكتاب امتداداً لمختصر أبي الحسين القدوري (مختصر القدوري) في فقه الحنفية وإكمالاً لما تركه، وهو ما يوضحه المؤلف في مقدمته ويشير به إلى منهجه بقوله: (اعلم أن (المختصر) المنسوب إلى الشيخ أبي الحسين القدوري - رحمه الله - جامع جملاً من الفقه مستعملة، بحيث لا تراها مدى الدهر مهملة، يهدي بها الرائض في أكثر الحوادث والنوازل، ويرتقي بها المرتاض إلى أعلى المراقي والمنازل. ولما عمت رغبة الفقهاء إلى هذا الكتاب، طلب مني بعضهم من

---

(1) كشف الظنون، ج2، ص: 1631.

الإخوان والأصحاب أن أذكر فيه بعض ما ترك المصنف من أقسام المسائل، وأوضح المشكلات منه بقوى من الدلائل، ليكون ذريعة إلى تضعيف الفائدة بالتقسيم والتفصيل ووسيلة بذكر الدليل إلى تخريج ذوي التحصيل، فأسرعت في الإسعاف والإجابة رجاء التوفيق من الله تعالى)[1].

5 - الهداية: تأليف المرغيناني علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (ت 593هـ): هو شرح متن «البداية» للمؤلف نفسه، ولكنه في الحقيقة كالشرح «**لمختصر القدوري**» و«**وللجامع الصغير**» لمحمد. وعادته أن يحرّر كلام الإمامين من المُدَّعَى والدليل، ثم يحرر مُدَّعى الإمام الأعظم، ويبسط دليله بحيث يخرج الجواب من أدلّتهما، فإذا كان تحريره مخالفاً لهذه العادة يفهم منه الميل إلى ما ادعى الإمامان ووظيفته أن يشرح مسائل الجامع الصغير والقدوري[2].

6 - كنز الدقائق: تأليف أبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت 710هـ): أحد الكتب المعتمدة في المذهب الحنفي عند المتأخّرين اعتنى به الفقهاء شرحاً وتدريساً، وقد أوضح المؤلّف في خطبة الكتاب (أنه لخص فيه كتابه «الوافي» بذكر ما عمّ وقوعه وكثر وجوده لتكثر فائدته، وتتوفر عائدته).

و«الوافي في الفروع» من تأليف حافظ الدين النسفي. ثم قال: (وهو وإن خلا عن العويصات المعضلات، فقد تحلى بمسائل الفتاوى والواقعات، معلماً بتلك العلامات)، وقد استخدم نفس الرموز التي استخدمها النسفي في كتاب «الوافي».

7 - فتح القدير: تأليف الكمال بن الهُمام محمد بن عبد الواحد بن عبد

---

(1) **تحفة الفقهاء**، الطبعة الأولى، تحقيق محمد زكي عبد البر (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1377/ 1958)، ص: 10.

(2) **كشف الظنون**، ج2، ص: 2032.

الحميد بن مسعود السيواسي (ت 861هـ): من أكبر شروح «الهداية» وأوسعها: (والكتاب غزير في مادته العلمية ليس بالمعقد في تراكيبه فيجهد الذهن في فهم مسائله بل سهل العبارة، لا يستغني عنه العالم في درسه، ولا المتعلم في مذاكرته وبحثه، عديم النظير في الاستدلال على أحكامه ومسائله فيستدل بالقرآن تارة وبالسنة أخرى، وبإجماع الصحابة، ثم بالقياس والاستنتاج في الأشباه والنظائر من الأحكام والمسائل)[1].

وقد وصل ابن الهُمام في شرحه إلى كتاب الوكالة، ثم أكْمَلَه المولى شمس الدين أحمد بن قورد، المعروف «بقاضي زاده»، المتوفى سنة 988هـ إلى آخر الكتاب وسماه «**نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار**»[2].

8 - مُلتقى الأَبْحُر: تأليف إبراهيم بن محمد الحلبي (ت 956هـ): اشتمل على مسائل: «**القدوري**»، و«**المختار**» و«**الكنز**» و«**الوقاية**»، وأضاف إليه من مسائل «**الجمع**» ونبذة من «**الهداية**» في عبارة سهلة، وصرّح بذكر الخلاف بين أئمة المذهب، وقدم من أقاويلهم ما هو الأرجح.

9 - الفتاوى العالمكيرية، المعروفة بـ (الفتاوى الهندية): تأليف جماعة من علماء الهند الأعلام بأمر السلطان أبي المظفر محيي الدين محمد أورُنّك زيب بهادر عالم كير (ت 1118هـ): قصد السلطان أبو المظفر إلى تأليف كتابٍ موافقٍ للمُفْتَى به من مذهب أبي حنيفة، وأن تكون الفروع المعتبرة مجموعة في كتاب واحد، ليسهل أخذها ودركها ومعرفة مظانها لكل قاصد، فأمر مشاهير علماء الهند وعلى رأسهم الشيخ نظام بوضع كتاب في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة يحقق تلك الأغراض، فصار ما حصلوه كتاباً جامعاً حاوياً للفروع الصحيحة المنقحة وسموه (بالفتاوى العالمكيرية).

---

(1) **فتح القدير**، كلمة الناشر، ج1، ص: 4.

(2) المصدر السابق، ج2، ص: 2034.

واختاروا في ترتيب كتبه وموضوعاته ترتيب كتاب «الهداية» تاركين لما تكرر في الكتب من الروايات والزوائد، معرضين عن الدلائل والشواهد، إلا دليل مسألة يوضحها أو يتضمن مسألة أخرى، واقتصروا في الأكثر على ظاهر الروايات، ولم يلتفتوا إلا نادراً إلى النوادر والدرايات، وذلك فيما إذا لم يجدوا جواب المسألة في ظاهر الروايات، أو وجدوا جوابَ النَّوادِرِ مَوْسُوماً بعلامة الفتوى، ونقلوا كل رواية من المعتبرات بعبارتها مع نسبتها إلى قائلها، ولم يغيروا العبارة إلا لضرورة تقتضيها، ولإشعار الفرق بينها أشاروا إلى الأول بـ (كذا)، وإلى الثاني بـ (هكذا)، وإذا وجدوا في المسألة جوابين مختلفين كل منهما مما جرت به الفتوى أولم يكن واحد منهما مصحوباً بما يعلم به قوة الدليل، أثبتوهما في هذا الكتاب.

10 - حاشية ابن عابدين المسمَّى رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: تأليف أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي المشهور بابن عابدين (ت 1252هـ)[1]: يُعتبر من أفضل وأجمع كتب الأحناف المتأخرين، ويبيّن ابن عابدين الجوانب العلمية التي أضافها إلى شرح الحَصْكَفِي بقوله: (وقد التزمتُ فيما يقع في الشرح من المسائل والضوابط مراجعة أصله المنقول عنه وعن غيره خوفاً من إسقاط بعض القيود والشرائط، وزدت كثيراً من فروع مهمة، فوائدها جمة، ومن الوقائع والحوادث، على اختلاف البواعث، والأبحاث الرائقة، والنكت الفائقة، وحلّ العويصات، واستخراج الغويصات، وكشف المسائل المشكلة، وبيان الوقائع المعضلة، ودفع الإيرادات الواهية من أرباب الحواشي، والانتصار لهذا الشارح المحقق بالحقّ ورفع الغواشي، مع عزو كل فرع إلى أصله، وكل شيء إلى محله، حتى الحجج والدلائل، وتعليلات المسائل، ما كان من مبتكرات فكري

---

(1) ابن عابدين، **حاشية ردّ المحتار**، الطبعة الثانية (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1386هـ -/ 1966م)، ج1، ص: 19.

الفاتر، ومواقع نظري القاصر، أشير إليه، وأنبه عليه، وبذلت الجهد في بيان ما هو الأقوى، وما عليه الفتوى وبيان الراجح من المرجوح، مما أطلق في الفتاوى أو الشروح، معتمداً في ذلك على ما حرره الأئمة الأعلام من المتأخرين العظام، كالإمام ابن الهمام، وتلميذيه العلامة قاسم وابن أمير الحاج، والمصنف والرملي وابني نجيم وابن الشلبي، والشيخ إسماعيل الحائك، والحانوتي السراج وغيرهم ممن لازم علم الفتوى من أهل التقوى).

2 - الفقه المالكي

1 - المُدَوَّنة في فروع المالكية: تأليف سَحْنُون عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي المغربي (ت 240هـ): وهي أشرف ما ألف في الفقه المالكي من الدواوين وأصل المذهب وعمدته. نقل عن ابن يونس: (ما بعد كتاب الله أصلح من موطأ مالك، وبعده مدونة سحنون، وذلك أنه تداولها أربعة من المجتهدين: مالك، وابن القاسم، وأسد، وسحنون. يقول أبو عبد الله محمد ابن محمد بن عبد الرحمٰن المعروف بالحطّاب: اعلم أن أصل المدونة سماع قاضي القيروان أسد ابن الفرات عن عبد الرحمٰن بن القاسم، وهما معاً من أصحاب مالك، وهو أول من عملها ورواها عنه، وسأله عنها على أسئلة أهل العراق وأجابه ابن القاسم بنصّ قول مالك مما سمع منه أو بلغه أو قاسه على قوله وأصله فحملت عنه بالقيروان وكانت تسمى الأسدية وكتاب أسد، ومسائل ابن القاسم وكتبها عنه سحنون كذا قال في التنبيهات).

وقال في «**المدارك**»: (منعها أسد من سحنون، فتلطّف به سحنون حتى وصلت إليه، فرحل سحنون بالأسدية إلى ابن القاسم فسمعها منه، وأصلح فيها أشياء كثيرة رجع ابن القاسم عنها، وجاء بها إلى القيروان، وهي في التأليف على ما كان عليه كتاب أسد، مختلطة الأبواب، غير مرتبة المسائل، ولا مرسومة التراجم... ثم إن سحنون نظر فيها نظراً آخر وبوّبها وطرح منها مسائل وأضاف الشكل إلى شكله، وهذّبها ورتّبها ترتيب التصانيف، واحتجّ لمسائلها بالآثار من روايته من موطأ ابن وهب وغيره، وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختاره منها، وبقيت منها كتب على حالها مختلطةٍ.

مات قبل أن ينظر فيها فلأجل ذلك تسمى المدونة والمختلطة، وهي التي تسمى بالأم)[1].

2 - رسالة ابن أبي زيد القيرواني الملقبة (بباكورة السعد): تأيف أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت 389هـ): كتاب متوسط جامع لمسائل الفقه والآداب وأصول العقيدة على مذهب الإمام مالك بن أنس، اعتنى بَه الفقهاء. ذكر في مقدمة الكتاب منهجه والهدف من تأليفه بقوله: (فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة، مما تنطق به الألسنة، وتعتقده الأفئدة، وتعمله الجوارح، وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكدها، ونوافلها ورغائبها، وشيء من الآداب منها، وجمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله وطريقته مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقهين..)[2].

3 - الذخيرة: تأليف شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمٰن الصنهاجي القرافي (ت 684هـ): يُعتبر موسوعة فقهية في المذاهب الأربعة عامة والمذهب المالكي خاصة وقد قصد المؤلف ذلك يقيناً منه بأن الحقّ والصواب ليس بالضرورة موافقاً لمذهبه أو مذهب غيره وهو ما عبر عنه بقوله: (وقد آثرت التنبيه على مذاهب المخالفين لنا من الأئمة الثلاثة ومآخذهم في كثير من المسائل تكميلاً للفائدة، ومزيداً في الاطلاع فإن الحقّ ليس محصوراً في جهة فيعلم الفقيه أي المذهبين أقرب للتقوى وأعلق بالسبب الأقوى).

وهذا الاتجاه من المؤلف يجعل هذا الكتاب كما هو مصدر من مصادر الفقه المالكي فإنه يوضع أيضاً في عداد مصادر الفقه الإسلامي المقارن. بيَّن

(1) الحطاب، مواهب الجليل لشرح مختصر أبي الضياء سيدي خليل، الطبعة الأولى (مصر: مطبعة السعادة، 1328)، ج1، ص: 33.

(2) رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص: 4.

المؤلف في مقدمة الكتاب مصادره العلمية التي اعتمد عليها بقوله: (وقد آثرت أن أجمع بين الكتب الخمسة التي عكف عليها المالكيون شرقاً وغرباً حتى لا يفوت أحداً من الناس مطلب، ولا يعوزه أرب، وهي: «**المدونة**» و«**الجواهر**» و«**التلقين**» و«**التفريع لابن الجلاب**» و«**الرسالة**»[1] جمعاً مرتباً بحيث يستقرّ كل فرع في مركزه، ولا يوجد في غير حيّزه، على قانون المناسبة في تأخير ما يتعين تأخيره وتقديم ما يتعين تقديمه من الكتب والأبواب والفصول متميزة الفروع). وثمة مصادر أخرى متعدّدة يُنَوّه عنها بقوله: (وقد جمعتُ له من تصانيف المذهب نحو أربعين تصنيفاً ما بين شرح وكتاب مستقلّ، خارجاً عن كتب الحديث واللغة، ولا يكاد أحد يجد فيها فرعاً إلا نقلته مضافاً لما جمعته، وأطالعها جميعها قبل وضع الباب، وحينئذ أضعه).

4 - المختصر في الفقه المالكي: تأليف العلامة الشيخ خليل بن إسحاق المالكي (ت 767هـ): هو الكتاب المعتمد عند المتأخرين من المالكية والحجة لدى عامتهم، جامع لمسائل المذهب في أسلوب وجيز محكم اشتغل به العلماء تدريساً وتأليفاً، وقد فصل منهجه في مقدمة الكتاب بقوله: (فقد سألني جماعة - أبان الله لي ولهم معالم التحقيق وسلك بنا وبهم أنفع طريق - مختصراً على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى مبيناً لما به الفتوى، فأجبت سؤالهم بعد الاستخارة، مشيراً بـ (فيها) للمدونة، وبـ (أوّل) إلى اختلاف شارحيها في فهمها، وبـ (الاختيار) للخمي، لكن إن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه، وبالاسم فذلك لاختياره من الخلاف وبـ (الترجيح) لابن يونس كذلك، وبـ (الظهور) لابن رشد كذلك، وبـ (القول)

---

(1) **المدونة** من تأليف سحنون بن سعيد التنوخي. **الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة** تأليف أبي محمد عبد الله بن نجم بن شاس، **التلقين** تأليف القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي. **التفريع** لابن الجلاب عبيد الله بن الحسن، **الرسالة** لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمٰن القيرواني.

للمازري كذلك. وحيث قلت (خلاف) فذلك للاختلاف في التشهير، وحيث ذكرت (قولين) فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية منصوصة. وأعتبر من المفاهيم مفهوم الشرط فقط، وأشير بـ (صحح) أو (استحسن) إلى أن شيخنا غير الذين قدمتهم صحح هذا أو استظهره، وبـ (التردد) لتردد المتأخرين في النقل، أو لعدم نص المتقدمين، وبـ (لو) إلى خلاف مذهبي)[1].

5 - مواهب الجليل لشرح مختصر الشيخ خليل: تأليف أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمٰن المكي المعروف بالحطاب (ت 954هـ): شرح فيه مختصر الشيخ خليل وتكلم على جميع مسائله مع ذكر ما تحتاج إليه كل مسألة من تقييدات وفروع مناسبة وتتمات مفيدة من ضبط وغيره، وذكر غالب الأقوال وعزوها وتوجيهها والتنبيه على ما في كلام الشروح التي وقف عليها المؤلف. وهذا الكتاب من أشهر كتب المذهب وأكثرها اعتماداً في بيانه[2].

وقد أبان عن منهجه في الكتاب بقوله: (وألتزم العزو غالباً إلا فيما أنقله من شروح الشيخ بهرام والتوضيح وابن عبد السلام وابن عرفة فلا أعزو لهم غالباً إلا ما كان غريباً، أو ذكر في غير موضعه أو لغرض من الأغراض... وأميل إلى البسط والإيضاح والبيان حرصاً على إيصال الفائدة لكل أحد، وإذا ذكرت نقولاً مختلف ذكرت محصلها آخراً وإن طال الكلام في ذلك فلا ينبغي للناظر فيه أن يسأم من شيء يجده مبسوطاً واضحاً فإني أقصد بذلك إن شاء الله الإيضاح والتيسير والنصيحة لمطالعه وإعانته وإغنائه عن مراجعة غيره في بيانه، وهذا مقصود الشروح فمن استطال شيئاً من هذا وشبهه فهو بعيد من

(1) جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة خليل (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه)، ج 1، ص: 2.

(2) محمد إبراهيم علي، المذهب عند المالكية، ص: 3، مخطوط خاص.

الإتقان. . . وأرجو إن تمّ هذا الشرح المبارك أن يستغنى به عن كثير من المطولات والمختصرات)[1].

6 - شرح الزرقاني على مختصر خليل: تأليف عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت 1099): أحد شروح «**مختصر خليل**» المشهورة في المذهب المالكي جَمَعَهُ المؤلّف من مصادر عديدة في المذهب المالكي، وخاصة شروح المختصر وهو ما يوضحه في مقدمته مع بيان الرموز التي أشار إليها في ثنايا الكتاب بقوله: (وبعد: فهذا شرح على مختصر العلامة الشهير في الآفاق خليل بن إسحاق لخصته من شرح شيخنا شيخ الإسلام العلامة المعمر الشيخ علي الأجهوري أبي الإرشاد، جمعنا الله به يوم التناد، مشيراً له بصورة (عج)، وللحطّاب بصورة (ح) وللتتائي بصورة (تت)، وللشيخ أحمد الزُّرْقاني بصورة (د)، ولابن مرزوق (مق)، وللمواق (ق)، ولابن غازي (غ)، وللطخيني (طخ)، وللناصر اللقاني (صر)، وللعلامة الشيخ إبراهيم اللقاني بشيخنا (ق). . .).

وقد كتب عليه كل من العلامة محمد البناني والتاودي حاشيةً حقَّقا مَسَائِلَه وقَوَّما ما عسى أن يكون فيه من خلل، فَمِنْ ثَمَّ أصبح هذا الكتابُ مع حاشيتيه كتاباً معتبراً ومعتمداً في المذهب. وفي هذا الصدد يقول العلامة محمد البناني مُنَوِّهاً بقيمة هذا الشرح، والجوانب التي أتمّها في حاشيته عليه بقوله: (. . . لما كان شرح الشيخ الأكمل. . . سيدي عبد الباقي يوسف الزرقاني على مختصر الشيخ الجليل أبي المودة خليل. . . شرحاً كفيلاً بعقل الشوارد محفوفاً بفرائد الفوائد، تطرب له المسامع وينشط لحسن عبارته القارىء والسامع اتخذته خلا مواسياً وطباً آسياً فوجدته طبق مرادي ولذلك جعلته حلف أنسي ووددادي. بيد أنه كثير ما ينزل النقل في غير محله، ويلحق الفرع

(1) مواهب الجليل لشرح مختصر أبي الضياء خليل، الطبعة الأولى (مصر: مطبعة السعادة)، ج1.

بغير أصله. . . وأتكلم على ما عثرت عليه للشيخ سيدي محمد الخرشي في عدة أماكن ولغيره أيضاً في مواطن، لكن بيت القصيد هو الأول وعلى كلامه المعول. . .)[1].

7 - الخرشي على مختصر سيدي خليل: تأليف محمد بن عبد الله بن علي الخرشي (ت 1101هـ): شرح **«لمختصر أبي الضياء خليل بن إسحاق»** سهل العبارة واضح الأسلوب غزير المادة الفقهية في غير إطناب ولا اقتضاب، وقد استهدف المؤلف أن يذلِّل معانيه ويقرِّب مفاهيمه للطلاب وهو ما عرضه في مقدمته بقوله: (وقد وضعت عليه **«المختصر»** شرحاً يحلّ ألفاظه، يحتوي على تقييداته، وفوائد يصعب فهمها على المبتدئين وغير الممارسين، ثم أدركتني رحمة الضعاف، فثنى عنان القلم إليهم حبّ الإسعاف، حين طلب منّي جماعة من الإخوان، وجملة من الخِلاّن شرحاً آخر لا يكون قاصراً عن إفادة القاصرين، خالياً عن الإطناب، وعمّا يصعب فهمه من الإيجاز على المبتدئين، ليعمّ نفعه العباد، ويتعاطاه الحاضر والباد، فأجَبْتُهم إلى ذلك).

ووضع العلاّمة علي بن أحمد الصعيدي العدوي حاشية موسعة عليه تعرف **«بحاشية العدوي»**.

8 - الشرح الكبير على مختصر سيدي خليل: تأليف أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الخلوتي الشهير بالدردير (ت 1201هـ): شرح موجز على **«مختصر خليل»** اقتصر فيه مؤلفه على حلّ غامضه وتقييد مطلقه، كما ألزم نفسه بذكر المعتمد من أقوال المذهب، وأشار في المقدمة إلى أنه حين يقتصر على ذكر قولٍ واحدٍ فهو الراجح الذي تجب به الفتوى وإن اعتمد بعض الشراح خلافه.

---

(1) عبد الباقي الزرقاني، **شرح مختصر الإمام الجليل أبي الضياء سيدي خليل**، الطبعة الثانية، (مصر: المطبعة الأميرية 1303هـ)، ج1، ص: 2.

9 - حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل، وتسمّى: (أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي): تأليف محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوني (ت 1230هـ): جمع فيها حاشيَتَي: الإمام أبي عبد الله سيدي محمد التاودي بن الطالب بن سودة المري الأندلسي، وحاشية أبي عبد الله سيدي محمد بن الحسن بناني الفاسي، إلى جانب ما أضافه المُؤلّف من فروع ومسائل، وهو ما عرضه في المقدمة بقوله: (... «**مختصر العلامة أبي المَوَدَّة خليل**» مِنْ أحسن ما أُلِّف في ذلك، إذ هو مبين لما به الفتوى في مذهب إمام الأئمة أبي عبد الله إمامنا مالك، وكان شرحه للعلامة الشيخ عبد الباقي الزُّرْقاني بالمكانة التي بيَّنها مُحَشِّياه شيخُنا الإمام شيخ الجماعة أبو عبد الله بن سودة، والعلامة سيدي محمد بن الحسن بناني، وقد تعرضا (رضي الله عنهما) لتتبع كلامه بما أراحا الناظر فيه من تعبٍ وأوقفاه من كنوزه الخفية على ما طلب... لكنه بقيت مواضع يحتاج إلى التنبيه عليها لم تقع منهما إشارة إليها... كما أنهما (رضي الله عنهما) اعترضا كثيراً من مسائله الصحاح ونسباه فيه إلى الخطأ الصراح... فأردت أن أذكر هنا ما انفرد به شيخنا الإمام (ابن سودة) ليكون هذا مع حاشية الشيخ بناني لمن عجز عن تحصيل الحاشيتين مفيداً أتمّ فائدة مروياً كل ظمآن قصد موارده، وأذكر مع ذلك تنبيهات أكيدة وأطرزه بفروع غريبة ومسائل مفيدة)[1].

قَدَّم للكتاب بثلاث مقدمات: الأولى: في فضل العالم والحثّ عليه، الثانية: في بيان حكم تعلم العلم وتعليمه، الثالثة: في التعريف بالشيخ التاودي، الشيخ البناني، الشيخ الجنوي.

10 - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: تأليف محمد بن أحمد بن

(1) حاشية الإمام الرهوني، الطبعة الأولى (مصر: المطبعة الأميرية 1306 تصوير دار الفكر بيروت، 1398/ 1978)، ص: 423.

عرفة الدسوقي (ت 1230هـ): ذكر المؤلف بأنها تقييدات على شرح الشيخ أحمد الدردير وأنه اقتبسها من كتب الأئمة السابقين، ثم أوضح تفسير الرموز التي استعملها في الحاشية وهي:

(بن) العلامة سيدي محمد البناني محشى الشيخ عبد الباقي، (طفى) مصطفى الرماص محشى التتائي، (ح) العلامة سيدي محمد الحطاب، (شيخنا) العلامة أبو الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي. محشى الخرشي، (عبق) العلامة الشيخ عبد الباقي الزرقاني، (شب) الشيخ إبراهيم الشبرخيتي، (خش) العلامة سيدي محمد الخرشي، (مج) مجموع خاتمة المحققين الشيخ محمد الأمير.

3 - الفقه الشافعي

1 - الأُمّ: تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ): نموذج رائع في الكتابة الفقهية الأصيلة، ومثال فرد بين مدوناته في منهجه وأسلوبه. يفتتح كلّ موضوع فقهي بدليله من الكتاب الحكيم، أو بما صحّ لديه من السنة، ثم يعقب هذا باستنباط الأحكام المستفادة منها بطريقةٍ موضوعيةٍ دقيقةٍ وبشكلٍ مفصلٍ.

و«**الأم**» وإن كان في الأصل كتابَ فقه استدلالي، فهو يُؤسس منهجاً تطبيقياً للقواعد الأصولية وبناء الأحكام الفروعية على أساسه في صورة متكاملة، تبين العلاقة بين الفقه والأصول، وتوضح بصورة علمية طريقة استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في أسلوب سلس وبيان واضح.

2 - مختصر المزني: تأليف أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (ت 264هـ): يقول المزني في مقدمة الكتاب: (هذا مختصر اختصرته من علم الشافعي، ومن معنى قوله لأقرّبه على من أراده، مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه ويحتاج فيه لنفسه)، وهو أول مَنْ صنَّف في مذهب الشافعي[1].

«**والمختصر**» يُعتبر في مقدمة الكتب الخمسة المتداولة والمشهورة بين المتقدّمين من الشافعية، وقد ذكرها النووي في كتابه «**تهذيب اللغات**». ثانيها: «**المُهذّب**»، ثالثها: «**التنبيه**»، وكلاهما لأبي إسحاق الشيرازي، رابعها: «**الوسيط**»، خامسها: «**الوجيز**» وكلاهما للغزالي.

---

(1) كشف الظنون، ج2، ص: 1635.

3 - المُهَذَّب: تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت 476هـ): يعتبر هذا الكتاب واحداً من أهم كتابين في فقه الشافعية كانت شغل الدارسين وبحث المُحَصِّلين، أما الثاني فهو كتاب «**الوسيط**» للإمام الغزالي، بدأ المؤلّف تصنيفه عام خمس وخمسين وأربعمائة، وانتهى منه عام تسع وستين وأربعمائة أي أنه أنجزه في مدة أربع عشرة سنة. ويذكر منهجه في الكتاب بقوله: (هذا كتاب مهذب أذكر فيه إن شاء الله تعالى أصول مَذهب الشافعي رحمه الله بأدلّتها، وما تفرع على أصوله في المسائل المشكلة بعللها).

قيل إن سبب تصنيفه «**المهذب**» أنه بلغه أن ابن الصباغ قال: (إذا اصطلح الشافعي وأبو حنيفة ذهب علم أبي إسحاق الشيرازي) يعني أن علمه هو مسائل الخلاف بينهما، فإذا اتفقنا ارتفع فصنف الشيخ حينئذ «**المهذب**»[1]).

4 - نهاية المطلب في دارية المذهب: تأليف إمام الحرمين عبد الملك ابن عبد الله الجويني (ت 478هـ): قال ابن السبكي: (لم يصنف في المذهب مثلها فيما أجزم به)[2]. ونوّه عنه ابن خَلِّكان بقوله: (ما صنف في الإسلام مثله)، قال ابن النجار: (إنه مشتمل على أربعين مجلداً)[3].

واختصرها في كتاب سماه «**مختصر النهاية**» قال ابن السبكي: «وهو عزيز الوقوع من محاسن كتبه، قال هو نفسه فيه: إنه يقع في الحجم من النهاية أقلّ من النصف، وفي المعنى أكثر من الضعف)[4].

---

(1) **طبقات الشافعية الكبرى**، الطبعة الأولى (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه) ج4، ص: 222.

(2) **كشف الظنون**، ج5، ص: 171.

(3) **كشف الظنون**، ج5، ص: 1990.

(4) **كشف الظنون**، ج5، ص: 172.

5 - الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي: تأليف حُجَّة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ): أخذه مِنَ «البسيط» و«الوسيط» من تأليفه، وزاد فيه أموراً، وهو أحد الكتب الخمسة المشهورة المتداولة أكثر تداول،، كما صرّح به النووي. وفيما يلي يتحدّث الغزالي عن كتابه ومنهجه فيه بقوله: (أما بعد فإني مُتْحِفُك أيها السائل المُتَلَطِّف، والحريص المُتَشَوِّف بهذا «الوجيز» الذي اشتدّت إليه ضرورتك وافتقارك، وطال في نيله انتظارك، بعد أن مخّضتُ لك فيه جملة الفقه، فاستخرجتُ زبدته، وتَصَفّحتُ تفاصيل الشرح، فانتقيتُ صفوته وعمدته، وأوجزتُ لك المذهبَ البسيط الطويل، وخفَّفتُ من حفظك ذلك العبء الثقيل، وأدمجت جميع مسائله بأصولها وفروعها بألفاظ محررة في أوراق معدودة خفيفة. . . واكتفيت عن نقل المذاهب والوجوه البعيدة بنقل الظاهر من مذهب الشافعي المطلبي - رحمه الله - ثم عرفتك مذهب مالك وأبي حنيفة والمزني والوجوه البعيدة للأصحاب بالعلامات. . .).

6 - فتح العزيز في شرح الوجيز: تأليف أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (623هـ): شرح به كتاب «الوجيز» من تأليف الإمام الغزالي وقد وضح في خطبة الكتاب السبب في اعتنائه بوضع شرح لكتاب «الوجيز» الذي أولع به الطلاب، واعتنوا به بالإكباب والإقبال، وهو يعترف أن «الوجيز» رغم أنه غزير الفوائد، جمّ العوائد، فإنه يختصّ بصعوبة اللفظ، ودقة المعنى، لما فيه من حسن النظم وصغر الحجم «فإنه من هذا الوجه محوج إلى أمرين: إما مراجعة غيره من الكتب، وإما شرح يذلّل صعابه، ومعلوم أن المراجعة لا تتأتى في كلّ وقت، وأنها لا تقوم مقام الشرح المغني لإيضاح الكتاب» ثم بعد ذكر هذه الأسباب يبين المجهود العلمي الذي سيقوم به نحو هذا الكتاب فيقول: (فدعاني ذلك إلى عمل شرح يوضح فقه مسائله فيوجهها ويكشف عما انغلق من الألفاظ، ودق من المعاني ليغتنمه الشارعون

في ذلك الكتاب المخصوصون بالطبع السليم، ويعينهم على بغيتهم. . . ولقبته «فتح العزيز في شرح الوجيز». . .).

قال ابن السبكي في «**الطبقات**»: (تَحَرَّزَ بعضُ أصحابنا عن تسميته بـ «**العزيز**» واختار تسميته بـ «**فتح العزيز**»[1] وله شرحٌ آخَرُ أصْغرُ منه وأَخْصَرُ واعتمد في شرحَيْه ما اعتمده سواء من كتب العراقيين أو الخراسانيين حسبما ظهر له من الترجيح بقوة الدليل[2].

7 - الروضة في الفروع: تأليف أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت 676هـ): اختصره من كتاب «**فتح العزيز في شرح الوجيز**» تأليف أبي القاسم الرافعي، حيث إن المؤلف في هذا الكتاب نقح المذهب أحسن تنقيح، وجمع منتشره بعبارات وجيزات، وحوى جميع ما وقع له من الكتب المشهورات بما لا مزيد عليه من الاستيعاب مع الإيجاز والإتقان. وإيضاح العبارات، وقد دفع الإمام النووي إلى اختصاره كبر حجمه بحيث لا يقدر على تحصيله أكثر الناس في معظم الأوقات. ولذلك حاول باختصاره تسهيل الطريق إلى الانتفاع به، فسلك طريقاً وسطاً بين المبالغة في الاختصار والإيضاح، فحذف الأدلة في معظمه، واستوعب جميع فقه الكتاب حتى الوجوه الغريبة المنكرة، كما اقتصر على الأحكام دون المؤاخذات اللفظية، وضمّ إليه كثيراً من التفريعات والمتممات، واستدرك في مواضع يسيرة على الرافعي، وجرى في ترتيب الكتاب على منوال ترتيب الأصل.

8 - المجموع شرح المُهذَّب: للإمام يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ): مِنْ أجمع ما دُوِّن في فقه الشافعية، إلا أن المنيّة اخترمت الإمام النوويَّ قبل أن يُتِمّه. طبع في تسعة أجزاء كبيرة في القاهرة، وقد انتهى في

(1) فتح العزيز في شرح الوجيز بهامش المجموع (مصر: إدارة الطباعة المنيرية)، ج1، ص: 73 - 74.

(2) محمد إبراهيم علي، ص: 36.

آخر باب الربا في مسائل (بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً) انظر **«المجموع»** ص: 402، ج9، وما بعدها. وطُبع **«فتح العزيز شرح الوجيز»** لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت 623هـ) كما طُبع معه **«التخليص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»** لاب حجر العسقلاني (ت 852هـ).

وقد حاول بعض العلماء استكمال عمل النووي على نهجه في شرح المهذب، فتابع الشيخ علي بن عبد الكافي السبكي، شرح الأجزاء (10 و11 12) والشيخ محمد نجيب المطيعي من (13 - 17)، ومحمد حسين العقبي ج(18) الثامن عشر، وطبع الجميع في مطبعة الإمام بالقاهرة.

9 - منهاج الطالبين: تأليف أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ): وهو (اختصار لكتاب **«المُحَرَّر»** الذي ألّفه الرافعي، ويمتاز عنه بما ضمَّنه النووي من التنبيه على قيود بعض المسائل محذوفة من الأصل، ومنها مواضع يسيرة ذكرها في **«المحرر»** على خلاف المختار في المذهب... ومنها إبدال ما كان من ألفاظه غريباً أو مُوهِماً خلافَ الصواب، بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات، ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف في جميع الحالات... ومنها مسائل نفيسة ضمها إليه ينبغي أن لا يخلو الكتاب منها وبذلك جاء هذا المختصر كما أراده له مؤلفه في معنى الشرح للمحرر إلا أنه أكثر تحريراً للرأي المعتمد في المذهب»[1].

قال تاج الدين السبكي: (ربما غيّر (النووي) لفظاً من ألفاظ الرافعي إذا تأمله المتأمل استدركه عليه، وقال: لم يف بالاختصار، ولا جاء بالمراد، ثم نجده عند التنقيب قد وافق الصواب، ونطق بفصل الخطاب، وما يكون من ذلك عن قصد منه لا يعجب منه، فإن المختصر ربما غير كلام من يختصر

(1) محمد إبراهيم أحمد علي، ص: 36.

كلامه لمثل ذلك، وإنما العجب من تغيير يشهد العقل بأنه لم يقصد إليه ثم وقع فيه على الصواب. . .)[1] وذكر أمثلة استشهد بها على المعنى السابق.

وقد رتب المتأخرون كتب النووي في الاعتماد عند اختلافها على النحو التالي:

1 - التحقيق: وهو أصح كتب النووي عند المتأخِّرين.

2 - ثم المجموع شرح المهذب.

3 - ثم التنقيح.

4 و5 - ثم الروضة والمنهاج (منهاج الطالبين).

6 - ثم الفتاوى.

7 - ثم صحيح مسلم.

8 و9 - ثم تصحيح التنبيه ونكته[2].

10 - تحفة المحتاج لشرح المنهاج: تأليف أحمد بن محمد بن علي بن حَجَر الهَيْثَمِي (ت 974هـ): جاء في بحث «المذهب عند الشافعية» ما يأتي: (مذهب علماء حضرموت والشام والأكراد وداغستان وأكثر أهل اليمن إلى أن المعتمد ما قاله ابن حجر) بل في «**تحفته**». . . وهو المُقدَّم في الفتوى على غيره من كتب المذهب عموماً، سواء ما ألّفه ابن حجر أو غيره باستثناء كتب الجمال الرَّمْلِي.

وابنُ حجر في «**تحفته**» هذه يَسْتَمِدُّ كثيراً من «**حاشية شيخه عبد الحقّ في شرح المنهاج للجلال المحلي**». ولقد أشار ابن حجر في مقدمة «**التحفة**» إلى منهجه في الترجيح بين الأقوال الواردة في المذهب فقال: (ثم الراجح منها - الأقوال - ما تأخر إن علم، وإلا فما نصّ على رجحانه، وإلا فما فرّع عليه

(1) طبقات الشافعية، ج8، ص: 398.

(2) محمد إبراهيم أحمد علي، ص: 40.

وحده، وإلا فما قال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد، وإلاّ فما أفرده في محلّ أو جواب، وإلا فما وافق مذهب مجتهد لتقويه به)... وإذا كانت «التحفة» هي في الدرجة الأولى من كتب ابن حجر، فإن كتبه الأخرى حظيت بدرجات تالية من الاعتماد، وقد رتّبها المتأخرون ترتيباً ألزموا به من أراد معرفة الراجح في المذهب:

1 - «**التحفة**».

2 - ثم «**فتح الجواد**».

3 - ثم «**الإمداد**».

4 - ثم «**الفتاوى**» و«**شرح العباب**» لكن يقدَّم عليها «**شرح مختصر بأفضل**»[1].

11 - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (ت 977هـ): شرح يوضح معاني ألفاظ منهاج الإمام النووي، كثير التنبيهات والفوائد مشتمل على الأدلّة والتعليلات الفقهية موضح لما عليه المعول من كلام المتأخرين والأصحاب.

يتحدّث المؤلف عن موضوع الكتاب، ومنهجه في المقدمة بقوله: (... شرعتُ في شرح يوضح من معاني مباني «**منهاج الإمام النووي**» ما خفا، ويفصح عن مفهوم منطوقه بألفاظ تذهب عن الفهم جفا، تبرز المكنون من جواهره، وتظهر المضمر في سرائره، خال عن الحشو والتطويل، حاو للدليل والتعليل، مبين لما عليه المعول من كلام المتأخرين والأصحاب، عمدة للمفتي وغيره ممن يتحرى الصواب، مهذب الفصول، محقق الفروع والأصول، متوسط الحجم، وخير الأمور أوساطها لا تفريطها ولا إفراطها...).

(1) محمد إبراهيم أحمد علي، ص: 44، 45.

12 - نهاية المحتاج شرح المنهاج تأليف شمس الدين الجمال محمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت 1004هـ): جاء في بحث «**المذهب عند الشافعية**» ما يفيد أهمية هذا الكتاب في المذهب الشافعي بقوله: (اشتهر كتابه «**نهاية المحتاج شرح المنهاج**» عند المتأخرين، ونال من التقدير والثقة ما جعله المعتمد المنفرد في المذهب عند أكثر الشافعية من علماء مصر وغيرهم، وآخرون جعلوا «**النهاية**» و«**تحفة المحتاج**» صنوين لا يعدوهما «**المذهب**» بحال. والرملي في «**نهايته**»: في الربع الأول يماشي الخطيب الشربيني مؤلف «**مغني المحتاج**» ويوشح من «**التحفة**» ومن فوائد والده وغير ذلك. وفي الثلاثة الأرباع يماشي «**التحفة**» ويوشح من غيرها، ولذا فقد وقع للجمال الرملي في نهايته مسائل انفرد بها عن التحفة. وهو يوافق والده في أكثر المسائل بل جعله مخالفاته «**للتحفة**» يوافق فيها والده.

وقد أوضح الرملي في مقدمة كتابه «**نهاية المحتاج**» منهجه في الترجيح بين الأقوال في المذهب، وبيّن أن الراجح منها - من الأقوال - ما نصّ على رجحانه وإلا فما علم تأخره، وإلا فما فرّع عليه وحده، وإلاّ فما قال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد، وإلا فما أفرده في محلّ أو جواب، وإلاّ فما وافق مذهب مجتهد لتقويه به)[1].

---

(1) محمد إبراهيم أحمد علي، ص: 46، 45.

4 - الفقه الحنبلي

1 - مختصر الخرقي: تأليف أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي (ت 334هـ): أول كتاب في فقه الإمام أحمد بن حنبل جاء مرتباً على طريقة الفقهاء، «اشتهر في مذهب الإمام أحمد عند المتقدمين والمتوسطين، ولم يخدم كتاب في المذهب مثل ما خدم هذا المختصر حتى قال العلامة يوسف بن عبد الهادي في كتابه (الدرّ النقي في شرح ألفاظ الخرقي): وقد اطلعنا له على ما يقرب من عشرين شرحاً... قال أبو إسحاق البرمكي: عدد مسائل الخرقي ألفان وثلاثمائة مسألة... وبالجملة فهو مختصر بديع لم يشتهر متن عند المتقدمين اشتهاره وأعظم شروحه وأشهرها «المغني» للإمام موفق الدين المقدسي»[1]. ويعتبر كتابه هذا أحد الكتب التي تمثل المذهب عند المتقدمين.

2 - شرح الخرقي: تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي (ت 458هـ): (طريقته أنه يذكر المسألة من الخرقي ثم يذكر من خالف فيها، ثم يقول: ودليلنا فيفيض في إقامة الدليل من الكتاب والسنة والقياس على طريقة الجدل... وهو في هذا الكتاب لا يذكر شيئاً زائداً على ما في المتن، ولكنه يحقق مسائله ويذكر أدلتها ومذاهب المخالفين لها..[2]).

(1) عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران، **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل** (مصر: إدارة الطباعة المنيرية) ص: 214.

(2) المصدر نفسه، ص: 216.

3 - الهداية: تأليف أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني (ت 516هـ): «يذكر فيه المسائل الفقهية والروايات عن الإمام أحمد بها، فتارة يجعلها مرسلة، وتارة يبين اختياره، وإذا قال فيه قال شيخنا، أو عند شيخنا فمراده القاضي أبو يعلى بن الفراء حذا فيه حذو المجتهدين في المذهب، المصححين لروايات الإمام[1]، يذكر في خطبة الكتاب قوله: (هذا مختصر ذكرت فيه جملاً من أصول مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه في الفقه، وعيوناً من مسائله ليكون هداية للمبتدئين وتذكرة للمنتهين. . .).

4 - المُغْنِي: لموفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامه المقدسي (ت 620هـ): شَرَحَ المقدسي في «**المغني**» «**مختصر الخرقي**» أبي القاسم عمر بن الحسين الخِرَقي (334هـ)، وهذا الكتاب من أجمع ما دُوّن في فقه الحنابلة، وإلى جانب هذا فقد ذكر مذاهب الفقهاء الثلاثة المشهورة، كما ذكر مذاهب الصحابة والسلف ممّن لم تُدَوَّن مذاهبهم الفقهية، فغدا الكتاب موسوعة فقهية قيمة. طبع عدة مرات، في تسع مجلدات، كانت الثالثة منها سنة (1367هـ) بالقاهرة وللمؤلِّف أيضاً ثلاثة كتب في المذهب هي: «**الكافي**» و«**المقنع**» و«**العُمدة**».

5 - الفروع: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح الحنبلي (ت 763هـ): متن وسط في المذهب الحنبلي، قصد به تصحيح المذهب وتحريره وجمعه، قدم له بمقدمة تبين منهجه واصطلاحه في الكتاب عند معالجته ومناقشته للمسائل الفقهية. ويعتبر (الفروع) الخطوة الأولى في تنقيح المذهب وتهذيبه عند المتأخرين.

والكتاب كما يتعرض للخلاف في إطار المذهب الحنبلي فهو أيضاً يشير

---

(1) المصدر نفسه، ص: 219.

إلى مواطن الاتفاق والاختلاف بين المذهب الحنبلي والمذاهب الثلاثة الأخرى وكذلك اصطلاح الإمام أحمد في التعبير عن الأحكام التكليفية الخمسة.

6 - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: تأليف علاء الدين علي بن سليمان السَّعْدِي المَرْدَاوِي ثم الصالحي (ت 885هـ): شرح به المؤلّف كتاب «**المُقْنِع**» تأليف موفق الدين عبد الله بن محمد بن قدامة، لأنه كتاب جامع لأكثر الأحكام كما قال عنه مصنفه: «إلا أنه أطلق في بعض مسائله الخلاف من غير ترجيح فاشتبه على الناظر فيه الضعيف من الصحيح ومن ثم جعل المرداوي همه في كتاب (الإنصاف) تبيين الصحيح من المذهب والمشهور والمعول عليه والمنصور، وما اعتمده أكثر الأصحاب وذهبوا إليه ولم يعرجوا على غيره، ولم يعولوا عليه.

ويعتبر ما قام به المرداوي في هذا الكتاب تكملة وتتمة لما بدأه ابن مفلح في كتاب «**الفروع**» من تهذيب المذهب وتحريره عند المتأخرين.

7 - التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع: تأليف علاء الدين علي بن سليمان السعدي المَرْدَاوِي ثم الصالحي (ت 885هـ): أوّل الكتب المعتمدة في المذهب الحنبلي لدى المتأخّرين: لما رأى المؤلف أن كتابه «**الإنصاف**» قد اتسع بما استطرد له من بحوث وفوائد اختار أن يلخصه ويجمع مزاياه في هذا الكتاب، وقد بذل المؤلف في هذا جهداً علمياً محموداً، وأصبح لهذا الكتاب لما تميّز به من دقّ وتحرير أهمية فقهية كبيرة في المذهب الحنبلي فصار تصحيحاً لغالب كتب المذهب والمرجع في الخلاف بينها. ومن ثم أصبح معتمداً لدى المتأخرين أن المذهب ما أخرجه المرداوي في كتابه (التنقيح) والحجاوي في كتابه (الإقناع)، وابن النجار في كتابه (المنتهى) واتفقوا على القول به، فإن اختلفوا فالمذهب ما اتفق على إخراجه والقول به.

8 - الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: تأليف موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحَجَاوي المقْدسِي (ت 968هـ): ثاني الكتب المعتمدة في المذهب عند متأخري الحنابلة، وهو أكثرها مسائل وتفصيلاً، خال عن الدليل والتعليل، وفي مقدمة الكتاب يوضح المؤلف منهجه ومصادر كتابه، ومصطلحاته بقوله: (فهذا كتاب في الفقه على مذهب إمام الأئمة. . . أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه وأرضاه، وجعل جنة الفردوس مأواه، اجتهدت في تحرير نقوله، واختصارها لعدم تطويله، مجرداً غالباً عن دليله وتعليله، على قولٍ واحد، وهو ما رجحه أهل الترجيح، منهم العلامة القاضي علاء الدين في كتبه الإنصاف، وتصحيح الفروع، والتنقيح، وربما ذكرت بعض الخلاف لقوته، وربما عزوت حكماً إلى قائله خروجاً من تبعته، وربما أطلقت الخلاف لعدم مصحح، ومرادي (بالشيخ شيخ الإسلام بحر العلوم أبو العباس أحمد بن تيمية، وعلى الله أعتمد، ومنه المعونة أستمد. .».

وقد أصبح قاعدة بين المتأخّرين من عُلماء المذهب أنه حيثما جرى خلاف بين كتابَيْ: «**منتهى الإرادات**» و«**الإقناع**» فالمُرَجَّح هو ما يؤيده كتاب «**التنقيح للمَرْدَاوِي**».

9 - منتهى الإرادات في جمع «المُقْنِع» مع «التنقيح» وزيادات: تأليف تقي الدين محمد ابن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفُتُوحي، المشهور بابن النَّجَّار (ت 972هـ): ثالث الكتب المعتمدة في المذهب التي عليها تجري الفتوى عند المتأخرين وقد نوه في المقدمة بمصادر الكتاب وبيان مصطلحاته بقوله: (وبعد: فـ «**التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع**» في الفقه على مذهب الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه قد كان المذهب محتاجاً إلى مثله، إلا أنه غير مستغنٍ عن أصله، فاستخرت الله تعالى أن أجمع في مسائلهما في واحد، مع ضم ما تيسر عقله من الفوائد

والشوارد، ولا أحذف منهما إلا المستغنى عنه، والمرجوح وما بني عليه، ولا أذكر قولاً غير ما قدم أو صحح في (التنقيح) إلا إذا كان عليه العمل، أو شهد أو قوي الخلاف فربما أشير إليه. وحين قلت: (قيل، وقيل) - ويندر ذلك - فلعدم الوقوف على تصحيح، وإن كان لواحد فلإطلاق احتماليه. وسميته: منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات). ومن أشهر شروح الكتاب «**شرح منتهى الإرادات**» لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت 1051هـ).

10 - كشاف القناع عن متن الإقناع: تأليف منصور بن يونس بن إدريس البُهُوتي (ت 1051هـ): شرح لكتاب «**الإقناع**»، وقد مزج المتن بالشرح فتآلفت ألفاظهما ومعانيهما حتى أصبحا كالشيء الواحد، بذل المؤلف في تحريره وتحقيق أصوله جهداً واسعاً، حتى بلغ به الأمر إلى تتبع أصول المتن التي اقتبس منها كالمقنع والمحرر والفروع والمستوعب، وما تيسّر له الاطلاع عليه من شروح تلك الكتب وحواشيها كالشرح الكبير والمبدع والإنصاف وغيرها. وكان جلُّ اعتماده على كتابي شرح المنتهى والمبدع.

كما اهتمّ بذكر ما أهمله المتن من قيود، وتكلم عن علل الأحكام وأدلتها على طريق الاختصار غير المردود. وبين المعتمد من المواضع التي تعارض كلامه فيها، وما خالف فيه المنتهى.

5 - مصادر أصول الفقه

أولاً - المصادر الأصولية عند الشافعية والمتكلمين

1 - الرسالة (الكتاب): تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ): تُعتبر أول مؤلَّفٍ كاملٍ وصل إلينا في علم أصول الفقه. ناقش فيه الإمام الشافعي الموضوعات التالية:

أولاً: بيان الكتاب الحكيم والوجوه التي يحصل بها وحصرها في أربعة وجوه: ما أبان الله لخلقه نصاً، ما أحكم فرضه بكتابه وبيَّن كيف هو على لسان نبيه، ما سنّ رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نصّ حكم، ما فرض الله على خلقه من الاجتهاد. وتعرَّض لكلٍّ هذه الوجوه بالشرح والتحليل.

ثانياً: موضوعات السنة النبوية وعلاقتها بالكتاب.

ثالثاً: الإجماع وحجيته.

رابعاً: القياس وحجيته وشروطه الأساسية.

خامساً: الاستحسان وعدم جواز ما كان منه على غير قياسٍ صحيح.

سادساً: باب الاختلاف وذكر فيه المذموم منه والممدوح.

سابعاً: أقاويل الصحابة والاستدلال بها.

عرض لهذه الموضوعات وجزئياتها الأخرى في عبارة سهلة بليغة وأسلوب جزل فجاءت تعبيراً صادقاً لتلك الخصائص العلمية والأدبية التي تمتع بها الإمام الشافعي.

وتميّزت «**الرسالة**» بإقامة الأدلة من الكتاب والسنة وشواهد اللغة على

القواعد التي يقررها والتحليل المفصل لما يتعرض له من المسائل والموضوعات الأصولية أو غيرها كما تميزت بإنصافه التام للمخالفين له في الرأي، وخلوها من المصطلحات المنطقية.

2 - الإحكام في أصول الأحكام: تأليف الحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري (ت 456هـ): تقع بحوث الكتاب في أربعين باباً ملئت بالمذاهب ومختلف الآراء والأدلة التي تؤيدها أو تنقضها كما ينظر إليها المؤلف. وهو نمط مستقل بين كتب أصول الفقه في أسلوبه ومنهجه. لم يخصص باباً بالمقدمات المنطقية واللغوية فقد استغنى عنها بما ألفه في كتاب مستقلّ سماه (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه) بل بدأ منذ الأبواب الأولى دراسة الموضوعات الأساسية في علم الأصول، وأسلوبه واضح مبسط ليس فيه تعقيدات الأصوليين.

3 - كتاب المُعْتَمَد في أصول الفقه: تأليف أبي الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي (ت 463هـ): يُعتبر هذا الكتاب أحد أركان علم أصول الفقه، نهج فيه المؤلف إلى بحث وتحليل الموضوعات الأصولية التي هي من صميم علم الأصول، وأغفل قصداً دراسة الموضوعات الأخرى مما لا يعتبر من الأصول وتورط فيه المؤلفون قبله وفي عصره، والتزم هذا المنهج في كتابه، ويغلب الإسهاب أحياناً في بحثه إلا أنه متأثر في مناقشها بعقيدة الاعتزال.

جاءت الموضوعات الرئيسة مرتبة في الكتاب كالتالي: أقسام الكلام، الأمر والنهي، العموم والخصوص، المجمل والمبين، الأفعال، الناسخ والمنسوخ، الإجماع، الإخبار، القياس، الحظر والإباحة، طرق الأحكام، كيفية الاستدلال بالأدلة، صفة المفتي والمستفتي، إصابة المجتهدين.

4 - كتاب البُرهان في أصول الفقه: تأليف أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (ت 478هـ): اشتمل «البرهان» على مقدمة في

المبادىء الأصولية بحث فيها استمداد أصول الفقه وموضوعه، ومسائل أخرى تتعلق بالتكليف، والعلوم ومداركها، والقول في البيان تلا هذا كتاب الأوامر، القول في النواهي، العموم والخصوص، مسائل الاستثناء، مباحث التخصيص، مفهوم الموافقة والمخالفة، أفعال الرسول ﷺ القول في التعلق بشرائع الماضين، وهل كان النبي ﷺ على دين نبي قبل البعثة، كتاب التأويلات، كتاب الأخبار ثم الإجماع والقياس والترجيحات والنسخ، ثم يختمه بكتاب جامع في الاجتهاد والفتيا.

«والبرهان» يعتبر مصدراً مهماً من مصادر أصول الفقه إذ هو أحد الكتب الأربعة التي تعتبر قواعد وأركان هذا العلم.

5 - الورقات في أصول الفقه: تأليف أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجُوَيْنِي الشافعي (ت 478هـ): كتاب مُوجَز، وهو: **«آجُرُّومِّيَة»**[1] علم أصول الفقه، فهو الكتاب الأول في تدريس علم الأصول للمبتدئين، وقد اعتنى به علماء الإسلام على مرّ العصور شرحاً وتدريساً، جمع هذا الكتاب بين الاختصار والشمول، فكلُّ كلمة من كلماته تحمل تفسيراتٍ وشروحاً وتعليقات، فكأن كل لفظ فيها عنوان لموضوع أو رأس لمسألة من مسائل أصول الفقه. وقد نهج فيه بذكر الراجح من الأقوال دون تعرض للخلاف والحجاج.

وقد أشار الجويني إلى المنهج الذي سلكه في العنوان إذ أنه سماها (الورقات) وأنه منهج الاختصار وقد ذكر هذا في المقدمة بقوله: (فهذه ورقات تشتمل على معرفة فصول من أصول الفقه. . .).

6 - المستصفى من علم الأصول: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغَزَّالِي (ت 505هـ): يعتبر هذا الكتاب أحد أركان هذا العلم، وقد عالج

---

(1) متن الآجرومية: كتيب صغير في عشر ورقات، يجمع مبادىء النحو العربي.

الغَزَّالي فيه الموضوعات الأصولية بأسلوب علمي متين وتفكير هادىء منظم، واعتنى بتأليفه غاية الاعتناء. عرض في البداية إلى تعريف الاصطلاحات المنطقية التي تتطلبها دراسة علم الأصول ثم قسم موضوعات علم الأصول في هذا الكتاب إلى أربعة أقطاب:

- **القطب الأول**: في البحث عن حقيقة الحكم وما يتعلق به كالحاكم والمحكوم عليه والمحكوم فيه وعن مظهر الحكم.
- **القطب الثاني**: في دراسة الأدلة كالكتاب والسنة والإجماع وهي ما سماها بالمثمر.
- **القطب الثالث**: في طرق استثمار الأحكام وتشتمل على دلالة اللفظ من حيث صيغته ومنظومه أو فحواه ومفهومه أو اقتضاؤه وضرورته أو معقوله ومعناه.
- **القطب الرابع**: يبحث فيه عن المجتهد وصفاته وفي مقابله يتحدث عن المقلدين وأحوالهم.

7 - شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ): قسّم موضوعات الكتاب إلى مقدّمة وخمسة أركان:

المقدمة في بيان معاني القياس والعلة والدلالة.

ثم قسم مقصود كتاب القياس إلى خمسة أركان:

الركن الأول: في طرق إثبات علة الأصل.

الركن الثاني: في العلة.

الركن الثالث: في الحكم.

الركن الرابع: في الأصل الذي عليه القياس.

الركن الخامس: في الفرع الملحق بالأصل.

وقد فصل في البداية بعد خطبة الكتاب الموضوعات والجزئيات التي تدخل تحت كل ركنٍ من الأركان الخمسة.

وهو كتاب متخصّص في موضوعه عالجه، الغزّالي بإسهاب ووضوحٍ وعمق، منسجم الأبواب والفصول.

8 - المنخول من تعليقات علم الأصول: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ): بدأ كتابه بالتعريف بعلوم الشرع وأنها ثلاثة: الكلام، والأصول، والفقه. وتكلم عن مادتها واستمدادها والمقصود منها، ثم بيَّن أسباب الإجماع فيما أجمع عليه من قضاياها، وأسباب الخلاف فيما جرى بين العلماء من اختلاف في مسائلها ونظرياتها. ثم أردف هذا ببابين: باب القول في الأحكام الشرعية، ثم باب الكلام في حقائق العلوم. وهي مقدمة منطقية.

جعل الموضوعات الأصولية في كتب وهي: كتاب البيان: وضمنها المقدمات اللغوية. كتاب الأوامر: وبحث فيها القواعد والمسائل المتصلة به كم ضمن هذا الكتاب القول في النهي. كتاب العموم والخصوص: كتاب التأويل - كتاب المفهوم - كتاب الأخبار - كتاب النسخ - كتاب الإجماع - كتاب القياس - كتاب الترجيح - كتاب الاجتهاد - كتاب الفتوى.

«**والمَنْخُول**» اختصار لكتاب «**البُرهان**» من تأليف إمام الحرمين عبد الملك الجُوَيْنِي وهو ما يقرره الغزالي في خاتمة الكتاب بقوله: (هذا تمام القول في الكتاب وهو تمام «**المنخول من تعليق الأصول**» بعد حذف الفضول، وتحقيق كلّ مسألة بماهية العقول، مع الإقلاع عن التطويل، والتزام ما فيه شفاء الغليل، والاقتصار على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله في تعاليقه من غير تبديل وتزييد في المعنى وتعليل، سوى تكلّف في تهذيب كلّ كتابٍ بتقسيم فصول وتبويب أبواب روماً لتسهيل المطالعة عند مسيس الحاجة

إلى المراجعة والله أعلم بالصواب)[1].

9 - كتاب المحصُول في أصول الفقه: تأليف فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت 606هـ): بدأ كتابه «**المحصول**» بالبحث في المقدمات الأصولية المعروفة وقسمها إلى فصول، وفي الفصل العاشر من هذه المقدمة دوَّن تصوره الخاص لترتيب الموضوعات الأصولية من حيث أهميتها، وارتباطها ببعضها البعض ترتيباً ذهنياً بحيث يسهل على الدارس تذكرها وإدراك ما يسبقها أو يعقبها من موضوعات.

وقد جعله بعنوان: (الفصل العاشر في ضبط أبواب أصول الفقه، وقد جاءت حسب تصوره كالآتي:

أولها: اللغات، ثانيها: الأمر والنهي، ثالثها: العموم والخصوص، رابعها: المجمل والمبين، خامسها: الأفعال، وسادسها: الناسخ والمنسوخ، وسابعها: الإجماع، وثامنها: الأخبار، وتاسعها: القياس، وعاشرها: الترجيح، وحادي عشرها: الاجتهاد، وثاني عشرها: الاستفتاء، وثالث عشرها: الأمور التي اختلفوا في أنها هل هي طرق الأحكام الشرعية أم لا؟).

وقبل البحث والتحليل للموضوع يقدم له الرازي بمقدمة مناسبة للمضمون والمحتوى، كما يتميز بالاستكثار من الأدلة والحجاج.

ومصادر «**المحصول**» كما نوّه عنها القاضي البيضاوي هي كتاب «**المستصفى**» للغزالي و«**المُعتَمَد**» لأبي الحسين البصري. وهو متأثر كثيراً بمنهج الغزالي في إسهابه واهتمامه بالمقدمات.

10 - الإحكام في أصول الأحكام: تأليف سيف الدين أبي الحسن علي ابن أبي علي بن محمد الآمدي (ت 631هـ): يذكر العلاّمة ابن خلدون أن

---

(1) المنخول، ص: 504.

سيف الدين الآمِدِي، وفخر الدين الرازي لخّصا ما اشتملت عليه الكتب الأربعة: «**العُمَدُ**» للقاضي عبد الجبّار، «**البرهان**» للجُوَيْني و«**المُعْتَمَد**» لأبي الحسن البَصري و«**المُسْتَصْفَى**» للغَزَّالي.

ويذكر الآمدي منهجه في هذا الكتاب والذي هو ثمرة اهتمامه بالأحكام الشرعية والقضايا الفقهية في قوله: (... فأحببت أن أجمع كتاباً حاوياً لجميع مقاصد قواعد الأصول، مشتملاً على حل ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول، متجنباً للإسهاب وغثّ الإطناب، مميطاً للقشر عن اللباب).

اختار تقسيم مباحث الكتاب إلى قواعد أربع يتفرع عن كلّ منها أقسام وفصول ومسائل وهي:

الأولى: في تحقيق مفهوم أصول الفقه ومبادئه.

الثانية: في تحقيق الدليل السمعي وأقسامه وما يتعلق به من لوازمه وأحكامه.

الثالثة: في أحكام المجتهدين وأحوال المفتين والمستفتين.

الرابعة: في ترجيحات طرق المطلوبات.

11 - منتهى الأصول والأمل في علمي الأصول والجدل: تأليف أبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ): من أهمّ الكتب الأصولية التي عكف على دراستها وتدريسها العلماء في كل الأقطار الإسلامية وهو كتاب جامع لموضوعات أصول الفقه ومسائله في أسلوب علمي دقيق.

وقد نَوَّه المؤلّف عن منهجه فيه بقوله: (أما بعد: فإني لما رأيت قصور الهمم عن الإكثار وميلها إلى الإيجاز والاختصار صنفت مختصراً في أصول الفقه، ثم اختصرته على وجهٍ بديع، وسبيلٍ منيع، لا يصدّ اللبيب عن تعلمه صادّ، ولا يردّ الأريب عن تفهمه رادّ، والله تعالى أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل).

فالكتاب مختصر من كتابه المعروف بالمختصر الكبير الذي هو اختصار لكتاب الإحكام في أصول الفقه من تأليف سيف الدين الآمدي. وقد حصر موضوعات الأصول في المبادىء والأدلة السمعية والترجيح والاجتهاد.

12 - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول: تأليف أحمد بن إدريس القَرَافي (ت 684هـ): شرح لكتابه «**تنقيح الفصول**» الذي جعل منه المؤلّف مقدّمة لكتاب «**الذخيرة**» في الفقه المالكي، ولما كثر المشتغلون به وضع لهم هذا الشرح ليكون عوناً لهم على فهمه، وهو ما يذكره في المقدمة بقوله: (فلمّا كثر المشتغلون به رأيت أن أضع له شرحاً يكون عوناً لهم على فهمه وتحصيله وأبين فيه مقاصد لا تكاد تعلم إلا من جهتي لأني لم أنقلها عن غيري وفيها غموض، وأوشح ذلك - إن شاء الله - بقواعد جليلة وفوائد جميلة. . .).

عرض لدراسة مباحث علم الأصول في عشرين باباً، وجعل من تحتها فصولاً. ابتدأ الأبواب بالاصطلاحات المنطقية واللغوية، ثم الأوامر والنواهي، العمومات والمطلق والمقيد، والمفاهيم، أفعال الرسول ﷺ، النسخ، الإجماع، القياس، التعارض والترجيح، الاجتهاد والباب العشرون في عرض أدلة المجتهدين وتصرفات المكلفين.

13 - كتاب منهاج الأصول: تأليف القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيْضَاوي (ت 685هـ): بدأ مباحث الكتاب بالحكم وما لا بدّ للحكم منه، ثم خصّ كل مصدرٍ من مصادر التشريع بكتاب، فالكتاب الأول في كتاب الله ومباحثه في أبواب وفصول، والكتاب الثاني: في السنة، والكتاب الثالث: في الإجماع، والكتاب الرابع: في القياس، والكتاب الخامس: في دلائل اختلف فيها، والكتاب السادس: في التعادل والتراجيح، والكتاب السابع: في الاجتهاد والإفتاء.

وهذا الكتاب مُستمدّ أساساً من كتاب «**الحاصل**» تأليف تاج الدين

الأرموي، و«**الحاصل**» أخذه مؤلفه من «**المحصول**» للإمام فخر الدين الرازي السابق.

يُعتبر كتاب «**المنهاج**» من الكتب التي نالت عناية العلماء بالدرس والتحليل والشرح، ومن أهمّ شروحه شرح القاضي جمال الدين عبد الرحمٰن الأسنوي (ت 772هـ) سمّاه: «**نهاية السول في شرح منهاج الأصول**» إذ يصف هذا الكتاب في المقدمة بقوله: (ثم إن أكثر المشتغلين به - أصول الفقه - في هذا الزمان قد اقتصروا من كتبه على «**المنهاج**» للإمام العلاّمة قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي ﷺ لكونه صغير الحجم، كثير العلم مُسْتَعْذَب اللفظ، وكنتُ أيضاً ممّن لازمه درساً وتدريساً، فاستخرت الله في وضع شرح عليه...).

14 - المُوافَقات في أصول الفقه: تأليف أبي إسحاق الشَّاطِبي إبراهيم ابن موسى الغِرْنَاطي المالكي (ت 790هـ): عَمَدَ الشاطبيُّ في البداية إلى تأليف كتاب في بيان مقاصد الكتاب والسنة فسماه «**التعريف بأسرار التكليف**» ثم اتّجه به إلى الدراسات الأصولية فسمّاه بـ «**الموافقات**». افتتح كتابه بثلاث عشرة قاعدة أتبعها بخمسة فصول بيَّن فيها منهجه في هذا الكتاب وهو أنه لن يهتم في هذا الكتاب بالمسائل التي لبست من صميم هذا العلم، أو مما لا ينبني عليها فروع فقهية، وهذه المقدمات تمثل القسم الأول: من الكتاب. القسم الثاني: في الأحكام وما يتعلق بها. القسم الثالث: في المقاصد الشرعية وما يتعلق بها من الأحكام. القسم الرابع: في حصر الأدلة الشرعية وما ينضاف إلى ذلك. القسم الخامس: في أحكام الاجتهاد والتقليد.

وتتميز (الموافقات) بالعرض الهادىء والنقاش البناء في أسلوبٍ واضحٍ وصياغةٍ علميةٍ متينة. والطريقة التي سلكها الشاطبي تعتبر مدرسةً مستقلةً في مباحثها الأصولية ومناهجها العلمية.

ثانياً - مصادر الأصول عند الأحناف

1 - الفصول في الأصول: تأليف أبي بكر أحمد بن علي الجصّاص الرازي (ت 370هـ): يبدأ الكتاب بباب صفة العموم وصفة الخصوص ومباحثها ثم ينتقل بعد ذلك إلى باب البيان ثم باب القول في الأمر، وباب القول في النهي، وباب الكلام في الناسخ، وباب القول في شرائع من كان قبلنا، وباب الكلام في الأخبار ثم ينهي هذا القسم بباب القول في أفعال النبي ﷺ. وبعدها ينتقل إلى الأدلة الأخرى فيأتي باب الإجماع فباب القول في وجوب النظر وذمّ التقليد. ثم باب الكلام في إثبات القياس والاجتهاد، وباب الاستدلال بالأصول في أحكام الحوادث، ويختم هذه الأبواب بالكلام على الاستحسان وباب صفة المجتهد. وهو من أعظم الكتب جودةً وتحقيقاً في موضوعه.

2 - تقويم الأدلة في الأصول: تأليف أبي زيد عبيد الله بن عمر الدَّبُوسي (ت 430هـ): وهو من أقدم كتب الأصول عند الأحناف وأهمّها، شَرَحَهُ الإمامُ فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي؛ قال في «**كشف الظنون**»: (وهو شرح حسن اعتبره العلماء الحنفية، واختصره أبو جعفر محمد بن الحسين الحنفي)[1].

والدبوسي أول من وضع علم الخلاف في كتابه «**تأسيس النظر**».

3 - أصول البزدوي: تأليف فخر الإسلام علي بن محمد البَزْدَوِي (ت 482هـ): من أهم كتب الأصول عند الأحناف وقد نبه المؤلف في المقدمة على المقصود من الكتاب بقوله: (وهذا الكتاب لبيان النصوص بمعانيها وتعريف الأصول بفروعها على شرط الإيجاز والاختصار).

بدأ الكتاب بمباحث الأدلّة الشرعية: الكِتابُ، والسنّة، والإجماع،

---

(1) كشف الظنون، ج1، ص: 467.

والقياس، وقد تكلم على شرايع من قبلنا من بعد السنة مباشرة ثم تكلم عن الاستحسان، وأنهى الكتاب بمباحث باب معرفة أحوال المجتهدين، ثم باب بيان الأهلية.

4 - أصول السَّرْخَسِي: تأليف أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت 490هـ): اتخذ المؤلّف منه مفتاحاً لشرح الكتب التي صنّفها محمد بن الحسن الشيباني يقول في هذا الصدد: (. . . رأيتُ من الصواب أن أُبيّن للمقتبسين أصول ما بنيت عليها شرح الكتب، ليكون الوقوف على الأصول مُعِيناً لهم على فهم ما هو الحقيقة في الفروع ومرشداً لهم إلى ما وقع الإخلال به في بيان الفروع. . .).

بدأ الكتاب بباب الأمر ومباحثه وناقش كل الموضوعات الأصولية على طريقة الأحناف بتفصيل ودقة. وهو من أفضل كتب الأصول وأوسعها.

5 - المُنْتَخَب في أصول المذهب: تأليف حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأخسِيكَيُّ الحنفي (ت 644هـ): وَصَفه بعض العلماء بأنه (محذوف الفُضُول، مبين الفَصُول، متداخل النقوض والنظائر مُنسَرِدُ اللآلىء والجواهر).

يقول شارحه عبد العزيز البخاري في كتاب «**التحقيق**»: (إن المختصر المذكور فاق سائر التصانيف المختصرة بحسن التهذيب ومتانة التركيب بيد أنه اقتصر فيه على الأصول كل الاقتصار)[1].

6 - المغني في أصول الفقه: تأليف جلال الدين عمر بن محمد الخَّبازِي الخُجَنْدِي الحنفي (ت 671هـ): عرَّف به في «**كشف الظنون**» بقوله: (محتوٍ على المقاصد الكلية الأصولية منطوٍ على الشواهد الجزئية الفروعية، مرشد إلى أغراض الطلاب، موصل إلى محض قواعد أصول فقه أولي الألباب

(1) كشف الظنون، ج2، ص: 1849.

شامل لخلاصة شمس الأئمة وزبدة أصول فخر الإسلام)[1].

7 - منار الأنوار: تأليف أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النَّسَفِي (ت 710هـ): (وهو متن جامع مختصر نافع، وهو فيما بين كتب الأصول المبسوطة ومختصراته المضبوطة أكثرها تداولاً وأقربها تناولاً. . .)[2].

يبدأ الكتاب بعرض مباحث وموضوعات الكتاب فالسُّنَّة، ثم يُعَقِّب هذا بمبحث شرائع من قبلنا، ثم الإجماع، فالقياس، فالاستحسان، فشروط الاجتهاد، فالترجيح ويختم الكتاب بمباحث الأهلية.

8 - مرقاة الوصول إلى علم الأصول: تأليف العلامة محمد بن فَرامُرز المعروف بِخُسْرُو (ت 885هـ): مِنَ الكُتُب التي اهتم بها المتأخرون واعتنوا بها درساً وتأليفاً. جاءت مباحث الكتاب كتقسيم المؤلف في مقصدين وخاتمة فالمقصد الأول في أحوال الأدلة، والثاني في الأحكام، أما الخاتمة ففي بيان أحوال الاستنباط وما يتعلّق به.

ثالثاً - مصادر أصول الفقه المُقارَن

1 - كتاب البديع: تأليف مظفر الدين أحمد بن علي، المعروف بابن السَّاعَاتِي (ت 694هـ): اختطّ ابن الساعاتي لنفسه منهجاً يجمع بين محاسن الطريقتين الشافعية والحنفية، فركز على تحرير القواعد الأصولية كما هو منهج الشافعية، وأردفها بالاستشهاد لها من المسائل الفروعية كما هو منهج الأحناف، فجمع للدارس بين النظريات والقواعد الأصولية من جهة ثم التطبيق لها على المسائل الفروعية من جهة أخرى، ومن ثنايا ذلك يتبين الدارس طرق الاستنباط والاستنتاج.

---

(1) **كشف الظنون**، ج2، ص: 1749.

(2) المصدر السابق، ، ج2، ص: 1823.

يشرح المؤلف منهجه بقوله: (وقد منحتك أيها الطالب لنهاية الوصول إلى علم الأصول بهذا الكتاب البديع في معناه، المطابق اسمه لمسماه، لخصته لك من كتاب الأحكام، ورصعته بالجواهر النفيسة من أصول فخر الإسلام الجامعان لقواعد المعقول والمنقول، المشتملان على التحقيق والتدقيق. هذا حاوٍ للقواعد الكلية الأصولية، وذلك مشحون بالشواهد الجزئية الفروعية. وهذا الكتاب يقرب منهما البعيد، ويؤلف الشريد، ويعبِّد لك الطريقين، ويعرِّفك اصطلاح الفريقين، مع زياداتٍ شريفة، وقواعد منقحةٍ لطيفة، واختيار للغض واللباب، ورعاية للمذهب الذي هو أصل الباب).

2 - تنقيح الأصول: تأليف القاضي صدر الشريعة عُبَيْد الله بن مسعود المَحْبُوبِي البخاري (ت 747هـ): قصد من كتابه تنقيح وتنظيم كتاب فخر الإسلام، وتبيين موادِّه، كما بيَّن أنه أورد في كتابه زبدة مباحث المحصول، وأصول الإمام المدقق جمال العرب ابن الحاجب، مضيفاً إلى ذلك تحقيقات بديعة، وتدقيقات غامضة منيعة، تخلو الكتب عنها.

3 - كتاب جَمْع الجَوَامِع: تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن السُّبْكِي (ت 771هـ): وعنوانه يشير إلى الحقيقة المتمثلة في هذا الكتاب حيث استخلصه من مطولات ومختصرات هذا الفنّ مستحصلاً من زهاء مائة مصنف. اشتهر لدى العلماء بذكر المسائل وتحرير مواضع الخلاف دون ذكر الدلائل وأسماء أصحاب الأقوال إلا يسيراً منها. وأصبح في هذا الجانب عمدة يرجع إليه فيه العلماء كما اعتبر في العصور المتأخرة النهاية والغاية في التحصيل لطالب هذا الفن.

4 - فُصول البدائع في أصول الشرائع: تأليف شمس الدين محمد بن حمزة الفَنَارِي (ت 834هـ): يقع الكتاب في فاتحة ومطلب، أما الفاتحة ففي مقاصد أربعة: الماهية، والفائدة، والموضوع، والاستمداد الإجمالي.

أما المطلب ففيه مقدّمتان، ومقصدان، وخاتمة، وهي في الاجتهاد وما

يتبعه. جمع فيه «المنار»، و«البزدوي»، و«محصول الرازي»، و«مختصر ابن الحاجب»، وغير ذلك. أقام في تأليفه ثلاثين سنة.

5 - كتاب التَّحرير في أصول الفقه: تأليف كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهُمَام الحَنَفِي (ت 861هـ): أَوْضَحَ المؤلفُ مَنْهَجَه بقوله: (فإني لما صرفت طائفة من العمر للنظر في طريق الحنفية والشافعية في الأصول خطر لي أن أكتب كتاباً مفصحاً عن الاصطلاحين وسميته بالتحرير بعد ترتيبه على مقدمة وثلاث مقالات. أولاها في المبادىء اللغوية، وثانيها في أحوال موضوع علم الأصول، وثالثها في ماهية الاجتهاد وما يقابله من التقليد وما يتبعها من الأحكام).

6 - مُسَلَّمُ الثُّبُوتِ: تأليف العلاّمة محبّ الله بن عبد الشكور البهاري (ت 1119هـ): أراد به أن يحرر في علم الأصول سفراً وافياً وكتاباً كافياً يجمع إلى الفروع أصولاً وإلى المشروع معقولاً ويحتوي على طريقتي الحنفية والشافعية ولا يميل ميلاً عن الواقعية، وهو من أدق كتب المتأخرين. جعله في مقدمة تكلم فيها عن علم أصول الفقه وموضوعه، ومقالات ثلاث في المبادىء الكلامية والأحكامية واللغوية، وأصول في المقاصد وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وخاتمة في الاجتهاد والتقليد.

6 - مصادر تاريخ الفقه الإسلامي

تاريخ الفقه الإسلامي لم يكتب فيه العلماء الأقدمون كتابات مستقلةً بل تركوا لنا كتاباتٍ متناثرةً أو مختصرة كما فعل ابن خلدون في «مقدمته»، وأَوْلَاهُ العلماءُ في العصر الحديث عنايةً خاصةً فألّفوا فيه كتباً مُستقلّة، ودرسوه دراسةً منهجيةً مُفصّلة. ومن أهمّ هذه المؤلفات:

1 - الفِكْرُ السَّامِي في تاريخ الفقه الإسلامي: تأليف محمد بن الحسن الحَجَوِي الثَّعالبي (ت 1376هـ): من أهم الكتب في تاريخ الفقه الإسلامي، لما اشتمل عليه من دراسةٍ دقيقةٍ للفقه الإسلامي وتطوُّره منذ عهد الصحابة، وترجمة لأئمة المذاهب الإسلامية وأعيان فقهاء كلّ مذهب على مرّ العصور الإسلامية، وعرض مفصل لمصادر التشريع عند كلٍّ مذهب.

يذكر في خطبة الكتاب منهجه في تقسيم الأدوار التي مرّ بها الفقه الإسلامي، والتمهيدات التي أراد أن يمهد بها إلى موضوع الكتاب فيقول: أما بعد: فقد سَأَلْتَنِي رعاك الله كيف نشأ الفقه الإسلامي إلى أن صار لما هو عليه الآن، فأجبتك إلى رغبتك، مُسْتَعِيناً بالله سبحانه مُقدِّماً أمام المقصود ثلاث تمهيدات:

الأول: في مسمى الفقه وهل هو علم ديني محض أم لا؟

الثاني: في الفقه قبل الإسلام، وهل كان عند العرب فقه وفقهاء أم لا؟

الثالث: في منزلة الفقه في الإسلام.

ثم (المقصد) في الفقه على عهد الإسلام وهو أقسام أربعة باعتبار أطوار الفقه الأربعة التي تطور فيها في نظري:

- الطور (الأول): طور الطفولة وهو من أول بعثة النبي ﷺ إلى أن توفي.

- الطور (الثاني): طور الشباب وهو من زمن الخلفاء الراشدين إلى آخر القرن الثاني.

- الطور (الثالث): طور الكهولة إلى آخر القرن الرابع.

- الطور (الرابع): طور الشيخوخة والهرم، وهو ما بعد القرن الرابع إلى الآن. مبيِّناً الأسباب الموجبة لتلك التطورات، ومقدماً أمام كلّ قسم ملخص التاريخ السياسي لتلك المدة في الأمم الإسلامية بإجمال، وفي كلّ قسم أذكر أشهر مشاهير فقهائه، وسنذيله بما يتطلبه الفقه من التجديد، ثم بيان الاجتهاد والتقليد.

2 - تاريخ التشريع الإسلامي: تأليف محمد الخُضَرِي بك (ت 1345هـ): قسم الأدوار التي مرّ بها الفقه الإسلامي إلى ستة أدوارٍ حسب الطابع الخاص لحال المسلمين الاجتماعية. وهذه الأدوار كما ذكرها:

1 - التشريع في حياة رسول الله ﷺ، وهو الأصل الذي يصرح كل فقيه أنه مستند إليه.

2 - التشريع في عهد كبار الصحابة وهذا العهد ينتهي بانتهاء الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم).

3 - التشريع في عهد صغار الصحابة ومن ساماهم من التابعين لهم بإحسان وهذا العهد ينتهي بانتهاء القرن الأول من الهجرة، أو بعد ذلك بقليل.

4 - التشريع في العهد الذي صار فيه الفقه علماً من العلوم، وظهر فيه نوابغ الفقهاء الذين ألقيت إليهم مقاليد الزعامة الدينية وتلامذتهم الذين بيَّنوا آراءهم من غير أن يكون لهذه النسبة أثر في استقلالهم الفقهي، وينتهي هذا الدور بانتهاء القرن الثالث.

5 - التشريع في العهد الذي دخلت فيه المسائل الفقهية في دور الجدل لتحقيق المسائل المتلقاة من الأئمة، وظهور المؤلفات الكبيرة، والمسائل الكثيرة. وينتهي هذا العهد بانتهاء الدولة العباسية من بغداد وإغارة التتر على ممالك الإسلام، وبعد ذلك بقليل في مصر.

6 - التشريع في عهد التقليد المحض: وهو ما بعد ذلك إلى الآن.

يقول المؤلّف بعد العرض السابق: (هذا الترتيب هو الذي رأيت أن أتبعه كتابي هذا، والله أسأل أن يوفقني لإتمام ما أردت).

3 - فقه أهل العراق وحديثهم: تأليف محمد زاهد الكَوْثَرِي (ت 1371هـ): جاء هذا الموضوع تقديماً لكتاب «**نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية**»، ولما كان هذا التقديم بحثاً يمكن أن يكون رسالة مستقلة شكلاً وموضوعاً فإن الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة طبعه طبعة مُحقَّقة في صورة مستقلة ليتيسر تناوله للباحثين وتشمل فائدته الجميع.

تكلّم في البداية عن الرأي والاجتهاد وتعرض لمعناهما وتاريخ الأخذ بهما والمعارضين لهما، ثم تكلم عن الاستحسان وحرَّر موقف الأحناف منه، وسَرَدَ جزءًا مهماً من كتاب «**الفصول**» لأبي بكر الرازي.

ثم تكلّم عن شروط قبول الأخبار وموقف الأحناف من الخبر المرسل.

وبحث مَنْزِلة الكوفة من علوم الاجتهاد، وطريقة أبي حنيفة في التفقيه. ختم الكتاب بعرض تراجم مختصرة لبعض كبار الحفاظ وكبار المحدثين من أصحاب أبي حنيفة وأهل مذهبه، وكلمة في كتب الجرح والتعديل.

4 - تاريخ الفقه الإسلامي: تأليف الدكتور محمد يوسف موسى (ت 1370هـ): ذكر المؤلف في افتتاحية الكتاب أنه جعل الكتاب على قسمين: احتوى القسم الأول على ثلاثة أبواب وخاتمة:

- الباب الأول: بحوث تمهيدية.

- الباب الثاني: فقه الصحابة.
- الباب الثالث: فقه التابعين.

ثم خاتمة البحث في هذا القسم ونتائجه.

ثم القسم الثاني في أربعة أبواب وخاتمة.

- الباب الأول: بحوث تمهيدية.
- الباب الثاني: فقه التابعين.
- الباب الثالث: في النزاع في أصول الفقه ومادته.
- الباب الرابع: في وضع مصطلحات الفقه وأصوله ثم خاتمة البحث ونتائجه.

7 - معاجم مصطلحات الفقه الإسلامي

1 - طِلْبةُ الطَّلَبَةِ: تأليف نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت 537هـ): قال في «كشف الظنون»: (طِلْبَةُ الطَّلَبَةُ في اللغة على ألفاظ كُتُبِ أصحابِ أبي حنيفة)[1].

وذكر مثله محمد عبد الحي اللَّكْنَوِي فقال: (قيل إنه صَنَّفَ قريباً من مائة مُصَنَّف... ومن تصانيفه أيضاً: «طِلْبَةُ الطَّلَبَةِ» في شرح ألفاظ كُتُبِ أصحابِنا...)[2].

2 - كتابُ المُغْرِبِ في تَرْتِيبِ «المُعْرب»: تأليف أبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المُطَرِّزي[3] الفقيه الحنفي الخوارزمي (ت 616هـ): موضوع الكتاب تفسير غريب الألفاظ من مصطلحات الحنفية في مصنفاتهم الفقهية، وهو مختصر من كتابه المعرب، وهو ما يعبر عنه في مُقدّمة الكتاب بقوله: (فهذا ما سَبَقَ به الوعدُ من تهذيب مُصَنَّفِي المُتَرْجَم «بالمُعْرِب» وتنميقه، وترتيبه على حروف المعجم وتلفيقه، اختصرته لأهل المعرفة من ذوي الحمية والأنفة من ارتكاب الكلمة المحرفة، بعدما سرحت الطرف في كتب لم يتعهدها في تلك النوبة نظري فتقصيتها حتى قضيت منها وطري كالجامع لشرح أبي بكر الرازي، والزيادات بكشف الحلوائي، ومختصر الكرخي، وتفسير

---

(1) ج2، ص: 1114.

(2) **الفوائد البهية** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر)، ص: 150.

(3) جاء في ابن خلكان: «والمطرزي بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المهملة وكسرها وبعدها زاي معجمة، هذه النسبة إلى من يطرز الثياب ويرقمها».

أبي الحسين القدوري، والمنتقى للحاكم الشهيد الشهير، وجمع التفاريق لشيخنا الكبير، وغيرها من مصنفات فقهاء الأمصار، ومؤلفات الأخبار والآثار، وقد اندرج في أثناء ذلك ما سألني عنه بعض المختلفة إلي، وما ألقي في المجالس المختلفة علي. . .) رتبه المؤلف على حسب حروف المعجم الأول فالأول وقد شرحه منهجه في هذا بقوله: (فقدَّمتُ ما فاؤه همزة ثم ما فاؤه باء حتى أتيت على الحروف كلها وراعيت بعد الفاء العين ثم اللام، ولم أراع فيما عدا الثلاثي بعد الحرفين إلا الحرف الأخيرة الأصلي إذ لم أعتد في أوائل الكلم بالهمزة الزائدة للقطع أو الوصل، ولا بالمبدلة في أواخرها وإن كانت من حروف أصل، ولا بنون في فنعل، ولا بالواو وأختها في فوعل وفعول، وربما فسرت الشيء مع لفقه في موضع ليس بوفقه لئلا ينقطع الكلام ويتضلع النظام، ثم إذا انتهيت إلى موضعه الذي يقتضيه أثبته غير مفسر فيه كل ذلك تقريباً للبعيد، وتسهيلاً على المستفيد).

3 - تهذيب الأسماء واللغات: تأليف أبي زكريا محيي الدين بن شرف النَّوَوِي (ت 676هـ)[1]: جعل مِنْ هذا الكتاب مِفْتاحاً فِقْهياً وقاموساً في اللغة والتراجم لكل ما حوته الكتب الفقهية الستة الآتية على مذهب الإمام الشافعي: «**مختصر المُزَنِي**»، و«**المهذب**»، و«**التنبيه**» و«**الوسيط**»، و«**الوجيز**»، و«**الروضة**».

شرح المؤلف في خطبة الكتاب هذا المعنى، وبين الباعث له على ذلك، والمنهج الذي خطه لنفسه، ومصادر هذا الكتاب، نقتبس منها الآتي: (فلما كان أمرها - اللغة العربية - ما ذَكَرْتُه وجلالتها بالمحَلّ الذي وصفتُه، أردتُ أن أسلك بعض طرق أهلها. . . فأجمعُ إن شاء الله الكريم الرؤوف الرحيم ذو

(1) وضع هذا الكتاب بين كتب الفقه لأنه يعتبر قاموساً فقهياً لحل رموز مجموعة منها، كما يسير وضعه بينها التعرف عليه للصلة بينه وبينها.

الطول والإحسان والفضل والامتنان كتاباً في الألفاظ الموجودة في مختصر أبي إبراهيم المزني، والمهذب، والتنبيه، والوسيط، والوجيز، والروضة، وهو الكتاب الذي اختصرته من شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي رحمه الله، فإن هذه الكتب الستة تجمع ما يحتاج إليه من اللغات، وأضمّ إلى ما فيها جملاً مما يحتاج إليه مما ليس فيها ليعم الانتفاع به إن شاء الله تعالى اللغة العربية، والعجمية، والمعربة والاصطلاحات الشرعية والألفاظ الفقهية، وأضمّ إلى اللغات ما في هذه الكتب من أسماء الرجال والنساء، والملائكة والجنّ وغيرهم ممن له ذكر في هذه الكتب برواية وغيرها مسلماً كان أو كافراً، براً كان أو فاجراً.

وخَصَّصتُ هذه الكتب بالتصنيف؛ لأن الخمسة الأولى منها مشهورة بين أصحابنا يتداولونها أكثر تداول، وهي سائرة في كل الأمصار، مشهورة للخواص والمبتدئين في كلّ الأقطار مع عدم تصنيف مفيد يستوعبها... وأرتب الكتاب على قسمين:

الأول: في الأسماء، والثاني: في اللغات. ثم بين منهجه في طريقة عرض تراجمهم «وأما اللغات فأرتّبها أيضاً على حروف المعجم، على حسب ما سبق من مراعاة الحرف الأول والثاني وما بعدها، مُقَدِّماً الأول فالأول معتبراً الحروف الأصلية، ولا أنظر إلى الزوائد... وأضبط إن شاء الله تعالى من أسماء الأشخاص واللغات والمواضع كل ما يحتاج إلى ضبط بتقييده بالحركات والتخفيف والتشديد... وأنقل كلّ ذلك إن شاء الله تعالى محققاً مهذباً من مظانه المعتمدة، وكتب أهل التحقيق...).

4 - المُطْلِع على أبواب «المُقْنِع»: تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البَعْلِي الحنبلي (ت 709هـ): (ذكر فيه مؤلفه الألفاظ الغريبة التي وردت في كتاب «المُقْنِع» على مذهب الإمام أحمد بن حنبل،

لشيخ الإسلام موفق الدين بن قدامة المقدسي رحمه الله، فأبان عن معانيها، وضبط ألفاظها، واستوعب أقوال أئمة اللغة في شرح الكلمة ووجوه استعمالها. . . وقد اعتمد المؤلف رحمه الله في تأليفه هذا على أمهات كتب اللغة، كـ (المحصص) و(التهذيب) و(الصحاح) وغيرها من كتب اللغة التي كان يتداولها الناس)[1].

وهو مرتب على أبواب كتاب «المُقْنِع» كما يقول المؤلف: (وهو مُرَتَّب على أبوابه، ولا نُؤخّر اللفظة من باب إلى آخر غالباً إلا أن تكون مضافة إلى بعض الأبواب، فَتُذكَرُ ثَمَّ كلفظة الغُسَل، والصَّلاة، والزَّكاة، والحج، والجهاد ونحو ذلك فتطلب في أول ذلك الباب).

كما اهتمّ المؤلف بترجمة كلّ من ورد له ذكر في الكتاب فبدأ بذكر النبي ﷺ، ثم بذكر الإمام أحمد بن حنبل، ثم بترجمة ابن قدامة مُؤَلِّف الكتاب، ثم بباقي الأسماء مُرَتَّبَةً على حروف المعجم.

5 - تَنْبِيهُ الطالب لِفَهْمِ «ابن الحاجِب»: تأليف عز الدين أبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن إسحاق الأُمَوِي التُّونسي (ت 749هـ): (مختصر مشتمل على شرح ألفاظ كتاب: **«جامع الأُمَّهات في فقه مالك»** لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، وتقييدها لفظاً، مرتباً على الحروف **«كالمصباح المنير»**،).

6 - المِصْبَاحُ المُنِير في غَرِيب «الشرح الكبير للرافعي»: تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفَيُّومي (ت 770هـ): **«الشَّرْحُ الكَبير»** مِنْ مُدَوَّناتِ الفقه الشافعي ومصادرِه المُعْتَبَرةِ، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد القَزْويني

(1) المطلع على أبواب المقنع، الطبعة الأولى، (بيروت: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1385 - 1965).

الرافعي (ت 623هـ) شرح فيه كتاب «**الوجيز في الفروع**» من تأليف حُجّة الإسلام الغزالي سمّاه: «**فتح العزيز على كتاب الوجيز**».

وكتاب «**المصباح المنير**» جمع فيه المؤلِّف غريب هذا الشرح، وأضاف إليه زيادات من لغة غيره، ومن الألفاظ المشتبهات، وهو مختصر عن شرح أوسع منه، جمع أصله من نحو سبعين مُصَنّفاً مُطَوّلاً ومُخْتَصَراً[1].

رَتَّبه المؤلفُ على حسب حروف المعجم مُعْتَبِراً في ذلك الأصول، مقدماً فاء الكلمة ثم عينها، لكن إن وقعت العين ألفاً وعرف انقلابها فالمُعتبر في الكشف عنها أصلها، وإن جهل ولم تمل اعتبرها واواً، وإن وقعت الهمزة عيناً وانكسر ما قبلها اعتبرها ياء، وإن انضم ما قبلها اعتبرها واواً وكذا في الفتح، وأما الأسماء الزائدة على الأصول الثلاثة فإن وافق ثالثها لام ثلاثي ذكرته في ترجمته نحو البراقع فيذكر في برق، وإن لم يوافق لام ثلاثي فإنما ألتزم في الترتيب الأول والثاني، وأذكر الكلمة في صدر الباب مثل اصطبل...».

7 - كتاب الحُدودِ: تأليف أبي عبد الله محمد بن عَرَفَة الوَرْغَمّيّ التونسي (ت 803هـ): كتاب نفيسٌ في موضوعه، مُحْكَمٌ في بنائه وترتيبه، عرض فيه إلى تعريف ماهيات الحقائق الفقهية الكلية بالحقائق والألقاب التي صيّرها الشارع أو أهملها.

جرى فيه على نهج طريق تحقيق القواعد المنطقية في التوصل إلى تصوُّر الأمور الكلية. جاءت التعريفات بالحدِّ الحقيقي مرّة، والرسمي مرة أخرى، وربما ذكر الحدّ بما يعمّ المشهور وغيره، وربما وقع له بما يخص المشهور، وربما اعترض على ابن الحاجب في قصوره على ذلك، وأحياناً يحد الحقيقة

(1) كشف الظنون، ج2، ص: 1710.

العرفية باعتبار أعمّ معناها، وباعتبار أخصه عرفاً، كما قال في البيع الأعم والبيع الأخص العرفي، والمقصد عنده إنما هو الحقيقة العرفية الفرعية، وكثير من الحقائق ما يذكر فيها حدّ الاسم، وحدّ المصدر، ويظهر في ذلك أنه إنما يخصص ذلك فيما غلب فيه العرف في الأمرين، وأما ما خصه بأحدهما فلا يحتاج إلى حد غيره.

والتزم المؤلّف في كل ذلك نسبة التعريف إلى قائله، إذا وجد من سَبَقَهُ برسمٍ ليس فيه إيراد يأتي به.

وهناك كتب ضمت إلى المصطلحات الفقهية مصطلحات العلوم الأخرى.

8 - كتاب التَّعريفات: تأليف علي بن محمد الشريف الجُرْجَاني (ت 816هـ): (يتضمّن هذا الكتاب جُملة مختارة من مصطلحات الفلسفة، والمنطق، واللغة، والبلاغة، والفقه، والأصول، والتصوُّف، وقد توخَّى الجُرْجَانِي في هذا الكتاب التعريف الدقيق الموجز. . . والكتاب لا غنى له عن كل باحث. . .) وهو ما يتحدث عنه في المقدمة مبيّناً منهجه فيها بقوله: (وبعد: فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء، تسهيلاً تناولها للطالبين، وتيسيراً تعاطيها للراغبين. . .) قال في **«كشف الظنون»**: (وللمولى الفاضل أحمد بن سليمان بن كمال باشا المتوفى سنة 940هـ زاد فيه بعض زيادات مفيدة. . . وفيه تأليف لطيف للمُناوي سماه **«التوقيف»**[1] وهو **«التوقيف على مُهِمّات التعاريف»** تأليف عبد الرؤوف محمد المُناوي المصري (ت 1030هـ).

9 - كَشَّافُ اصطِلاحاتِ الفُنون: تأليف محمد أعلى بن علي التَّهانَوِي

(1) كشف الظنون، ج1، ص: 422.

(ت بعد 1158هـ)[1]: يحمل هذا الكتاب عنواناً آخر وهو «**موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية**»، وكما هو واضح من العنوان فإنه لا يختص بعلم دون علم بل يتعرّض لمصطلحات كافة العلوم الإسلامية، والمؤلف يقسم العلوم إلى قسمين: (نظرية أي غير متعلقة بكيفية عمل، أو عملية أي متعلقة بها فالمنطق والحكمة العملية والطب العملي وعلم الخياطة كلها داخلة في العملي لأنها بأسرها متعلقة بكيفية عمل)، وقسمها بعد ذلك إلى تقسيمات عديدة باعتبارات مختلفة.

عرض في مقدمة الكتاب لتعريفات العلوم وحدودها «وكان ذكرها مجموعة موجباً للإيجاز والاختصار» وهو بهذا يقصد إلى جعل القارىء على معرفة بحقيقة كل علم أولاً حتى إذا قرأ في الكتاب: (هذا اللفظ في اصطلاح النحو موضوع لكذا مثلاً وجب لذا أن نعلم النحو أولاً).

رتبه المؤلّف على حسب (ترتيب حروف التهجي كي يسهل استخراجها لكل أحد. . . ورتبته على فنين. فن في الألفاظ العربية، وفن في الألفاظ العجمية).

يذكر المؤلف منهجه في الفنّ الأول في الألفاظ المصطلحة العربية بأنه (مشتمل على أبواب، والأبواب مشتملة على فصول، والمراد بالباب أول الحروف الأصلية وبالفصل آخرها. . . والألفاظ المركّبة تطلب من أحد أبواب مفرداتها)[2]، وهو مطبوع معروف متداول.

10 - جامع العلوم في اصطلاحات الفنون المُلقّب «بدستور العلماء»: تأليف عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري. انتهى من تأليفه عام 1173هـ: مِنَ الكُتب التي عرضت مُصطلحات العلوم النَّقْلِيَّة والعَقْلِيَّة على

(1) كذا في خير الدين الزركلي، **الأعلام**، الطبعة الثالثة، ج7، ص: 188.

(2) التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، بيروت: شركة خياط للكتب والنشر، ج1، ص هـ 2، 3، 53.

السواء، وهو ما يشير إليه المؤلف بقوله: (إن هذا «**دستور العلماء**» جامع العلوم العقلية، حاوي الفروع والأصول النقلية، فيه فوائد غريبة وجرائد عجيبة في تحقيقات اصطلاحات العلوم المتناولة، وتدقيقات لغات الكتب المتداولة، وتوضيحات مقدمات منتشرة مشكلة على المعلمين، وتلويحات مسائل مبهمة متعسرة على المتعلمين، بعبارات واضحة ليتيسر الوصول بها إلى المرام).

رتّب مواد الكتاب على حسب حروف المعجم، مُلْتَزِماً في ذكرها هذا الترتيب حسب أولية الحروف الأول والثاني من الكلمة.

وهو كتاب مطبوع في مطبعة دائرة المعارف النظامية، بحيدر آباد الدكن، وصُوِّر ببيروت.

8 - مصادر القواعد الفقهية

أولاً - من مصادر القواعد الفقهية عند الأحناف

1 - أصول أبي الحسن عبيد الله بن الحسين بن دَلاَل بن دَلْهَم الكَرْخِي (ت 340هـ): يُعتبَر من أول مصادر القواعد الفقهية عند الأحناف، وإنْ عَدَّهُ ابنُ خلدون في «**المقدمة**» من كتب الأصول. دَوَّنَ في هذا الكتاب القواعِدَ الفقهية التي عليها مَدَارُ كُتُبِ الأَحْناف، وإنما اعتُبِرت بين كتب الأصول حيث إنه بدأ كلّ قاعدة بقوله (الأصل).

وقد بلغت تسعاً وثلاثين قاعدة (أصلاً)، بدأها بقوله: (الأصل: أن ما ثبت باليقين لا يزول بالشك)، وختمها بالقاعدة التالية: (الأصل: أن البَيانَ يُعتبر بالابتداء إن صحّ الابتداء وإلاّ فلا).

2 - تأسيس النظر: تأليف أبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدَّبُوسِي (ت 430هـ): استهدف المؤلّف تيسير مسائل الخلاف بين الفقهاء واستحضارها وإدراك أسباب النزاع فيها عند التخاصم فيصرف المتأمل عنايته إلى ترتيب الكلام، وتقوية الحجج في المواضع التي عرف أنها مدار القول ومحال التنازع. ذكر المؤلف أنه استقرأ المسائل التي اختلف فيها الفقهاء فوجدها منقسمة على ثمانية أقسام:

- قسم منها: خلاف بين أبي حنيفة رحمه الله وبين صاحبيه محمد بن الحسن وأبي يوسف إبراهيم الأنصاري.

- وقسم منها: خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف وبين محمد بن الحسن رحمهم الله.

- وقسم منها: خلاف بين أبي حنيفة ومحمد بن أبي يوسف رحمة الله تعالى عليهم.

- وقسم منها: خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

- وقسم منها: خلاف بين علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن، والحسن بن زياد وبين زفر رحمة الله عليهم أجمعين.

- وقسم منها: خلاف بين علمائنا وبين الإمام الأقدم مالك بن أنس رضي الله عنه.

- وقسم منها: خلاف بين علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن، والحسن بن زياد وزفر وبين ابن أبي ليلى.

- وقسم منها: خلاف بين علمائنا الثلاثة وبين أبي عبد الله الإمام القرشي محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله.

وقد جعل لكلّ قسم من هذه الأقسام الثمانية باباً، وذكر لكل بابٍ منه أصولاً، وَأَوْرَدَ لِكُلِّ ضَرْباً من الأمثلة والنظائر. وأودع في آخر الأقسام الثمانية قسماً ذكر فيه أصولاً يشتمل كل أصلٍ على مسائل خلافية متفرقة. والكتاب يُعْتَبَر مصدراً من مصادر القواعد الفقهية التي يتبين بها ترتيب الفروع على القواعد التي جرى عليها الاختلاف بين الفقهاء من الأقسام الثمانية.

3 - الأشباه والنظائر: تأليف زين العابدين إبراهيم بن نُجَيْم (ت 970هـ): اشتمل الكتاب على سبعة فنون:

الفن الأول: في القواعد، وقسمها إلى نوعين: النوع الأول من القواعد والنوع الثاني في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وذكر تحتها تسع عشرة قاعدة.

الفن الثاني: في القواعد من الطهارات إلى الفرائض على ترتيب الكنز.

الفن الثالث: في الجمع والفرق من الأشباه والنظائر.

الفن الرابع: في الألغاز.

الفن الخامس: فنّ الأشباه والنظائر.

الفن السادس: فنّ الحيل.

الفن السابع: فنّ الحكايات.

كما وضّح في مقدّمة الكتاب التنويهَ بجهود العلماء السابقين في هذا المجال، وأبدى إعجابه بكتاب الشيخ تاج الدين السبكي، وعرض لذكر المصادر التي اعتمد عليها، واقتبس مادة كتابه منها.

4 - مَجامِع الحَقائِق: تأليف محمد أبي سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان الحُسَيْنِي الخَادِمي (ت 1176هـ): هذا الكتاب متنٌ في أصول الفقه جعل له خاتمةً جمع فيها مجموعةً كبيرةً من القواعد الفقهية. عرضها بنصوصها دونما شرح، ورتبها على حروف المُعجم. بلغت (154) أربعة وخمسين ومائة قاعدة، ثم شرحها مع شرحه للكتاب الأصولي محمد الكوز الحصاري البولداني في كتاب «**منافع الدقائق**» تحت عنوان: «**خاتمة في بيان** قواعد كلية أو أكثرية مهمة نافعة».

5 - مجلة الأحكام العدلية: تأليف لجنة من علماء الدولة العثمانية: وفيها عَرْضٌ مُنَظَّم في شكل موادّ لأحكام المعاملات والقضاء. خُصِّصَت المقالة الثانية منها في بيان القواعد الفقهية بلغ مجموع المُدَوَّن منها (99) تسعاً وتسعين قاعدة. ولها ستة شروح مشهورة.

6 - الفَرائِد البَهِيَّة في القواعِد والفوائِد الفقهية: تأليف محمود أفندي حَمْزَة الحُسَيني (ت 1305هـ): اشتمل الكتاب على القواعد الفقهية، وأتبع كل قاعدة بالفوائد المتّصلة بها. رَتَّب الكتابَ حَسَبَ الأبواب الفقهية مُعَنْوناً لها بمسائل الطهارات، ومسائل الحج مستعرضاً لكل الأبواب الفقهية على

هذا النمط مبتدئاً إما بقاعدة أو فائدة ذات مساسٍ بالعنوان، وكان غرضه من هذا التأليف كما قال في المقدمة: (فوجب تقريب الطريق للوصول إلى أجوبة النوازل برعاية الضوابط والقواعد وتسهيل المسالك على السالك بتحرير الفوائد، وحذف الزوائد، فاسْتَخَرْتُ الله تعالى في جمع كتابٍ يحتوي على ما ذُكِرَ، آخِذاً ذلك من الكتب المُعْتَمَدَة. . .).

ثم بيَّنَ المصادر التي اعتمدها في تأليفه، وقد جاء كتاباً جامعاً مفيداً سهل المأخذ واضح الأسلوب والمعنى.

ثانياً - من مصادر القواعد الفقهية عند المالكية

1 - الفُرُوق: تأليف شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (ت 682هـ): اشتُهر هذا الكتاب بهذا العنوان، على أن المؤلف رحمه الله ترك للقارىء الخيار بأن يطلق على كتابه واحداً من العناوين التالية: (أنوار البروق في أنواء الفروق) أو (كتاب الأنوار والأنواء) أو (كتاب الأنوار والقواعد السنية في الأسرار الفقهية).

جمع في كتابه هذا (548) خمسمائة وثماني وأربعين قاعدة، ثم أَرْدَفَ كلَّ قاعدة بما يناسبها من الفُروع. ويشرح منهج بحثه للقواعد في العبارة التالية: (وجعلتُ مبادىء المباحث في القواعد بذكر الفروق والسؤال عنها بين فرعين أو قاعدتين، فإن وقع السؤال عن الفرق بين الفرعين فبيانه بذكر قاعدة أو قاعدتين يحصل بها الفرق، وهما المقصودتان، وذكر الفرق وسيلة لتحصيلهما، وإن وقع السؤال عن الفرق بين القاعدتين فالمقصود تحقيقهما، ويكون تحقيقهما بالسؤال عن الفرق بيهما أولى من تحقيقهما بغير ذلك، فإن ضمّ القاعدة إلى ما يشاكلها في الظاهر ويضادُّها في الباطن أولى، لأن الضدّ يظهر حسنه الضدّ وبضدّها تتميز الأشياء. . .).

والكتابُ مِنْ أنفس ما أنتجه الفكر الإسلامي في هذا المجال.

2 - كتاب القَواعِدِ: تأليف أبي عبد الله محمد بن محمد بن القُرَشِي التِّلْمْسَانِي الشهير بالمَقَّرِي (ت 759هـ): (اشتمل على ألف قاعدة ومائتي قاعدة، قال العلاّمة الونشريسي في حقه: إنه كتاب غزير العلم كثير الفوائد لم يسبق إلى مثله بيد أنه يفتقر إلى عالم فتاح).

قال عنه حَفِيدُه صاحب «**نَفْحِ الطّيب**»: (وقد أشار فيه إلى مأخذ الأربعة، وهو قليل بهذه الديار المشرقية. ولم أر منه إلا نسخة عند بعض الأصحاب، وذكر أنها من أوقاف رواق المغاربة بالأزهر المعمور، وأما قول لسان الدين في «**الإحاطة**» عند تعرضه لذكر تآليف مولاي الجدّ ما صورتُه: «أَلَّفَ كتاباً يشتمل على أزيد من مائة مسألة فقهية، ضمّنها كلّ أصل من الرأي والمباحثة»، فَهُو غَيْرُ «**القواعد**» بلا مرية)[1].

يتحدّث المؤلّف في مقدّمة الكتاب عن تعداد القواعد التي حواها ومنهجه في عرضها بقوله: (الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى. قَصَدْتُ إلى تمهيد (1200) ألف قاعدة ومايتي قاعدة، هي الأصول القريب - لأمهاتها مسائل الخلاف المبتذلة والغريبة، رَجَوْتُه أن يقتصر عليها مَنْ سَمَتْ به الهِمَّة إلى طلب المباني، وقَصُرْتُ به أسبابُها. . . الأصول على الوصول إلى مكامن الفصوص من النصوص والمعاني. فلذلك شَفَعْتُ كلَّ قاعدة منها بما يشاكلها من المسائل، وصفحتُ في جمهورها عمّا يحصّلها من الدلائل، ونعني بالقاعدة: كُلَّ كُلّيٍّ هو أخصّ من الأصول، وسائر المعاني العقلية العامّة، وأعمّ من العقود، وجملة الضوابط الفقهية الخاصة، وبالله أستعين[2]. . .).

3 - المنهج إلى أصول المَذْهَب: تأليف أبي الحسن علي بن قاسم

(1) أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. (مصر: مطبعة السعادة 1369/ 1949) الطبعة الأولى، ج7، ص: 205.

(2) مخطوطة بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 14682. البياض سقط من الأصل.

الزَّقَّاق التُجيبي (ت 912هـ): منظومة في القواعد الفقهية على مذهب الإمام مالك بن أنس ﷺ، وقد عبر الزقاق عن هذا في مقدمة المنظومة بقوله:

وبَعْدُ فالقَصْدُ بهذا الرَّجْزِ ... نَظْمُ قَوَاعِدَ بِلَفْظٍ مُوجَزِ
مِمَّا انْتَمَى إلى الإمام ابنِ أنَسِ ... وصَحْبِهِ وَمَا لَدَيْهِمْ مِنْ أُسُسِ
مَع نُبْذٍ مِمّا عَلَيْها قُرِّرا ... أُومِي لها فَقَطْ كي أَخْتَصِرَا
أُفَصِّلُهُ كما يَلِيقُ بالفُصُولِ ... إذْ هُو أقْرَبُ لطالِبِ الوُصُولِ

وقد قسَّم القواعد إلى قسمين:

(الأول): ما هو أصول لأمّهات الخلاف. وقد بدأتها بقاعدة: (هل الغالب كالمحقق أم لا؟، وهل المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً أم لا؟، وهل الموجود شرعاً كالموجود حساً) نظمها بقوله:

هل غالب أو ما بشرع قد علم ... أو ضده كما بتحقيق علم

(الثاني): أصول المسائل وقواعدها مما قصد بها ذكر النظائر والفروع التي تدخل تحت أصلٍ واحدٍ وقاعدة واحدة من غير إشارة إلى الخلاف وقد بدأها بقاعدة: إعطاء الموجود حكم المعدوم، والمعدوم حكم الموجود، وهذا أصل من أصول المالكية وقاعدة من قواعدهم وذلك قوله:

إعطاء ما وجد حكم ما عدم ... وعكسه أصل لذاك ما علم
من غرر نذر وما قد عسرا ... من حدث وشبهه وذكرا
لذا المقرر من الملك كما ... بدية عتق وحول علما

تولّى شرحها جماعة من العلماء منهم: أبو عبد الله محمد التاودي (ت 1209هـ)[1] وابنه أبو العباس أحمد بن علي الزَّقَّاق (ت 931هـ)[2]، وأبو

(1) محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، (بيروت: دار الكتاب العربي طبعة بالأوفست عن الطبعة الأولى سنة 1349) ج1، ص: 372.
(2) المصدر نفسه، ج1، ص: 74.

العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمٰن المعروف بالمَنْجُور (ت 995هـ) سمّاه: «**شرح المنهج المنتخب**» يعرف بـ «**شرح المنجور**» كما شرحها شرحاً مختصراً محمد الأمين بن أحمد زيدان الجَكَنِي وسماه «**المنهج إلى المنهج إلى أصول المذهب المبرج**» وقد ذكر في مقدمة الشرح هدفه من شرح هذه المنظومة ومنهجه في معالجة معانيها وحل ألفاظها بقوله: (... قصيدي فيه أن أحل ما أمكنني من ألفاظه على حالة تسهل بها معرفته على حفاظه، وجه اعتمادي فيه على المنجور مشيراً له بكذا في الشرح أو في الأصل، وقد أقول في المنجور وربما زدت على المنجور بشيء من غوامض الفقه، وسَمَّيتُه: «**بالمنهج إلى المنهج إلى أصول المذهب المبرج**». ويمتدح الشارح في مقدمته شرح المنجور رغم بعض المآخذ عليه، وبيان الإضافات التي ألحقها بشرحه فيقول: (وليعلم الواقف عليه أن شرح المنجور لا يأتي الزمان بمثله إلا أنه يتعرض للنقول قصداً للمصلحة بين التفسير أو قبله فيؤدي ذلك إلى سآمة المفسر به كما شاهدته في نفسي، وقد أذكر شيئاً من علم البيان، أو من علم الأصول زيادة مني عليه لغرض يظهر لك هناك)[1].

وقد ذيَّل عبد الله بن محمد بن أحمد مَيَّارة (ت 1072) هذه المنظومة بأربعمائة بيتٍ ليكتمل عقد نظمها ألف بيت تمم فيها ما فات الزَّقَّاق في منظومته السابقة، سمَّى هذه التَّكْمِلَة «**بُسْتان فكر المنهج**» شرحها مَيَّارة نفسه كما شرحها عبد القادر السجلماسي واستفاد محمد يحيى بن محمد المختار من الشرحين السابقين فشرحها شرحاً مختصراً سمّاه: «**البحر الطامي ذي اللجج على بستان فكر المنهج**».

4 - كتاب إيضاح السالك إلى قواعد الإمام مالك: تأليف الفقيه أحمد ابن يحيى الوَنْشَرِيسِي (ت 914هـ): جمع فيه المؤلف (118) مائة وثماني

(1) محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني، **المنهج إلى المنهج إلى أصول المذهب المبرج**، ص: 2. نسخة خطية خاصة بفضيلة الشيخ حسن محمد المشاط.

عشرة قاعدة على وجه الاختصار، وشَرَحَها شَرْحاً مُوجَزاً، بدأها بقاعدة: «هل الغالِبُ كالمُحقَّق أم لا».

وختمها بقاعدة «كل ما أدى إثباته إلى نفيه فنفيه أولى».

ثم نظمها ابنه أبو مالك عبد الواحد بن أحمد الونشريسي.

ومن مدونات القواعد الفقهية في مذهب الإمام مالك كتاب «**المسند المذهب في قواعد المذهب**» للشيخ عَظُّوم، من رجال القرن التاسع الهجري.

ثالثاً - مصادر القواعد الفقهية عند الشافعية

1 - قواعد الأحكام في مصالح الأنام: تأليف أبي محمد عِز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمِي (ت 660هـ): أرجع أحكام الشريعة الإسلامية كلها إلى قاعدة «**دَرْءُ المَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ على جَلْبِ المَصَالِح**» وعليها بنى دراسته الواسعة في هذا الكتاب، وقد عقد فصلاً في بيان مقاصد هذا الكتاب والموضوعات التي يبحثها فقال: (الغرض بوضع هذا الكتاب بيان مصالح الطاعات والمعاملات وسائر التصرّفات لسعي العباد في تحصيلها، وبيان مقاصد المخالفات ليسعى العباد في درئها، وبيان مصالح العبادات ليكون العباد على خبر منها، وبيان ما يقدم من بعض المصالح على بعض، وما يؤخر من بعض المفاسد على بعض، وما يدخل تحت اكتساب العبيد دون ما لا قدرة لهم عليه ولا سبيل لهم إليه، والشريعة كلها مصالح إما تدرأ مفاسد أو تجلب مصالح، فإذا سمعت الله يقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾، فتأمّل وَصِيّته بعد ندائه، فلا تجد إلا خيراً يحثُّك عليه أو شراً يزجرك عنه، أو جمعاً بين الحثّ والزَّجْر، وقد أبان في كتابه ما في بعض الأحكام من المفاسد حثاً على اجتناب المفاسد، وما في بعض الأحكام من المصالح حثاً على إتيان المصالح).

جعل موضوعات الكتاب ومسائله في فصول، بدأه بفصل في بيان جلب

مصالح الدارين ودرء مفاسدهما على الظنون، وختمه بفصل في معرفة تفضيل بعض الحادثات على بعض الجواهر.

2 - الأشباه والنظائر في الفروع: تأليف صَدْر الدين محمد بن عمر، المعروف بابن الوَكِيل (ت 716هـ): «قيل هو مِنْ أحسن الكتب في موضوعه إلا أنه لم يُنَقَّح ولم يُحَرَّر»[1].

3 - قواعد العَلاَئِي في الفروع: تأليف أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدِي الدمشقي الشافعي (ت 761هـ): «وهو أَجْوَد القَواعِد»[2].

4 - الأَشْباه والنَّظائِر في الفُروع: تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبْكي الشافعي (ت 771هـ): (وهو أحسن من الجميع كما ذكره ابن نُجَيْم... قصد السُبْكِي بكتابه هذا لتحرير كتاب ابن الوَكِيل بإشارة والده له في ذلك، كما ذكره في خطبته، وجمع أقسام الفقه وأنواعه ولم تُجْمَع في كتاب سواه)[3].

وكان هذا الكتاب هو الدافع الأول لابن نجيم في تأليف كتابه «**الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان**» ويُصَرِّح بهذا في خطبة الكتاب بقوله: (وإن المشايخ الكرام قد ألّفوا لنا ما بين مختصرٍ ومطولٍ من متونٍ وشروحٍ وفتاوى واجتهدوا في المذهب والفتوى وحزروا ونقحوا شكر الله سعيهم إلاّ أني لم أر لهم كتاباً يحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي مشتملاً على فنونٍ في الفقه...)[4].

5 - القَواعِد في الفُروع: تأليف بدر الدين محمد بن عبد الله الزَّرْكَشِي

---

(1) **كشف الظنون**، ج1، ص: 100.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص: 1358.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص: 100.

(4) زين العابدين إبراهيم بن نجم، **الأشباه والنظائر** (مصر: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع 1387/ 1968)، ص: 15.

(ت 794هـ): جَمَعَ القَواعِد الفقهية ورتّبها على حروف المعجم، فبدأ بقواعد الإباحة، ذاكراً القواعد والأمثلة من الفروع التي تدخل تحتها، ذكر في خطبة الكتاب أهمية هذا النوع من علوم الفقه والجهود التي بذلها في جمعها ومنهجه في عرضها بقوله: (وهذه قواعد تضبط للفقيه أصول المذهب وتطلعه من مآخذ الفقه على نهاية المطلب وتنظم عقده المنثور في سلك، وتستخرج له ما لم يدخل تحت ملك، أصّلتها لتكون ذخيرة عند الاتفاق، وفرّعت عليها من الفروع ما يليق بتأصيلها على الخلاف والوفاق، وغالبها بحمد الله فيما لا عهد للأنام بمثلها، ولا ركضت جياد القراع في جواد سهلها، تتنزه في رياضها عيون العقول، ويكرع من حياضها لسان المنقول، وتستخرج من أبحر المعاني درها الثمين، ويتناول عقدها الفريد باليمين، ورتبتها على حروف المعجم ليسهل تناول طرازها المعلم، والله المسؤول وهو خير مأمول. . .).

6 - الأشباه والنظائر: تأليف جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيُوطِي الشافعي (ت 911هـ): رتّبه السيوطي على كتب سبعة:

الكتاب الأول: في شرح القواعد الخمس التي ذكر الأصحاب أن جميع مسائل الفقه يرجع إليها.

الكتاب الثاني: في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي أربعون قاعدة.

الكتاب الثالث: في القواعد المختلف فيها.

الكتاب الرابع: في أحكام يكثر دورها ويقبح بالفقيه جهلها.

الكتاب الخامس: في نظائر الأبواب التي هي من بابٍ واحدٍ مرتبةٍ على أبواب الفقه.

الكتاب السادس: فيما افترقت فيه الأبواب المتشابهة.

الكتاب السابع: في نظائر شتى.

صَدَّرَ كُلَّ قاعدة بأصلها من الحديث والأثر. كما قدم بين يدي الكتاب الأول فصلاً في فائدة علم الأشباه والنظائر. وقد ذكر السيوطي في أشباهه النحوية أن (أول من فتح هذا الباب شيخ الإسلام ابن عبد السلام في **«قواعده الكبرى»**، فَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ في **«القواعد»**، وابن الوكيل في **«أشباهه»** وقد قصد السُبْكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بإشارة والده في ذلك كما ذكره في خطبته وجمع أقسام الفقه وأنواعه ولم يجمع في كتاب سواه)[1].

رابعاً - مصادر القواعد الفقهية عند الحنابلة

2 - «القواعد الكبرى» و«القواعد الصغرى»: تأليف سليمان بن عبد القوي الطُّوفِي الحنبلي (ت 710هـ): ذكرهما ابن بَدْران في كتابه **«المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل»** دون أن يقدّم لهما أي تعريف بتنظيمهما ومنهج المؤلف فيهما. كما نوه عنها في **«كشف الظنون»**[2].

2 - القواعد النورانية: تأليف شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت 728هـ): تكلّم على القواعد الفقهية وقد تناولها بطريقة خاصة ذلك أنه رتّب كتابه هذا على أساس الموضوعات الفقهية ابتداءً بموضوعات الطهارة والنجاسة وانتهاءً بباب الأيمان والنذور، وذكر في كلّ موضوع منها القواعد والضوابط التي تحكمها واختلاف آراء الفقهاء مع الاستدلال لكلّ وما يتفرع عن ذلك من فروع فقهية.

قسّم الكتاب إلى أصول وقواعد.

خص الأصل الأول بالصلاة، ويدخل تحت فصول، الأصل الثاني الزكاة وتحته فصول، الأصل الثالث الصيام، الأصل الرابع الحج. ثم بحث العقود من المعاملات المالية والنكاحية وغيرها وحصر أحكامها في خمس قواعد:

---

(1) حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ج1، ص: 100، 186.

(2) ابن بدران، **المدخل**، ص: 236؛ حاجي خليفة **كشف الظنون**، ج1، ص: 159.

القاعدة الأولى: في صِيَغ العقود.

القاعدة الثانية: في المعاقِد حلالها وحرامها.

القاعدة الثالثة: العقود والشروط فيها.

القاعدة الرابعة: الشرط المتقدّم على العقد.

القاعدة الخامسة: في الأيْمان والنُّذُور.

3 - القواعد: تأليف أبي الفرج عبد الرحمٰن بن رَجَب الحنبلي (ت 795هـ): ذكر فيها (160) مائة وستين قاعدة فقهية، وأَرْدَفَها بفَصْلٍ في فوائد تلحق بالقواعد، في مسائل مشتهرة فيها اختلاف في المَذْهَب ينبني على الاختلاف فيها فوائد مُتعدّدة بلغت إحدى وعشرين فائدة. ومنهجه في عرض القواعد أنه يذكر القاعدة الفقهية والخلاف فيها أولاً في أسلوبٍ متينٍ مُحْكَم يَعْسُر فَهْمُه أحياناً لشدَّة حَبْكها ودقّة أسلوبها وتماسك عباراتها، ثم يتبعها بسَرْد الفروع من كلّ فصلٍ وبابٍ في عرضٍ مبسطٍ وتحليلٍ واف. بدأها بالقاعدة الأولى القائلة: (الماء الجاري هل هو كالراكد أو كلّ جرية منه لها حكم الماء المنفرد) فيه خلاف في المذهب ينبني عليه مسائل، ثم يعدد بعد ذلك المسائل المنطوية تحتها على ضوء الخلاف القائم فيه. وختمها بالقاعدة القائلة: (تستعمل القرعة في تمييز المستحق إذا ثبت الاستحقاق ابتداءً لمبهم غير معينٍ عند تساوي أهل الاستحقاق. وتستعمل أيضاً في تمييز المستحقّ المعين في نفس الأمر عند اشتباهه والعجز على الاطلاع عليه، وسواء في ذلك الأموال والأبضاع في ظاهر المذهب...)، وقد نَوَّه حاجي خليفة بقيمتها العلمية في قوله: (وهو كتاب نافع من عجائب الدهر حتى إنه استكثر عليه، وزعم بعضهم أن ابن رجب وجد قواعد مبددة لشيخ الإسلام ابن تيمية فجمعها، وليس الأمر كذلك، بل كان رحمه الله فوق ذلك)[1].

(1) المصدر نفسه، ج2، ص: 5 ، 1359.

9 - تخريج الفروع على الأصول

1 - تخريج الفروع على الأصول: تأليف شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني (ت 656هـ): رتّب المؤلف كتابه على أبواب الفقه، وجعل الأصول والقواعد تابعة لتلك الأبواب، لأنه قصد تطبيق الفروع الفقهية على الأصول، وقد أوضح عن الدافع لتأليف هذا الكتاب والمنهج الذي سار عليه بقوله: ثم - لا يخفى عليك أن الفروع إنما تبنى على الأصول وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأدلتها التي هي - أصول الفقه - لا يتسع له المجال ولا يمكنه التفريع عليها بحال، فإن المسائل الفرعية على اتساعها وبعد غاياتها لها أصول معلومة، وأوضاع منظومة، ومن لم يعرف أصولها وأوضاعها لم يحط بها علماً.

وحيث لم أر أحداً من العلماء الماضين والفقهاء المتقدمين تصدّى لحيازة هذا المقصود، بل استقلّ علماء الأصول بذكر الأصول المجردة، وعلماء الفروع بنقل المسائل المبددة من غير تنبيهٍ على كيفية استنادها إلى تلك الأصول، أحببت أن أتحف ذوي التحقيق من المناظرين بما يسرُّ الناظرين، فحررت هذا الكتاب كاشفاً عن البناء اليقين، فذلّلت فيه مباحث المجتهدين، وشفيت غليل المسترشدين فبدأت بالمسألة الأصولية التي ترد إليها الفروع في كل قاعدة، وضمنتها ذكر الحجة الأصولية من الجانبين، ثم رددت الفروع الناشئة منها إليها، فتحرر الكتاب مع صغر حجمه حاوياً لقواعد الأصول، جامعاً لقوانين الفروع، واقتصرت على ذكر المسائل التي تشتمل عليها تعاليق الخلاف، روماً للاختصار، وجعلت ما ذكرته أنموذجاً لما لم أذكره ودليلاً على الذي لا تراه من الذي ترى).

2 - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول: تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد المالكي التِلِمْسَانِي (ت 771هـ): يتميّز الكتاب كما هو واضح من عنوانه بتطبيق المسائل الفقهية على القواعد الأصولية. يذكر القواعد الأصولية ويفصح عن ثمرة الخلاف فيها بآيات الأحكام والأحاديث والآثار. رتب القواعد الأصولية حسب انتمائها إلى الموضوعات الأصولية في كتب الأصوليين، غير أن الترتيب العام للموضوعات الأصولية في الكتاب بناه على منهجٍ خاص يختلف عما هو مألوف عند الأصوليين.

وقد لخّص هذا الاتجاه في تبويب موضوعاته بقوله: (اعلم أن ما يتمسك به المستدل على حكم من الأحكام في المسائل الفقهية منحصر في جنسين: دليل بنفسه، ومتضمن للدليل.

الجنس الأول: الدليل بنفسه وهو متنوع نوعين، أصل بنفسه ولازم عن أصل.

النوع الأول: الأصل بنفسه وهو صنفان: أصل نقلي وأصل عقلي.

الصنف الأول: وهو الأصل النقلي.

(إعلم) أن الأصل النقلي يشترط فيه أن يكون صحيح السند إلى الشارع صلوات الله عليه. متضح الدلالة على الحكم المطلوب، مستمرّ الإحكام راجحاً على كلّ ما يعارضه، فهذه أربعة شروط ينبغي أن نعقد في كل شرط باباً).

ثم بدأ بحث هذه الموضوعات واحداً بعد الآخر.

3 - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: تأليف جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن القرشي الإِسْنَوِي الشافعي (ت 775هـ): نهج في عرض القواعد الأصولية والفروع بالبدء بذكر القاعدة الأصولية، ثم يتبعها بذكر شيء مما يتفرع عليها، ويوضح هذا في قوله: (فَأَذْكُرُ أَوّلاً المسألةَ الأصوليةَ بجميع

أطرافها منقحة مهذبة ملخصة، ثم أتبعها بذكر شيء مما يتفرع عليها ليكون ذاك تنبيهاً على ما لم أذكره، والذي أذكره على أقسام فمنه ما يكون جواب أصحابنا فيه موافقاً للقاعدة، ومنه ما يكون مخالفاً لها، ومنه ما لم أقف فيه على نقل بالكلية فأذكر فيه ما تقتضيه قاعدتنا الأصولية ملاحظاً أيضاً القاعدة المذهبية والنظاير الفروعية، وحينئذ يعرف الناظر مأخذ ما نصّ عليه أصحابنا، وأوصلوه وأجملوه أو فصَّلوه، ويتنبه به على استخراج ما أهملوه... فإن المذكور (التمهيد) جامع لذلك وافٍ بما هنالك، لا سيما أن الفروع المشار إليها مهمة مقصودة في نفسها بالنظر، وكثير منها قد ظفرت به في كتب غريبة، أو عثرت به في غير مظنته أو استخرجته أنا وصورته....).

جاء ترتيب القواعد الأصولية في معرض أبوابها التي تنتمي إليها في علم الأصول. بدأ بباب الحكم الشرعي وأقسامه وعرض تحته القواعد الأصولية والفروع التي تدخل تحتها في (مسائل) ثم قسم الموضوعات الأخرى إلى سبعة كتب:

الأول: الكتاب (القرآن) ومباحثه.

الثاني: في السنة.

الثالثة: في الإجماع.

الرابعة: في القياس.

الخامس: في دلايل اختلف فيها.

السادس: في التعادل والتراجيح.

السابع: في الاجتهاد والتقليد.

والكتاب في مجموعة نموذج جيد لأصول الفقه التطبيقي وهو ومجموعة الكتب الأخرى في هذا المجال تجعل الدارس يلمس بشكل مباشر الفائدة والجدوى من علم الأصول.

4 - القواعد والفوائد الأصولية: تأليف أبي الحسن علاء الدين (ابن اللحَّام) علي بن عباس البَعْلِي الحنبلي (ت 803هـ): ذكر فيه (66) سِتّاً وسِتّين قاعدة أصولية، ثم أردف كلّ قاعدة بفروع فقهية عديدة توضح جوانب تلك القاعدة بما فيها من اتفاق أو اختلاف، وكثيراً ما يتبع هذا بفوائد مهمة مناسبة لما قبلها. وفي ذكر الخلاف لا يتوقف على الحنابل فقط بل إنه أيضاً يعرض لخلاف الفقهاء سواهم. وفي نهاية الكتاب مجموعة من الفوائد الفقهية والأصولية وضعت ملحقاً لتلك القواعد الأصولية. ومن ميزاته سلاسة العبارة ووضوح المعنى.

10 - مصادر أسباب اختلاف الفقهاء

1 - الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم: تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521هـ): (أرجع فيها الأسباب الموجبة للخلاف إلى ثمانية أوجهٍ هي: اشتراك الألفاظ والمعاني، الحقيقة والمجاز، الإفراد والتركيب، الخصوص والعموم، الرواية والنقل، الاجتهاد فيما لا نصّ فيه، الناسخ والمنسوخ، الإباحة والتوسيع).

وقف ابن السيد طويلاً إلى حدّ ما - عند الأسباب الأربعة الأولى، وهي أسباب تعود إلى موضوع اللغة كما هو واضح ففصل فيها القول، واستشهد له بما حضره - وهو كثير - من كلام العرب نثراً وشعراً، وإذا جاز لنا أن نعتبر هذه الأسباب الأربعة قسيماً للسبب الخامس.... فإن موضوع الرواية والنقل ربما كان لا يزال فيه متسع للمزيد من القول في كتاب ابن السيد رحمه الله على دقة التقسيم والتعليل في هذا الباب. وكأني بالرسالة القيمة التي كتبها شيخ الإسلام ابن تيمية - رفع الملام عن الأئمة الأعلام - تكمل هذا النقص وتسده...)[1].

2 - الإنصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية: تأليف شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الفَارُوقي الدِّهْلَوِي (ت 1176هـ): رسالة جامعة مفيدة، وضعها المؤلّف جواباً لسؤال عن سبب اختلاف الصحابة ومن

(1) ابن السيد البطليوسي، **الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف**، تحقيق محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى (دمشق: دار الفكر 1394هـ/ 1974م)، ص: 9.

بعدهم، في الأحكام الفقهية خاصة. اشتملت على الموضوعات التالية:

باب أسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع.

باب أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء.

باب أسباب الاختلاف بين أهل الحديث وأصحاب الرأي.

باب حكاية الناس قبل المائة الرابعة وبيان سبب الاختلاف بين الأوائل والأواخر في الانتساب إلى مذهب من المذاهب وعدمه.

باب حكاية ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة.

وجاء في مقدمة الرسالة قول المؤلف: (إن الله تعالى ألقى في قلبي وقتاً من الأوقات ميزاناً أعرف به سبب كل اختلاف وقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات، وأعرف به ما هو الحق عند الله وعند رسوله، ومكنني من أن أبين ذلك بياناً لا يبقى معه شبهة ولا إشكال).

11 - مصادر تراجم الفقهاء وطبقاتهم

أولاً - كتب طبقات الفقهاء عامّة

يذكر الدكتور إحسان عباس في تقديمه لكتاب «**طبقات الفقهاء**» لأبي إسحاق الشيرازي: (هنالك عدد من الكتب تناولت طبقات الفقهاء قبل أن يكتب أبو إسحاق كتابه هذا، عرفنا منها:

1 - **طبقات الفقهاء والمحدثين**: للهيثم بن عدي (ت 207هـ). في أربعة مجلدات.

2 - **المذهب في ذكر شيوخ المذهب**: وهو خاص بالشافعية لأبي حفص عمر بن علي المطوّعي.

3 - **مختصر في مولد الشافعي**: عدَّ في آخره جماعة من الأصحاب لأبي الطيب الطبري (ت 450) أستاذ أبي إسحاق الشيرازي.

4 - **كتاب مختصر في الطبقات**: لأبي عاصم محمد بن أحمد العَبَّادِي (ت 458).

5 - **طبقات الفقهاء**: للحسن بن أحمد البغدادي الحنبلي، المعروف بابن البنّاء (ت 471)[1].

6 - **طبقات الفُقهاء: تأليف أبي إسحاق الشيرازي الشافعي (ت 476هـ)**:

---

(1) أبو إسحاق الشيرازي، **طبقات الفقهاء**، تحقيق وتقديم د. إحسان عباس (بيروت: دار الرائد العربي 1970)، ص: 23.

وضح منهجه بقوله: (هذا كتاب مختصرٌ في ذكر الفقهاء وأنسابهم ومبلغ أعمارهم ووقت وفاتهم، وما دلّ على علمهم من ثناء الفضلاء عليهم وذكر من أخذ عنهم العلم من أتباعهم وأصحابهم لا يسع الفقيه جهله لحاجته إليه في معرفة من يعتبر قوله في انعقاد الإجماع ويعتدّ به في الخلاف، وبدأتُ بفقهاء الصحابة (رضي الله عنهم)، ثم مَنْ بعدَهم من التابعين، وتابعي التابعين رحمهم الله، ثم بفقهاء الأمصار)[1].

بدأ بفقهاء الشافعية، ففقهاء الحنفية ففقهاء المالكية ففقهاء الحنابلة ثم فقهاء الظاهرية طبقة بعد طبقة.

وجاء بعده من العلماء من ألّف تتمات وتكملة لما بدأه أبو إسحاق في كتابه الطبقات من ذلك:

7 - **طبقات الفقهاء**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن إبراهيم الهَمَذَانِي (ت 521) ويقول ابن خَلِّكان أنه ذَيْلٌ على «**طبقات أبي إسحاق**».

8 - **طبقات الفقهاء**: لعلي بن أَنْجَب الساعي البغدادي (ت 674)، وقد ذكر صاحب «**كشف الظنون**» أنه ذَيْلٌ على «**طبقات الشيرازي**».

وقد كثرت الكتب في طبقات الفقهاء بعد الشيرازي، ومنها العالم الجامع، ومنها المقصور على رجال مذهب واحد[2] وهو ما يجري عرضه فيما يأتي.

ثانياً - مصادر تراجم فقهاء المذهب الحنفي

1 - الجَوَاهِرُ المُضِيَّةُ في طَبقات الحنَفِيّة: تأليف محيي الدين عبد القادر ابن أبي الوفاء القُرَشِي المِصْرِي الحنفي (ت 775هـ):

(1) المصدر نفسه، ص: 31.

(2) المصدر نفسه، ص: 24.

«رتّب التراجم على الحروف ثم ذكر الكنى والأنساب والألقاب، ثم ختم بكتاب الجامع وفيه فوائد، وقدم مقدمة تشتمل على ثلاثة أبواب:

الأول: في الأسماء الحسنى.

الثاني: في أسماء الرسول ﷺ.

الثالث: في مناقب أبي حنيفة رضي الله عنه»[1].

2 - تاجُ التَّراجِمِ في طبقات الحنفية: تأليف الشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغا (ت 879هـ): ترجم فيه لمائتين وستة وثمانين فقيهاً من فقهاء الأحناف، قاصداً الاقتصار على ذكر من له تصنيف، مُقتفياً في هذا المنهج شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المَقْرِيزِي، ورتّب التراجم ترتيباً هجائياً.

3 - الطَّبقاتُ السَنِيَّة في تراجم الحنفية: تأليف المولى تقي الدين بن عبد القادر التَّمِيمي الدَّارِي الغَزِّي المِصْرِي الحنفي (ت 1005هـ): (يُعتبر من أشمل الكتب في هذا الموضوع لأنه استقى مادته من الكتب التي سبقته كما أنه لقي كثيراً من المترجمين المعاصرين له وأفاد منهم، إلى جانب ما تعرف له من أبواب الفقه وعيون المسائل في مختلف المعارف، ورتب التراجم ترتيباً هجائياً وذيله بأبواب الكنى والألقاب والأبناء والأنساب مما جعله قريب الجنى، داني القطوف للدارسين والباحثين)[2].

بدأه بسيرة الرسول ﷺ وفوائد تتعلق بفنّ التاريخ ثم ترجم لمائتين وستة وسبعين فقيهاً عدا ترجمة الإمام أبي حنيفة التي أطنب فيها القول.

4 - الفَوَائِدُ البَهِيَّة في تراجِمِ الحَنَفِية: تأليف العلاّمة محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي (ت 1304هـ): ذكر فيه مشاهير الحنفية إلى عصره، مُرَتِّباً تراجمهم على حسب حروف المُعْجَم.

---

(1) **كشف الظنون**، ج1، ص: 616.

(2) **الطبقات السنية**، من تصدير محمد أبو الفضل إبراهيم، بتحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ص: 7.

5 - مصادر الدراسات الإسلامية - الفقه الحنفي: ليوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي (كاتبه): جمع فيه تراجم زهاء عشرة آلاف ممّن انتسب للمذهب الحنفي من المصادر المتنوعة، ممّن له تأليف أم لا، ورتبه على السنين، فإن كثرت التراجم في السنة الواحدة رتّبها على حروف المعجم، يذكر ترجمة كل فقيه، ومائة من الكتب، مع بياناتها، إن كانت مخطوطة أم مطبوعة، موثقة بذكر المصادر. بدءًا من الإمام الأعظم إلى زماننا هذا. طُبع بدار المعرفة في بيروت.

ثالثاً - مصادر تراجم فقهاء المالكية

1 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: تأليف القاضي عِيَاض بن موسى السَّبْتِي (ت 544هـ): بدأه بمقدّمات تشتمل على أبواب في ذكر المدينة وفضلها وتقديم علمائها، وترجيح مذهب مالك بن أنس واقتداء الأئمة به وثناء العلماء عليه، ثم أثبت بعد ذلك جريدة في أسماء مشاهير الرواة عن مالك وحملة الفقه والعلم عنه، ثم ابتدأ بذكر الفقهاء من أصحابه خاصة ثم بأتباعهم طبقة طبقة وأخلافهم أمة أمة إلى شيوخه الذين أدركهم والأئمة الذين عاصرهم.

2 - الدِّيبَاجُ المُذْهَب في معرفة أعْيان عُلماء المَذْهَب: تأليف برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فَرْحُون اليَعْمَرِي المَدَنِي المالكي (ت 799هـ): ترجم فيه لستمائة ونيف وثلاثين فقيهاً مالكياً مرتباً على حروف المعجم، بدأه بمقدمة تشتمل على ترجيح مذهب مالك والحجة في وجوب تقليده، ثم أتبع هذا بذكر ترجمة الإمام مالك والتعريف بنبذة يسيرة من أحواله، وقد جمع كتابه هذا من نحو عشرين كتاباً.

أوضح في المقدمة الجوانب التي نالت اهتمامه عند سرد التراجم فقال: (وقد ذكرت في هذا المجموع الوجيز مشاهير الرواة وأعيان الناقلين للمذهب

والمؤلفين فيه ومن تخرج به أحد من المشاهير وجماعة من حفّاظ الحديث وأضربت عن ذكر المشاهير إيثاراً للاختصار لأن الإحاطة بهم متعذرة واستيفاء من يمكن ذكره يخرج عن المقصود، وذكرت جماعة من المتأخرين ممن لم يبلغ درجة الأئمة المقتدى بهم قصداً للتعريف بحالهم لكونهم قصدوا التأليف ولأن لكلّ زمان رجالاً)[1].

3 - نَيْل الابتِهاج بتَطرِيزِ الدِّيباج: تأليف أبي العباس أحمد بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد أقيت المعروف ببابا التُنْبُكْتِي (ت 1032هـ): مُرَتَّب على حروف المعجم وطبع تكملة وتتمة لديباج ابن فرحون إذ استدرك عليه بعض ما فاته وترجم لمن جاء بعد وفاته من أئمة المذهب وهو ما نوه عنه في المقدمة بقوله: (لولا فضل المولى ذي الفضل والإحسان الذي يفتح على من يشاء من عباده بما شاء من أنواع الامتنان ما جمعت في هذه الكراريس ما تيسر لي من ذلك ممن ليس من ديباج ابن فرحون مذكورة، وزدت في بعض تراجم من ذكره ما ترك من أوصافه المشكورة فجاء بحمد الله تعالى فوق ما أردت)[2]. وذكر أنه زاد على «**الديباج لابن فرحون**» بما يزيد على مائتين من عدده.

4 - شَجَرَةُ النُّور الزَّكِيَّة في طَبَقاتِ المالِكِيّة: تأليف محمد بن محمد مخلوف: يحتوي الكتاب على مقدمة ومقصد، أما المقدمة فتشتمل على سبع فوائد في فضيلة علم التاريخ، والجغرافيا، والإسناد، وتواتر القرآن الكريم، والفقهاء السبعة، ومعرفة طبقات الحديث والأئمة أصحاب السنن، والأئمة المجتهدين، ثم خصائص هذه الأمة.

أما المقصد فإنه مؤلف من سبع وعشرين طبقة ابتداءً من طبقة الرسول ﷺ إلى الطبقة السابعة والعشرين طبقة شيوخه ومن عاصرهم ووصل عدد من ترجم

(1) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص: 2.

(2) التنبكتي. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص: 19.

لهم نحو الثمانية عشر مائة، وختمه بخاتمة في تاريخ فنون السنّة وأدوارها، وتتمة في طبقات أُمَراء إفريقية.

رابعاً - مصادر تراجم فقهاء الشافعية:

1 - كتاب طبقات الفقهاء الشافعية: تأليف أبي عاصم محمد بن أحمد العبّادي (ت 458هـ): عمد إلى أسماء الذين عرفهم من أصحاب الشافعي رحمه الله وأشياعه وأنصاره ورواته فترجم لهم وتكلم عن صفاتهم. وما يروى عنهم من المسائل والأقوال. بدأ أولاً بترجمة الإمام الشافعي ﷺ، ثم قسم أصحابه إلى ستّ طبقات.

2 - طبقات الشافعية الكبرى: تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن عبد الكافي السُبْكِي (ت 771هـ): قدّم المؤلف لكتابه بمقدّمة طويلة، استغرقت مجلداً كاملاً. وضّح خلاله التعريف بمنهجه في عرض التراجم ومحتوى الكتاب من العلوم والفنون، كما تعرض إلى سرد أسماء المؤلفين في طبقات الشافعية قبله، وهنا نقتبس جملاً مما ذكره في هذه الجوانب.

يتحدّث عن منهجه في عرض التراجم وترتيبها بقوله: (فأَنْزَلْتُ الشافعية (رضي الله عنهم) في طبقات، وضَرَبْتُ لكل منهم في هذا المجموع سُرادقات، ورتّبتهم على سبع طبقات، كل مائة عام طبقة)[1].

(ونجري في كل طبقة على حروف المعجم، ونأتي بترتيب أشرح فيه الاختيار الحسن والجمّ ونقضي لمن اسمه محمد أو أحمد بالتقديم، ونمضي ذلك وإن كان الترتيب يقضي لمن اسمه إبراهيم إجلالاً لهذين الاسمين الشريفين. . .)[2].

(1) ابن السبكي، ج1، ص: 207.
(2) المصدر نفسه، ج1، ص: 345.

3 - طبقات الشافعية: تأليف جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإِسْنَوِي (ت 772هـ): جمع فيه المؤلف تسعاً وثمانين ومائتين وألف ترجمة لفقهاء المذهب الشافعي، رتّبها ترتيباً أولياً حسب حروف المعجم، وجعل الشهرة هي مفتاح الترجمة، ثم ذكر في كل حرف فصلين أوله في رجال «الشرح الكبير» و«الروضة» والثاني في الزائد عليهما. وقد أخرجه عبد الله الجبوري محققاً عام 1391هـ .

4 - طبقات الشافعية: تأليف أبي بكر هِدَاية الله الحسين (ت 1014هـ): كتابٌ مُوجَز في تراجم علماء الشافعية، ابتدأه بذكر الإمام الشافعي ومن كان في عصره وهي المائة الثالثة، وأنهاه بفقهاء القرن العاشر الهجري.

قسّم كتابه أبواباً وفصولاً، فالأبواب حسب المئات فيقول: (باب في المئة التاسعة). وأما الفصول فهي الخمسينات فيقول: (فصل في الخمسين الأولى منها) و(فصل في الخمسين الثانية منها). راعى في ترتيب التراجم الأقدم وفاة ممّن يليه، وختم الكتاب بباب مستقلّ تحت عنوان (باب في ذكر كتب المذهب) دوَّن فيه طائفةً كبيرةً من كتب المذهب الشافعي فقهاً وأصولاً.

خامساً - مصادر تراجم الحنابلة

1 - طبقات الحنابلة: تأليف القاضي أبي الحسين محمد بن القاضي أبي يَعْلَى بن محمد ابن الحسين بن الفَرَّاء (ت 527هـ): ترجم لأئمة وفقهاء الحنابلة بَدْءًا بالإمام أحمد بن حنبل حتى سنة اثنتي عشرة وخمسمائة. رتّب كتابه على أساس الطبقات ويشرح منهجه في عرضها بقوله: (وقد جعلناه ستّ طبقات:

الطبقة الأولى: في ذكر أصحاب إمامنا أحمد، ومن روى عنه حديثاً أو مسألةً أو حكاية، وذكرنا ما انتهى إلينا من مواليدهم ووفاتهم ومصنفاتهم ومن كان منسوباً إلى بلدٍ أو غيرها.

والطبقة الثانية: في ذكر أصحاب أصحابه، وكذلك الطبقات التي بعدهم على الترتيب.

وجعلنا الطبقة الأولى والثانية على حروف المعجم في أوائل الأسماء وكذلك أسماء آبائهم، ليسهل على من أراد أن ينظر في ترجمة منها، وما بعدها من الطبقات على تقديم العمر والوفاة...)[1].

2 - الذَّيْل على طبقات الحنابلة: تأليف الحافظ زين الدين عبد الرحمٰن ابن شهاب الدين أحمد البغدادي المعروف بابن رَجَب (ت 795هـ): يعتبر هذا الكتاب امتداداً وتتمة «**لطبقات الحنابلة لأبي يَعْلَى**»، إذ يبدأ في ترجمة فقهاء الحنابلة من الفترة التي انتهى إليها أبو يَعْلَى، إلا أنه خالفه في المنهج حيث رتبها حسب ترتيب السنين فيبدأ بوفيات المائة الخامسة وينتهي بوفيات المائة السادسة. يتحدّث عن منهجه في عرض التراجم وترتيبها في عبارة موجزة بقوله: (هذا كتاب جمعته، وجعلته ذيلاً على كتاب (طبقات فقهاء أصحاب الإمام أحمد) للقاضي أبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى رحمهم الله تعالى. وابتدأت فيه بأصحاب القاضي أبي يعلى، وجعلت ترتيبه على الوفيات...)[2].

وتتميّز هذه الطبقات بالترجمة الوافية لمن تعرض لهم، وذكر المسائل والخصائص العلمية والمراسلات التي جرت للمترجم له بما يزود الباحث بكثير من الدراسات والتحليلات المفيدة، واستيفائه أسماء مؤلفات المترجم، وذكر الاختيارات الفقهية المنسوبة إليهم.

3 - المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: تأليف برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مُفْلِح (ت 884هـ): (ابتدأه بترجمة

(1) أبو يعلى. طبقات الحنابلة (مصر: مطبعة السنة المحمدية)، ص: 20.
(2) ابن رجب، الذيل على الطبقات (مصر: مطبعة السنة المحمدية 1372هـ/ 1952).

الإمام أحمد، ثم رتب تراجم الأصحاب على حروف المعجم إلى زمنه... غير أنه مال إلى الاختصار وإذا ترجم من الأصحاب من له مؤلفات يذكر أحياناً كتاباً من مؤلفاته، وأحياناً لا يذكر منها شيئاً)[1].

4 - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد: تأليف أبي اليُمْن مُجِير الدين عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الرحمٰن العُلَيْمِي (ت 928هـ): (جمع فيه التراجم التي وردت في الكتب التي سبقت كتابه، ابتداءً من الإمام أحمد، حتى إذا فرغ من تراجم الذين ترجم لهم العلماء السابقون عليه زاد عليهم إلى العصر الذي كان يعيش فيه، وقد اصطنع لنفسه منهجاً فيه نوع غرابة فهو بعد أن ينتهي من ترجمة الإمام أحمد يترجم لأصحاب الإمام الذين ماتوا في حياة الإمام مُرَتَّباً لهم على سني الوفاة، ثم يترجم للطبقة الأولى من أصحاب الإمام الذين عرفت سنو وفاتهم، وكانت وفاتهم بعد الإمام، مُرَتَّبين على سني الوفاة أيضاً، ثم يترجم للذين لم يصل إلى تاريخ وفاتهم من أهل هذه الطبقة مُرَتَّباً لهم على حروف المعجم ترتيباً غير دقيق، فإذا انتهى من هذه الطبقة بجميع أنواعها التي نوّعهم إليها، انتقل إلى الطبقة الثانية، وهَلُمَّ جَرّا)[2].

---

(1) ابن بدران، ص: 249.

(2) **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد. (مصر: مطبعة المدني)، ص: 30.

الفصل الخامس

التصوُّف والزُهد والتزكية والأخلاق

نظر العُلماءُ في كتاب الله دراسة وتحليلاً، فوجدوا أنَّ:

عدد مواضيعه: 3 مواضيع.

وعدد سُوَرِه: 114 سورة.

وعدد آياته: 6236 آية.

وعدد كلماته: 77439 كلمة.

وعدد حروفه: 340747 حرفاً.

وأما مواضيعهُ الثلاثة فهي: التَّوْحِيدُ، والتَّشْرِيعُ، والتهذيبُ. فأحصوا آيات (التوحيد) فيه، فبلغت زهاء ألف آية، وآيات (التشريع) زهاء خمسمائة آية، وآيات (التهذيب) زهاء 4700 آية!!!!

وقد اهتم عُلماء (التوحيد) باستنباط مسائل التوحيد والإيمان من القرآن والسُّنَّة وكلام الصحابة والتابعين، وجمعوها في كتب التوحيد.

كما اهتم (الفقهاء) باستنباط الأحكام التشريعية (الفقه) من الكتاب والسنة، وجمعوها في كتب خاصّة بالفقه.

كما اهتم (المُربُّون) والمصلحون من السادة الصوفية باستنباط الأخلاق من القرآن والسنّة، ومسائل تهذيب النفس الإنسانية وتزكيتها وتربيتها وجمعوها في كتب التصوُّف.

يقول الإمام مالك بن أنس ﵀ (ت 179هـ): (مَن تفقه ولم يَتَصَوَّف فقد

تَفَسَّق، ومن تصوَّف ولم يتفقّه فقد تَزَنْدَق، ومَن جمع بينهما فقد تَحَقَّق).

ويقول الإمام محمد بن إدريس الشافعي ﷺ (ت 205هـ):

فقيهاً وصوفياً فكُن لَيْسَ واحِداً إنّـي وحَـقِّ الله إيـاكَ أَنْـصَـحُ

فذلك قاسٍ لم يَذُق قَلْبُه تُقىً وهذا جَهُولٌ كيفَ ذو الجهْلِ يُفْلِحُ

ومن أشهر كتب التصوّف:

1 - **زهد الثمانية من التابعين: لعلقمة بن مرثد (ت 120هـ)**: رواية ابن أبي حاتم. طبع بتحقيق عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي، بمكتبة الدار في المدينة المنورة، عام 1404هـ / 1948م، في 93ص.

2 - **الزهد والرقائق: لعبد الله بن المبارك (ت 181هـ)**: طبع بتحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي (ت 1413هـ) بمجلس إحياء المعارف، في الهند، عام 1386هـ / 1966م، في 819ص، وطبع بتحقيق بدار الكتب العلمية، في بيروت بدون تاريخ. وطبع بتحقيق أحمد فريد، بدار المعراج الدولية في الرياض، عام 1414هـ / 1994م، في 2ج. وقد وضعتُ فهرساً لأحاديثه، طبع بدار النور في بيروت عام 1408هـ / 1988م، في 173ص.

3 - **الزهد: لوكيع بن الجرّاح (ت 197هـ)**: طبع بتحقيق عبد الرحمٰن عبد الجبّار الفريوائي. بمكتبة الدار في المدينة المنورة عام 1404هـ / 1984م، في 3ج (والأصل رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام 1402هـ / 1982م).

4 - **الزهد: لأحمد بن حنبل (ت 241هـ)**: طبع بمط. أم القرى في مكة عام 1347هـ / 1928م، في 400 ص. وطبع بتحقيق محمد جلال شرف، بدار النهضة في بيروت، عام 1401هـ / 1981م. في 2ج. وطبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام 1398هـ / 1978م، في 400 ص. وطبع بتحقيق بسيوني زغلول، بدار الكتب العلمية في بيروت، عام 1403هـ / 1983م، في

480 ص. وقد وضعتُ فهرساً لأحاديثه، طبع بدار النور في بيروت عام 1408هـ / 1988م، في 208 ص.

5 - الزهد: لهنّاد بن السري الكوفي (ت 243هـ): طبع بتحقيق عبد الرحمٰن عبد الجبّار الفريوائي، بدار الخلفاء في الكويت، عام 1405هـ / 1985م، وطبع بتحقيق محمد أبو الليث الخير آبادي، بدار إحياء التراث الإسلامي، في قطر، عام 1406هـ / 1986م، في 3ج (والأصل رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة).

6 - رسالة المسترشدين في التصوّف: لأبي عبد الله الحارث بن أسد المُحَاسِبي الزاهد البصري (ت 243هـ): ذكر فيها أصول النفس الإنسانية وكيفية إصلاحها وتزكيتها، وبنى كلامه على آيات كتاب الله، وأحاديث رسول الله ﷺ، وأقوال الصحابة والتابعين، طبعت بتحقيق شيخنا عبد الفتاح أبو غدة، بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام 1402هـ / 1982م.

7 - الإخوان: لابن أبي الدنيا (ت 281هـ): أبي بكر عبد الله بن محمد القرشي. طبع بتحقيق محمد عبد الرحمٰن طوالبة، بدار الاعتصام في القاهرة عام 1408هـ / 1988م، في 301 ص. ولابن أبي الدنيا نحو (150) جزءًا حديثياً مُفرداً في موضوعات تربوية مختلفة، طبع نصفها، منها: **«الإخلاص والنية»**، و**«اليقين»**، و**«الصبر»**، و**«الصدق»**، و**«الفرج بعد الشِدَّة»**، و**«القناعة والتعفُّف»**، و**«قضاء الحوائج»**، و**«الصمت وآداب اللسان»**.

8 - الزهد: لابن أبي عاصم (ت 287هـ): أبي بكر، أحمد بن عمرو الضحّاك الشيباني. طبع بتحقيق عبد العلي عبد الحميد، بالدار السلفية في الهند، عام 1403هـ / 1983م، في 150ص. وطبع بدار الكتب العلمية في بيروت عام 1405هـ / 1985م، في 119ص.

9 - الرسالة القشيرية في التصوُّف: للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري الأستاذ الشافعي المتوفى سنة 465 خمس وستين وأربعمائة:

عن 89 سنة أولها: (الحمد لله الذي تفرّد بجلال ملكوته. . . ألخ). وهي على أربعة وخمسين باباً وثلاثة فصول، وهي عُمدة في هذا الفن. وشرحها القاضي زكريا بن محمد الأنصاري (المتوفى سنة 926 ست وعشرين وتسعمائة) في مجلّد مع المتن سمّاهُ **أحكام الدلالة على تحرير الرسالة** أولها: (الحمد لله الذي يسَّر سبيل السالكين. . . إلخ). قال: (ونجز إملاء الأصل في أوائل سنة 438 ثمان وثلاثين وأربعمائة) وأنه فرغ من الشرح في رابع عشرين جمادى الأولى سنة 893هـ، ثلاث وتسعين وثمانمائة. طُبعت الرسالة بتحقيق عبد الحليم محمود شيخ الأزهر، ومحمود بن الشريف بدار الكتب الحديثة في القاهرة، عام 1394هـ / 1974م في 2ج.

10 - إحْياءُ عُلُوم الدين: للإمام الأصولي حجّة الإسلام أبي حامد محمد الغَزَّالي (505هـ): صنّف الإمام الغَزَّالي كتابه هذا على منهج فريد لم يُسْبَق إليه، واجتهد في تبويبه والتفريع عليه، فتكلّم في العقيدة وحقيقة الوحدانية، وفي العبادات وأسرارها، وفي المعاملات وأنواعها، وفصّل في الآداب والأخلاق، فبيّن الأخلاق المحمودة وأسبابها وما يترتب عليها، وما بصقلها ويسمو بها، وعدّد الخصال المذمومة وبيّنها وبيّن أسبابها، والآثار التي تتولّد عنها، وعرّج على وسائل الإقلاع عنها، وفصّل في إيضاح معالجتها، تزكيةً للنفس، تطهيراً للقلب، فغاص على فلسفة التشريع، وأسرار الأحكام، بنَظَرٍ ثاقب، وأسلوب واضح، وعبارة مُشرقة بيّنَة، ومَنْطِق سليم يتدرّج بالقارىء ويأخذ به إلى درجات الكمال بما يسوق من أدلة وأخبار وآثار، ويفصّل من نتائج وأسرار، تدل على سعة الفكر ونضوج العلم، فيلج خِطابُه إلى القلب، ويَسْتَقِرّ في أعماق النفس، فغدا كتابه جامعاً، كثير الفوائد، مُتعدّد الجوانب، غزير المادة، لا يغني عنه كتاب في موضوعاته، غير أن الغزالي قد استشهد بأخبار ضعيفة في مواضع كثيرة، على مذهب من أجاز الاستشهاد بالضعيف في فضائل الأعمال، وهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل وقد كفانا الإمام زين

الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806هـ) رحمه الله، مؤونة تخريج أحاديث في كتاب سمّاه: **«المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار»** فبيّن درجاتها وصحيحها من سقيمها، فجنب بذلك القارىء مظان الزلل والخطأ. طبع **«الإحياء»** طبعات كثيرة، وبأسفل صفحاته كتاب العراقي.

هذا وللغزالي كتب أخرى في التصوّف منها: **«منهاج العابدين»** و**«بداية الهداية»** و**«أيها الولد»** و**«معارج القدس في مدارج معرف النفس»**..

11 - الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية: للإمام العلاّمة عبد الوهاب بن أحمد علي الشعراني (ت 973هـ): وكان فقيهاً شافعياً، وعالماً جليلاً أصولياً، متمكناً في العلوم، متواضعاً سمحاً كثير العبادة والتلاوة، محبوباً بين الناس. جمع في كتابه هذا آداب المريد السالك إلى الله تعالى، وكيفية الوصول بالعلم والمجاهدة والأذكار والمراقبة، وإخلاص النية، وإصلاح الطوية. طبع كتابه بتحقيق طه عبد الباقي سُرور. والسيد محمد عيد الشافعي، بمكتبة المعارف في بيرووت عام 1405هـ / 1985م، في 316 ص.

الفصل السادس

السيرة النبوية

لم يعرف التاريخ شخصية عظيمة مثل شخصية الرسول الكريم ﷺ، ولم تحظ سيرة عظيم من العظماء بما حظيت به سيرته ﷺ من الاهتمام والعناية، والتأليف في حياته العامة والخاصة في خَلْقه وخُلقه وشمائله.

ويذكر المؤرخون أن أقدم من دَوَّنَ السيرة النبوية: عُرْوة بن الزبير بن العوام (ت 94هـ)، وأبان بن عثمان بن عفان، ابن الخليفة الثالث رضي الله عنه (ت 105هـ)، وَوَهْبُ بن مُنَبِّه (34 - 114هـ)، وشُرَحْبِيل بن سَعْد (نحو 24 - 123هـ).

وتلت هذه الطبقة طبقة ثانية من مُدَوِّني السيرة النبوية، من أشهر رجالها: عاصِم بن عُمَر بن قَتادة الأوْسِيّ الأنصاري (توفي سنة بضع وعشرين ومائة)، ومحمد بن مسلم ابن شهاب الزهري (ت 124هـ)، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم الأنصاري (65 - 135هـ).

وتلت هذه الطبقة طبقة أخرى من المصنّفين في السيرة النبوية؛ من أشهر رجالها: موسى بن عُقْبَة المَدَنِي مَوْلَى الزُّبَيْرِيّين (ت 141هـ)، ومَعْمَر بن رَاشِد، تلميذ الإمام الزُّهري (ت 150هـ)، ومحمّد بن إسحاق بن يَسَار (ت 151هـ) مؤلِّف أصل السيرة المشهورة باسم «**سيرة ابن هشام**»، ومحمد بن عُمر الوَاقِدي (ت 207هـ) مؤلف «**المغازي**».

وتلي هؤلاء طبقة محمد بن سعد (ت 230هـ) كاتب الواقدي، وزياد بن عبد الله البَكّائي (ت 183هـ) راوية ابن إسحاق، وجاء بعد هؤلاء عبد الملك ابن هشام (ت 218هـ) وغيره.

وجدير بالذكر هنا أن المُحدّثين حين صنّفوا في الحديث النبوي ذكروا أخبار الرسول ﷺ في أبواب خاصة من كتبهم سموها باب السير أو (المغازي والسير). وسنكتفي في هذا المقام بذكر أشهر وأهم ما صنف في السيرة النبوية:

1 - **السِّيرة النبوية المُسَمَّاة بـ «كتاب المُبْتَدَأ والمَبْعَث والمَعاد»: لمحمد ابن إسحاق بن يسار الهاشمي (ت 151هـ)**: وهي من أقدم ما وصلنا من هذه المؤلفات الخاصة بالسيرة. كان ابن اسحاق قد صنّف سيرة الرسول ﷺ وتوسّع في ذكر أخبار الجاهلية قبل بعثة الرسول ﷺ وأشعار كثيرة للمسلمين والمشركين، فحذفها ابن هشام وكثيراً ما يشير إلى ذلك كما استغنى من ذكر أولاد إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام، حين ذَكَرَ نَسَبَ الرسول ﷺ ونبّه إلى أشياء كثيرة تتضح لمطالع سيرة ابن هشام. طبعت سيرة ابن إسحاق بتحقيق محمد حميد الله، بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط، عام 1387هـ / 1967م، في 395 ص.

2 - **مغازي رسول الله: لأبي عبد الله محمد بن عمر الواقدي (ت 207هـ)**: ذكر في كتابه غزوات الرسول ﷺ إلى وفاته. طبع المغازي بتحقيق المستشرق مارسدن جونز، بمطابع دار المعارف في مصر، عام 1384هـ / 1964م، في 3ج.

3 - **سيرة النبي ﷺ: لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت 218هـ)**:

لخّص في كتابه «السيرة» التي صنفها محمد بن إسحاق (ت 151هـ) وهذّبها، وقد رواها عن زياد بن محمد البَكّائي (ت 183هـ) وهو أتقن من روى «السيرة» عن ابن إسحاق، وتُعَدّ «سيرة ابن هشام» مِن أقْدَم وأجْمَع ما دُوِّن في السيرة النبوية، طُبع الكتاب في أربعة أجزاء كبيرة، بتحقيق مصطفى السقا وإخوانه، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر عام 1355هـ / 1936م، في 4ج.

وقد هذب الأستاذ عبد السلام هارون، «**سيرة ابن هشام**» تهذيباً جيداً، وطبع «**التهذيب**» الطبعة الثانية في مجلد سنة (1383هـ / 1964م).

4 - سيرة الرسول ﷺ: في «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد (168/ 230هـ): استوعبت الجزء الأول وجل الجزء الثاني من الطبقات، ذكر من انتمى إليه رسول الله ﷺ ونسبه وجميع مراحل حياته من يوم ولادته إلى بعثته وهجرته ووفاته بأخبار مسنده وتعد هذه السيرة من أوثق ما دُوِّن في هذا العلم.

5 - عُيون الأثر في فنون المَغازي والشمائل والسِّيَر: لمحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى بن سيد الناس، الشيخ الإمام المحدث فتح الدين أبو الفتح ابن الفقيه أبي عمر ابن الحافظ أبي بكر اليَعْمري الأندلسي الإشبيلي (661 - 734هـ): وهي من أصحّ السِّيَر، ولد المؤلف بالقاهرة وسمع الكثير من الجمّ الغفير، وتفقه على مذهب الشافعي، وأخذ علم الحديث عن والده، وارتحل إلى دمشق سنة 690، وأخذ عن ابن دقيق العيد، ولازمه سنين كثيرة وتخرّج عليه وقرأ النحو على ابن النحّاس. وَوُلِّي دار الحديث الظاهرية. وكان حافظاً بارعاً أديباً بليغاً مترسّلاً حِسنَ المُحاورة لطيف العبارة، فصيح الألفاظ، كامل الأدوات لا تمل محاضرته، كريم الأخلاق زائد الحياء، وهو من بيت رئاسة. توفي بالقاهرة فجأة ودفن بالقرافة، وكان بينه وبين صلاح الدين الصَّفَدي مُكاتبات. وقال في حقه الصلاح الصفدي: (كان حافظاً بارعاً متفنناً في البلاغة ناظماً مُترسِّلاً، حسن النمط جداً، حَسَن المحاورة لطيف العبارة له كتاب «**عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**»، طبع بمكتبة القدسي في القاهرة عام 1356هـ / 1939م في جزءين. ثم اختصره وسماه: «**نور العيون في تلخيص سير الأمين والمأمون**».

وله: «**بشرى اللبيب في ذكرى الحبيب**» رتّب فيه قصائده في مدحه عليه

الصلاة والسلام على الحروف ثم شرحها طبع قسم منه في ستر السند 1815م، ص 144 بكتاب مرسوم باللاتينية ومعها قصيدة تركية وقصيدة فارسية باعتناء كوزغرتن.

6 - السيرة النبوية: للإمام المحدث المؤرخ المفسر عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير (700 - 774هـ): وهي من أصحّ السير، بسبب انتقاد ابن كثير لروايات السير على منهج النقد. طبعت في أربعة أجزاء سنة 1965 بمصر.

8 - السيرة الحلبية: المُسَمّاة «إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون»: للشيخ الفقيه المؤرخ علي بن إبراهيم الحلبي القاهري الشافعي (975 - 1044هـ): صنف فيه سيرة الرسول ﷺ مجردة عن الأسانيد واكتفى بذكر راوي الخبر فقط، وشرح بعض الغريب، وعلق على بعض الحوادث بأسلوب لطيف لقي القبول عند العامة والخاصة، طبع الكتاب في مجلدين كبيرين سنة 1349هـ بمصر.

9 - نور اليقين في سيرة سيد المرسلين: للمرحوم الشيخ محمد الخضري (أستاذ التاريخ الإسلامي بالجامعة المصرية سابقاً) ومن أشهر الكتب الجامعة المختصرة لسيرة الرسول ﷺ، كانت الطبعة الثانية عشرة منه سنة (1374هـ).

10 - محمد رسول الله وخاتم النبيين: للشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر (1874 - 1958م): كتاب جامع موجز طبع بإشراف علي الرضا التونسي سنة (1391هـ - 1971م) المطبعة التعاونية بدمشق.

11 - فقه السيرة: للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي من المعاصرين: مِنْ أحْدَثِ ما صُنِّفَ في فِقْهِ السيرة، استنبط من سيرة الرسول ﷺ أهم الأحكام وكشف عن كثير من أسرار التشريع وحكمته، بأسلوب شائق، وعبارة لطيفة رشيقة، في منهاج علمي جامعي دقيق، كل ذلك هيأ للكتاب الانتشار في الآفاق، طبع عام 1967م في دمشق.

الفصل السابع

مصادر التاريخ الإسلامي

1 - التاريخ العام

2 - التواريخ الخاصة بالقرون

3 - التواريخ الخاصة بالمُدُن والبُلدان

1 - التاريخ العام

1 - كتاب المَعَارِف: تأليف عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدِّيَنَوِيّ (ت 276هـ): (موجز في تاريخ الخليقة والرسل والعرب في الجاهلية والسيرة النبوية والفتوح والمغازي وأخبار الصحابة والتابعين والعرب والعجم)[1].

ولابن قتيبة أيضاً: «**كتاب الإمامة والسياسة**»: (موضوعه الخلافة وتاريخها وشروطها وتطورها حتى عصر الأمين والمأمون). وله أيضاً: «**كتاب عيون الأخبار**»: (وفيه فصول مهمة مثل كتاب السلطان، وكتاب الحرب، وكتاب العلم والعلماء).

2 - الأخبار الطِوَال: تأليف أبي حنيفة أحمد بن داود الدِّيَنَوَرِيّ (ت 282هـ): من أهم المصادر التاريخية الأولى وأوفاها في سرد حوادث الحياة المعيشية والسياسية والحربية عند الفرس، وفي الإبانة عن الأحداث الدقيقة في الدولة الإسلامية من بعد ظهور الإسلام إلى آخر عهد الخليفة العباسي المعتصم بالله أبي إسحاق محمد بن هارون الرشيد (ت 227هـ).

والكتاب يكشف إلى حدّ بعيدٍ عما ابتكر الإسلام وأبدع في الحرب والإدارة والسياسة.

وتبدو القيمة التاريخية للكتاب في أن مؤلفه قد عاصر بعضاً من حوادثه، وأنه دون في كتابه تفاصيل ما شاهد ورأى.

3 - تاريخ اليعقوبي: تأليف أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن

(1) سيدة إسماعيل كاشف، مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه (مصر: الطبعة الثانية)، ص: 33.

واضح المعروف باليعقوبي (ت 284هـ): قسم كتابه إلى قسمين رئيسين الأول في التاريخ القديم من لدن آدم عليه السلام حتى أيام العرب قبل خاتم الأنبياء محمد ﷺ. وقد تكلم فيه باختصارٍ عن ابتداء كون الدنيا وأخبار الأوائل من الأمم المتقدمة، والممالك المفترقة، ويوضح منهجه في الجمع بين الروايات المختلفة والأقوال المتضاربة بقوله: (ولم نذهب إلى التفرد بكتاب نصنفه ونتكلف منه ما قد سبقنا إليه غيرنا، لكنا قد ذهبنا إلى جمع المقالات والروايات لأنا قد وجدناهم قد اختلفوا في أحاديثهم وأخبارهم في السنين والأعمال، وزاد بعضهم ونقص بعض، فأردنا أن نجمع ما انتهى إلينا مما جاء به كل امرىء منهم لأن الواحد لا يحيط بكل العلم...).

ثم ابتدأ القسم الثاني بمولد خاتم الأنبياء محمد ﷺ حتى أيام أحمد المعتمد على الله عام 259هـ.

4 - تاريخ الطَّبَرِي «تاريخ الرسل والملوك»: تأليف أبي جعفر محمد بن جَرِير الطَّبَرِيِّ (ت 310هـ): يعتبر مدونة تاريخية حافلة ذات قيمةٍ علميةٍ كبيرةٍ في مجالها، ويتحدّث مُحقّق الكتاب محمد أبو الفضل إبراهيم، عن أهميته العلمية بقوله: (وكتابه المُسَمّى «**تاريخ الرسل والملوك**» أو «**تاريخ الأمم والملوك**» يعد أوفى عملٍ تاريخي بين مصنّفات العرب، أقامه على منهج مرسوم، وساقه في طريق استقرائي شامل. بلغت فيه الرواية مبلغها من الثقة والأمانة والإتقان، أكمل ما قام به المؤرخون قبله كاليعقوبي والبلاذري، والواقدي، وابن سعد، ومهد السبيل لمن جاء بعده؛ كالمسعودي، وابن مسكويه، وابن الأثير، وابن كثير، وابن خلدون... وترجع قيمة هذا الكتاب إلى أنه قد استطاع أن يجمع بين دفّتيه جميع المواد المودعة في كتب الحديث، والتفسير، واللغة، والأدب، والسير، والمغازي، وتاريخ الأحداث والرجال، ونصوص الشعر والخطب والعهود، ونسق بينها تنسيقاً مناسباً وعرضها عرضاً رائعاً رائقاً، ناسباً كل روايةٍ إلى صاحبها، وكل رأي إلى

قائله، كما أنه أودع هذا الكتاب فصولاً صالحة، ونتفاً متنوعةً من متون الكتب التي أتت عليها عوادي الأيام، وأورد من أقوال العلماء ما لا نجده إلا في هذا الكتاب)[1].

5 - مروج الذهب ومعادن الجوهر: تأليف أبي الحسن علي بن الحسين ابن علي المَسْعُودِي (ت 346هـ): يُعتبر هذا الكتاب خلاصة مختارة من كتابين ألفهما قبل هذا الكتاب هما كتاب أخبار الزمان والأوسط في التاريخ، ابتدأ الثاني من حيث انتهى الأول، فأودع في هذا الكتاب (لمُع ما في ذينك الكتابين مما ضمناهما وغير ذلك من أنواع العلوم وأخبار الأمم الماضية والأعصار الخالية مما لم يتقدم ذكره فيها)[2].

وللمؤلف كتب أخرى في التاريخ وهي: كتاب «**أخبار الزمان ومن أباده الحدثان من الأمم الماضية والأجيال الغابرة والممالك الدائرة**»: لكن هذا الكتاب ضائع إلى الآن وليس منه إلا الجزء الأول في مكتبة فيينّا.

و«**الكتاب الأوسط**»: هو وسط بين الكتابين المتقدمين، وقد ضاع أيضاً، ولكن في مكتبة أكسفورد نسخة يظنون أنها هو، ويظن بعض الباحثين أنه وقف على شيء منه في بعض مكاتب دمشق.

و«**كتاب التنبيه والإشراف**»: وقد طُبع في ليدن 1894 في جملة المكتبة الجغرافية، في 500 ص[3].

6 - تجارب الأمم: تأليف أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه أبو علي (ت 421 هـ): (يُعتبر هذا الكتاب مصدراً جديراً بالثقة في أغلب الأحيان لأن

---

(1) تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، (مصر: دار المعارف)، ج1، ص: 21. •

(2) مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية (مصر: مطبعة السعادة)، 1367/ 1948)، ج1، ص: 10.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص: 8.

ابن مسكويه اعتمد على الطبري إلى درجة كبيرة في الحوادث التي لم يدركها، ثم كان بعد ذلك متصلاً بأكبر الشخصيات في عصره قادراً على جمع المعلومات من مصادرها الصادقة، وفضلاً عن ذلك فإنه لم يكن كاتباً مؤرخاً، فحسب، بل كان فيلسوفاً وطبيباً وخبيراً بأحوال الحروب والسياسة مما يجعل أحكامه صادقة لا سيما وأنه كان عادلاً فيها)[1].

7 - المنتظم في تاريخ الأمم: تأليف أبي الفَرَج عبد الرحمٰن بن علي بن الجَوْزِي (ت 597هـ): بدأه (من الهجرة إلى خلافة المستضيء على ترتيب السنين، وهو تاريخ كبير فيه نبذة من الفوائد الحديثية وتراجم الملوك والأعيان)[2].

8 - الكامل في التاريخ: تأليف عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشَّيْبَاني المعروف بابن الأثِير (ت 630هـ): تاريخ جامع لأخبار ملوك الشرق والغرب وما بينهما، بدأه منذ أول الزمان إلى آخر سنة ثمانية وعشرين وستمائة. وضح منهجه بقوله: (ذكرتُ في كلّ سنة لكلّ حادثة كبيرة مشهورة ترجمة تخصها، فأما الحوادث الصغار التي لا يحتمل منها كل شيء ترجمة فإنني أفردت لجميعها ترجمة واحدة في آخر كل سنة فأقول: ذكر عدة حوادث. وإذا ذكرت بعض من نبغ وملك قطراً من البلاد ولم تطل أيامه فإني أذكر جميع حاله من أوله إلى آخره عند ابتداء أمره لأنه إذا تفرق خبره لم يعرف للجهل به، وذكرت في آخر كل سنة من توفي فيها من مشهوري العلماء والأعيان والفضلاء)[3].

9 - المختصر في أخبار البشر: تأليف عماد الدين أبي الفداء إسماعيل (ت 732هـ): أورد في كتابه هذا شيئاً من التواريخ القديمة والإسلامية، وهو

---

(1) سيدة إسماعيل كاشف، ص: 36.

(2) كشف الظنون، ج1، ص: 1850.

(3) الكامل في التاريخ (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر 1385/ 1965)، ج1، ص.

كتاب مختصر عن مُطَوّلات ومُدَوَّنات كتب التاريخ الإسلامي حتى زمن المؤلّف، ذكر في المقدّمة أنه ألفه ليكون تذكرة تغنيه عن مراجعة الكتب المطولة، ثم ذكر مصادره لهذا الكتاب.

قدّم المؤلف لكتابه بمقدمة تتضمن ثلاثة أمور:

الأمر الأول: اختلاف المؤرخين بالنسبة للتواريخ القديمة.

الأمر الثاني: في معرفة نسخ التوراة.

الأمر الثالث: ابتكر جدولاً يتعرف به ما بين التواريخ المشهورة من المدد.

بدأ الكتاب بالفصل الأول: في عمود التواريخ القديمة وذكر الأنبياء على الترتيب. أما التواريخ الإسلامية فرتبها على السنين حسب تأليف الكامل لابن الأثير.

10 - تاريخ الإسلام: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذَّهَبِي (ت 748هـ): (اشتهر الذهبي بكتابه العظيم (تاريخ الإسلام) شهرة واسعة ونال من أجله صيتاً ذائعاً، ولا غرابة في ذلك لما تميز به هذا الكتاب من ميزات عظيمة، إذ هو أضخم مؤلفات الذهبي الكثيرة، وأوسع التواريخ العامة حتى عصره، تناول تاريخ الإسلام من بدء الهجرة النبوية حتى سنة 700هـ ، فحصر مادة ضخمة في نطاقه الزمني الممتدّ عبر سبعة قرون كاملة، وفي نطاقه المكاني الشامل لجميع الرقعة الواسعة التي امتدّ إليها الإسلام من الأندلس غرباً إلى أقصى المشرق، وقد شمل الحوادث الرئيسة التي مرت بها الجماعة الإسلامية منذ هجرة النبي ﷺ وتعاقب الأحداث والدول في شتى أنحاء العالم الإسلامي حتى نهاية القرن السابع الهجري. كما تضمن تراجم المشهورين في كل ناحية من نواحي الحياة ولم يقتصر على فئة معينة منهم، وفي هذا المجال أعني التراجم تظهر عظمة كتاب الذهبي في العدد العديد والشمول الفريد الذي أقدره بأربعين ألف ترجمة وهو

مما لا نجد في كتاب آخر من كتب من سبقه أو جاء بعده... وضع خطة عامة للكتاب قسمه بوجهها إلى وحداتٍ زمنيةٍ أمدها عشر سنوات أطلق عليها لفظ (الطبقة)، ورتب الحوادث حسب السنوات)[1].

وله تاريخيْن مختصَرَيْن هما: **«العِبَر في خَبَر مَن غَبَر»** و**«دُوَل الإسلام»** رتبهما على السنين، ورتّب السنين على الأشهر، يذكر في كل شهر ما حدث فيه وهما مطبوعان.

11 - مِرْآة الجِنَان وعِبْرَة اليَقْظَان: تأليف أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافِعِي اليَمَنِي المكّي (ت 768هـ): كتاب مُلخّص من مصادر تاريخيةٍ ودينيةٍ عديدةٍ ذكرها في مقدمة الكتاب. أرخ فيه للأحداث والأعيان حسب السنين بدأه بالسنة الأولى للهجرة وختمه بنهاية سنة خمسين وسبعمائة من الهجرة.

تكلّم في الكتاب أيضاً عن غزوات النبي ﷺ وشيء من شمائله ومعجزاته ومناقب أصحابه، وأموره وأمور الخلفاء والملوك وحدوثها في أي الأزمان.

12 - البداية والنهاية في التاريخ: تأليف أبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي المعروف بابن كَثِير (ت 774هـ): رَسَم في مقدمته الموضوعات والمراحل التاريخية التي سيتولى عرضها وقد أجملها في قوله: (أما بعد: فهذا كتاب أذكر فيه بعون الله وحسن توفيقه ما يسره الله تعالى بحوله وقوته من ذكر مبدأ المخلوقات من خلق العرش والكرسي والسمٰوات والأرضين وما فيهن وبينهن من الملائكة والجان والشياطين، وكيفية خلق آدم عليه السلام وقصص الأنبياء، وما جرى مجرى ذلك إلى أيام بني إسرائيل وأيام الجاهلية حتى تنتهي النبوة إلى أيام نبينا محمد ﷺ، فنذكر سيرته كما ينبغي فتشفي الصدور والغليل، وتزيح الداء عن العليل.

---

(1) بشار عواد معروف، **الذهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام**، الطبعة الأولى (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه 1976)، ص: 11، 279.

ثم نذكر بعد ذلك إلى زماننا، ونذكر الفتن والملاحم، وأشراط الساعة، ثم البعث والنشور وأهوال القيامة، ثم صفة الجنان وما فيها من الخيرات الحسان وغير ذلك، وما يتعلق به، وما ورد في ذلك من الكتاب والسنة والآثار والأخبار المنقولة المقبولة عند العلماء وورثة الأنبياء، الآخذين من مشكاة النبوة المصطفوية المحمدية على من جاء بها أفضل الصلاة والسلام. ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذب مما فيه بسط لمختصر عندنا أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا)[1].

13 - تاريخ ابن خلدون أو كتاب العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العَرَب والعَجَم: تأليف العلامة عبد الرحمٰن بن محمد بن خَلْدُون الإشبيلي (ت 808هـ):

خُصّ هذا السِّجِلّ التاريخي الحافل «بمقدمته» المشهورة التي تكلّم فيها على نظم الحكم والسياسة في العالم الإسلامي، ويبحث ما عرفه المسلمون من مهن وصنائع ونظم اقتصادية وعلومٍ وفنون، ويضع لكتابة التاريخ منهجاً جديداً من نقد الحقائق وتعليلها، ويجعل المجتمع وتكوينه ونظمه وتطورها موضوعاً للدرس العميق والتفكير الحر.

يبدأ هذا الكتاب بأخبار العرب وأجيالهم ودولهم منذ بدء الخليقة إلى عصره. ومن خلال هذا تطرق إلى ذكر معاصريهم من الأمم المشاهير مثل السريانيين والنبط والكلدانيين والفرس والقبط وبني إسرائيل واليونان والروم والإلمام بأخبار دولهم. قدم لهذه الدراسة بمقدمتين إحداهما: في أمم العالم وأنسابهم على الجملة. الثانية في كيفية أوضاع الأنساب.

كما يتحدث عن أخبار البربر بديار الغرب.

---

(1) البداية والنهاية، ج1، ص: 6.

يقول حاجي خليفة: (وهو كتاب مفيد جامع منافع لا توجد في غيره)[1].

14 - التاريخ الإسلامي: تأليف محمود شاكر (المصري): أصدره في أجزاء متتالية، فبدأ بالعهد الجاهلي ما قبل الإسلام، ثم عرض السيرة النبوية، ثم تاريخ الخلفاء الراشدون... طبع في المكتب الإسلامي، ببيروت عام 1401هـ / 1981م.

(1) كشف الظنون، ج2، ص: 1123.

2 - التواريخ الخاصة بالقرون

1 - تراجم رجال القرنين السادس والسابع (المعروف بالذَّيل على الرَّوْضَتَيْن): تأليف شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمٰن بن إسماعيل المعروف بأبي شامَةَ المقدسي الدمشقي (ت 665هـ): يُعتبر هذا الكتاب تتمّة وتَكْمِلة لكتابه «**الروضتين في أخبار الدولتين**» حيث ابتدأ يؤرخ للأحداث والرجال من سنة تسعين وخمسمائة التي تتلو سنة وفاة صلاح الدين الأيوبي، فيذكر فيها وفيما بعدها ما فاته ذكره في كتاب «**الروضتين**» سنة بعد سنة، حسب ترتيب السنين: وسلك فيه المنهج نفسه الذي سار عليه في كتابه «**الروضتين**»، وانتهى به العرض التاريخي للحوادث والرجال حتى سنة خمس وستين وستمائة من الهجرة.

2 - الدُّرَرُ الكامِنَةُ في أَعْيان المائَةِ الثامِنَة: تأليف شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حَجَر العَسْقَلاَني (ت 852هـ): ترجم فيه لأعيان القرن الثامن، الذين بلغ عَدَدُهُم في كتابِه خمسةَ آلاف ومائتين وأربعة. سار فيه على ترتيب حروف المعجم مبتدئاً بالهمزة. ثم ذيله المؤلف بذيل طبع الكتاب والذيل.

3 - الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع: تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السَّخَاوِي (ت 912هـ): ترجم فيه لأعيان القرن التاسع، والتزم فيه الترتيب الهجائي. مطبوع.

4 - الكَوَاكِب السائِرَةُ بأَعْيان المائَةِ العاشِرَة: تأليف نجم الدين أبي المكارم محمد الغَزِّي (967 - 1061هـ): قسّم القرن العاشر إلى ثلاثة

أثلاث، أطلق على أعيان كل ثلث (طبقة) وبدأ الترجمة (للمحمدين) في كل طبقة، وبعدها يلتزم الأعلام المبتدئة بالهمزة ويسير على نسق الحروف الهجائي حتى آخر الطبقة، وهو مطبوع.

5 - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: تأليف محمد أمين بن فضل الله محب الله المحبي (ت 1111هـ): عرض لتراجم الأعيان الذين عاشوا في القرن الحادي عشر على حسب الترتيب الهجائي لأسمائهم، مطبوع.

6 - سلك الدرر في أعيان القرن 12هـ : تأليف أبي الفضل محمد بن خليل بن علي بن محمد المُرَادِي (ت 1206هـ): جمع فيه التراجم على حروف المعجم، طُبع في 4ج بمصر.

7 - حلية البشَر في تاريخ القرن 13هـ : تأليف عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الدمشقي (ت 1335هـ): جمع فيه التراجم على حروف المعجم، طبع لأول مرة بالمجمع العلمي في دمشق عام 1380هـ / 1961م، وطُبع بدار صادر في بيروت في 3مج، عام 1411هـ / 1991م.

8 - نَثْرُ الجَوَاهِر والدُرَر في عُلماء القرن 14هـ : تأليف يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي (كاتِبُه): رتب فيه التراجم على حروف المعجم، وأورد نماذج من خطوطهم وآثارهم. طبع بدار المعرفة في بيروت عام 1427هـ / 2006م، في 2ج، وبذيله: «**عقد الجوهر في علماء الربع الأول من القرن 15**».

3 - التواريخ الخاصة بالـمُـــدُن والبُلدان

1 - أخبار مَكّة وما فيها من الآثار: تأليف أبي الوليد محمد بن عبد الله ابن أحمد الأَزْرَقِي (ت 223هـ): يقول مُحقّق الكتاب: (كتاب أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار هو كتاب خطط أكثر منه كتاب تاريخ، فقد تتبع الأزرقي إنشاء الكعبة المعظمة، ومعاهد مكة المكرمة وما فيها من آثار وأماكن، وألَمَّ بمجمل تاريخها وجغرافيتها منذ نشأتها، وأتى على صورة موضحة مما سلف لها من مجدٍ طارفٍ وتليد، بحيث تجمعت في الكتاب ميزات خاصة قلما تجدها في كتاب غيره، وصار ما وضع بعد ذلك من الكتب التي تبحث في خطط مكة عالة على خطط الأزرقي)[1].

2 - العِقْدُ الثَّمِين في تاريخ البَلَد الأَمِين: تأليف أبي الطيِّب التَّقِيِّ الفاسِي محمد ابن أحمد الحسني المكّي (ت 832هـ): يتحدّث مُحقّق الجزء الأخير محمود محمد الطَّنَاحِي عن أهميّة هذا الكتاب في موضوعه بأنه: (أكبر موسوعةٍ في تاريخ مكة، ومن حكمها أو عاش فيها أو دخلها أو سكنها من العلماء والفقهاء والحكماء والشعراء والأدباء وغيرهم)[2].

بدأ المؤلف الكتاب بمقدمة ملخصة من كتابه **«شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام»** في أربعين باباً تعرّض فيها إلى ذكر مكة المشرفة، وحُكْم بَيْع دُورها وإجارَتِها، وأسمائها، وكثير من الأحكام الشرعية المُختصّة بها، وتكلّم عن

---

(1) الأزرقي، **أخبار مكة وما فيها من الآثار**، تحقيق رشد ملحس، الطبعة الثالثة، (مكة المكرمة: مطابع الثقافة) 1398/ 1978، ج1، ص: 20 ، 15.

(2) الفاسي، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، تحقيق محمود محمد الطناحي (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، 1388هـ - 1969م)، ج8، ص: 4.

أخبار الكعبة وما يتصل بها، والسقاية والأماكن التي تتعلق بها المناسك، والأماكن الأثرية بها، كما ضمنها أخباراً جاهلية وإسلامية لها تعلق بالحجاج، وعرض لولاة مكة في الإسلام على سبيل الإجمال، وقد أوضح المؤلف أنه جمع فيها بين ما ذكره الأزرقي، وبين ما كان بعد أبي الوليد الأزرقي من الأخبار الملائمة لذلك كله[1].

ثم شرع في السيرة النبوية الشريفة، وأتبعها بذكر التراجم حسب ترتيب حروف المُعْجَم، خَلاَ المُحمدَين والأَحْمَدِين؛ فإنّه قدّمهم على غيرهم (لشرف هذين الاسمين على غيرهما من الأسماء) يقول الفاسي ﷺ: (وذكرتُ في أثناء كثير من التراجم أحاديث وآثاراً، وحكاياتٍ وأشعاراً، اقتداءً بأئمة الحديث الأخيار).

3 - أخبار مدينة الرسول ﷺ المعروف بالدرة الثمينة: تأليف الحافظ محمد بن محمود بن النجار (ت 643هـ): يقول محقق الكتاب صالح محمد جمال في التعريف بالكتاب: (... وعلى الرغم من صغر حجمه وإيجاز تعبيراته فإنه يعطي صورةً واضحة الملامح للأطوار التي مرت (بالمدينة المنورة) من تاريخ الطوفان إلى العصر السابع الهجري عصر المؤلف وأهم الآثار بها كوادي العقيق وجبل أحد والخندق وبعض الآبار، وفي الوقت نفسه يأتي على الأدوار التي مرت بعمارة المسجد النبوي الشريف بمنبره وروضته منذ تأسيسه والزيادات التي طرأت عليه في عهد النبي ﷺ، ثم في خلافة عمر وخلافة أبي بكر، وخلافة عثمان وعصر الوليد بن عبد الملك الأموي، وأيام المهدي بن أبي جعفر العباسي بأسلوبٍ موجز مستساغ، ثم يستطرد إلى ذكر مساجد المدينة وتاريخها).

ويتحدّث المُحقّق في تقديمه للطبعة الثانية عن السلسلة التاريخية عن

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص: 8.

المدينة المنورة الموجود منها والمفقود بقوله: (لقد حَظِيَت مدينة الرسول ﷺ أو دار الهجرة بعددٍ كبيرٍ من المؤلفات منذ فجر الإسلام إلا أن أكثرها فقد ولم يعثر إلا على ذكره في المعاجم وكتب التاريخ:

- ولعلّ أول من ألّف عن المدينة المنوّرة هو محمد بن الحَسَن بن زَبَالَة، وهو بعنوان **«أخبار المدينة»** وقد عاش في منتصف القرن الثاني للهجرة، ومات في آخره وتتلمذ على الإمام مالك. ثم تلاه المُؤرّخ الزّبَيْر بن بَكَّار، وهو من مواليد المدينة، وتوفي سنة 256هـ بمكة، بعد أن تولّى قضاءها، ولم يعرف اسم كتابه بالضبط[1].

ثم **أَلّف** عُمر بن شَبَّه كتابه **«أمراء المدينة»** و**«أخبار المدينة»** وكان معاصراً لابن بَكّار. وقد طُبع كتابه **«أخبار المدينة»** بعنوان **«تاريخ المدينة المنورة»**.

ويتعاقب المؤلّفون على المدينة عبر القرون التالية فتُخْبِرنا كتب معاجم المؤلّفين عن:

- **أخبار المدينة**: ليحيى بن الحسن بن جعفر وعاش في أواخر القرن الثالث.

- **فضائل المدينة**: للمُفَضَّل الجَنَدِي المتوفى سنة 308.

- **إتحاف الزائر**: لأبي اليُمْن بن عَسَاكِر.

- **بهجة النفوس والأسرار**: لعبد الله بن محمد المرجاني المتوفى سنة 699هـ .

- **روضة الفردوس**: لمحمد بن أحمد الأقشهري المتوفى سنة 739.

التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة: لمحمد بن أحمد المطري المتوفى سنة 765هـ .

---

(1) أخبار مدينة الرسول، تحقيق صالح جمال، الطبعة الثانية (بيروت: دار الفكر، 1391/ 1971)، ص: 7.

- **نصيحة المشاور وتعزية المجاور**: لعبد الله بن محمد بن فرحون المتوفى سنة 769هـ .

ولم يُعْرَف مصير هذه المُؤلَّفات ولم يُطبع منها شيء حسب علمنا، ثم تلا ذلك كتابان هما:

- **تحقيق النصرة بتلخيص معالم الهجرة**: للزين أبي بكر بن الحسين المراغي المتوفى سنة 816 وقد طبع هذا الكتاب مؤخراً.

- **والمغانم المطابة في فضائل طابة**: للمجد الفيروز آبادي المتوفى سنة 817هـ . وقد ظهر مُحَقَّقاً بقلم الأستاذ حَمْد الجَاسِر، ونَشَرَتْهُ دارُ اليَمامَة بالرياض.

ومن الكتب المؤلفة قديماً عن المدينة كتاب «**خلاصةالوفا**» للسَّمْهُودِي، وقد طُبع عدة طبعات و«**عمدة الأخبار**» للعباسي، وهو مطبوع)[1].

4 - المغانم المطابة في معالم طابة: تأليف مجد الدين أبي الطاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 823هـ): في التعريف بالكتاب يقول مُحَقِّقُه الشيخ حَمْد الجاسِر: (في المقدّمة يذكر «المؤلّف» أنه زار المدينة في سنة 782هـ فجدّد نظره في معالمها، فلم يَرَ كتاباً حاوياً يجمع تأريخها، فقام بوضع كتابٍ جامعٍ لما ذهب في كتب المتقدمين بَدَداً، مُتجنّباً الإطناب، ثم ذكر اسم الكتاب «**المغانم المطابة في معالم طابة**» وذكر أبوابه الستة.

وقد اقتصر ناشر الكتاب ومحقّقه على طبع وتحقيق القسم الخامس من الكتاب! وهو أطول الأبواب، واعتذر عن نشر الباقي بقوله: (لقد كان الأولى أن يُطبع الكتابُ كامِلاً، لولا ما في الباب الأول منه من مُصادَمَةٍ لرأي تقي الدين بن تيمية وغيره مما لا تتسع له صدور كثيرٍ من القُراء!!!!).

وفي المقدّمة ذكر المحقق عرضاً موجزاً شاملاً ومفيداً للمهتمين بتاريخ

(1) المصدر نفسه، ص: 4 - 6.

المدينة المنورة منذ بداية تاريخٍ منفصلٍ لها حتى العصر الحديث مما وقع معرفته له.

5 - التحفة اللطيفة بتاريخ المدينة الشريفة: تأليف الشمس محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت 902هـ): جمع فيه فضائل المدينة وتاريخها منذ الجاهلية إلى زمانه، وعرض لمواضعها وآثارها ومساجدها وأسواقها، طبع بمصر في 3ج.

6 - وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى: تأليف نور الدين علي بن أحمد المصري السَّمْهُودي (ت 911هـ): يأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب خصها المؤلف بدراسة وعرض تاريخ المدينة المنورة وهي:

- **اقتفاء الوفا بأخبار مدينة المصطفى**: وهو «كتاب مفصل ذكر فيه ما أمكنه الوقوف عليه من تواريخ المدينة المنورة، وما عاينه من أمورٍ لم يظفر بها أحد من مؤرخيها وسلك فيه طريقة الاستيعاب، وجمع ما افترق من معاني تلك الأبواب، وتلخيص مقاصد جميع تواريخ المدينة التي وقف عليها، وإضافة ما اقتضى الحال أن يضاف إليها... ولم يظفر هذا الكتاب بالإتمام فضلاً عن الظهور والتداول فقد كان المؤلف تركه في المسجد النبوي وسافر إلى مكة المكرمة فاحترق الكتاب فيما احترق بحريق أماكن من المسجد النبوي»[1].

- **خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى**: «وهو كتاب مختصر في نحو نصف وفاء الوفا مع جمع مقاصده وتحسين وصفه»[2].

- **وفاء الوفا**: وهو وسط بين الكتابين السابقين إذ قصد به اختصار كتابه الول «مع توسط غير مفرط» و«مع ما رأى من ذلك من الإتحاف بأمورٍ لا توجد في غيره من المختصرات ولا المبسوطات».

---

(1) وفاء الوفاء، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، ص: 2.

(2) المصدر نفسه، ص: 3.

7 - فضائل القدس: تأليف أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي (ت 597هـ): جمع فيه تاريخ هذا البلد المقدس منذ بداية التاريخ، وتعاقب أنبياء الله عليه، ودخوله تحت الحكم الإسلامي، إلى زمانه، طبع بتحقيق جبرائيل جبّور، بدار الآفاق الجديدة، في بيروت عام 1399هـ / 1979م في 167ص.

8 - الأُنْسُ الجَلِيلُ بتاريخ القُدْس والخليل: تأليف مجير الدين أبي اليُمْن، عبد الرحمٰن بن محمد العُلَمْي (ت 927هـ): جمعه من المصادر السابقة عليه، وأضاف إليه زيادات إلى زمانه، طبع بمكتبة المُحتَسِب، في عمّان بالأردن عام 1393هـ / 1973م، في 1ج.

9 - تاريخ دمشق: تأليف علي بن الحسين بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت 571هـ): يقول محقق الكتاب صلاح الدين المَنَجِّد في التعريف بالكتاب: (في المجلدتين الأولى والثانية تخطيط دمشق وسورها وأبوابها وخططها، وأنهارها ومصانعها، ومساجدها وآثارها، وفضائلها وخصائصها وما يتصل بذلك من تقويمها وتخطيطها. وترجم المؤلف في بقية المجلدات لكلّ من يصح أن يترجم له من أهل دمشق وخلفائها وأمرائها وحكامها وقضاتها، وعلمائها وأدبائها وشعرائها ممن ولد أو أقام بها أو زارها وحلّ بها منذ الفتح الإسلامي إلى زمان المؤلف، وقد يترجم لمن كان قبل الإسلام، وبذلك جمع أعظم عددٍ من رجال الثقافة الإسلامية، وأعلام حضارة العرب فجاء كتابه أشبه بمعلمة إسلامية)[1].

ومنهجه في التراجم هو ذكرها حسب ترتيب الحروف الهجائية مع اعتبار الحرف الثاني والثالث ومثله بالنسبة لآبائهم وأجدادهم إلا أنه بدأ التراجم بذكر من اسمه أحمد لموافقته لاسم المصطفى أحمد ﷺ.

---

(1) تاريخ مدينة دمشق، تحقيق صلاح الدين المنجد (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي)، ج1، ص: د.

10 - تاريخ بغداد: تأليف أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ): تحدّث عن بغداد ومعالمها الحضارية واتخذ من حديثه عنها ووصفه لها منطلقاً ينفذ منه لترجمة علمائها وأدبائها وأعيانها، وهو ما يذكره في المقدمة بقوله: (هذا كتاب تاريخ مدينة السلام وخبر بنائها، وذكر كبراء نزالها، وذكر وارديها، وتسمية علمائها، ذكرت من ذلك ما بلغني علمه، وانتهت إليّ معرفته...).

وأضاف إلى هذا ذكر خبر (المدائن) على الاختصار وتسمية من وردها من الصحابة، وذلك لقربها من مدينة السلام، وأن المسافة إليها بعض يوم، احتوى الكتاب على سبع آلاف وثمانمائة وإحدى وثلاثين ترجمة.

11 - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف ابن تغري بردي الأتابكي (ت 813هـ): كتاب كبير في تاريخ مصر، ، مرتب على السنين، ابتدأ فيه مؤلفه بفتح عمرو بن العاص من سنة (20هـ / 640م) إلى أثناء (872هـ / 1367م)، وقد ذكر فيه من ولي مصر من الملوك والسلاطين والنواب ذكراً وافياً مع ذكر ملوك الأطراف بطريق إجمالي، آتياً في كل سنيه على ما وقع من الحوادث المهمة، ومن توفي من رجالات الأمة الإسلامية.

12 - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: تأليف جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ): من أحسن ما أُلّف في هذا الموضوع، سلك فيه المؤلف طريقاً وسطاً ليس بالطويل المستطرد، ولا بالمقتضب الخالي من النفع والجدوى.

بدأه بذكر ما ورد في شأن مصر من الآثار، ثم ثناه بذكر تاريخ مصر في عهد الفراعنة على حسب ما وقع لديه من المعارف، وعلى حسب ما كان شائعاً في عصره، ثم وصف الفتح الإسلامي وما صاحبه من وقائع وأحداث، وما تم من امتزاج المصريين بالعرب تحت راية الإسلام، ثم ذكر الوافدين

على مصر، ومن نبغ فيها من أصحاب المذاهب، ومن عاش بها من الحفّاظ والمؤرخين، والقراء، والقصّاص، والشعراء، والمتطببين وغيرهم مع ذكر نبذ من حياتهم وتاريخ موالدهم ووفاتهم، ولم يخل كتابه من تاريخ الولاة الذين تعاقبوا عليها، والقضاة الذين حكموا فيها، والحكومات التي قامت بها، وما بني فيها من المساجد والمدارس والخانقات. . . طبع بمصر في 2ج.

13 - البَيَانُ المُغْرِبُ في أخبار المَغْرِب: تأليف أبي عبد الله محمد بن عَذَارِي المُراكِشي (ت 695هـ): (من أهم الكتب التي تشمل حوادث المغرب والأندلس، السياسية والاجتماعية والإدارية، كما تعرّض مؤلّف الكتاب إلى الحروب التي نشبت بين العرب والفرنجة أو بين العرب أنفسهم، ولم يتعدّ ابن عذاري سنة 602هـ في إيراده لحوادث تاريخ المغرب.

أما فيما يتعلق بأخبار الأندلس فقد توقف المؤلف عند أخبار سنة 387هـ بعد أن ذكر الأمراء والولاة الذين تولوا إفريقية للأمويين، كما ذكر غزوات المنصور بن أبي عامر مؤسس الدولة العامرية في الأندلس)[1].

14 - تاريخ اليَمَن: تأليف نجم الدين عُمارة بن أبي الحسن علي الحَكَمِي اليمني (ت 569هـ): يذكر المؤلف أنه بأمر من القاضي الأجَلّ الفاضل أبي علي عبد الرحيم بن القاضي الأشرف بهاء الدين أبي المجد علي البيساني وضع كتاب يجمع فيه ما علق بحفظه من أخبار جزيرة اليمن سهلها ووعرها براً وبحراً، ومدد ممالكها، وأبعاد مسالكها وحروب أهلها ووقائعهم، ومكاثرهم وصنائعهم، وأخبار قضاتها ودعاتها، وأخبار أعيانها وأمرائها ومن روى له عنه أو رآه من شعرائها، فكان هذا الكتاب بمثابة الإجابة لرغبة القاضي.

(أما اسلوبه في كتابة هذا التاريخ فيمتاز بالبساطة والسلاسة، وكان يعبر

---

(1) المدخل إلى التاريخ، ص: 275.

عن إحساسه بكل ما هو شيق وجذاب في قوة ورصانة...)[1].

15 - تاريخ واسط: لِبُحْشُل (ت 292هـ).

16 - تاريخ إربل: لابن المستوفي (ت 637هـ).

17 - تاريخ الصالحية: لابن عبد الهادي (ت 909هـ). **والقلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية:** لابن طولون (ت 953هـ). **والمروج السندسية الفسيحية في تاريخ الصالحية:** لمحمد عيسى بن كنان.

18 - تاريخ المِزّة: لابن طولون (ت 953هـ).

19 - تاريخ داريّا: للقاضي عبد الجبار الخولاني (ق 4هـ).

20 - زبدة الحلب من تاريخ حلب: لابن العديم (ت 660هـ). **ودرّ الحَبَب في تاريخ أعيان حلب:** لابن الحنبلي (ت 971هـ). **وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء:** لمحمد راغب الطبّاخ (ت 1370هـ).

21 - بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: للضبي (ت 599هـ). **والصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدّثيهم وفقهائهم وأدبائهم:** لابن بَشْكُوال (ت 578هـ). **والتكملة لكتاب الصلة لابن بشكوال:** لابن الأبّار (ت 659هـ).

22 - تاريخ إفريقيا وتونس: لأبي العرب (ت 333هـ).

23 - طبقات المحدّثين بأصبهان: لأبي الشيخ (ت 369هـ). **وذكر أخبار إصبهان:** لأبي نُعيم الإصبهاني (ت 430هـ).

24 - تاريخ جُرْجان: للسهمي (ت 427هـ).

25 - المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور: لعبد الغافر الفارسي انتخاب الصريفيني (ت 641هـ).

---

(1) تاريخ اليمن، تحقيق المستشرق (كاي) ترجمة دكتور حسن سليمان محمود (مصر: دار الثناء للطباعة)، ص: 47.

26 - القَنْدُ في ذكر عُلماء سَمَرْقَنْد: تأليف النسفي (375هـ).

27 - التدوين في أخبار قزوين: لعبد الكريم الرافعي (623هـ) وكلها مطبوعة.

الفصل الثامن

مصادر التّراجِم العامّة

1 - وَفَيَاتُ الأَعْيَانِ، وأَنْبَاءُ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ، مما ثَبَتَ بالنَّقلِ أو السَّمْعِ أو أَثْبَتَهُ العَيَانُ: تأليف شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خَلُّكَان (ت 681هـ): يَضُمَ الكتابُ ثمانمائة وخمساً وخمسين ترجمة لأعلام الإسلام ومشاهيره، من علماء ومُفكّرين،، ومُلوك ووُزراء. يغطّي في كتابه هذا الحقبة الزمنية ابتداءً من القرن الأول حتى قرابة نهاية القرن السابع الهجري. وقد التزم ترتيب الأسماء ترتيباً هجائياً فيقدم من أول اسمه الهمزة على من أول اسمه باء، وقد لاحظ هذا بالنسبة للاسم الأول في حرفه الأول والثاني دون الثالث فما بعده.

2 - سِيَرُ أَعْلاَمِ النُبَلاَء: للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذَهَبِي الدمشقي (ت 748هـ): وهذا الكتاب من أشمل كتب التراجم العامة حتى عصره، يشتمل على تراجم متنوّعة للعلماء والملوك والوزراء والأمراء والقُضاة. . . وقد نهج فيه منهج الزمن، ورتّب فيه المترجمين ضمن طبقات، تبلغ الطبقة الواحدة أربعين عاماً، بدأ كتابه بالسيرة النبوية الشريفة، وتراجم الصحابة والتابعين، ومن بعدهم إلى سنة 700هـ، وهي طبقة شيوخ شيوخه، ثم ذيل عليه بجزء إلى قُبَيْل وفاته، ضمنه شيوخه ومَن عاصرهم، طبع بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين في مؤسسة الرسالة، ببيروت عام 1402هـ / 1982م، في 25ج، هذا والمؤلّف مشهور بالعلم بتراجم الرجال، وله من الكتب أيضاً: «**العِبَرِ في خَبَر مَن غَبَر**» و«**تاريخ الإسلام**» وله «**تذكرة الحفَّاظ**» في تراجم المحدّثين، و«**ميزان الاعتدال**» فيمن

تُكلّم فيه من المحدّثين، و«**ديوان الضعفاء**» في المحدّثين أيضاً، و«**معرفة القُرّاء الكبار**» في قُرّاء القرآن..

3 - فَوَاتُ الوَفَياتِ والذَّيلُ عليها: تأليف محمد بن شَاكِر الكُتُبِي (ت 764هـ): يُكَمِّل ابنُ شاكر في هذا الكتاب ما نقص من التراجم في كتاب ابن خَلِّكان «**وفيات الأعيان**»، وقد أشار في المقدمة إلى أن كتاب ابن خَلِّكان من أحسن الكتب وضعاً لما اشتمل عليه من الفوائد الغزيرة، والمحاسن الكثيرة، ثم يستدرك عليه بقوله: (ورأيته قد أخلّ بتراجم بعض فضلاء زمانه وجماعة ممن تقدم على أوانه، ولم أعلم أذلك لذهول عنهم، أو لم يقع له ترجمة أحد منهم)[1] واستهدف من مؤلفه هذا أن يجمع كتاباً يتضمن ذكر من لم يذكره من الأئمة الخلفاء، والسادة الفضلاء، ويذكر أيضاً من وافته المنية بعد وفاة ابن خَلِّكان حتى عصر المُؤلّف. وقد رتّب المؤلف التراجم التي عرضها ترتيباً ألفبائياً.

4 - الوافي بالوفيات: تأليف صلاح خليل بن أيبك بن عبد الله الصَّفَدِي (ت 764هـ): يبدأ الكتاب بالترجمة لأعيان الأدب والتاريخ مرتباً إياها ترتيباً هجائياً، غير أنه استثنى المحمدين من الأعيان فجعل مكانهم في الكتاب يسبق جميع الأسماء وذلك تيمناً باسم النبي ﷺ. طبع بتحقيق مجموعة من الباحثين في المعهد الألماني، ببيروت وابتدأت طباعة منذ العام 1378هـ / 1958م، حق تاريخ كتابة هذه الأسطر، ويجري الآن إعداد فهارس عامَّة له.

5 - شذرات الذهب في أخبار مَن ذَهَبَ: تأليف الشهاب أبي الفلاح عبد الحيِّ بن أحمد بن محمد ابن العِماد الحنبلي (ت 1089هـ): وهو يشتمل على تراجم عشرة قرون هجرية، من وفيات 1 - 1000هـ ، قسّمه على القرون، وفرّع كل قرن على ترتيب السنين، ويذكر تراجم كل سنة حسب حروف

---

(1) **فوات الوفيات**، تحقيق الدكتور إحسان عباس (لبنان: دار الثقافة)، ج1، ص: 10.

المعجم. وهو شامل لجميع طبقات الناس من عُلماء على تنوّع اختصاصاتهم، وملوك وحُكّام... وهو يذكر مصدر كل ترجمة، وربّما يعتمد أكثر من مصدر للترجمة الواحدة. طبع في عشرة أجزاء بمصر.

6 - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: تأليف محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ): ترجم فيه لأكابر العلماء والأدباء والخلفاء من أهل القرن الثامن ومن بعدهم حتى النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري حسب الترتيب الهجائي. ويشرح المؤلف منهجه في المقدمة بقوله: (وقد جعلته على حروف المعجم مقدماً لمن قدّمته حروف اسمه وإن كان غيره أقدم منه، مبتدئاً بقطب اليمن، وجنيد ذلك الزمن الناسك المتأله إبراهيم بن أحمد ابن علي بن أحمد الكينعي)[1].

7 - الأعلام: تأليف خير الدين الزِرِكْلِي (ت 1396هـ): وهو قاموس لمشاهير الأعلام العرب والأجانب، مرتّب على حروف المعجم، يضم التراجم العامة منذ الجاهلية إلى زمان المؤلف، فيترجم للملوك والحكام، والعُلماء على تنوّع اختصاصاتهم، ولكل علم مشهور، حتى ولو كان مُغنِّياً أو راقصاً، مع إغفاله للخلفاء العثمانيين، وهو يترجم لأشهر المستشرقين من يهود ونصارى، ويذكر لكل علم ترجمة مختصرة مع ذكر ولادته ووفاته، واختصاصه وبعض آثاره، ويوثّق في الهوامش بذكر مصادر الترجمة.

ويرفق بالترجمة صوراً فوتوغرافية لمن حصل على صورته، أو نماذج من خطّه أو كتبه، طبع بدار العلم للملايين في بيروت، في 8مج، وقد قام بالتعليق عليه بطبعته الرابعة الأستاذ زهير الشاويش، بتعليقات سَلَفِيّة! وقد اختصره عبد الوهاب الجابي (الدمشقي) في «**معجم الأعلام**» في جزء واحد، وطبعه بدار الجنّان والجابي في ليماسول بقبرص عام 1405هـ ، وصدرت له

(1) البدر الطالع، الطبعة الأولى (مصر: مطبعة السعادة، 1348)، ج1، ص: 4.

ثلاثة ذيول، حتى كتابة هذه الأسطر: **(أحدها)** لأحمد العلاونة، بعنوان: «**ذيل الأعلام**» وطبع بدار المنارة، في جُدَّة عام 1418هـ / 1998م، في 2ج. **(والثاني)** لنزار أباظة، ومحمد رياض المالح، سمّياه: «**إتمام الأعلام**» طُبع عام 1419هـ / 1999م في 1ج، 504 ص. **(والثالث)** لمحمد خير رمضان يوسف، بعنوان: «**تتمّة الأعلام للزركلي**» طبع بدار ابن حزم في بيروت، عام 1418هـ / 1998م، في 2ج. كما أصدر الزميل محمد بن عبد الله الرشيد، تصحيحاً للمعلومات وللأخطاء التي وردت في «**الأعلام**» بعنوان: «**الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام**» طُبع بمكتبة الإمام الشافعي بالرياض، ودار ابن حزم في بيروت، عام 1422هـ / 2001م، في 1ج، 172 ص. كما وضع الأستاذ زهير ظاظا كتاباً سمّاه: «**ترتيب الأعلام على الأعوام**» وطبعه بدار الأرقم في بيروت عام 1420هـ / 2000م، في 2ج.

الفصل التاسع

جغرافية البلدان الإسلامية

1 - كتاب البُلدان: تأليف أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح المعروف باليَعْقُوبِي (ت 284هـ): يذكر اليَعْقُوبِي في مقدّمة الكتاب عنايته واهتمامه بأخبار البلدان، ومسافة ما بين كلّ بلدٍ وبلد منذ عنفوان شبابه، وحِدّة ذهنه، فقد أكثر في هذه السنّ الأسفار، ودام تغرُّبه، ويتحدّث عن الطريقة التي جمع بها مادة هذا الكتاب وما حواه والمنهج الذي سلكه بقوله: (فكنتُ متى لقيتُ رَجُلاً من تلك البُلدان سألتُه عن وطنه ومِصْرِه، فإذا ذكر لي محل داره، وموضع قراره سألته عن بلده ذلك... ما هي؟ وزرعه ما هو؟ وساكنيه من هم عرب أو عجم... شرب أهله حتى أسأل عن لباسهم... ودياناتهم ومقالاتهم، والغالبين عليه... مسافة ذلك البلد وما يقرب منه من البلدان، والرواحل، ثم أثبت كل ما يخبرني به من أثق بصدقه، وأستظهر بمسألة قوم بعد قوم حتى سألت خلقاً كثيراً، وعالماً من الناس في الموسم وغير الموسم من أهل المشرق والمغرب، وكتبت أخبارهم ورويت أحاديثهم، وذكرت من فتح بلداً بلداً، وجند مصراً مصراً من الخلفاء والأمراء، ومبلغ خراجه، وما يرتفع من أمواله فلم أزل أكتب هذه الأخبار، وأؤلف هذا الكتاب دهراً طويلاً، وأضيف كلّ خبر إلى بلده، وكل ما أسمع به من ثقات أهل الأمصار إلى ما تقدمت عندي معرفته... فجعلنا هذا الكتاب مختصراً لأخبار البلدان... وقد ذكرت أسماء الأمصار، والأخبار، والأجناد، والكور، وما في كلّ مصر من المدن والأقاليم، والطساسيج، ومن يسكنه ويغلب عليه ويترأس فيه من قبائل العرب، وأجناس العجم،

ومسافة ما بين البلد والبلد، والمصر والمصر، ومن فتحه من قادة جيوش الإسلام، وتاريخ ذلك في سنته وأوقاته، ومبلغ خراجه، وسهله وجبله، وبره وبحره، وهوائه في شدة حره وبرده، ومياهه وشربه).

بدأ حديثه ببغداد وبرز هذا لأنها وسط الدنيا وسرة الأرض.

2 - مَسَالِكُ المَمَالِك: تأليف أبي القاسم إبراهيم بن محمد الإصْطَخْرِي الفارسِي (ت 346هـ): (يحوي وصفاً دقيقاً لكل جزءٍ من أجزاء العالم الإسلامي، وأشهر مدنه، ووضح ما أثبته في كتابه بالخرائط، واعتمد فيما دونه على رحلاته في الممالك الإسلامية، وفصل فيه الكلام على تلك الممالك بأن قسمها إلى عشرين إقليماً، بين ما اشتمل عليه كل إقليم من المدن والتجار والأنهار، فتكلم على بلاد العرب، وبلاد المغرب ومصر والشام والجزيرة والعراق وفارس والهند إلى بلاد ما وراء النهر).

3 - المَسَالِكُ والمَمَالِكُ: تأليف أبي القاسم محمد بن حَوْقَل البغدادي (ت 367هـ): قال ابن حوقل في مقدمة كتابه: (قد عَمِلْتُ هذا الكتاب على صفة أشكال الأرض، ومِقْدَارِها بالطول والعرضِ، وأقاليم البلدان ومحل الغابر منها والعمران من جميع بلاد الإسلام، بتفصيل مُدُنِها، وتقسيم ما يفرد بالأعمال المجموعة إليها، ولم أقصد الأقاليم السبعة التي عليها قسمة الأرض، لأن الصور الهندسية وإن كانت صحيحة فكثيرة التخطيط، وقد جعلت لكل قطعة أفردتها تصويراً وشكلاً يحكي موضع ذلك الإقليم، ثم ذكرت ما يحيط به من الأماكن والبقاع وما في أضعافها من المدن والأصقاع، وما فيها من القوانين والارتفاع، وما فيها من الأنهار والبحار، وما يحتاج إلى معرفته من جوامع ما يشتمل عليه ذلك الإقليم على وجوه الأموال والجبايات والأعشار والخراجات، والمسافات في الطرقات).

4 - أَحْسَنُ التقاسِم في مَعْرِفَةِ الأَقَالِيم: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد المَقْدِسي (ت 387هـ): قَيِّمٌ من الناحية الجغرافية والتاريخية. قال

المَقْدِسِي يَصِفُ مَحَاسِنَ كِتابِهِ: (وما تم لي جمعه إلا بعد جولاني في البلدان، ودخولي أقاليم الإسلام، ولقائي العلماء، وخدمتي الملوك، ومجالستي القضاة، ودرسي على الفقهاء، واختلافي إلى الأدباء والقراء وكتبة الحديث ومخالطتي الزهاد والمتصوفين، وحضور مجالس القصاص والمذكرين، مع لزوم التجارة في كل بلدٍ والمعاشرة مع كل أحدٍ، والتفطن في هذه الأسباب بفهم قوي حتى عرفتها، ومساحة الأقاليم بالفراسخ حتى أتقنتها ودوراني على التخوم حتى حررتها).

وكان المَقدِسِي يعتمد في كل ما يكتبه على ما يشاهده بنفسه في أسفاره، وأشاد بذكر مبلغ ما أفاده من رحلاته، فقال: «خطبت على المنابر، وأذنت على المآذن، وأممت في المساجد، وأكلت مع الصوفية الهرائس، ومع الخانقائيين الشرائد، ومع النواتي القصائد.

5 - مُعْجَم ما اسْتُعْجِم مِن أسماء البلاد والمواضع: تأليف أبي عُبَيد عبد الله ابن عبد العزيز البَكري (ت 487هـ): رتب فيه أسماء المَوَاضِع من بُلدان، وقرى، ومُدُن، وجبال، وسهول، وأنهار، على حروف المعجم. طُبع بتحقيق مصطفى السَّقّا. بلجنة التأليف والترجمة والنشر، في القاهرة عام 1364هـ / 1945م، في 4ج. وللمؤلف أيضاً: «**المُغرب في ذكر بلاد إفريقية والمَغرب**»، و«**جغرافية الأندلس وأوروبا**» مُسْتخرج من كتاب المسالك والممالك.

6 - معجم البلدان في معرفة المُدُن والقُرَى والخَرَاب والعَمَار والسَّهل والوَعْر من كلّ مكان: تأليف يَاقُوت بن عبد الله الحَمَوِي (ت 626هـ): أوضح ياقوت في كتابه هذا الأرض وهيئتها والاصطلاحات في معنى الإقليم واشتقاقه، والبلاد المفتوحة في الإسلام، ثم ذكر أسماء البلاد والجبال والأصقاع والأودية والقرى والأمصار والبحار والأنهار. ورتب ياقوت معجمه على حسب حروف الهجاء وفرغ من تأليفه سنة 621هـ . وللمؤلف أيضاً

كتابان في هذا الموضوع؛ (أحدهما) كتاب «**مَرَاصِد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبِقاع**». و(الثاني) كتاب «**المُشْتَرِك وَضْعاً والمُفْتَرِق صَقْعاً**» وهما مطبوعان.

7 - الرَّوْضُ المِعْطار في خَبرَ الأَقْطار: تأليف أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِمْيَرِي (ت 866هـ):

طبع بتحقيق إحسان عباس، بمكتبة لبنان، عام 1395هـ / 1975م، في 763ص.

الفصل العاشر

الحضارة والفكر الإسلامي

الحضارة هي مجموع العقائد والأفكار والتعاليم والشرائع والنُظُم والعادات والتقاليد والقوانين والدساتير السائدة في أمة من الأمم ومجموع الإنتاج الفكري والعمراني والمادّي لها عبر التاريخ. وهي مقياس قوّة الأمم وضعفها.

وقد شهد العالم حضارات كثيرة لأمم باقية وبائدة، وقد حكى لنا القرآن سِيَر حضارات سابقة كثيرة في القرآن على سبيل الاعتبار قال تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الرُّوم: 42]، وهو أمرٌ مِنَ الله تعالى لعباده بالسَيْرِ في الأرض للبحث عن آثار حضارات الأمم السابقة، ومعرفة ما حلّ بها بعد أن أرسل الله تعالى لها رُسُلاً مبشّرين ومُنْذرين، يأمرونهم بالإيمانِ بربهم وطاعة أمرهِ، ويحذّرونهم من الكفر به ومخالفة أمره، فلما عَصَوْا رسلهم أهلكهم الله بذنوبهم ودمَّرهم تدميراً، وقد ضرب لنا في القرآن الكريم سِيَر كثير من هذه الحضارات كقوم: هود، وصالح، ولوط، وفرعون... ولها آثار باقية تدلّ عليهم كأهرامات مصر، وغيرها...

ولما جاء الإسلام، وجاهد الرسول ﷺ وأصحابه من بعده لنشر الدعوة الإسلامية ودين الله بين العباد، وطبّقوا شرع الله فيما بينهم، قامت حضارة إسلامية عظيمة مترامية الأطراف لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، ملأت الأرض إيماناً وعلماً وعدلاً وإحساناً ونوراً وهداية وعمراناً.

ولكن أصحاب الحضارات السابقة، الرومية والفارسية، لم يَطِب لهم أن

يَرَوا حضارة جديدة تبهر بنورها العالم، وتكسِف كل نورٍ سواها بقوّة نورها، فَهالَهُم انكسارهم أمامها، وأحْزَنهم ضعفهم وتلاشيهم أمام المسلمين، فراحوا يعملون سِرًّا طيلة أربعة عشر قرن من الزمن لاسترداد أمجادهم، والقضاء على هذه الحضارة قضاءً مبرماً فنتج عن ذلك «**صراع بين الحضارات**»، ودارت الحروب سجالاً بين الحضارة الإسلامية، وغيرها من الحضارات، تارةً تُغير هذه على هذه، وأخرى تجتاح هذه هذه، والحرب سِجّال: يومٌ لك ويوم عليك، وسُنَّةُ الله ماضية في عِباده، أنّه ينذرهم بالرسل، ويدعوهم للإيمان والطاعة، فإن هم آمنوا وأطاعوا متّعهم حتى حين، وآمنهم ونصرهم، وإن هم عَصَوْا أمر ربهم، وخالفوا عن دينه، وغَرقوا في الشهوات والمعاصي، استحقّوا غضب الله ومَقْتَهُ وعذابه، فأهلكهم وسلّط عليهم عَدُوًّا من غيرهم لا يخشاه ولا يرحمهم.

وقد ظهرت كتابات كثيرة في إبراز جوانب الحضارة الإسلامية في أيامها المشرقة، ونماذج من روائعها في العقيدة، والأخلاق، والمعاملة، وتُقارنها بسائر الحضارات لتبيّن فضلها على غيرها وصحّتها.

كما نشأ في مقابل الفكر الغربي ما يسمّى بالفكر الإسلامي، الذي تناول الردّ على الفكر الغربي، ودحض حُجَجِه، وبيان فساده، وإبراز الإسلام بصورة ناصعة، وتناول الفكر الإسلامي بيان جوانب الحضارة الإسلامية المتنوّعة من عقيدة، وأخلاق، وسلوك.

ولمع مفكّرون في العالم الإسلامي منذ مطلع القرن الرابع عشر الهجري، عقب إزالة الخلافة، والهجوم الاستعماري على العالم الإسلامي، وما تبعه من محاولات لقلع الإسلام من جذوره في بلاده، وضربه في مهده، وإبعاد أهله عنه، وبيان أنه سبب تخلفهم وضعفهم، والتشكيك فيه وبكتاب المسلمين الأول القرآن الكريم، وأنه كتاب متناقض، من تأليف محمد ﷺ الذي ادّعى النبوة، وجمع العرب حوله ليسطوا على القبائل، ويجتاح العالم ليبسط نفوذه

وسلطانه، وينهب خيرات الشعوب، والتشكيك في السنة النبوية، وفي أصلها، وأنها وضعت من بعض الكذّابين على النبي ﷺ بعد قرن من وفاته، وتزيين الغرب وحضارته في نفوس أبناء المسلمين.

نشطت حركة إسلامية مضادة لهذا الهجوم الشرس، وظهر مفكّرون مسلمون، توجّهوا بكتاباتهم إلى الشعوب المسلمة، فخاطبوا عقلها ووجدانها، وأوضحوا لها الأهداف والمخططات الاستعمارية في ضرب الإسلام في بلاده، ومحاولات نزعه من عقول أبنائه وقلوبهم، وعرضوا لهم محاسن الإسلام في شتى مجالات الحياة ليظلوا مستمسكين بدينهم، ثابتين عليه.

فبيّنوا محاسن العقيدة الإسلامية والدين الإسلامي، وأنه دين الله الخاتم المنزل على خاتم أنبيائه ورسله محمد ﷺ، وأثبتوا بالحجج والبراهين نبوّة محمد ﷺ، وبيّنوا إعجاز القرآن من جميع الوجوه، وأنه كتاب الله المنزل، وناقشوا مسائل العقيدة والدين مسألة مسألة لبيان صحّتها، وبيان زيف مقولات الأعداء وتشكيكاتهم حولها، وتناولوا المذاهب الفكرية المعاصرة التي يطرحها الأعداء كبدائل إيديولوجية عن الإسلام في نفوس أبنائه وحياتهم كالشيوعية، والاشتراكية، والقومية، والعلمانية، والوجودية، والإباحية، وعبادة الشيطان... ودرسوها واحدة واحدة، وبيّنوا فسادها، وناقشوها وعرُّوها أمام المسلمين وأوضحوا زَيْفَها، ومما كُتِب في ذلك: «**إظهار الحق**» للكيرانوي (ت 1309هـ)، و«**موقف العقل والعِلم والعالَم من رب العالمين وعباده المرسلين**» لشيخ الإسلام مصطفى صبري (1286 - 1373هـ)، و«**سلسلة أعداء الإسلام**» لعبد الرحمٰن حسن حبنّكة الميداني الدمشقي، وقد طُبع منها: «**مكايد يهودية عبر التاريخ**»، و«**أجنحة المكر الثلاثة: التبشير، الاستشراق، الاستعمار**»، و«**الكيد الأحمر، دراسة واعية للشيوعية**»، و«**غزوٌ في الصميم**»، و«**كواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة**»، و«**ظاهرة

النفاق وخبائث المنافقين في التاريخ» وله **«سلسلة في طريق الإسلام»** وقد طُبع منها: **«العقيدة الإسلامية وأسسها»**، و**«الأخلاق الإسلامية وأسسها»**، و**«براهين وأدلة إيمانية»**، و**«أسس الحضارة الإسلامية ووسائلها»**، و**«الأُمَّة الربانية الواحدة»**.

ومنها: **«التبشير والاستعمار في البلاد العربية»** لمصطفى خالدي وعمر فرّوخ، و**«إذا هبت ريح الإيمان»** لأبي الحسن علي الحَسَنِي النَّدوِي، وسائر مؤلفاته وهي نحو (40)، و**«مِن روائع حضارتنا»** لمصطفى السباعي، و**«أضواء على الحضارة الإسلامية»** لأحمد عبد الرحيم السايح، و**«تاريخ الحضارة الإسلامية»** لمحمد سعيد الشافعي وحامد شاكر وآخرين، و**«قصة الإيمان»** لنديم الجسر، و**«العلم يدعو للإيمان»** لكريسي موريسون.

وكتبوا في الاقتصاد الإسلامي، وبيّنوا محاسنه، وفسّروا آياته، وذكروا أحاديث، وبيّنوا البيوع الإسلامية، وأنواعها الشرعية، مقابلة بفساد البيوع في الأنظمة المدنية المعمول بها في الغرب، وأنها بمجملها قائمة على المعاملات المصرفية، التي تقوم على الربا، وامتصاص ثروات الشعوب، ومما كُتب في ذلك: **«المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام»** لنور الدين عتر، و**«الاقتصاد الإسلامي»** لمحمد منذر قحف، و**«اقتصاديات العالم الإسلامي»** لمحمود شاكر...

وكتبوا في السياسة الإسلامية، وبيّنوا نظام الحكم في الشريعة الإسلامية **«الخلافة»** الذي أصبح أثراً بعد عين، ولم يعد مطبّقاً في أية بقعة من الأرض، والذي يُحارب من أصحاب الفكر العلماني محاربة شديدة بدعوى أنه شكل من أشكال الحكم اخترعه المسلمون وساروا عليه، وليس مفروضاً في دينهم، وذلك كي لا تجمع المسلمين وَحْدَةٌ على دينهم، ويظلوا أشتاتاً متفرّقين، لا وزن لهم ولا قوّة، ومما كُتب في ذلك: **«معالم الدولة الإسلامية»** لمحمد سلام مدكور، و**«الخلافة بين النظرية والتطبيق»** لمحمود المرداوي و**«مِن الفكر السياسي الإسلامي»** لمحمد فتحي عثمان...

وكتبوا في **علم الاجتماع الإسلامي**، وبيّنوا محاسن المجتمع الإسلامي الذي كان قائماً في زمان النبي ﷺ، والذي كان التطبيق العملي للقرآن الكريم وللشريعة الإسلامية، ومما كُتب في ذلك: «**المجتمعات الإسلامية في القرن الأول**» لشكري فيصل، و«**منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام**» لمحسن عبد الحميد. . .

مواضيع الحضارة والفكر الإسلامي، هي مواضيع معاصرة، ولها أهميتها في الدفاع عن الإسلام، وإبراز دوره الحضاري، ودفع الشبهات التي تُثار حوله، وعرضه بالصورة الصحيحة السليمة، وإذا علم المسلم جُهودَ ونشاط أعداء الإسلام في محاربته والكيد له لهالَهُ هذا الكم الهائل من الكتابات، والمقالات، والندوات، والمؤتمرات سنوياً حول الإسلام من قبل الجمعيات والجامعات والدوائر الاستشراقية والتبشيرية في العالم، وذلك لتشويه صورته باستمرار في نظر أتباعه، ومنعاً لانتشاره في الغرب والعالم، وصدق الله حين قال في محكم كتابه الكريم ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨﴾ [الصَّف: 8].

إن مِنْ الفَرْض العَيْني على كل مثقّف مسلم أن يناضل عن دينه، ويردّ حرب أعدائه وكيدهم، ومكرهم، والمقارعة تكون بالمثل ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: 60] فيجب على المثقفين المسلمين معرفة ما يصدر عن أعدائهم من نشاطات تتعلق بدينهم، ليردّوها ويكتبوا حولها الأبحاث الكثيرة المتعدّدة والمتنوعة، ولا يتركوا السهام توجّه إليهم دون ردّ!

ثبت المصادر والمراجع

1 - **الإتقان في علوم القرآن**. للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر (ت911هـ)، تحـ. د. مصطفى ديب البُغا. دمشق - بيروت، دار ابن كثير، ط1، 1407هـ / 1987م، 2مج.

2 - **إجازات السماع في المخطوطات القديمة**، لصلاح الدين المنجِّد (مقال في مجلة معهد المخطوطات العربية) القاهرة، مج1، ج2، ص: 240-241.

3 - **إرشاد السَّاري إلى شرح صحيح البخاري**، للقسطلاّني، الشهاب أبي العباس أحمد ابن محمد (ت923هـ). بولاق - مصر، 1276هـ / 1859م 10ج.

4 - **أسماء الكتب المتمّم لكشف الظنون**، لرياضي زادة، عبد اللطيف بن محمد (ق11هـ) تحـ. محمد ألتونجي القاهرة، مكـ. الخانجي، ط1، 1397هـ / 1977م، 416 ص.

5 - **أصول تحقيق النصوص**، لمصطفى جواد، محاضرات بجامعة بغداد، نشرها محمد علي الحسيني ضمن كتابه: «دراسات وتحقيقات» 1394هـ / 1974م.

6 - **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، للمستشرق الألماني ج. برجستراسّر، محاضرات في كلية الآداب بجامعة القاهرة 1932م، نشرها محمد حمدي البكري.

7 - **الأعلام (قاموس تراجم)** للزركلي، خير الدين (ت1396هـ) بيروت، دار العلم للملايين، ط7، 1406هـ / 1986م، 8 مج.

8 - **الإيضاح في علل النحو**، للزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق (ت340هـ) تحـ. مازن مبارك، مكـ. دار العروبة، 1379هـ / 1959م، 158 ص.

9 - **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، للبغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين (ت1339هـ). إسطنبول، ط1، 1364هـ / 1945م، 2مج.

10 - **البرهان في علوم القرآن**، للزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ). تحـ. يوسف المرعشلي وآخرين، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1410هـ / 1990م، 4مج.

11 - **البسيط في قواعد الإملاء**، لأسعد عبد الله ظاهر، الإحساء - السعودية، ط1، 1399هـ / 1979م، 52 ص.

12 - **بغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنُحاة**، للسيوطي، عبد الرحمٰن بن أبي بكر (ت911هـ). تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مكـ. عيسى الحلبي، ط1، 1384هـ / 1964م، 2ج.

13 - **تاريخ آداب اللغة العربية**، لجورجي زيدان، بيروت، دار مكتبة الحياة، ط2، 1398هـ/ 1978م، 2مج، 4ج (مصوّر عن الطبعة المصرية).

14 - **تاريخ الأدب، أو حياة اللغة العربية**، لحفني ناصف، القاهرة، ط3، 1393هـ / 1973م.

15 - **تاريخ الأدب العربي**، للمستشرق الألماني كارل بروكلمان (ت1376هـ) باللغة الألمانية، ليدن، ط1، 1316هـ / 1898م، 2ج. وطُبعت الذيول عام 1363هـ / 1943م، ثم الطبعة الثانية 2ج. وطبعت الترجمة العربية بإشراف محمود فهمي حجازي. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1412هـ / 1992م، 15ج.

16 - **تاريخ التراث العربي**، لمحمد فؤاد سزكين، تعريب د.محمود فهمي حجازي، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1403هـ / 1983م، 13ج.

17 - **تاريخ الكتاب من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر**، لسفندرال، ترجمة محمد صلاح الدين حلمي، القاهرة، 1378هـ / 1958م.

18 - **التحبير في علم التفسير**، للسيوطي، الجلال عبد الرحمٰن بن أبي بكر (ت911هـ) بيروت، دار الكتب العلمية. ط1، 1408هـ / 1988م، 1ج.

19 - **تحقيق التراث**، لعبد الهادي الفضلي، جدّة، مكـ. العلم، ط1، 1402هـ / 1982م، 1ج، 234 ص.

20 - **تحقيق النصوص ونشرها**، لعبد السلام هارون، القاهرة، مؤسسة الحلبي، ط2، 1365هـ / 1985م، 128 ص.

21 - **تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب**، لعبد السلام هارون، مكة المكرمة، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، 1399هـ / 1979م، 1ج.

22 - **تدريب الراوي شرح تقريب النووي**، للسيوطي، الجلال عبد الرحمٰن بن أبي بكر (ت911هـ) تحـ. عبد الوهاب عبد اللطيف. المدينة المنورة، المكـ. العلمية، ط2، 1392هـ / 1972م، 2ج.

23 - **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن عمر (ت774هـ). تقديم يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1406هـ / 1986م، 4ج.

24 - **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، الشهاب أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد (ت852هـ)، تحـ. محمد عوّامة. حلب، دار الرشيد. ط1، 1406هـ / 1986م، 772 ص.

25 - **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، للنووي، محيي الدين أبي زكريا يحيى ابن شرف النووي (ت676هـ). القاهرة. المط. المصرية، ط1، 1356هـ / 1937م، 67 ص.

26 - **التنبيه على حدوث التصحيف**، للإصفهاني حمزة بن الحسن (ت360هـ). تحـ. محمد حسن آل ياسين. بغداد، مط. المعارف، ط1، 1387هـ / 1967م، 328 ص.

27 - **التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ بالسنين الإفرنكية والقبطية**، لمحمد مختار باشا. مصر. المط. الأميرية ببولاق، ط1، 1311هـ / 1893م.

28 - **جامع التصانيف الحديثة التي طُبعت في البلاد الشرقية والغربية (1339-1345هـ)** ليوسف إليان سركيس (1351هـ). القاهرة، المط. العربية، ط1، 1345هـ / 1927م، 2ج.

29 - **الجامع الصغير في حديث البشير النذير**، للسيوطي، الجلال عبد الرحمٰن بن أبي بكر (ت911هـ). القاهرة، المط. الخيرية، 1323هـ / 1905م، 2ج.

30 - **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع (الشاطبية)**، للقاسم بن فِيرُّوه الشاطبي (ت590هـ)، تحـ. محمد تميم الزُّغبي. المدينة المنورة، مكـ. دار الهُدى. ط3، 1417هـ / 1996م، 102 ص.

31 - **حاضر العالم الإسلامي**، لشكيب بن حمود أرسلان (ت1366هـ). بيروت، دار الفكر، ط. مصورة، 1401هـ / 1981م، 2ج.

32 - **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، للسيوطي، الجلال عبد الرحمٰن بن أبي بكر (ت911هـ)، تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1387هـ / 1968م، 2ج.

33 - **دائرة المعارف الإسلامية**، لجماعة من المستشرقين، تعريب أحمد الشنتناوي وآخرين، القاهرة، نشرها إبراهيم زكي خورشيد، ط1، 1355هـ / 1936م، 15ج.

34 - **الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية**، لرودي يارت، ترجمة مصطفى ماهر، القاهرة.

35 - **دليل المراجع العربية والمعرّبة**، لعبد الجبار عبد الرحمن. البصرة، مط. جامعة البصرة، ط1، 1390هـ / 1970م.

36 - **دليل مؤلفات الحديث الشريف**، لمحيي الدين عطية، وآخرين، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1416هـ / 1995م، 2ج.

37 - **ذخائر التراث العربي**، (دليل المخطوطات العربية المطبوعة حتى عام 1400هـ / 1980م)، لعبد الجبار عبد الرحمٰن. البصرة. مط. جامعة البصرة، ط1، 1401هـ / 1981م، 2ج.

38 - **الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنة المشرّفة**، للكتّاني، محمد بن جعفر الإدريسي (ت1345هـ) تقديم محمد المنتصر الكتاني. بيروت، دار البشائر، ط4، 1406هـ / 1986م، 1ج.

39 - **سيبويه إمام النحاة**، لعلي النجدي ناصف. القاهرة، ط1، 1399هـ / 1979م.

40 - **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، للقلقشندي. الشهاب أبي العباس أحمد بن علي ابن أحمد (ت821هـ). القاهرة. دار الكتب المصرية، ط1، 1331-1338هـ / 1913-1920م، 14ج.

41 - **صحيح البخاري**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت256هـ) تحـ. محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة. المط. السلفية، ط1، 1379هـ / 1959م (ومعه: فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني) 13ج.

42 - **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ). تحـ. محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1374هـ / 1954م، 5مج.

43 - **ضبط النصّ والتعليق عليه**، لبشّار عوّاد معروف. بغداد، كلية الآداب - جامعة بغداد. (فرزة مستلة من مجلّة المجمع العلمي العراقي، مج31، ج4) ذو القعدة 1400هـ / تشرين أول 1980م، 24 ص.

44 - **عناية المحدّثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات**، لأحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون، ط6، 1407هـ / 1987م، 94ص.

45 - **الفائق في غريب الحديث**، للزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ). تحـ. علي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة. مط. عيسى الحلبي، ط1، 1365-1367هـ / 1945-1947م، 4ج.

46 - **فهارس المكتبة العربية في الخافِقَيْن**، ليوسف أسعد داغر. بيروت، 1947م.

47 - **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، مؤسسة آل البيت، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمّان، ط1، 1411هـ/ 1991م.

48 - **الفهرس الشامل للتراث العربي المطبوع**، لمحمد عيسى صالحية. القاهرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، ط1، 1412هـ / 1992م، 5ج.

49 - **فهرس الفهارس**، للكتاني، محمد عبد الحي (ت1382هـ). تحـ. إحسان عباس، بيروت، دار الغرب، ط2، 1402هـ / 1982م، 3ج.

50 - **الفهرست**، لابن النديم، محمد بن إسحاق (ت385هـ). تحـ. رضا تجدّد. طهران، مط. دانكشاه، مك. الأسدي، ط1، 1391هـ / 1971م، 425 ص.

51 - **فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنَّفة في ضروب العلم**، لابن خير الإشبيلي، محمد بن خير بن عمر بن خليفة (ت575هـ). سرقسطة. ط1، 1311هـ / 1893م.

52 - **القاموس المحيط**، للفيروز آبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ) تحـ. مكتب التراث في مؤسسة الرسالة. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ / 1986م، 1مج، 1750 ص.

53 - **قواعد تحقيق المخطوطات**، لصلاح الدين المُنَجِّد. بيروت، دار الكتاب الجديد، ط5، 1396هـ / 1976م، 1ج.

54 - **قواعد فهرسة المخطوطات العربية**، لصلاح الدين المُنَجِّد. بيروت، دار الكتاب الجديد، ط2، 1396هـ / 1976م، 1ج.

55 - **كتاب الإملاء**، لحسين والي (ت1354هـ). بيروت، دار القلم، ط1، 1405هـ / 1985م، 176ص.

56 - **كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية**، لعبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، جدّة، دار الشروق. ط1، 1400هـ / 1980م، 680 ص.

57 - **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي (ت1067هـ). تقديم شهاب الدين النجفي المرعشي. إسلامبول، مط. المعارف، ط1، 1360هـ / 1941م، 2مج.

58 - **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر**، لمحمد عجّاج الخطيب. بيروت، مؤسسة الرسالة، ط5، 1400هـ / 1980م، 408 ص.

59 - **مجلة معهد المخطوطات العربية**.

60 - **مجلة المورد العراقية**.

61 - **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ) تحـ. يوسف المرعشلي. بيروت. دار المعرفة، ط1، 1413هـ / 1993م، 4ج.

62 - **المخطوط العربي**، لعبد الستار الحَلْوَجي. رسالة دكتوراه. القاهرة، 1378هـ / 1967م.

63 - **المستشرقون**، لنجيب العقيقي. القاهرة، دار المعارف، ط4، 1400هـ / 1980م.

64 - **مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** (ت241هـ). القاهرة. المط. الميمنية، ط1، 1313هـ / 1895م، 6ج.

65 - **المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية**، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ). تحـ. حبيب الرحمٰن الأعظمي (ت1413هـ). الكويت، وزارة الحج، ط1، 1390هـ / 1970م، 4ج.

66 - **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت626هـ). مراجعة وزارة المعارف. القاهرة، دار المأمون، ط2، 1341هـ / 1922م، 10مج، 20ج.

67 - **معجم تهذيب اللغة**، للأزهري، أبي منصور محمد بن أحمد (ت370هـ). تحـ. رياض زكي قاسم. بيروت، دار المعرفة، ط1، 1422هـ / 2001م، 4مج.

68 - **معجم الدراسات القرآنية**، لابتسام مرهون الصَّفَّار. الموصل. مطابع جامعة الموصل. ط1، 1404هـ / 1984م، 1ج.

69 - **معجم ما أُلِّفَ عن رسول الله ﷺ**، لصلاح الدين المنجد. بيروت، دار الكتاب الجديد، ط1، 1402هـ / 1982م، 1ج.

70 - **معجم ما طبع من كتب السنة**، لمصطفى عمّار مُنْلا. المدينة المنورة، دار البخاري، ط1، 1417هـ / 1997م، 328ص.

71 - **معجم المخطوطات المطبوعة**، لصلاح الدين المُنَجِّد. بيروت، دار الكتاب الجديد، ط1، 1382هـ / 1962م، 5ج.

72 - **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**. لمجدي وهبة، وكامل المهندس. بيروت، ط1 .

73 - **معجم المصطلحات المكتبية**، لمحمد أمين البهناوي. جدّة، دار الشروق، ط1، 1399هـ / 1979م.

74 - **معجم مصنفات القرآن الكريم**، لعلي شوّاخ إسحاق. الرياض، دارالرفاعي، ط1، 1403هـ / 1983م، 4ج.

75 - **معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة**، ليوسف إليان سركيس (ت1351هـ). القاهرة، مط. سركيس، ط1، 1346هـ / 1928م، 2مج.

76 - **معجم المعاجم والمشيخات والفهارس والبرامج والأثبات**، ليوسف المرعشلي. الرياض، مك. الرشد، ط1، 1423هـ / 2002م، 4ج.

77 - **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف**، وضعه جماعة من المستشرقين بإشراف ونسنك.

78 - **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، لمحمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1405هـ / 1985م.

79 - **معجم المؤلفين**. لعمر رضا كحّالة. بيروت. دار إحياء التراث العربي، ط1، 1400هـ / 1980م، 8مج، 15ج.

80 - **المعجم الوسيط**، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط2، 1392هـ / 1972م.

81 - **من مشكلات التراث العربي**، لصلاح الدين المنجد (مقال بمجلّة عالم الكتب) الرياض، مج1، ع2، س 1400هـ / 1980م.

82 - **موسوعة الكتاب الإسلامي**، ليوسف المرعشلي، بيروت، 1424هـ/ 2003م.

83 - **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك ابن محمد (ت606هـ). تحـ. محمد محمود الطناجي. القاهرة، مط. عيسى البابي الحلبي، ط1، 1385هـ / 1965م، 5ج.

84 - **نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا**، لرمضان ششن. بيروت، دار الكتاب الجديد، ط1، 1400هـ / 1980م، 3ج.

85 - **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**، للبغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين (ت1339هـ) إسطنبول، وكالة المعارف، ط1، 1371هـ / 1951م، 2ج.

صدر للمؤلف

أ. د. يوسف المرعشلي

سلسلة الدراسات القرآنية:

1 - **البرهان في علوم القرآن**: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (794هـ) تحقيق. بالاشتراك مع جمال حمدي الذهبي، وإبراهيم الكردي، 4 أجزاء، الطبعة الأولى (1409هـ)، دار المعرفة، بيروت.

2 - **العمدة في غريب القرآن**: لمكّي بن أبي طالب القيسي (437هـ): تحقيق، الطبعة الأولى (1401هـ)، والطبعة الثانية (1404هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

3 - **نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز**: لأبي بكر محمد بن عُزيز السجستاني (330هـ): تحقيق. الطبعة الأولى (1410هـ)، دار المعرفة، بيروت.

4 - **المُكْتَفَى في الوَقْفِ والابْتِدَاء**: لأبي عمرو الداني (444هـ): تحقيق، الطبعة الأولى (1404هـ)، الطبعة الثانية (1407هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

5 - **تفسير الجلالين**: للمحلّي والسيوطي، مع فهرس الموضوعات والألفاظ القرآنية: تحقيق، الطبعة الأولى (1414هـ)، المؤسسة الأزهرية، بيروت.

6 - **تفسير غريب القرآن**: دراسة وتحقيق، الطبعة الأولى (1414هـ)، المؤسسة الأزهري، بيروت.

7 - **علوم القرآن**: دار المعرفة، بيروت، (1430هـ/ 2009م).

8 - **إعجاز القرآن والدلالات الصَّرفيّة**: الطبعة الأولى (1432هـ)، دار ابن حزم، بيروت.

سلسلة الدراسات الحديثية:

9 - **تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه**: للشيرازي، تخريج الشيخ عبد الله

الغماري، تحقيق. الطبعة الأولى (1404هـ)، الطبعة الثانية (1406هـ)، عالم الكتب، بيروت.

10 - **الهداية بتخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد)**: تخريج الشيخ أحمد الغماري، تحقيق. بالاشتراك مع عدنان شلاق، ومحمد سليم سمارة، وعلي الطويل، وعلي بقاعي، الطبعة الأولى (1406هـ)، عالم الكتب، بيروت، 8 أجزاء.

11 - **المحرر في الحديث**: لابن عبد الهادي (744هـ): تحقيق بالاشتراك مع محمد سليم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، جزءان، الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

12 - **تخريج أحاديث شرح المواقف في علم الكلام**: لجلال الدين السيوطي (911هـ): تحقيق. الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

13 - **مصابيح السنَّة**: للبغوي (516هـ): تحقيق بالاشتراك مع محمد سليم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، 4 مجلدات، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت (1407هـ).

14 - **الرحمة الغيثيَّة بالترجمة الليثيَّة (في مناقب الإمام الليث بن سعد)**: (174هـ)، للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ): تحقيق، الطبعة الأولى (1407هـ)، دار المعرفة، بيروت.

15 - **معاني الآثار**: للطحاوي (321هـ)، الطبعة الأولى المصحَّحة والمرقَّمة الكتب والأبواب والأحاديث، والمفهرَسة (1414هـ)، عالم الكتب، بيروت.

16 - **إتحاف المَهَرة بأطراف الكتب العشرة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق، بالاشتراك، الطبعة الأولى (1414هـ)، مركز خدمة السنّة والسيرة النبوية بالمدينة المنوَّرة، ج7 و 8 و17/ 1 و17/ 2.

17 - **أنساب الأشراف**: للبلاذري: تحقيق، المعهد الألماني، بيروت، القسم1، ج2، (1429هـ/ 2008م).

18 - **علم فهرسة الحديث (نشأته، تطوُّره، مناهجه، وأشهر ما دُوِّنَ فيه)**: دراسة، الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

19 - **علم تخريج الحديث وبيان مصادر السُّنَّة المُشرفة**: دار المعرفة، بيروت، (1428هـ/ 2009م).

20 - **علم الجرح والتعديل وأهميتُه في دراسة الأسانيد والحكم على الحديث**: دار المعرفة، بيروت (1430هـ/ 2009م).

21 - **علوم الحديث الشريف**: دار المعرفة، بيروت، ط1 (1432هـ/ 2011م).

سلسلة فهارس كُتُب السنَّة:

22 - **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في سنن الدارقطني (385هـ)**: الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

23 - **فهارس الأم للشافعي وملحقاته**: الطبعة الأولى (1407هـ)، دار المعرفة، بيروت.

24 - **فهارس سنن الدارقطني (385هـ)**: الطبعة الأولى (1406هـ) دار المعرفة، بيروت.

25 - **فهارس علل الحديث**: لابن أبي حاتم الرازي (327هـ)، الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

26 - **فهرس أحاديث المستدرك**: للحاكم (405هـ)، الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

27 - **فهرس أحاديث تلخيص الحبير**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)، الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

28 - **فهرس أحاديث تفسير ابن كثير (774هـ)**: بالاشتراك مع محمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي، «يصلح لجميع طبعات التفسير لأن الإحالة فيه للآيات والسور»، الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

29 - **فهرس أحاديث التاريخ الصغير**: للإمام البخاري (256هـ)، الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

30 - **فهرس أحاديث المراسيل**: لأبي داود السجستاني (275هـ)، الطبعة الأولى (1401هـ)، دار المعرفة، بيروت.

31 - **فهرس أحاديث السنن الكبرى**: للبيهقي (258هـ)، الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

32 - **فهرس أحاديث المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ)، الطبعة الأولى (1406هـ)، دار المعرفة، بيروت.

33 - **فهرس أحاديث مسند الإمام الشافعي بترتيب السندي**: الطبعة الأولى (1406هـ)، دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، بيروت.

34 - **فهرس أحاديث موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**: للهيثمي (807هـ)، الطبعة الأولى (1407هـ)، دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، بيروت.

35 - **فهرس أحاديث مسند الحميدي (219هـ)**: الطبعة الأولى (1407هـ)، دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، بيروت.

36 - **فهرس أحاديث نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**: للحكيم الترمذي (250هـ)، الطبعة الأولى (1407هـ)، دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، بيروت.

37 - **فهرس أحاديث الزهد**: لعبد الله بن المبارك المرزوي (181هـ)، الطبعة الأولى (1407هـ)، دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، بيروت.

38 - **فهرس أحاديث الزهد**: للإمام أحمد بن حنبل (241هـ)، الطبعة الأولى (1408هـ)، دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، بيروت.

39 - **فهرس تفسير البغوي المسمَّى معالم التنزيل**: للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (516هـ)، الطبعة الأولى (1409هـ)، دار النور الإسلامي، ودار البشائر الإسلامية، بيروت.

40 - **فهرس شرح معاني الآثار**: للإمام أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي (321هـ)، الطبعة الأولى (1414هـ)، عالم الكتب، بيروت.

سلسلة المشيخات والأثبات:

41 - **المَجْمَع المؤسِّس بالمعجم المُفَهْرِس**: لابن حجر العسقلاني (852هـ): (ثبت بمشيخة ومرويات الحافظ ابن حجر): تحقيق، الطبعة الأولى (1414هـ)، دار المعرفة، بيروت، ج4.

42 - **زاد المسير في الفهرست الصغير**: للسيوطي (911هـ): تحقيق. دار البشائر الإسلامية، بيروت (2005م).

43 - **الروض الفاتح بإجازة الشيخ رياض المالح**: للشيخ ياسين الفاداني (1410هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

44 - **معجم المعاجم والمشيخات والفهارس والأثبات**: مكتبة الرشد، الرياض (1423هـ/ 2002م)، ج4.

45 - **المشيخة الصيداوية**: تحقيق، دار البشائر الإسلامية، بيروت (1430هـ/ 2009م).

سلسلة المكتبة والبحث والمصادر:

46 - **مصادر الدراسات الإسلامية، ج1 (الكتاب والسنَّة)**: دار البشائر الإسلامية، بيروت (1426هـ/ 2005م).

47 - **مصادر الدراسات الإسلامية، ج2 (العقائد والفِرَق)**: دار البشائر الإسلامية، بيروت (1431هـ/ 2010م).

48 - **مصادر الدراسات الإسلامية، ج3 (الفقه الحنفي)**: دار المعرفة، بيروت (1431هـ/ 2010م).

49 - **أصول كتابة ومناهج البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية**: دار المعرفة، بيروت ط1 (1423هـ/ 2003م)، ط2 (1432هـ/ 2011م).

50 - **تحقيق المخطوطات**: دار البشائر الإسلامية، بيروت (1430هـ/ 2009م).

كتب متنوعة:

51 - **أصول الدعوة إلى الله عز وجل**: دار ابن حزم، بيروت (1430هـ/ 2009م).

52 - **مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طَلَبة الشافعية**: لعلوي السقاف (1335هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت (1425هـ/ 2004م).

53 - **نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، والربع الأول من القرن الخامس عشر**: دار المعرفة، بيروت (1427هـ/ 2007م)، ج2.

54 - **ولله الأسماء الحسنى**: دار المعرفة، بيروت (1423هـ/ 2003م).

55 - **معرفة الله تعالى**: دار المعرفة، بيروت (1423هـ/ 2003م).

56 - **تزكية النفس**: دار المعرفة، بيروت (1423هـ/ 2003م).